

مشكلة نقل التكنولوجيا

دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية

فينان محمد طاهر

تقديم : د . عز الدين فوده







مشكلة نقل التكنولوجيا

دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية

تأليف

فينان محمد طاهر

تقديم

دكتور عز الدين فوده

أستاذ كرسي المنظمات الدولية

بجامعة القاهرة



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٦

الاخراج الفنى : مراد نسيم

المراجعة والاشراف الفنى : عفاف توفيق

بسم الله الرحمن الرحيم

« ربنـــا وســعت كل شيء رحمـــة وعلمـــا »

(٧) غافـــر



للأستاذ الدكتور عز الدين فوده

تعتبر مشكلة نقل التكنولوجيا قضية من أهم قضايا التنمية فى بلاد العالم الثالث ، ومن ثم فقد أصبحت مصدرا خطيرا من مصادر النزاع القائم فى الحوار بين الشمال والجنوب ، الى جانب قضايا التجارة الدولية وتحقيق سعر عادل للمواد الأولية ، ونقل الموارد الحقيقية لتمويل التنمية من البلاد الغنية الى البلاد الفقيرة ، ومشكلة الديون الخارجية واطالة أجل السداد وخفض سعر الفائدة والغاء جزء معين من المديونية بالنظر الى الظروف الشاذة والشروط القاسية التى صاحبت الحاجة الى عقد تلك القروض ، والاتفاق على مجموعة من قواعد السلوك للعلاقات بين الدول فى طريق التنمية وبين الشركات متعددة الجنسية ، وتنظيم الاطار العام لعملية استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، واصلاح النظام النقدى العالمى ، ومشاكل التصنيع والغذاء والزراعة ، وتعزيز جسور التعاون بين البلاد النامية التى تفضل التعامل مع مجموعة البلاد الرأسمالية المتقدمة وبين مجموعة البلاد الاشتراكية المصنعة ضمن علاقات متعددة الأطراف وموحدة الأغراض والأهداف ، عن طريق مفاوضات شاملة Global Negotiations توفر لها حرية أكبر فى التعامل والتفاوض عن أسلوب المفاوضات والاتفاقيات الثنائية التى أكدت فى الظروف التاريخية السابقة الطبيعة الاحتكارية لأسعار السوق العالمية ، وعوقت لأجيال طويلة وضع أسعار عادلة لصادرات الدول الفقيرة ولا سيما من المواد الأولية ، بل وحالت دون وضع نظام عالمى ثابت أو علاقات دولية متوازنة تقلل من التقلبات الحادة فى تلك الأسعار ، وتودى بالنظام الاقتصادى الحالى الى حلقات متتابعة من الأزمات والتوترات الاجتماعية والسياسية التى يعبر عنها العنف الفردى والجماعى ، والشواهد غير الصحية لارتفاع معدلات الاجرام وانتشار المخدرات ، والحروب الأهلية وحروب التدخل المحدودة ، وأنظمة القمع العنصرية والفاشية القائمة على تبديد موارد الشعوب وتغذية مصادر القلق وتجارة السلاح. كما أنها فى النهاية قد أصبحت تطمس معالم التقسيم الأساسى للعالم بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى ، وحولته فى خضم هذه المطالبات الى فريقين ذوى طبيعة مختلفة من البلدان :

(أ) بلاد متقدمة ذات مستوى مرتفع فى المعيشة ، تنتمى فى مجموعها فيما عدا اليابان للحضارة الأوروبية ، سواء فى ذلك الدول الصناعية الغربية

ومن سار فى ركابها من دول نامية كالبرتغال وأسبانيا واليونان ، أو الدول الاشتراكية المتقدمة ، ما لم تتخلص هذه الأخيرة تدريجيا من أسلوب اتفاقيات التعاون والتجارة الثنائية ، وتلقى بوزنها فى السوق العالمية مع الدول الفقيرة ضمن علاقات متعددة الأطراف تقوم على أساس مبدأ المفاوضات الشاملة .

(ب) البلاد النامية ، والتى تنتمى الى مجموعة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ . ويتلخص الموقف الحالى لمجموعة هذه البلاد النامية فيما ينتابها من شعور متزايد بالاحباط ، ازاء تقاعس الدول المتقدمة عن اتخاذ اجراءات ايجابية فعالة لاحداث التغييرات الهيكلية فى النظام الاقتصادى الدولى لصالح الدول النامية ، رغم ما تبديه هذه الدول المتقدمة من تفهم لمشاكل الدول النامية ، وذلك على الرغم من طول المدة التى استغرقها الحوار بينهما لتحقيق نظام اقتصادى دولى أكثر عدالة ، وعلى الأخص منذ الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة التى صدر عنها فى أول مايو سنة ١٩٧٤ اعلان وبرنامج عمل النظام الاقتصادى الدولى الجديد . فهذا الحوار المكثف ، والتفاوض الجماعى المستمر ، بين دول الشمال المتقدمة وبين دول الجنوب الفقيرة والنامية ، لم يسفر عن أى تقدم حقيقى ملموس ، اللهم الا عن بعض التقدم الهامشى فى قطاعات محدودة ، مما لا يتناسب مع حدة المشاكل الحالية والعاجلة التى تواجه معظم دول العالم الثالث ، وعلى الأخص الدول الأقل نموا والأكثر تأثرا ، وغيرها من الدول النامية المنخفضة الدخل . فضلا عن عدم تناسب ذلك مع الحاجة المتزايدة لاحداث التغييرات الهيكلية اللازمة لانشاء النظام الاقتصادى الجديد .

ومن ثم ، أخذ عدد الدول النامية التى يتفاقم لديها الشعور بالاحباط ، والمطالبة بضرورة ايجاد الحلول اللازمة فى جو من التعاون والتفاهم والتنازل عن المواقف من خلال المفاوضات الشاملة ، فى التزايد . فالمفاوضات المستمرة فى مختلف الأجهزة الاقتصادية للأمم المتحدة ، لم تعد مواقف الدول المتقدمة فيها عن أن تكون مجرد مواقف تكتيكية لا تمس جذور المشاكل ، ان لم ترم الى السعى نحو تعطيل أهداف الحوار فى اتخاذ اجراءات فعالة لصالح دول الجنوب ، وذلك بقصر الحوار على مجرد تحليل المشاكل دون تحقيق أى تقدم ملموس لعلاجها والقضاء عليها ، بما يحقق فى النهاية نمو وتقدم المجموعتين على السواء ، فى اطار المصالح المتبادلة والمنفعة المشتركة .

يضاف الى ذلك أن الدول النامية بدأت تتعرض لضغوط مادية لا قبل لها باحتمالها ، تمثلت فى انتشار المجاعات وسوء التغذية ، وما يترتب على ذلك من آثار دائمة تخل بحياة السكان وتؤثر على جهازهم العصبى والجسمانى والنفسى . وزاد الطين بله أن صفقة القمح الشهيرة بين القوتين الأعظم ضاعفت من سعر القمح أربعة أضعاف ، مع ما صاحب ذلك من تضاعف أسعار الأسمدة والمبيدات بنفس المعدل تقريبا .

في مواجهة هذه الظروف مجتمعة ، أصبحت الدول النامية تتعرض ليس فقط لاتساع الهوة بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة ، وانما لأزمة تهدد بقاء شعوبها • وأصبح العديد من الدول النامية يخشون أن يؤدى هذا الموقف الى مواجهة حقيقية بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة ، مما لا يحقق مصلحة مشتركة أو حقيقية لأى من الطرفين • ومن هنـــا جاءت مطالبة رؤساء دول عدم الانحياز ، فى مؤتمر القمة الرابع بالجزائر فى سبتمبر ســنة ١٩٧٣ . بانشاء نظام اقتصادى دولى جديد ، وتحديد عام ١٩٧٥ موعدا لعقد دورة خاصة للأمم المتحدة بهدف وضع معالم هذا النظام ، ـ الأمر الذى ما لبثت الجمعية العامة (الدورة الخاصة السادسة سنة ١٩٧٤) ، أن أعلنته بقرارها رقم ٣٢٠١ ، وأعقبته ببرنامج عمل من أجل اقامة هذا النظام الاقتصادى الدولى الجديد فى قرارها رقم ٣٢٠٢ •

وكان من شأن اعلان هــذا النظام الجديد ، والبرنامج الذى اسـتهدف ادخال المبادىء الأساسية للاعلان الى حيز التنفيذ ، من خلال عدد من الاجراءات التى تغطى مختلف مجالات التعاون الاقتصادى الدولى (المشاكل الأساسية للمواد الخام والسلع الأساســية ـ الغذاء ـ التجارة الدولية ـ التصــنيع ـ نقل التكنولوجيا ـ السيطرة على أنشطة الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسية ـ ميثـــاق الحقوق والواجبات الاقتصــادية للدول ـ تطوير التعاون بين الدول النامية ـ دعم جهاز الأمم المتحدة فى مجالات التعاون الاقتصادى) ـ كان من شأن هذه الاجراءات وغيرها تطوير اقتصاديات الدول النامية بما يمنحها نصيبـــا كبيرا فى الصناعة العالمية والتجارة فى المنتجات المصنعة ، فضلا على منحها حق السيطرة الفعلية على مواردهـــا الطبيعية ، وزيادة ثقلها فى اتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولى • هذا بالاضافة الى ما تدعو اليه هذه الاجراءات من صلاح القواعد والمبادىء التى تشيع عدم التكافؤ وانعدام العدل والانصاف والمساواة فى السيادة فى علاقات الدول المتقدمة الصناعية مع الدول النامية ، وخاصة بالنسبة الى تدفقات التجارة والتكنولوجيا والنقد والتمويل ، بهدف أن تكون أكثر استجابة للظروف المتغيرة فى الاقتصاد العالمى ، وأن تؤدى الى تنمية بلاد العالم الثالث •

ومنذ ذلك الحين (عام ١٩٧٤) والدول الناميــة تركز على استمرار الحوار بين الشمال والجنوب الذى استمر فى أهم المؤتمرات والمحافل الدولية ، بقصد تحقيق النظـــام الاقتصادى الجديد • ولكن تجاربها فى هــذا الشأن داخل المنظمــات المتخصصــة منذ المؤتمر الأول للأونكتاد بجنيف ســنة ١٩٦٤ ، مرورا بصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، فضلا عن تجربتها فى مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادى الذى دعا اليه الرئيس جيســكار ـ ديستان سنة ١٩٧٥ ، والذى انعقد لمدة عام ونصف بين تسع عشرة

دولة نامية وسبع دول صناعية متقدمة (فى أعقاب أزمة الطاقة) دون أن ينتهى الى نتائج ملموسة ، قد حفز الدول النامية على ضرورة اعادة توحيد صفوفها والدخول مع الدول المتقدمة الصناعية فى مفاوضات شاملة ، تجمع كل مجموعة دول الجنوب فى مواجهـة مجمـوعة دول الشـمال ، حول كافة وسائر الموضـوعات والاجراءات التى شملها برنامج الأمم المتحدة لتنفيذ انشاء النظام الاقتصـادى الدولى الجديد ، وعلى ضرورة العودة بهذا الحوار الى الاطار السياسى الشامل للأمم المتحدة ، ممثلا فى جمعيتها العامة ٠ وحفزها على ذلك النجاح الباهر الذى صادفته داخل الجمعية العامة فى دورتها الخاصة السادسة (فى ابريل ومايو سنة ١٩٧٤) باعلان النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وفى دورتها العادية التاسعة والعشرين باعلان حقوق الدول الاقتصادية وواجباتها (قرار رقم ٣٢٨١) ، وغير ذلك من المحاولات التى بذلت لدفع الحوار بين الشـمال والجنوب من خلال المفاوضـات الشاملة فى الدورة الخاصة الحادية عشر سنة ١٩٨٠ ، حتى أصبح موضـوع هذا الحوار والبحث عن ترجمة عملية لفلسفته ، وتقييم العلاقات بين الشـمال والجنوب ، هو البند ذو الطبيعة السياسية الاقتصادية معا ، والذى يحظى بمساندة وتأييد الفكر السياسى لدول عدم الانحياز ، ليصبح من أهم البنود الدائمة على جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٨٠ ٠

من ثم ، كان تشكيل الجمعية العامة فى ديسمبر سنة ١٩٧٧ (قـرار ١٧٤/٣٢) اللجنة الكلية **Committee of the Whole** فى أعقاب انتهاء أعمال مؤتمر باريس « لمتابعة جميع المفاوضات ذات الطبيعة الشاملة لانشاء النظـام الاقتصادى الدولى الجديد ، والتى تأخذ مكانها داخل نظام الأمم المتحدة ، بوصفه الشكل الوحيد المناسب والأعم تمثيلا فى هذه المفاوضات » ، ــ بمثابة اسباغ الحماية والمساندة اللازمتين لدول الجنوب فى هذا الحوار ، وتأييد مطالبها من جانب الأغلبية التامة فى نظام الأمم المتحدة ٠

الا أن هذا الحـوار لم يسـفر حتى الآن الا عن بعض التقـدم الجانبى فى قطاعات محدودة ، مما لا يتناسب مع حدة المشاكل التى أصبحت تتفاقم فى مواجهة معظم بلاد العالم الثالث ، كما لا يتناسب مع الحاجة العاجلة الى احداث التغييرات الهيكلية اللازمة لقيام النظام الاقتصادى الدولى الجديد ٠

ويهمنـا فى هـذا المقـام ــ من قبيل الخطوات التى أخذ فى السعى نحو تحقيقها على وجه الخصوص ــ ما قرره برنامج عمل فينا ، الصـادر عن مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (فينا ما بين ٢٠ و ٣١ أغسطس سنة ١٩٧٩) ، من انشاء مدونة أو مجموعة قواعد للسلوك فى نقـل التكنولوجيا **Code de Conduite pour la Transfer de Technologie**
(وكذلك مدونة أو مجموعة قواعد السـلوك الخاصة بالشركات عبر القوميـة

(Transnational)) ، وهو البرنامج الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٩ (١٩٥/٣٤) ٠

وكان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) قد قام من جانبه ــ وبناء على توصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة (٣٣ / ١٥٧) ، معززا بقراريها رقم ٣٦ / ١٠٤ بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ ورقم ٣٧ / ٢١٠ بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨٢ ــ بانشاء مشروع لهذه المدونة ، تمهيدا للعرض مجددا على مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك فى نقل التكنولوجيا ٠ وعنى الأونكتاد فى هذا الخصوص اعتماد مجموعة من التدابير المترابطة فى مجال اختصاصه للتحول التكنولوجى الى البلاد النامية ، واتخاذ اجراءات المساعدة للبلدان النامية فى الوصول الى المعلومات والبيانات المتعلقة بأنواع ومصادر التكنولوجيا المتاحة من المؤسسات العامة والخاصة ــ الكبيرة والصغيرة ــ فى البلدان النامية ، بالاضافة الى كافة المعلومات المتعلقة بالبحث العلمى والتنمية اللذين تقوم بتمويلهما منظمة الأمم المتحدة ٠ كما عنت توصيات الجمعية العامة الى الأونكتاد القيام باعداد هذه المدونة مساهمة من جانبه (الاونكتاد) فى خدمة المفاوضات الرسمية فى المؤتمر المعنى بوضع المدونة ، بما فى ذلك تحديد معالم التفاوض والتوصيات المناسبة فى هذا الخصوص ٠

وغنى عن البيان أن برنامج عمل فينا الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة بفينا سنة ١٩٧٩ ، قد استهدف بصفة خاصة من اعداد المدونة المشترعة لنقل التكنولوجيا تطوير ودعم الطاقات العلمية والتكنولوجية للدول النامية ، لتمكينها من استخدام العلم والتكنولوجيا فى عملية التنمية بغرض القضاء على عدم المساواة القائم بين هذه الدول وبين الدول الصناعية المتقدمة فى هذا المجال ٠ وتحقيقا لذلك اتجه البرنامج الى دعم نظام الأمم المتحدة فى هذا المجال ، من خلال اتخاذ تراتيب مؤسسية جديدة ، وتوفير موارد مالية أخرى بالاضافة الى الموارد المتاحة بالفعل ٠

وقد تم ذلك فى اطار انشاء لجنة حكومية للعلم والكتنولوجيا من أجل التنمية ، ومركز للعلم والتكنولوجيا للتنمية داخل سكرتيرية الأمم ٠ كما أنشىء نظام تمويلى للأمم المتحدة فى هذا الخصوص ، بدأ بانشاء صندوق مؤقت (سنة ١٩٨١ / سنة ١٩٨٢) بهدف توفير موارد مالية اضافية لتدعيم الطاقات العلمية والتكنولوجية للدول النامية ، تحت اشراف وادارة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وعلى أن يخلف هذا الصندوق المؤقت فى المستقبل القريب نظام تمويلى للأجل الطويل ، يتم اعداده بواسطة اللجنة الحكومية للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ٠

غير أن الجهود المكثفة فى هذا السبيل تواجه معارضة بعض الدول الصناعية

المتقدمة التي عدلت عن استعدادها للمساهمة في موارد هذا النظام • والحقيقة التي تكمن في خلفية هذه المعارضة تبين من الارتباط الوثيق لدى الدول الصناعية الرأسمالية تلك بين نقل التكنولوجيا الى الدول النامية (ومواءمتها لاحتياجات هذه الدول وظروفها الخاصة) وبين دور الشركات عبر القومية (المتعـددة الجنسية) غير المباشر في احتكارها لأساليب التكنولوجيا والتنمية الاقتصـادية والاجتماعية ، لتجعل من هذه الوسائل والأفكار مصدرا من مصادر قوتها وثرائها واستدامتها • وبالأصح كان من أثر قوة هذه الشركات واستثماراتها الأجنبية في بلاد العالم الثالث ، وزرع فروعها في المناطق الأكثر ملاءمة من حيث تكاليف الانتاج بحيث تجعل أسعار منتجاتها في مستوى لا تقوى الدول المضيفة لهـا (أو غيرها من الدول النامية) على منافسته ، أن حرمت بلدان العالم الثالث من أسباب تحقيق نمو مستقر ، وحالت بينها وبين امكانية الاستفادة من المزايـا النسبية التي تتحقق لديها من اقامة تنمية صناعية لأغراض التصدير والتجارة الخارجية ، أو حتى لأغراض سد الحاجات المحلية ، في فروع الصناعة الآمنـة لديها بتوافر موادها الخام ضمن أقاليمها الوطنية •

فالشركات عبر القومية تغرق العالم بصناعات أكثر جودة ، وذات أسعار مخفضة ، كما تستطيع من خلال الدعاية التأثير بأنماط الاستهلاك في البلدان النامية ، حتى أصبحت هذه الأخيرة مستوردة لمنتجات صناعية عديدة للبـلاد الصناعية المتقدمة ، ولا تستطيع أن تتجه الا نحو صـناعات استهلاكية خفيفة لا تتوافر لها عناصر النجاح الكامل بسبب افتقار السلسلة الصناعية المتكاملة • وهكذا استفادت الشركات عبر القومية من انتشارها الدولي في احتكار وسائل العلم والتكنولوجيا المتقدمة ، وانتزاع فرص التنمية الصناعية في بلاد العـالم الثالث ، حتى أجرتها في نهاية المطاف في مسارات تنموية صعبة أو خاطئة ، وجعلت منها أسواقا مستهلكة لمنتجات هذه الشركات ، وأن تظل بلادا متخلفة تحقق استمرار النهب والجشع الامبريالي غير المباشر لبلاد العالم الثالث •

هكذا أصبحت عملية نقل التكنولوجيا ودور الشركات عبر القومية (أو المتعددة الجنسية) وظيفتين مترادفتين في الحياة الدولية ، تأسيسا على الدور الرئيسي لهذه الأخيرة كأداة لنقل التكنولوجيا • اذ أن الجانب الأكبر من البحوث العلمية والصناعية في العالم يجري داخل هذه الشركات الضخمة ، والتي تتمتع بوضع احتكاري لعمليات هذا النقل ، وتحقيق مدى ملاءمة التكنولوجيا التي تقوم بنقلها الى البلاد النامية • فالتكنولوجيا العـالمية في تطور مستمر ، وقدرتها على اشباع حاجات البلاد الصـناعية المتقدمة في ازدياد ، ولكن من المشـكوك فيه أن تكون هذه التكنولوجيا ملائمة أو مناسبة لحاجات البلاد الأقل تطورا ، بالنظر الى الاختلاف في مواردها الطبيعية والمشكلات المحددة لتطورها الاقتصادي • وعلى سبيل المثال ، نرى التكنولوجيا المطبقة في البلاد الصناعية المتقدمة تميل

الى استخدام أقل عدد ممكن من الأيدى العاملة ، فى حين أن البلاد الأقل تطورا تحتاج قبل كل شيء الى التوسع فى استخدام الأيدى العاملة الرخيصة أو المعطلة أو التى لا تعمل طول الوقت ·

وبعبارة أخرى ، نرى جانبا من التكنولوجيا التى تنتجها الشركات المتعددة الجنسية Multinational اليوم لا يناسب احتياجات البلاد النامية فى غالبيتها · ويظهر ذلك فى الوقت الحاضر بالنسبة لأجهزة الكمبيوتر والأجهزة الالكترونية المتقدمة ، من حيث انها لا تعتبر من العناصر الأساسية لتنمية هذه البلاد التى ينبغى أن تهتم بأنواع التكنولوجيا اللازمة لزراعة المناطق الحارة ، أو تلك التى تتصل بتنمية المرافق العامة وما اليهـا ، مما لا يحتـاج فى الغالب الى المهارات الخاصة التى تتميز بها أنواع التكنولوجيا الصناعية المتقدمة التى تملكها الشركات عبر القومية ·

ولا يعنى ذلك أن البلاد النامية والفقيرة لا ولن تحتاج الى أنواع التكنولوجيا المتقدمة التى تملكها هذه الشركات والبلاد الصناعية المتقدمة ، وانما نود فقط أن نؤكد على ضرورة اختيار التكنولوجيا على أسس ومعايير موضوعية واقتصادية لتكون ذات طابع علمى صحيح يتفق والظروف ومراحل النمو والتنمية التى تمر بها البلدان النامية · فبعض أنواع التكنولوجيا المتقدمة والمعقدة ـ والتى تتحكم فى نقلها الشركات متعددة الجنسية تعد ضرورية وحيوية بالنسبة للبلاد الأقل تقدما ، كصناعة الآلات الزراعية والمعدات الدوائية اللازمة للبرامج الصحية ، وما الى ذلك ·

حقا ان البلدان النامية قد تستفيد مما تقوم به الشركات المتعددة الجنسية ـ عن طريق الفروع التابعة لها فى البلاد النامية ـ من نقل مباشر للتكنولوجيا المتقدمة ، كما تستفيد من البحوث العلمية فى معامل هذه الفروع التابعة فى البلاد النامية ، وأن المنفعة المتحققة فى هذه الحالة قد تشمل المساعدة فى انشاء قاعدة تكنيكية محلية وتدريب الاخصائيين اللازمين للعمل بها ، أو أن بعض هذه الشركات قد توزع بعض بحوثها على معامل فروعها فى البلاد الأخرى ومن بينها البلاد الناميـــة ، ـ ولكن ذلك كله لا يتم فى حقيقة وواقع الأمور الا عن طريق الربط المركزى بين هذه الفروع ومعاملها ـ أو مراكز أبحاثها المتخصصة فى نوع معين من الانتاج ـ وبين المركز الرئيسى للشركة متعددة الجنسية ومركـز أبحاثها الرئيسى · فلا توجد ثمة رابطة عضوية بين هذا الفرع ومركز أبحاثه وبين البلد المضيف النامى أو احتياجات سوقه المحلى ، اللهم الا فى خدمة ســياسية تهدف الى الحصول على عاملين ذوى مستوى فنى رفيع وأجور تقل عن أجور العاملين فى بلد المركز الرئيسى للشركة ، أو بقصد استنزاف العقول فى البلد المضيف بالحصول على المعلومات والأبحاث والدراسات التى يقوم عليها تخطيط البلاد النامية ·

وبعبارة أصح ،أن ما تجريه الشركات عبر القومية فى صدد نقل التكنولوجيا فى الحالات السابقة لا يعدو الا أن يكون تدعيما لتبعية القاعدة التكنولوجية فى البلدان النامية للشركة مالكة طريقة الانتــاج أو صانعة الآلات ، لا تعزيزا أو تدعيما لهذه القاعدة عن طريق السير وفقا لاستراتيجية التنمية التى ترمى الى توفير التكنولوجيا الجيدة والمتكاملة للبلاد النامية بتكلفة مناسبة ، ودون تفريط فى التكنولوجيا التقليدية التى يمكن تطويرها محليا بكفاءة ، بحيث تحول بين البلاد النامية وبين استبدال تقسيم دولى سىء للعمل بتقسيم أسوأ تدعوها اليه الشركات والاحتكارات العالمية المتعددة الجنسية ، وبحيث تتعزز قدرة هذه البلاد النامية على المساومة وخوض غمار المفاوضات الشاملة فى حوار الشمال والجنوب ، ويزيد اقتناعها بأن أحد العناصر الرئيســـية التى تدعم هذا المركز التفـاوضى (ويهزم علاقة التبعية للشركات المتعددة الجنسية ، ويحد من اعتمادها على آليات السوق العالمية للبلاد الاستعمارية السابقة) ، هو فى تنمية روح الاعتماد الذاتى الفردى والجماعى للدول النامية حتى يكون تفاوضها من مركز قوة ٠

فمما لا شك فيه أن البلدان النامية تفتقر فى الوقت الحاضر الى القدرات والمواد الكافية للبحث العلمى الذى تتملكه الشركات آنفة الذكر ، بحكم ما لديها من أموال ضخمة تستقطب العقول وتنشىء مراكز الأبحاث وتبادل المعلومات ٠ ومن ثم فقد أصبحت هذه الشركات قادرة على التطور السريع لتكنولوجيا الانتاج، حتى لتصبح التكنولوجيا المستوردة لدى بلاد العالم الثالث قديمة بسبب التحديث الذى طرأ عليها فى المنشأ ، الأمر الذى يؤدى الى زيادة تكلفة المنتجات الصناعية فى العالم النامى عنها لدى الشركات المتعددة الجنسية التى تقوم باغراق الأسواق بمنتجاتها ، وتفقد قدرة منتجات البلدان النامية على المنافســة فى الأســـواق الخارجية ٠

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، نرى البلاد النامية تسعى الى القروض الخارجية لسداد الديون الناتجة عن شراء التكنولوجيا ، وصعوبة الحصـــول عليها ، حتى أصــبحت تمر بعمليـــة افقار مســـتمر ليست ناجمة عن التطور التكنولوجى بقدر ما هى ناجمة عن أسلوب الشركات عبر القومية فى بيعهـــا التكنولوجيا للبلاد النامية بالأسعار الاحتكارية المرتفعة ، أو تقديم تكنولوجيـــا سريعة الاندثار ، حتى يظل السوق العالمى ــ بوسيلة أو بأخرى ــ سوقا موحدا لمنتجاتها فى البلد الأم أو لفروعها فى أنحاء العالم المتباينة ٠

ومن ثم ، أصبح لزاما على البلاد النامية ، اذا ما أرادت وقف هذا الاستنزاف التكنولوجى لمواردهـــا أن تعمل متضامنة ، وأن نركز على برامج التعـاون الاقتصادى واختيار الصيغ التكنولوجية الملائمة لظروفها ٠ خاصة ، وأن تجاربها فى التفاوض الجماعى مع الدول الصناعية المتقدمة قد أثبتت أن هذه الأخـيرة تسعى أول ما تسعى الى تصديع جبهة الدول النامية ، مستغلة فى ذلك اختلاف

المصالح الذاتية لكل دولة نامية أو مجموعة من هذه الدول على حدة ، كما حدث فى أعقاب ارتفاع أسعار البترول من دأبها على تقسيم الدول النامية الى دول مصدرة وأخرى مستوردة للنفط ، ومحاولة ضرب مصالح كل فئة منها بمصالح الأخرى ٠

ولا شك أن صمود تجمع الدول النامية أمام محاولات بذر التفرقة والشقاق فى صفوفه منذ سنة ١٩٧٣ ، يعتبر أهم وأبرز اختبار اجتازه هذا التجمع ٠ فعلى عكس ما كانت تستهدفه الدول الصناعية المتقدمة ، نرى الدول النامية — أعضاء مجموعة الـ ٧٧ قد بدأت الترجمة العملية لتضامنها فى مواجهة الدول الصناعية المتقدمة بالخروج من الدائرة المفرغة التى سار فيها الحوار بين الشمال والجنوب على مدى سنوات عدة فى المؤتمرات والمحافل الدولية (اثر فشل الدورة الخاصة الحادية عشرة للجمعية العامة فى سبتمبر ١٩٨٥ فى التوصل الى اتفاق بشأن المفاوضات الشاملة) بالعمل على تنمية التعاون الاقتصادى والفنى فيما بينها ٠

وهكذا ، تم الاتفاق فى اجتماع وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ فى نيويورك فى سبتمبر سنة ١٩٨٠ — قبيل انعقاد الدورة ٣٥ للجمعية العامة — على عقد اجتماع للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية لدعم « **مبدأ الاعتماد الذاتى الجماعى** » ٠ وقد عقد هذا الاجتماع فى كراكاس فى الفترة ما بين ١٣ و١٩ مايو سنة ١٩٨١ ، حيث تم اقرار برنامج عمل كراكاس للتعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية فى المجالات السبع : التجارة ، التكنولوجيا ، الأغذية والزراعة ، الطاقة ، المواد الخام ، التمويل ، والتصنيع ٠

على أنه تجدر الاشارة الى أن التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ، ودعم مبدأ « الاعتماد الذاتى الجماعى » لا يعد بديلا للحوار بين الشمال والجنوب وانما يعد — كما أكد برنامج عمل كراكاس — أساسا عمليا لتكثيف التعاون بين الدول النامية ، ودعما لاستراتيجيتها فى التنمية الاقتصادية ، وبالتالى قدرتها على مقاومة الضغوط الخارجية والتأثر سلبا بالأزمة الاقتصادية الدولية، حتى تقوى لديها شوكة التفاوض ، والجلوس على قدم المساواة مع الدول الصناعية المتقدمة على مائدة المفاوضات الشاملة ، تأكيدا لمبدأ التكامل الدولى ٠

وهكذا ، يمكن أن ينمو الوعى الذاتى لدى الدول النامية بمصالحها المشتركة فى التنمية ، وتتكون منها جبهة موحدة للمفاوضات الشاملة التى أصبحت تحف بها الاخطار ، منذ أن نجح العالم الصناعى المتقدم فى خلق تناقضات وانقسامات حقيقية بين بلاد العالم الثالث ، يرمز اليها بمفردات واصطلاحات لغوية ترمى الى ابرازها كوحدات منفصلة فى القاموس السياسى والاقتصادى : كمجموعة البلاد الأقل تقدما ، ومجموعة البلاد شبه الصناعية ، مجموعة الأوبك أو البلاد المنتجة للنفط ، ومجموعة البلاد الأخرى ٠ ولا نبالغ

فى تقدير الأخطار التى تهدد العالم الثالث من جراء ترسيخ هذه الانقسامات ، ورعاية كل مجموعة مصالح خاصة أو معينة فى الحوار بين الشمال والجنوب ، ـ الأمر الذى استوجب تداركه برفع شعار ومبدأ « **المفاوضات الشاملة** » .

وغنى عن البيان ، أنه اذا كانت العلاقات بين بلاد العالم الثالث والبلاد الصناعية المتقدمة هى نتاج أو تعبير عن علاقات بين مجموعتين غير متكافئتين فى القوة ، وأن على الطرف الضعيف أن يحاول الحصول على الشروط والضمانات القانونية اللازمة ، والتى ترمى الى الحد من عواقب عدم التكافؤ وانعدام المساواة بين الطرفين ، بينما يسعى الطرف القوى الى ابقاء قواعد اللعبة الدولية فى هذا الخصوص ضمن اطار ما يسميه العلاقات الحرة ـ أو قوانين السوق الرأسمالية الدولية ـ حتى ليستطيع متابعة سياسة الاستغلال والقهر والابتزاز ، فان الحصول على هذه الضمانات ، وسن هذه المدونات والأحكام ذات الطابع المؤسسى والقانونى ، لا يتحقق الا من خلال « المفاوضات الشاملة » التى تستهدف تغيير العلاقات السائدة تحت ضغط موازين القوى .

من ثم كان هدف البلاد النامية هو التضامن والتكيف نحو مباشرة التفاوض ، بينما ترفض البلاد الصناعية المتقدمة ـ أو تعوق قدر ما تستطيع ـ رفض التفاوض ، مطالبة الابقاء على موازين القوى وقوانين السوق الدولية القائمة، حتى أصبح الصراع والحوار بين الشمال والجنوب يتركز أساسا بين الطرفين حول هيكل هذه المفاوضات وضرورة الاستمرار فيها ، بينما تخلف مضمون هذه المفاوضات وموضوعاتها لتصبح فى المحل الثانى . ولكن هل يمكن للجنوب فرض مفاوضات شاملة على بلاد الشمال ؟! ، ـ دون ايجاد عناصر وأدوات التوازن الرئيسية لفرض هذا التفاوض . فالأمر يستلزم ولابد تجنيد وتعبئة كافة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية الى جانب الطرف الأضعف . ولا يمكن أن تتم هذه التعبئة الا وفقا لبرنامج يطابق الحاجات الفعلية للقوى المطلوب تعبئتها ، ويأخذ بعين الاعتبار حاجات جميع القوى المطلوب تعبئتها دون تعارض . وبالفعل ، أسهم تجمع عدم الانحياز ، وتجمع الدول النامية الـ ٧٧ ، فى تجنيد ارادة هذه القوى (كما حدث لدى مساندة الدول المصدرة للبترول فى مواجهة الدول الصناعية المتقدمة فى سعيها لتقييد سيادة الدول البترولية على مواردها الطبيعية ، وتقييد حريتها فى تحديد الانتاج والأسعار) ودعم القوة الذاتية للدول النامية مجتمعة فى مواجهة محاولات بذر التفرقة والشقاق الكامنة حول ما أسمى « درجات التفاوت فى التنمية » ، والتى لا تعدو أن تكون تفاوتا فى الجذور التاريخية لا فى الطبيعة التى قد تحمل تناقضا حقيقيا بين بلاد العالم الثالث : الدول النامية ، والأقل نموا أو الأشد فقرا Least Developed والأكثر تأثرا Most Seriously Affected ، والدول النامية غير الساحلية Land Locked والدول شبه المغلقة Semi-Land Locked

والدول التي تعاني ظروفا جغرافية صعبة Geographically Disadvantaged الى غير ذلك من المسميات للبلاد النامية ، والتى ابتدعت بغرض تجرئتها فى عدد من المجموعات لاتخاذ اجراءات تخضع لصالح كل منها على حدة فى مجالات تمويل التنمية ، ومشاكل الديون ، والتجارة الدولية ، ونقل التكنولوجيا ، وغيرها من مجالات التعاون الاقتصادى الدولى ٠

وبالرغم من محاولات الأدب والايديولوجيا للبلاد المسيطرة فى اثبات هذا التفاوت في درجات التنمية ، فهو لا يعدو ــ كما أشرنا ــ أن يكون تفاوتا ظاهريا لا يحمل تناقضا حقيقيا بين شعوب هذه البلاد الساعية الى التنمية ، والآخذة بمبدأ الاعتماد الذاتي الجماعي ، وتعبئة الجهود لفرض المفاوضات الشاملة ، وتحويل الوسائل التكنولوجية الضخمة ونظم استقصاء المعلومات والمعارف لتحقيق التنمية ، مما يعد من الدعائم الأساسية لاقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ٠

وهكذا ، أصبح نضال العالم الثالث وسعيه الحثيث بكافة الوسائل والاجراءات والقرارات على صعيد العالم فى سبيل نقل التكنولوجيا فى الآونة الأخيرة ، يمثل جانبا هاما وخاصا من جوانب النضال ضد التبعية ، وارساء معالم نظام سياسى واقتصادى دولى جديد ٠ واذا كان قد أصبح من المعلوم والمنتهى اليه أن التنمية الاقتصادية فى ظل تبعية العالم الثالث ، أو انفتاح اقتصادياته على السوق الرأسمالية المتقدمة على وجه الخصوص ، قد أصبحت تستلزم فى غالب الأحيان التوصل الى الصيغ التكنولوجية المتطورة التى لابد من نقلها اليها اذا ما أريد لها تنمية سريعة قادرة على اختصار فجوة التخلف بينها وبين العالم المتقدم ، ــ فقد أصبح من الضرورى أيضا أن تتحدد مسئولية البلاد الصناعية المتقدمة ــ الرأسمالية منها والاشتراكية على حد سواء ــ فى ضمان توصيل الأساليب التكنولوجية الى البلاد الساعية من أجل التنمية ٠ وذلك بمعنى أنه يجب أن تمنح البلاد فى طريق التنمية والأقل نموا ــ على اختلاف أنواعها ــ فرصة الوصول بدون قيد أو معوقات الى الأساليب التكنيكية الموجودة لدى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، والاشتراكية الصناعية المتقدمة ، سواء بسواء ٠

كما أصبح واجبا على البلاد النامية فى العالم الثالث أن تتعاون بطريقة ايجابية فى اقامة بنوك للمعلومات التكنولوجية التى تهم صناعاتها ومراكز التنمية فيها ، الى غير ذلك من أنظمة الاعلام والمعلومات ٠

كذلك أصبح لزاما على البلاد الصناعية المتقدمة أن تمتنع عن انتهاج أى سياسة لاستنزاف العقول فى البلاد النامية ، ــ بمعنى التشجيع على هجرة المؤهلات العلمية من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة ، الأمر الذى يهدد تقدم البلاد النامية ، ويعوق الاسراع فى عملية التنمية لديها بشكل خطير ٠

واذا كنا قد ألمحنا الى السوق الرأسمالية والبلاد الرأسمالية الصناعية

المتقدمة فى مجال الحديث عن التبعية السياسية والاقتصادية المفروضة على البلاد النامية بنوع من التخصيص . فلا يفوتنا الاشارة كذلك الى أن البلاد النامية تنظر باستياء الى تقاعس مجموعة الدول الاشتراكية أعضاء « الكومنكون » عن تنفيذ التزاماتها قبلها فى هذا الخصوص . كما أصبحت تنظر باستياء مطرد للمواقف المائرة لانشاء النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وترى أنها تتحمل مع الدول المتقدمة الغربية مسئولية عدم احراز تقدم مؤثر فى هذه المفاوضات . فالدول النامية لم تعد تقنع بما اعتادت عليه الدول الاشتراكية المتقدمة من الاكتفاء بمجرد التأييد اللفظى لمطالب الدول النامية تجاه الدول الصناعية الغربية ، أو الدفع بعدم المسئولية التاريخية للدول الاشتراكية باعتبار القول بأنها ليست بذات ماض استعمارى ، أو أنها لم تشارك فى عمليات النهب الاستعمارى ؟! فلا يعدو هذا القول أن يكون مجرد تنصل من الالتزام بتخفيف حدة المشاكل التى تواجهها الدول النامية ، وعلى الأخص محاولتها التنصل من التزام جميع الدول الصناعية المتقدمة بتخفيف أعباء مديونية الدول النامية ، أو تحويل ٧ر٠٪ من اجمالى الناتج القومى للدول المتقدمة الى الدول النامية فى شكل مساعدات رسمية (بين الحكومات) للتنمية ، حسب ما نصت عليه الاستراتيجية الدولية للتنمية .

★ ★ ★

هذا هو بعض ما عن لنا أن نذكره فى مجال هذا الكتاب ، والاشادة بموضوعه العلمى المستحدث ، وبالجهد الذى بذلته المؤلفة فى استقصاء المعلومات وتحليل الوثائق والمناقشات الكثيرة التى تناولت موضوع نقل التكنولوجيا كاحدى أطر الحوار بين الشمال والجنوب ، وارساء النظام الاقتصادى الدولى الجديد . ولا غرو ، فالكتاب فى أصله رسالة للماجستير فى العلوم السياسية ، والكاتبة مدرس مساعد للعلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

واذا كنت قد أطلت فى اعداد هذا التقديم ، فانما عنيت بذلك تناول الموضوع فى اطاره السياسى والقانونى ، تاركا الجوانب الاقتصادية للكاتبة التى أولتها كل العناية والاهتمام .

وأخيرا ، فقد أسعدنى أن تعهد الى الهيئة العامة للكتاب بتقديم هذا العمل العلمى الذى يحمل من طابع الجدية فى البحث ما سوف يثير اهتمامُ الباحثين والدارسين به . والله ولى التوفيق .

١٩٨٦/٦/١٠

دكتور عز الدين فودة
أستاذ كرسى المنظمات الدولية
بجامعة القاهرة

فصل تمهيدى

● المبحث الأول :

مدخل للمفاهيم والمدركات المستخدمة

يقول سورندا باتل رئيس قسم نقل التكنولوجيا التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية « ان للتكنولوجيا دورا حاسما فى عملية التنمية وبناء على هذا فلقد كان الظن فى العقد السابع من هذا القرن أن عملية نقل التكنولوجيا من الأمم الغنية الى الأمم الفقيرة تضمن تحقيق تحول اقتصادى اجتماعى سريع للطرف الذى نزل الحلبة متأخرا وبالتالى يتحقق نوع من المساواة بدلا من مظاهر عدم المساواة فى الرفاهية الاقتصادية ٠

ولكن تجربة السنوات الخمس والعشرين الماضية فى تنمية العالم الثالث تحمل العديد من النقاط السوداء ٠ فعملية نقل التكنولوجيا من البلدان الغنية الى البلدان الفقيرة خاصة تلك التى تتم من خلال قنوات سوق القطاع الخاص أى قنوات المؤسسات / الشركات متعددة الجنسية لم تسهم بشىء فى تخفيف فقر وجوع العالم الثالث واستراتيجية التنمية التى تلح وتصر على القيام بعملية نقل ضخمة وواسعة النطاق ، لم تؤد الى أى تحسن ملموس ، على المستوى النسبى أو المطلق ، فى ظروف معيشة السواد الأعظم من تلك الشعوب فلا يزال معظم سكان العالم الثالث لا يجدون من الطعام ما يسد رمقهم ولا يزالون أميين مكدسين فى مساكن غير ملائمة ٠ اننا نستطيع ان نصف التغيير الاقتصادى والاجتماعى الذى تشهده فى السنوات القليلة الماضية بانه تنمية تابعة أو تنمية ذليلة (١) ٠

(١) د٠ محسن عبد الحميد توفيق ، « التكنولوجيا ٠٠ ذلك الداء والدواء » ـ الكتاب السنوى الخمسون ١٩٨٠ ـ المجمع المصرى للثقافة العلمية ص ١٦٥ ٠

وفى شيء من القسوة نقول ان الدول المتخلفة وقعت فى حبائل سحر التكنولوجيا القوى • فقد ظن (المتخلفون) ان استيراد مصنع أوتوماتيكى كامل ، يعمل بطاقة كبيرة وبعدد قليل من العمال هو مدعاة فخر لامتلاك مثل هذا الشيء الرائع • ولكن جوانب المأساة تتضح حين يتوقف المصنع العظيم بسبب تافه ، وفى انتظار وصول قطعة غيار صغيرة بالطائرة فالمصنع الضخم غير مناسب لأنه مقام على أساس غير مناسب لأنه مقام على أساس كثافة تكنولوجية عالية تعنى بدورها رأس مال كبير وعمالة قليلة ولكنها عالية التدريب (١) •

وهذا هو تماما عكس ما تمتلكه الدول المتخلفة ، التى تعانى من كثافة الأيدى العاملة غير المدربة •

وظن المتخلفون أن وجود محطة استقبال تلفزيونية ، تتلقى الارسال من الأقمار الصناعية وامتلاك محطة كهرباء نووية ، يعنى دخول الدول المالكة لها عصر الفضاء والتحاقها بالنادى النووى • بينما تبقى الأشياء « المصنع الأوتوماتيكى والمحطة الذرية » فى الواقع جزءا منعزلا عن بقية المجتمع •

وهكذا تبدو لنا الصورة عام ٢٠٠٠ م ، فجوة رهيبة بين التقدم والتخلف تزداد على الأيام اتساعا ، وحتى مطلع السبعينات ظل معدل التنمية فى بلاد العالم الثالث كما هو متوقع ، أو كما هو محسوب له ومقرر وتزداد الحقائق الأساسية للتغيرات البنائية فى هذا القرن وضوحا :

١ ـ عالم يزيد سكانه على أربعة ملايين نسمة ويضاعفون أنفسهم كل خمسة وعشرين عاما (وبتعبير آخر فان عالم اليوم يضيف الى سكانه كل عشر سنوات أكثر من مجموع السكان الذين تواجدوا فى العالم عشية الثورة الفرنسية) •

٢ ـ اتساع رقعة الفقر حتى أصبحت تشمل أكثر من ثلثى سكان العالم •

٣ ـ اتساع الفجوة أو الهوة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة ، مما أدى الى انبثاق « نظام طبقى عالمى » •

ان هذه التغييرات الهيكلية فى القرن العشرين على مستوى العالم تشبه فى النوعية وان كانت تزيد فى الكمية ، ما حدث فى داخل كل مجتمع أوروبى غربى فى القرن التاسع عشر • وكما كانت هناك أزمة أخلاقية مصاحبة لتلك التغيرات البنائية فى ذلك القرن ، فان عالمنا اليوم يشهد أزمة أخلاقية مشابهة وان كانت أوسع وأعمق • لقد رأينا ان انهيار الاقطاع وانبثاق النظام الاجتماعى الجديد

---

(١) المرجع السابق ص ١٦٦ •

بثورتيه الصناعية والليبرالية لم يؤديا تلقائيا أو أوتوماتيكيا الى اتاحة الفرصة أمام « اليد الخفية » على فرض وجودها لتقوم بتوفير العدالة النسبية لكل أفراد المجتمع وبالمثل ، فى عالمنا اليوم لم تؤد تصفية الاستعمار والحصول على الاستقلال السياسى تلقائيا الى توفير المتطلبات المادية والانسانية اللائقة لبلايين السكان فى العالم الثالث (١) ٠

ولعل التعبير الآخر المرادف « للنظام الطبقى العالمى » هو « التقسيم الدولى للعمل » ووفقا له ينقسم العالم الى فئتين من التكوينات الاجتماعية (مجتمعات) بحسب الوظائف التى يؤديها كل تكوين فى السوق العالمية المركز والتخوم والفئة الأولى تتميز باقتصاديات متكاملة ، توجد فيها علاقات داخلية وثيقة بين كافة قطاعات اقتصاداتها ، ونموها الى حد كبير مولد ذاتيا self generated وهى التى تسمى عادة بالاقتصادات الصناعية أو المتقدمة ، والفئات الثانية تتميز باقتصاد التكامل بين القطاعات الاقتصادية فيها ، وذلك بسبب توجه قطاعات الانتاج الأولى فيها ــ الزراعة والاستخراج ــ الى خدمة احتياجات الاقتصادات الصناعية ، وبأن تنميتها ونموها يتوقفان الى حد كبير ، على ما يحدث فى تلك التكوينات الأخيرة وعلى نوع علاقتها بهذه التكوينات (٢) ٠

وهذا التقسيم يحرم التكوينات الطرفية من امكانية الشروع فى التنمية المستقلة فقطاعات واسعة فى اقتصاداتها تملكها أو تستغلها شركات أجنبية ، فتفقد هذه التكوينات لها مقادير كبيرة من فائضها الاقتصادى ، كان يمكن أن تستخدم فى توسيع طاقاتها الانتاجية ٠ وفضلا عن ذلك ، فان التكوينات المركزية فى البلدان الصناعية الرأسمالية تسيطر بطريقة غير مباشرة على قطاعات التصدير فى التخوم التى يتوقف نموها فى أغلب الحالات على أحوال الطلب الخارجى على منتجاتها ٠ وهكذا فان هذا الطلب الخارجى يضع حدود نمو هذه القطاعات ، ومن ثم حدود نمو الاقتصاد الكلى بسبب الأهمية الحيوية التى تمثلها هذه القطاعات فيه ٠ وبالاضافة الى ذلك ، فان تقلبات هذا الطلب تؤدى الى اختلالات أوسع عادة فى التكوينات الطرفية بسبب قلة التكامل بين قطاعاتها من ناحية ، واعتمادها الأساسى على قطاعات التصدير من ناحية أخرى ٠ ولكل

---

(١) د٠ محسن د٠ أ توفيق م٠ س٠ ذ ص ١٦٧ ٠

انظر ايضا :

Charles Cooper, «Science, Technology and production in the Under developed Countries : An introduction, «The Journal of Development Studies, October 1972, 7-12.

(٢) د٠ سعد الدين ابراهيم ٠ نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث فى استراتيجية التنمية فى مصر ٠ أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين القاهرة مارس ١٩٧٧ ــ الهيئة العامة للكتاب ــ ص ٥٥ ٠

هذه الأسباب ، فان التكوينات الطرفية لا تسيطر على تدفقات هامة فى فائضها الاقتصادى يمكن أن تستخدم فى اشباع تطلعات مواطنيها الى أوضاع اقتصادية واجتماعية أفضل • وحتى عندما تنجح هذه التكوينات فى زيادة انتاجها من المواد الخام ، فان القيمة المنخفضة لمنتجاتها فى السوق العالمية ، بالمقارنة بالبضائع المصنوعة ــ التبادل غير المتكافىء ــ تؤدى ثالثا الى ارتفاع تكلفة المعدات الانتاجية والخدمات المستوردة لاستمرار نموها (١) •

والعالم الثالث بالمعنى الذى أشرنا اليه سابقا • هو العالم الذى تعبر عنه على الصعيد الدولى (مجموعة الـ ٧٧) التى تشكلت فى اطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، هو عالم غير متجانس hétérogéne شديد التباين سياسيا واجتماعيا وحتى اقتصاديا • فهو يضم دولا جمهورية ودولا ملكية ودولا ديكتاتورية ودولا ليبرالية ، ودولا يسارية ودولا يمينية • واذا نظرنا اليه من زاوية البنية الاجتماعية ، وجدناه يضم دولا يغلب عليها الطابع البدائى القبلى أو العشائرى ، وأخرى يغلب عليها الطابع البدوى وثالثة يغلب عليها الطابع الحضرى • وبينما لم يتمكن معظمها من الانصهار كدول قومية مستقرة ، نجد أن بعضها الآخر ، قد استقر منذ قديم الأزل كدول قومية متجانسة لها تاريخ ضارب الجذور •

وهو كذلك يتباين اقتصاديا أشد التباين ، فلسفة التنمية وأسلوبها ونمطها ليست واحدة ، لأنه يضم الى جانب الدول ذات الاقتصاد المخطط أو الموجه ، والذى يرتكز على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، دولا أخرى تؤمن بالليبرالية الاقتصادية وقوانين السوق العضوية • كذلك تختلف الهياكل الاقتصادية وأنصبة القطاعات الاقتصادية الرئيسية فى الانتاج القومى ، اختلافا بينا • فالاقتصاد القومى فى بعض هذه الدول ، يرتكز أساسا على القطاع الزراعى ، بينما يرتكز على قطاع الصناعات الاستخراجية فى بعضها الآخر فى الوقت الذى قطع فيه البعض الآخر مراحل لا يستهان بها على طريق الصناعات التمويلية والصناعات الثقيلة • علاوة على ذلك ، فان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى بعض هذه الدول مثل الدول البترولية ذات الكثافة السكانية الضئيلة ، يبلغ أعلى معدلات فى العالم بينما لا يتجاوز نصيب الفرد من الدخل القومى فى بعضها الآخر مائة دولار فى العام • وبهذا تضم مجموعة دول العالم الثالث ، عددا من أغنى دول العالم بجانب أفقر دول العالم (٢) •

---

(١) د• مصطفى كامل السيد ، الآثار الداخلية للتقسيم الدولى للعمل فى قضايا التنمية فى العالم الثالث ملف السياسة الدولية ٨ ــ العدد ٦٨ ابريل ١٩٨٢ ص ٦٩ ، ٧٠ •

انظر : Amartya Sen, "The Concept of Efficiency» in M. Parking and A.R. Nobay ed. Contemporary Issues in Economics (Manchester University Press., 1975), pp. 196-210.

(٢) د• حسن نافعة المرجع السابق ص ٣٢ •

وقد أدى عدم التجانس هذا ، الى اثارة مناقشات حادة داخل فروع الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة ، حول المعايير التى يمكن الاستناد اليها لتحديد الدول التى تنتمى الى العالم الثالث (١) وهو تعبير يندر استخدامه فى الأمم المتحدة ويفضل عليه تعبير الدول النامية ، والتمييز بينها وبين الدول الأخرى حتى يمكن حصر الدول التى يحق لها أن تحظى بوضع خاص فى المعدلات الاقتصادية الدولية • وقد اتضح أن أيا من المعايير الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية كمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، أو حجم الناتج الصناعى بالمقارنة بالناتج القومى ، أو نسبة الأمية ، أو نسبة تعداد الأطباء الى السكان ••• الخ • أو حتى هذه المعايير كلها مجتمعة ، غير كافية ويلاحظ أنه فى أدبيات التنمية فى الدول الاشتراكية الأوروبية يقال أحيانا « الدول المستقلة حديثا » (وهى تسمية وصفية وغير دقيقة أيضا) وأحيانا يقال « الدول الفتية » (وهذا لا يفترق عن تسمية الدول النامية لأنه يتضمن مفهوم المراحل وبالتالى الانتشار) •

أما الصين فكانت تستخدم أيضا العالم الثالث ولكن بمضمون يعكس نظرتها الخاصة للعلاقات الدولية ، فوفقا للتقسيم الصينى يمثل السوفييت والولايات المتحدة معا العالم الأول وأوروبا واليابان ، العالم الثانى ، وباقى الدول وضمنها الصين يمثلون العالم الثالث • ومع رواج الحديث عن الاستراتيجيات الجديدة للتنمية ومفهوم الهجوم المباشر على الفقر يستخدم البعض الآن « الدول الفقيرة » فى مقابل « الدول الغنية » • والبعض الآخر يقترح ومعه كثيرون فى أمريكا اللاتينية اطلاق اسم « الدول المتخلفة » underdeveloped مقابل الدول غير النامية undeveloped لوصف حالة الدول الغربية قبل الثورة الصناعية ، وكذلك هناك اقتراح بتلهاير باطلاق اسم الدول المخنوقة ، واقتراح بربيش فى اطلاق اسم دول الحافة فى مواجهة دول المركز (٢) وأمام هذا الموقف المستعصى تم الاتفاق على معيار الاختيار الذاتى auto-selection بمعنى أنه يكفى أن تعلن الدولة أنها دولة نامية لتنضم الى مجموعة الدول النامية فى الأمم المتحدة وقد أفضى هذا الى بعض المفاجآت أحيانا • فقد أعلنت كل من رومانيا وبلغاريا فى أحد الاجتماعات التى من هذا النوع ، انتماءها الى الدول النامية ، رغم أنه يكاد يكون من المتفق عليه ضمنا ، أن دول الكتلة الشرقية لا تنتمى الى مجموعة الدول النامية ، وكذلك الصين التى تعتبر نفسها دولة نامية •

لكنه على الرغم من هذه الاختلافات والمفارقات فان دول العالم الثالث أو الدول النامية ، تتقاسم سمات مشتركة ، أهمها اختلال توازن هياكلها

---

(١) انظر أيضا : UNCTAD 11-9, 1978, Technological Transformation of the Third World, p. 14.

(٢) عادل حسين فى الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، دار الوحدة ١٩٨١ ص ٣٠ •

الاقتصادية وبنيتها الاجتماعية والثقافية التى تتميز بالثنائية . واعتماد اقتصاديات الغالبية العظمى منها على الزراعة والمواد الاستخراجية .

وأخيرا فان نوع التكنولوجيا الذى تجده هذه البلدان فى السوق الدولية لا يناسب فى أحيان كثيرة ، ظروف القوة العاملة فيها • ولذلك فان نجاح برامج التصنيع والتقدم الفنى فى القطاعات الأخرى ، قد يرافقه فى الحقيقة برامج اعداد المواطنين الذين لا يجدون فرصة العمالة الكاملة under employment والذين يضطرون من ثم الى الاشتغال بأعمال هامشية marginal occupation فعلى العكس من التكوينات المركزية فان التكوينات الطرفية لا تقدر بسبب موقعها فى الاقتصاد العالمى من توفير فرص العمالة المنتجة المتزايدة والتحسين المطرد فى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لأغلبية مواطنيها • وحتى عندما تزيد حصيلة صادراتها فى اطار بعض الظروف الاستثنائية ، فان هذا الكسب يزول فى الأجل المتوسط بسبب الزيادة المماثلة ، أو حتى الأعلى فى قيمة واردات المواد المصنوعة أو الخدمات التى تثور لها الحاجة لتحقيق برامج التصنيع •

العالم الثالث :

لا أحد يعرف على وجه الدقة من الذى استخدم تعبير العالم الثالث Tiers-Monde بمعناه المتعارف عليه الآن ، وان كان من المرجح أن يكون هو الاقتصادى الفرنسى الفريد شوفى Alfred Sauvy الذى اشتق التعبير قياسا على اصطلاح tiers état الذى استخدم لوصف الطبيعة الاجتماعية التى لم تكن تنتمى الى الطبقتين البارزتين فى فرنسا قبل ثورتها الكبرى ، وهما طبقتا النبلاء la noblesse وطبقة رجال الدين le clergé . وهذه الطبقة الثالثة . التى تكونت تدريجيا من الشريحة الاجتماعية المتوسطة (البرجوازية) والحرفيين والفلاحين ، هى التى لعبت الدور الرئيسى فى تفجير الثورة الفرنسية الكبرى • وعلى نفس المنوال ، يقصد بالعالم الثالث مجموعة الدول التى لا تنتمى لا الى العالم الأول ، والذى يقصد به مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E.) ، ولا الى العالم الثانى ، الذى يقصد به مجموعة الدول الاشتراكية المتجمعة واطار الكوميكون •

والواقع أن مفهوم « العالم الثالث » هو مفهوم تعوزه الدقة الى حد كبير • وقد اختلط وتشابك مع مفاهيم أخرى مختلفة ومتباينة ، مثل « دول عدم الانحياز » و « الدول النامية » وفى الوقت نفسه فان بعض المدارس الاقتصادية

الحديثة التى تركزت أعمالها حول دراسة النظام الاقتصادى الدولى ، تنكر انقسام العالم الى ثلاثة عوالم متميزة • وتؤكد على ان الانقسام الرئيسى فى عالم اليوم هو الانقسام بين الدول المتخلفة والدول الصناعية المتقدمة (الاشتراكية منها والرأسمالية) وهو ما يعرف بانقسام الشمال والجنوب (١) •

وعلى سبيل المقارنة نجد دول العالم الأول الاثنين والعشرين ـ باستثناء تركيا والبرتغال ـ تتمتع بمتوسط دخل للفرد يزيد عن الألفى دولار ـ وعلى الطرف الآخر من سلم الدخل نجد ان من بين دول العالم الثالث سبع دول لا يبلغ متوسط دخل الفرد فيها مائة دولار فى السنة واجمالى سكانها ٣١٫٥ مليون نسمة ـ أما بقية مجموعة السبع والسبعين فيتراوح متوسط الدخل فيها بين مائة دولار وألفى دولار أى أنه فى أغناها عشرون مثل ما هو عليه فى أفقرها ، ولندرك أهمية هذا التفاوت ، نذكر ان متوسط الدخل فى أغنى دول العالم الأول يبلغ عشرة أمثاله فى أفقرها • وخلاصة القول هى أن الأغلبية الساحقة للبلدان النامية (١٠٩ دول من ١٢٦) تعد فقيرة بمقاييس الدخل فى دول العالم الأول • وعلى سبيل المثال فان متوسط دخل الفرد فى المملكة العربية السعودية (التى يحلو للغرب أن يقدمها كنموذج للثراء الفاحش) كان فى آخر بيان متاح ٤٠١٠ دولارات فى السنة ، أى أقل منه فى نيوزلندا (٤٢٨٠ دولارا) وأعلى قليلا منه فى ألمانيا الديمقراطية (٣٩١٠ دولارات) وليس فى تجربة التنمية فى الثلاثين عاما الماضية ما يسمح بتقرير أن عددا معقولا من البلدان النامية سيدخل خلال مستقبل منظور نادى الأثرياء ، ويستقر داخله كأعضاء كاملى العضوية (٢) •

ولكن وحدة العالم الثالث لا تعتمد على مقاييس الفقر مقدرا بمتوسط دخل الفرد فقط ولا حتى بكل البيانات التى تجسد هذا الفقر وتبين أسبابه وتعدد مظاهره من أمية ومرض ووفيات أطفال وسوء تغذية وضعف انتاج ••• الخ •

بل ان ثمة سمات أساسية (٣) تجمع بين بلدان العالم الثالث تاريخيا تولدت

---

(١) د• حسن نافعة ، المنظمات الدولية وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، السياسة الدولية ـ عدد ٦٢ ـ أكتوبر ١٩٨٠ ـ ص ٣١ •

(٢) انظر تحليلا جيدا فى : R. Murray (ed.), «Towards a New World Order», Rotterdam : Rotterdam University Press, 1976 (c.) chapter 2.

وأيضا فى :

Jan Tinbergen, «Reshaping The International Order-a Repoort to the Club of Rome» — New York — E.P. Dalton 78, pp. 32-37.

(٣) تبرز هذه الفكرة فى العديد من الدراسات عن التنمية • انظر مثلا • H. Magdoff «Imperialism without Colonies», in R. Owen and R.B. Sutcliffs (eds), Studies in the theory of Imperialsm» (London : Longman) 1973.

Walter Rodney, «How Europe Underdeveloped Africa», Bogle L'ouverture Publications, London 1972, pp. 20-30.

منها مصالح مشتركة تدعو لتوحيد حركته في الحاضر والمستقبل فكل بلاد العالم الثالث تقريبا خضعت لاحتلال عسكرى وكلها بالقطع خضعت لشكل أو لآخر من أشكال السيطرة السياسية • أى ان أول ما يجمع العالم الثالث تاريخيا هو وقوعه ضحية للعدوان والغزو والاستعمار الاستيطانى والحكم الأجنبى المباشر المستتر وتلك الحقيقة التاريخية هى التى فجرت ثورة التحرر الوطنى وأكدت النزعة الاستقلالية وهى التى تفسر نضال تلك الشعوب من أجل صون سيادتها كاملة وممارسة حقوقها كأعضاء فى الجماعة الدولية على قدم مع الدول الصناعية • والسمة الثانية هى أن بلدان العالم الثالث كانت ــ وما زالت ضحية للاستغلال الاقتصادى • هذا الاستغلال لم ينته بالحصول على الاستقلال السياسى بل انه فى بعض الحالات تعمق واشتدت وطأته حين ضعفت يقظة القوى الوطنية ازاء الاستعمار بعد انسحاب جيوشه وحكامه وموظفيه • والتحليل الدقيق يبين أن ثمة اتجاها لارتفاع معدل الاستغلال كلما زادت الثروات الطبيعية التى يملكها البلد النامى ، وحالة دول النفط ذات الفائض الكبير التى يبدو كأنها تغلبت على الاستغلال تدعو للتأمل • فالأصل أن أى دولة تملك النفط من مصلحتها الا تستخرج وتصدر منه الا بالقدر الذى يلزم لتغطية حاجات التنمية فيها من الواردات الأجنبية • فالنفط مورد غير متجدد والمصلحة الوطنية تقتضى اطالة فترة استخدامه الى أقصى حد ممكن • وما تحصل عليه دولة مصدرة للنفط مقابل ما تصدره زيادة عن حاجات التنمية يئول معظمه الى الدول الصناعية كثمن لسلع استهلاكية ترفيهية ، أو معدات انتاجية لمشروعات ليس لها أولوية عالية من حيث التنمية الشاملة (المشروعات المظهرية) أو مشكوك فى سلامتها الاقتصادية ، أو فى شراء أسلحة تعد بمقاييس سابق التسلح العالمى قد تخلفت • أما ما يدخر فى شكل ودائع أو أوراق مالية ، فالملحوظ هو أن انهيار النظام النقدى العالمى يذهب بانتظام بجزء من قيمة تلك المدخرات • ان الدولة المصدرة للنفط تبيع أصولا عينية لا يكلفها تخزينها أى شىء فى حين تتجه قيمتها نحو الارتفاع ، فى مقابل أصل مالى يلتهم التضخم قيمته شيئا فشيئا • وأخيرا فان التضخم المستمر فى الغرب الذى تأتى عنه واردات الدولة المصدرة للنفط قد انخفض بالقوة الشرائية لسعر النفط الذى تحدد فى أوائل ١٩٧٤ بما لا يقل عن ٥٠٪ بالمائة فى حين أن ثمن ما تشتريه تلك الدول من معدات قد ازداد بنسبة ٢٠٠ بالمائة على الأقل فى الفترة نفسها (١) •

---

(١) من أجل تفاصيل أكثر انظر :

J. Fadhil Al-Chalabi, «OPEC and the International Oil Industry — A Changing Structure» — Oxford University Press, 1980 pp. 133.

وأيضا فى : **Ian Seymour, «OPEC Instrument of Change» — The Macmillan Press, London, 1980.**

وفى ايجاز فان حركة دول الأوبيك « الناجحة لم تصف الاستغلال الواقع على كل مصدرى المواد الأولية فى العالم الثالث ولكنها حدت منه وهيأت الظروف لمقاومة تفاقمه • والسمة الثالثة التى تجمع بين بلدان العالم الثالث هى انها وقعت تحت تأثير ما زالت تعانى آثاره حتى اليوم • فقد صاحب غزو الرأسمالية العالمية لآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية حملة دعائية واعلامية وتعليمية تعلى من شأن الحضارة الغربية وبصفة خاصة التى أفرزت النظام الرأسمالى ، وتهدر من شأن حضارات شعوب العالم الثالث فهى اما شعوب تعيش فى حال الهمجية ، واما شعوب عرفت فى مرحلة ما من تاريخها حضارة مزدهرة ولكن تلك الحضارة اندثرت منذ عهد بعيد ولم يتخلف منها الا عادات بالية وقيم عائقة للتقدم وأفكار غير عقلانية • وغرس الاستعمار فى أذهان تلك الشعوب أن التقدم يعنى التخلى عن كل هذا التراث والتشبه بالغرب فى القيم والسلوك والتشبع بعلمه وتكنولوجيته وتمثل أساليب تفكيره • وهذا التمركز العنصرى لدى الغربيين بشكل عام يهدر التاريخ الحقيقى لتقدم البشرية واسهام شعوب أخرى فيه ويغفل فى الوقت نفسه ما يمكن أن تقدمه تلك الشعوب بحضاراتها المتنوعة من اثراء للحضارة البشرية وتنويع لمسالكها ومظاهرها • هذا فى الوقت الذى تصطدم فيه الحضارة الغربية بأزمة تحمل كثيرا من أبنائها على التساؤل عن مستقبلها وامكانات استمرار ازدهارها ومخاطر الحرب النووية التى يمكن أن تدفع بالبشرية كلها فيها •

التكنولوجيا :

أما التكنولوجيا •• فماذا تعنى على وجه الدقة •• لا تسعفنا معاجم اللغة فى تحديد مدلولها فعمدة معاجم اللغة الانجليزية Oxford Dictionary يذكر أن كلمة Techni تعنى أسلوب أداء المهنة ، أو ما كان أسلافنا يسمونه « الصنعة » أما كلمة Technology فتعنى العلم الذى يدرس تلك الصنائع • وأهم معجم فرنسى حديث يكرر نفس التعريف للكلمتين ولا يجدى القارىء العربى شيئا أن نحدثه عن التقنية بدل التكنولوجيا ، فهذا التعريف اللفظى المشكوك فى سلامته لا ينقل الى مسامعه أى معنى معروف لديه أو قريب من مداركه • واذا كان ذلك شأن المتعلمين الذين ألفوا الرجوع للمعاجم — فما عسى أن يكون شأن سواء الناس ازاء لفظ مجهل لا يدل على معلوم لديهم ؟ •

ان تاريخ البشرية يعلمنا أنها — حتى ظهور الأديان السماوية — عبدت ما جهلت درءا لما قد يجلب من شر واستدرارا لما قد يعطى من خير • ومن ثم فليس غريبا تماما أن الناس فى بلاد العالم الثالث تنظر للتكنولوجيا كما لو كانت

جعبة ساحر فى ثناياها حلول وجيبة وخارقة يمكن لو أتيحت لها أن تخلصها من بعض شقائها (١) ٠

والساحر ـ وهو هنا الغرب مبدع التكنولوجيا ـ يملك قوى وأسرارا ترفعه عن مصاف البشر يمكن له أن يبطش فلا راد لقضائه ، أو يعطف فهنيئا لمن حصل على رضائه واذا قصرنا حديثنا على المشتغلين بأمور الاقتصاد وقضايا التنمية فلابد أن نقر بأنهم لا يسلمون من ذلك الانبهار اللاعقلانى ، وكثيرا ما يتوهمون أن التكنولوجيا تختصر الطريق وتذلل الصعاب وتستأهل البذل فى سبيل الحصول عليها معدة للاستعمال ٠ ولقد ظلت التكنولوجيا موضع جدل كثير فى الغرب نفسه فقد بذلت محاولات متعددة لوضع تعريف شامل للتكنولوجيا وتركز الجهد على ما هو محل بيع وشراء من عناصرها ، وعلى وجه الخصوص :

ـ براءات الاختراع والعلامات التجارية ٠

ـ المعرفة غير المسجلة أو غير القابلة للتسجيل وفقا للقوانين التى تنظم براءات الاختراع والعلامات التجارية ٠

ـ المهارات التى لا تنفصل عن أشخاص العاملين ٠

ـ المعرفة التكنولوجية المتجسدة فى أشياء مادية وبصفة خاصة المعدات (٢)٠

غير أنه من الأفضل الركون الى استخدام كلمة التكنولوجيا للاشارة الى المجموع الكلى للمعرفة المكتسبة والخبرة المستخدمة فى انتاج السلع والخدمات فى نطاق نظام اجتماعى واقتصادى معين من أجل اشباع حاجة المجتمع التى تحدد بدورها كم ونوع السلعة / الخدمة ٠ وفى داخل هذا التعريف الجامع تحتاج بعض المفاهيم الى مزيد من الايضاح والتحليل (٣) ٠

(★) نتحدث هنا بالأصح عن المجموع الكلى للمعرفة والخبرة (المعلومات والتقنية أكثر من حديثنا عن تطبيق هذه المعرفة ٠ فالجانب التطبيقى منها هو منتجات التكنولوجيا وليس التكنولوجيا نفسها ٠

---

(١) د٠ اسماعيل صبرى عبد الله ٠ استراتيجية التنمية فى مصر ـ المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ـ القاهرة مارس ١٩٧٧ ـ الهيئة العامة للكتاب ص ص ٥٢٨ ـ ٥٢٩ ٠

(٢) د٠ اسماعيل صبرى عبد الله ، المرجع السابق ، ص ٥٢٩ ٠

(٣) هذا التحليل فى : Dr. O. El Kholy : "The Structure and Functioning of Technology Systems in Developing Countries." Expert Group Meeting on Technological Development and self-Reliance in Developing Countries - U.N. Industrial Development Organization, Viena 1979, pp. 4.

(★) والطلب هو الذى يحدد نوعية السلعة النهائية أو الناتج الأخير ومن ثم بطريق غير مباشر اختيار التكنولوجيا — وهذه السلعة النهائية قد تكون مخصبات زراعية أو حافلات أو مدرعات عسكرية • اذن السؤال المطروح أولا هو « التكنولوجيا من أجل ماذا » وليس أى نوع من التكنولوجيا •

(★) ويحدث هذا فى اطار اقتصادى اجتماعى يحدد ويكرس الموارد المادية والبشرية المتاحة لتطبيق التكنولوجيا اللازمة لانتاج السلع والخدمات بناء على الطلب الاجتماعى • وهذا الاطار من الممكن أن يكون عائقا لمثل هذه العمليات أكثر من الموارد المحدودة — فالقيم والنظم الاجتماعية والأنماط السائدة للسلوك ، والنظام التعليمى كلها نموذج للطرق التى يؤثر بها الاطار الاجتماعى الاقتصادى على تطبيق التكنولوجيا فى مجتمع ما •

(★) ومن هذا المنطلق فان النشاط التكنولوجى يعتبر عملية اجتماعية تحتوى داخلها عدة عوامل متشابكة فيما يمكن أن نطلق عليه «نظاما تكنولوجيا» Technology System يعمل داخل نظام اجتماعى أكبر يفرض عليه عدة ضغوط •

ويوجد على القمة المتحكمة فى الهرم الاجتماعى أجهزة صنع القرار التى تشكل وتصنع سياسات واستراتيجيات التنمية فى المجتمع • وهذه السياسات هى فى حقيقة الأمر اجابات لتساؤلات مطروحة مثل « التنمية لمن » و « بواسطة من ؟ » — وهذه السياسات تعكس بوضوح التوجيهات الأساسية للمجتمع اتجاه بنيانه الاجتماعى الداخلى وطبقاته والعلاقات بينها وكذلك علاقات هذا المجتمع الخارجية على المستويين الاقليمى والدولى ، وتقوم سياسات التنمية بتحديد الأهداف الكلية — للتنمية والطرق المفروض اتباعها لتحقيق ذلك •

وأية خطة قومية للتنمية تحتوى ضمنا على خطة تكنولوجية كجزء مكمل وهام ويعاب على معظم البلاد النامية أن خطتها التكنولوجية كانت implicit (ضمنية) وليست explicit (معلنة) (١) •

ومن المفيد الحديث عن فجوة معينة تحدث بين المستوى السابق والمستويات اللاحقة له ونشير هنا الى الاستراتيجيات التكنولوجية • ففى هذا المجال قوبلت هذه القضية الهامة بردود فعل تراوحت بين اللامبالاة الى الشك والريبة الى الاهمال •

---

(١) يقول أيضا بوجهة النظر هذه ، G. S. Aurora and W. Morehouse «Dilemma of Technological Choice, Economic and Political Weekly 1978, pp. 1633-44

اللامبالاة من أولئك الذين يهتمون فقط بالسياسة والأدوات الاقتصادية والشك فى جدواها من أولئك الذين يميلون الى انشاء مراكز أو معاهد البحوث الوطنية ، والاهمال المصحوب وهذه المراكز فى مقدورها أن تحول المعرفة العلمية الى تقنية أو معرفة تكنولوجيــة قابلة للتطبيق فى الـواقع بكل ما يحمله من مشاكل أو معوقات ·

قواعد الانتاج :

التى تطبق المعرفة التكنولوجية بالاضافة الى موارد بشرية ومادية أخرى ومن خلال اطار تنظيمي وادارى معين (مصنع / مجمع صناعى) لانتاج السلع والخدمات هذه المكونات يجب أو يفترض أن تكون لصيقة الترابط فى أى نظام تكنولوجي من خلال روابط تغذية وعكســية تسمح بتبـادل فعـال للخبرات المكتسبة ، وانتقال الطلب وتوفير امكانيات أفضل لمواجهة هذا الطلب الجديد ·

مثل هذا التفاعل المؤثر والذى يستمده باستمرار الطلب من قبل المجتمع هو مصدر وسبب الانطلاق التكنولوجى ·

وتبقى ثلاث نقاط محددة يجب توضيحها :

(أ) المكونات الثلاث (العلم ـ التكنولوجيا ـ الوحـدات الانتاجيـة) تتأثر مباشرة وكلية بسياسات وخطوط التنمية والأخيرة هى التى تحدد مسبقا دور كل مكون ونطاق مشاركته فى جهود التنمية الشاملة ·

(ب) لابد من التأكيد مرة أخرى على أهمية الدور الذى يلعبه الطلب على أنواع محددة من السلع والخدمات فى تحديد الناتج النهائى للنظام التكنولوجى فى البلد المعين ، مع الوضع فى الاعتبار ذلك الجزء غير المشبع من الطلب فى السوق ليتم اشباعه بواسطة الاستيراد ·

(ج) يلاحظ بصفة عامة أن الروابط بين هذه المكونات الثلاثة فى معظم المجتمعات النامية ضعيفة وفى أحيان أخرى غير قائمة على الاطلاق ·

ونضيف فى هذا الصدد مكونين آخرين لهما أهمية خاصة هما :

(★) مكون رئيسى هو مصادر الاستثمار الخاصة والعامة (الحكومية) والتى تحتاجها النشاطات الاجتماعية من الادخار القومى والتى تمثل الفرق بين الناتج الكلى والاستهلاك ·

(★) مكون ثانوى لقطاع الخدمات وهو بالتحديد مراكز التعليم والتدريب المسئولة عن امداد المجتمع بحاجته من القوة البشرية المدربة ·

والنظام كله يعمل من خلال اطار من المناخ الثقافى ، نظام القيم الاجتماعية ، أنماط السلوك وحدوده بالاضافة الى التشريع القانونى السائد .. كلها عوامل ذات تأثير مباشر على السياسات والاستراتيجيات والخطط وفى تكوين الطلب بناء على اختيار المجتمع نمطا معينا للحياة . ويلاحظ انه كثيرا ما يقل أهمية التأثير غير المباشر لهذا الاطار على مكونات العلم والتكنولوجيا فى النظام وعلى سبيل المثال فان قوانين الضرائب والاستيراد والتصدير ، والجمارك (سواء مرتفعة أو منخفضة والقيود أو التسهيلات) على تدفق رأس المال والأيدى العاملة الأجنبية كلها تؤثر تأثيرا عميقا على أداء مكونات العلم والتكنولوجيا بل هم فى حقيقة الأمر يشكلون سياسة تكنولوجية ضمنية مستترة (١) .

وفى ضوء هذا التعريف الشامل نتبين لا عقلانية موقف بلدان العالم الثالث من التكنولوجيا : هناك أو لا قناعة عامة أن التكنولوجيا هى محرك التنمية وان التنمية الصناعية هى العامل الرئيسى فى أية تنمية شاملة غير أن مثل هذه العبارات البليغة أصبحت محل بحث وتمحيص نتيجة للنتائج المحبطة لعملية التنمية فى العالم الثالث فى جانب ، وعدم الرضا المتنامى بحصيلتها فى العالم المتقدم فى الجانب الآخر . لقد كان للتركيز فى الماضى نصيب على النمو وزيادة الناتج القومى وذلك من خلال (انشاء / اقامة) قاعدة صناعية قومية ذات مراكز بحثية ويد عاملة مدربة تدريبا تكنولوجيا ، غير أن التجربة قد أثبتت فشل هذا الأسلوب رغم نجاح بعض القطاعات فى عدد من الدول النامية .

واليوم نحن نتحدث عن « الفجوة المزدوجة » وعن الفقر الذى يزداد انتشارا فى البلدان النامية وعوائق النمو الداخلية والخارجية والمشاكل العالمية .

وقد أدركت كثير من البلدان النامية أن جهودها لخلق « قاعدة تكنولوجية وطنية » وقدرة «ذاتية» وغير ذلك من المصطلحات التى تشير الى نظام تكنولوجى وطنى لم تصب النجاح بشكل عام ففى كثير من هذه البلدان ، مازالت الخبرة الأجنبية هى التى تتخذ القرارات المتعلقة بالخيارات التكنولوجية ومن ثم فهم مازالوا يفتقدون القدرة أو الفرصة لاتخاذ قراراتهم بأنفسهم (٢) .

وملامح لا عقلانية موقف بلدان العالم الثالث من التكنولوجيا تتضح فى الآتى : (آ) أن تصور ان « التكنولوجيا المتطورة » تحل قضايا التخلف قلب

---

(١) Dr. O. El Kholy opt. cit., pp. 5.

(٢) Dr. O. El Kholy opt. cit., 5, 6.

للمنطق العلمى وتجاهل للمسار التاريخى للتجربة الغربية · فحقيقة الأمر أن ثمة علاقة جدلية متصاعدة بين التكوين الاقتصادى بالشفقة من أولئك الذين يقنعون بالخوض فى حقل سياسات العلم والتكنولوجيا بدون خلفية ولا شك أن الفشل فى الربط بين السياسات والخطط فى التنمية التكنولوجية ينتج عنه فشل فى كثير من خطط التكنولوجيا فى البلدان النامية ·

تأتى بعد ذلك الأجهزة التخطيطية (أجهزة التخطيط) التى ترسم خططا تفصيلية · لتحديد الأهداف القومية كما حددتها سياسات التنمية ويجب التأكيد على نقطة هامة فى هذا الاطار وهى اننا لا نشير فقط الى الخطط التى ترسمها الوزارات ولجان التخطيط فقط ولكن أيضا الى الخطط الأخرى التى توضع خارج هذه الاجهزة الرسمية · فكل مستثمر مهما صغر حجم استثماره وكل « صانع » هم مخططون بطريقة أو بأخرى لنشاطهم فهم يتفاعلون ، سلبا أو ايجابا حماسا أو على مضض ، مع سياسة التنمية فى مجتمعهم وتوجهاتها العامة · كما أنهم يشتركون فى اشباع حاجات هذا المجتمع للسلع والخدمات والتى تستطيع أن توفرها التكنولوجيا ، وفى دفع نظام التكنولوجيا لخلق تكنولوجيات جديدة لاشباع حاجات هذا المجتمع للسلع والخدمات والتى تستطيع أن توفرها التكنولوجيا ، وفى دفع نظام التكنولوجيا لخلق تكنولوجيا جديدة لاشباع حاجات جديدة أو خلق طلب جديد ·

والحاصل الكلى لهذا هو مجموعة من الخطط «حكومية / عامة» و «خاصة» لمجموع النشاطات فى المجتمع · ويهمنا هنا فى المقام الأول نشاط ثلاثة أجزاء رئيسية من النظام التكنولوجى هى :

المعاهد / المراكز العلمية :

ويشمل الأبحاث فى الجامعات ومنشآت البحوث العلمية أو الجمعيات وهى تنتج كما متجددا من العلم والمعلومات والمعرفة ، وهى بالتعريف عالمية ومباحة (مجانا) ـ فهى بمثابة التراث العام للانسانية وتنتقل بحرية وبدون تكلفة(١)·

المعاهد التكنولوجية :

مثل مراكز البحوث والتنمية ، الخدمات الاستشارية ، مراكز التصميم ومراكز المعلومات ، والاختبار والقياس الخ ·

---

(١) انظر دراسة عن دور المراكز العلمية فى اكتساب التكنولوجيا فى :
C. Cooper, «Science Policy and Technological Change in Underdeveloped Economies», World Development, March 1974, pp. 50-64.

والاجتماعى والحضارى الذى دفع نحو اســتخدام تلك الاختراعات فى تطوير الانتاج تطويرا جذريا (١)

والرأسمالية التجارية المتربعة على قمة امبراطورية استعمارية واسـعة كانت تملك الحافز على زيادة الانتاج ورأس المال اللازم لتمويل التوسع فيه . ومن هنا وجدت أفكار المخترعين سبيلها الى التطبيق الصناعى ، وساعد جو المنافسـة التى نشطت بين مشروعات صغيرة ومتناثرة والتى كان ســلاحها الأساسى تخفيض تكاليف الانتـاج على الجرى وراء كل مبتكر أو مستحدث من فنون الانتاج وصنائعه مادام يوفر فى الجهد أو يزيد من الانتاج . وفى هذا الجو ظهرت فكرة براءة الاختراع Patent وتأمين حق المخترع وتسويقه ، بل لم يعد من المقبول الاعتماد تماما على المصادفة والعشوائية فى هذا المجال ، ومن ثم برز الاهتمام بنشر التعليم وتغيير محتواه وتشجيع البحوث وأحدثت سلسلة التطور فى « صنائع » الانتـاج (التكتيك) بدورها تطورا عميقا فى البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة (٢) . وكان فى مقدمة مظاهر التطور نمو الشركات الكبيرة وتركزها مما مكنها بأن تمارس البحث التطبيقى بنفسها أو لحسابها من ناحية وتكرار الحروب بين الدول الصناعية وما أدى اليه من انفاق ضخم لتطوير الأسلحة جنت ثماره الصناعات المدنية.وهكذا دخل البحث العلمى والتكنولوجى منذ حقبة ليست قصيرة مرحلة التنظيم Institutionalization وأصـبح يسـتند الى فرق بحث متكاملة ومعـامل ومختبرات معقـدة ويعتمد بشـكل أساسى على القـاعدة الصـناعية التى توفر له « الطلب على البحث » ومادته ، وما يلزم له من عنـاصر مادية ومنتجـات . وتفتح أمامه امكانات تطبيق ما يسـتحدثه وغدت اعتمـادات « البحث والتطـوير » R + D بابا أساسيا للانفاق يستوعب نسبة لايستهان بها من الناتج القومى الاجمالى ويجرى فى شبكة كثيفة الحلقات من مراكز تلتقى فيها الادارة الحكوميـة ، ورجال الصناعة ، وأهل العلم الأكاديمى ، وتغذيتها بالباحثين بالجامعات القوية وما تجريه من بحوث أساسية فى العلوم ، وتشجعها بيئة حضارية اعترفت بالباحث المتفرغ كعضـو فى المجتمع له دوره الهام وجزاؤه المحترم ، بيئـة حضارية جعلت من التكنولوجيا المتجددة رمز تقدمها ورباط قواها .

فمنجزات التكنولوجيـا فى الغـرب ثمرة عملية تطور حضـارى طويلة نسبيا كما أن استيراد بعض تلك المنجزات لايمكن أن يولد فى المجتمع عملية التطور ذاتها . فاستيراد محطة أرضية للاتصال بالقمر الصناعى لا يدخل البلد

---

(١) انظر أيضا: T. K. Derry and T. Williams : A Short history of Technology, Oxford, Clarendon Press, (c) 1970, pp. 705.

(٢) المرجع السابق يقدم تحليلا مشابها فى الصفحات ٧٠٨ ـ ٧٠٩ .

المستورد « عصر الفضاء » وبنـاء محطـة نووية لتوليـد الكهرباء لن يفضى فى أفضـل الأحوال الا الى تدريب بعض الأفراد على معدات تم تصنيعها بالكامل فى الخارج ولابد فى تشغيلها وصيانتها من الاعتماد على الخبرة الأجنبيـة ٠ والأرجح أن يلحق أحسن أولئك الأفراد بجيش الأدمغة النازحة ، وتبقى المحطة بعد ذلك جسما غريبا فى المجتمع كله يمكن أن تتوقف لو تلف فيهـا مسمار حتى يتم استيراده وهى بعد ما تكاد تبدأ العمل حتى يكتشف من دفعوا فيها باهظ الثمن انها أصـبحت متخلفة تكنولوجيـا ٠ وأخيرا فلا يمكن تعـليم « التكنولوجيا المتطورة » فى المعاهد والجامعات فأساليبها متعددة غاية التعدد، وتكلفة دراسة عدد منها على مستوى مناسب تتجاوز قدرات الاقتصاد النامى ، وخريجو مثل هذه الدراسات لن يجدوا مجال العمل الذى يستوعب جهودهم ويستثمر ماتعلموا ٠

ان الفكر السائد يخلط بين منجزات التكنولوجيا والتكنولوجيا نفسها (*)٠

والثمرة يمكن أن تستورد ، وان غلا الثمن ، ولكنها لا تتجدد ولا تتكاثر٠ أما الشجرة التى تعطى الثمار فلا بد أن تنبت وتنمو وتترعرع فى أرض صالحة وبيئة مواتية وبرعاية مستمرة ٠ والتنمية الشاملة كعملية مطردة ، هى التى توفر ذلك كله ٠

ان جهـة التنمية الشاملة والدؤوب هو الذى يساعد على اكتساب الثورة التكنولوجية اللازمة لاطراده وتعظيم عائده ، وليست التكنولوجيـا هى التى تصنع التنمية (١) ٠

٢ ـ ويؤدى هذا الخلط بين التكنولوجيا وبين منجزاتها أو منتجاتها الى أخطاء ومخاطر متعددة ترتبط كلها بالجرى وراء منجزات التكنولوجيا ، وأول ما يفتن القادرين من أبناء العالم الثالث هو المنتجات ذات الطابع الاستهلاكى ليس فقط فى مستوى الطائرة والسيارة والتلفزيون وأضرابهـا من السلع المعمرة ولكن أيضـا فى مسـتوى ذلك العدد الضخم الذى لايدركه حصر من الأشـياء الجديدة والبراقة ذات النفع المحـدود ، أو حتى التى لا نفع فيهـا أصـلا بل هى من قبيـل التسلية أو العبث أو ما يسمى بالانجليزية gadgets وقد فتح فى هذا الاتجاه ما أدت اليه الاليات الداخلية للاقتصاد الغربى وبصفة خاصة خلال ربع القرن الماضى من السعى الخبيث الى مضاعفـة الاسـتهلاك

---

(١) د٠ اسماعيل صبرى عبد الله ، « استراتيجية التكنولوجيا » م٠ س٠ ذ ـ ص ٥٣٠ ٠

★ انظر تحليل شبيه فى :
Hans Singer : «Science and Technology for Poor Countries» in Gerald M. Meier (Ed.) : Leading Issues in Economic Development, Oxford University Press, 3 Ed. 1976, pp. 393-395.

ولاسيما عن طريق زرع احتياجات جديدة ومتزايدة لدى المستهلك • وقد أثر هذا الاندفاع نحو تقليد نمط الاستهلاك الغربي على حجم الاستهلاك فى البلاد النامية من ناحيـة ، وعلى اختيـار مشروعات التصنيع فى اطار ما سـمى باستراتيجية تصنيع بدائل الواردات من ناحية أخرى •

أما فى مجال التكنولوجيا فكان الاتجـاه المتبع هو الحصول على أحدث تكنولوجيا ليس فقط ـ تطلعا هندسيا الى ما هو أكثر تقدما ولكن تأسيسا على ارتفاع انتاجيتها •

ونكتفى بأن نشير الى نسبة الطاقة المعطلة المرتفعة فى كل المصانع الحديثة للغاية التى أقيمت فى الدول النامية والتجربة هنا تثبت أن ما يمكن أن يتاح للبلدان النامية مهما يكن متقدما لايضعها فى مصـاف البلدان المتقدمة ، لأن سرعة التطور التكنولوجى بالمعنى الواسـع قد رفعت معدلات البلى المعنوى moral obselence والأخطر من ذلك كله هـو أن منتجـات التكنولوجيـا ليست سلعا ، يتميز بعضها عن بعض وتتجانس وحدات كل نوع بحيث تكون لها سوق مثل أسواق المواد الأولية • فبعضـها ليس له وجود مادى ملموس منفصل عن الأشخاص الذين يحملونه ، وهو ما يطلق عليه المعرفة الفنيـة know-how وبعضـها مندمج فى معدات يتعذر تحديد تكلفة انتاجه منفصلة عن تكلفة انتاج العدة ذاتهـا • وكل صناعة حديثة تقتضى أنواعا متعددة فى آن واحد : براءات اختراع ، علامات تجارية ، معرفة فنية ، معدات، خبرة تنظيمية وادارية الخ •

وقد جـرت الشركات الكبرى على أسلوب بيع الصفقة التكنولوجيـة Technological Package وأكمل صورة لها بناء مصنع بكامله على طريقة « تسليم المفتاح » Turn Key وهـذا كله يشـكل سوقا احتكارية مركز البائع فيه بالغ القوة لاينال منه حتى عامل الاستبدال substitution effect مادام الناس يجرون وراء أحدث تكنولوجيا • وبعد دفع أبهظ الأثمان لاقامة مصانع حديثة تبقى تلك المصانع جزرا منعزلة أو enclaves داخل مجتمع لا تنشر فيه موجات التقدم التكنولوجى وينسى الناس أن ملكية التكنولوجيـا بين الشركات متعددة عابرة الجنسيات التى هدفها تنظيم الربح والتى تبيع فى أحوال كثيرة مجرد اسم أو علامة دون أى سر صـناعى (كما هى الحال بالنسبة للصابون والمنظفات وبعض مستحضرات التجميل) أو معرفة سطحية للغاية فى متناول الفنيين العاديين حتى فى العالم الثالث •• وفى هذا المقـام (تذكر) دراسة للكونجرس الأمريكى « يبدو أن شركات تصنيع الأغذية تحقق أرباحا طيبة من تعليم الشركات الأجنبية التابعة لها أو المستقلة عنها كيف تتأتى الأعاجيب التكنولوجية التى تتمثل فى وضع الشوربة فى علبة صفيح ،

والأرز المتبل فى صندوق أو الخضر فى عبوة مجمدة » (*) وأخيرا ليس ذلك أقل الأمور أهمية تدفع البلدان ثمنـا مضاعفا حين تعطى امتيـازات كبيرة المستثمر الأجنبى استجلابا للتكنولوجيا الحديثة لأن المستثمر يحسب ضمن تكاليفه الثمن الذى يحدده للتكنولوجيـا ويضـيف الى ذلك كله معدل ربحه المرتفع وما يتاح له من اعفـاءات ضريبية أو مركز احتكارى فى سوق البلد المضيف ٠

٣ ـ كذلك يسود الاعتقاد بأن للتقدم التكنولوجى طريقا واحدا ، هو طريق الغرب ، يؤدى دائما الى كل ما هو خير ٠ وهذا قول خاطىء فى شقيه ٠ فابتداء من حقيقة علمية واحدة يمكن ، بل ويحدث فعلا ، اكتشاف أكثر من أسلوب لتطبيقها فى الانتاج ٠

وهذا أمر معروف لكل مشتغل بالصناعات الحديثة ٠ ومعيار التفصيل بين الأسـاليب المختلفة معيار اجتماعى وان كان يقاس عادة فى المجتمعـات الغربية بالعائد الاقتصادى على مستوى المشروع ذلك أن الاقتصاد الرأسمالى يقوم على مبدأ أن ما يحقق الربح للأفراد هو بالضرورة مطلوب اجتماعيا وبالطبع يمكن أن تختلف النظرة فى اقتصاد مخطط تخطيطا شاملا لمواجهة قصـور الموارد ، لأنه من المألوف فى هذه الحالة أن يتعارض معيار تعظيم ربح المشروع مع معيار تعظيم عائد الاستثمار الاجمالى على الاقتصاد القومى فى مجموعة ٠

وهذا ما يطرح قضية التكنولوجيا الملائمة ٠ وليس صـحيحا من ناحية أخرى أن كل ما هو جديد تكنولوجيـا مفيد للناس ٠ بل انه منذ أن انتشر الاهتمام بقضية « التلوث » فى العالم الغربى لايكاد أن ينقضى يوم الا ويثبت العلماء والباحثون الأخطار المتولدة عما يسمى الآثار الجانبية لأساليب انتاج أو أداء خدمات تعد حديثة للغاية ٠

ويمكن أن نشير هنا الى مثال بالغ الدلالة وهو الطاقة ٠ فالطاقة النووية أحدث صيحة فى هذا المجال تلوث البيئة على نحو يمـكن معـه القول بأنهـا لو أصبحت المصدر الصناعى الوحيد للطاقة لهلكت الأرض وتلك المتولدة من البترول والغـاز الطبيعى لوثت البيئـة أكثر بكثير من التلوث المتولد عن استخدام الفحم فى الآلات والمراجل البخارية ٠ ويقول علماء البيئة أن كل طاقة متولدة عن احتراق تضر بالبيئة بسبب ما تولده من غاز الكربون ٠ وهم من أشد دعاة توجيه التكنولوجيا نحو زيادة استخدام مصادر الطاقة الطبيعية ،

★ انظر على سبيل المثال :
Ernest Feder «The Penetration of the Agricultures of the Underdeveloped Countries by the Industrial Nations and their Multinational Corporations. «Institute of Social Studies, The Hague, 1975, pp. 8.

من الشمس الى الرياح الى حرارة الأرض الى المد والجزر • ومثل اخر يتصل بحياة الفرد اليومية وهو أثر الكيماويات التى تدخل جسم الانسان يوميا فى المجتمعات الغنية مع ما يأكل من فاكهة وخضر عولجت بالمبيدات الحشرية وما يشرب من ماء نقى أو غازى صناعى ، وما يتعاطى من أغذية محفوظة أضيفت اليها زاهى الألوان وطيب المذاق كيماويا (١) •

ومن أدوية تفلح فى علاج أمراض وتخلف تراكم آثارها الجانبية أمراضا أخرى فى مقدمتها السرطان ومن المعروف ان الحكومات تصدت باجراءات هامة ومكلفة للحد من تلوث البيئة بسبب النشاط الصناعى ولحظر استخدام قائمة طويلة وغير نهائية من الكيماويات المستخدمة فى الصناعات الغذائية والدوائية. بل ان الدولة التى ينظر اليها على انها أم التكنولوجيا المتطورة الولايات المتحدة الأمريكية • قد قررت هيئتها التشريعية الكونجرس عام ١٩٧٢ تشكيل هيئة خاصة للتقدير الموضوعى للأساليب الحديثة Technology Assessment

٤ ـ وأخيرا ينظر الناس ، بل والخبراء أنفسهم ، الى التكنولوجيا ومنتجاتها على أنها أمور فنية محايدة لا أثر لها على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية للدولة التى تستوردها وهذا ظن شائع حتى يكاد يبدو من المسلمات • ومع ذلك فهو خاطىء جذريا • ففى مجال الانتاج مثلا تتميز التكنولوجيا الغربية الحديثة بأنها كثيفة رأس المال ، بل ودون لعب بالألفاظ ، كثيفة التكنولوجيا بمعنى نصف نفقات البحث والتطوير فى تكلفة الانتاج ومن ثم فهى لا تستقر الا فى شكل وحدات انتاجية ضخمة تتركز فى مناطق محدودة وتتكون حولها التجمعات الحضرية الكبرى • والدول النامية حين تحاول نقل هذا الأسلوب التكنولوجى لابد من أن تقبل على اقامة وحدات من هذا النوع •

وهى بالطبع لن تبلغ نهاية الشوط وتصل الى نفس الأحجام • ومع ذلك فان تبنى هذه التكنولوجيا يضاعف حاجة البلاد الى رأس المال عدة أضعاف • ويكون منطقيا فى سبيل ذلك تشجيع تكوين ثروات فردية ضخمة والسعى بكل السبل لاجتذاب رأس المال الأجنبى وبعبارة أخرى تستهدف موضوعيا اقامة نظام رأسمالى ، أى تجرى عن وعى أو عن غير وعى اختيارا اجتماعيا وسياسيا • ولا بأس فى ذلك من الناحية الاقتصادية الخالصة لو كانت النتائج

---

(١) من المراجع الهامة فى هذا الموضوع حيث تطرح موضوع ملاءمة التكنولوجيا للبيئة وأولويات الاختيار :

Transfer of Technology : Its Implications for Development and Environment- UNCTAD, N. Y., 1978, pp. 20-22.

R. S. Eckaus : «Making the Optimal Choice of Technology», in G.M.M. eur (ed.) : leading issues in Economic Development. (Oxford University Press) 1976 (c), pp. 340-345.

مضمونة • ولكن التجربة تثبت استحالة تكرار نمط النمو الرأسمالى وان أى تجربة من هذا النوع سرعان ما تتغير • وفى الوقت ذاته يؤدى هذا المسلك الى تركيز الجهد كله على قطاع صناعى حديث واهمال الزراعة والريف وبالتالى تعميق الازدواجية الاقتصادية لعجز النمط الرأسمالى فى البـلدان النامية من مد آثار التنمية ولو بدرجات متفاوتة الى المجتمع كله •

ويمكن الاتفاق على الأمور التالية :

١ ـ ان التكنولوجيا هى تطبيق المعرفة العلمية والخبرات المكتسبة فى تطوير أساليب عمليات الانتاج والخدمات •

٢ ـ ان التنمية الشـــاملة تقتضى التطوير التكنولوجى المستمر الذى يعجل بمعدلاتها ويتدعم بمنجزاتها •

٣ ـ ان العلاقة الجدلية بين التنمية والتطور التكنولوجى تطرح قضية التكنولوجيا الملائمـــة Appropriate Technology من حيث المكان (البلد النامى المعين بظروفه المحددة) والزمان (طور التنمية الذى يعيشه ذلك البلد) •

٤ ـ ان التطور التكنولوجى المطـرد ، كالتنميـــة الشاملة المطـردة ، لايمكن ان يتحقق الا بالاعتماد على النفس ، واستيراد منتجات التكنولوجيـــا كاستيراد رأس المال المرتبط به ـ عنصر مكمل ومساعد وليس بديلا عن بناء القدرة التكنولوجية الذاتية • National Technological Capacity

● المبحث الثانى :

ملامح استراتيجية التنمية فى العالم الثالث

فى السنوات الأخيرة ، استحوذت قضـــية التنمية ـ بكافة جوانبهـا الاقتصادية والاجتماعية على الجانب الأكبر من الاهتمام فى أقطار العالم الثالث· ولم يكن هذا الاهتمام بالأمـر المستغرب اذ ان له الكثير من الأسباب والدوافع الموضوعيـة والمنطقية · ولعـل أهم هذه العوامل مجموعتان : الأولى تتعلق أساسا بالطموحات الاقتصادية والرغبة فى توفير مستويات معيشة أفضـــل للمواطن العادى تفى باحتياجاته المادية والثقافية ·

والثانية : تتعلق أساسا بالأمن والسلامة القومية لدعم الاستقلال الوطنى ومواجهة الأطماع الخارجية · وتتفاوت أهمية كل من هذه العوامل بطبيعة الحال من قطر لآخر تبعا للظروف الموضوعية التى تحيط به · فبعض الأقطار التى لايتهددها خطر خارجى وتشعر بأمن نسبى تجد فى التنمية ضرورة لتحسين مستوى معيشة المواطن ، وأقطار أخرى تتهددها الأطماع الخارجية فتجد فى التنمية ضرورة لاكتساب القدرة على المجابهة والدفاع عن النفس ·

أما فى حالة الأمة العربية فان كلا العاملين يضغط بالحاح صوب التنمية الشاملة وبأسرع المعدلات فعامل الرغبة فى تحسين المستوى المعيشى والحضارى للمواطن العربى حتى يقف على قدم المســـاواة مع المواطن فى الدول المتقدمة لايقل أهمية عن ضرورة دعم القدرة الذاتية للأمة العربية لمجابهة الأخطار التى تحيط بها من كل جانب ·

لقد أصبح العمل على كسر حدة التخلف ـ من خلال التنمية الشاملة هو أول الواجبات الملقاة على عاتق حكومات العالم الثالث بدون استثناء ، فبعد أن أحرزت شعوب هذا العالم الثالث استقلالها السياسى تلفتت حولها فاذا بها فى ركب التقدم الحضارى فى ذيل القافلة واذا بالمواطن فى هذا العالم ـ الذى سمى تأدبا بالعالم النامى ـ ينقصه الكثير ·

وفى الواقع فان السعى نحو التنمية ـ والتنمية هى الأسلوب العلمى لتحقيق التقدم ليس بالشىء الجديد ، فمنذ بدء الخليقة والانسـان يسعى حثيثا نحو التقدم الحضارى وتطويع البيئة التى يعيش فيها لتبعية احتياجاته المتعددة • ولقد نشأت حضـارات وازدهرت وشاخت لتنشأ حضـارات فتية أخرى •

لقد أدت الثورة التكنولوجية الى زيادة اتساع الهوة بين دول العالم فلقد تقدمت كثيرا تلك الشعوب التى امتلكت زمام التكنولوجيا الحديثة ، ومازالت وستظل تتقدم بمعدلات سريعة ، ولم يكن التخلف فى معظم الأحيـان خاصة فيما يتعلق بالأمة العربية نتيجة لعجز يشوب جوهر هذه الشعوب بل انه فى أغلب الأحيان فرض عليها فرضا •

اننا عندما نصف بلاد العالم الثالث بأنها بلاد متخلفة ، فنحن نقيسـها ببلدان أخرى متقدمة هى البلدان الرأسمالية ، وليس فى هذا تحيز اذ اننـا نقيس التخلف بالعمليـات الموضوعية التى شكلت جوهر الانتقال من النظام الاقطاعى الى النظام الرأسمالى • تلك العمليات الموضوعيـة التى تبدأ هى الأخرى من مسلمة هى انه عندما ندرس النمو أو التقدم فى المجتمع البشرى فاننا ندرس نمو وتقدم القوى المنتجة فيه بالأساس لأن النمو والتقدم ما هو الا النمو والتقدم فى القوى المنتجة ، الذى ينعكس من ثم على علاقات الانتاج ، وننمو هذه القوى تحت تأثير الرغبة البشرية فى زيادة الثروة ، ومن ثم فى تطوير انتاجية العمل البشرى •

حالة الانتقال هذه تبـدأ بالنمو والتقدم فى القوى المنتجة التى شكلت فى أول القرن الماضى ضرورة رأس المال ولأن النمو الذى حدث كان نمو رأس المال ومن هنا فهو القوة المنتجة الأساسية التى نقيس بها تخلفنا (١) •

وهذه الظاهرة انما ترتبت على أربع عمليات موضوعية مستقلة عنا وعن النـاس فى عصرنا ، ان النمو الذى تحقق تاريخيـا انما تحقق بفضل العمليات الأربع التالية (٢) :

أولا : عملية اطراد التقسيم الاجتماعى للعمل ، والظاهرة الأكثر شيوعا هى التركيز على التقسيم الفنى بينما الظاهرة الأهم هى عملية اطراد التقسيم الاجتماعى للعمل بالأساس •

(٢،١) د• فؤاد مرسى ، « محاولة لتحديد المفهوم المادى للتنمية الاقتصادية » فى (استراتيجية التنمية فى مصر) م• س• ذ ـ ص ٣٨ ـ ٤٠ ولمزيد من التحليل انظر مؤلفه « التخلف والتنمية : دراسة فى التطور الاقتصادى » ـ دار المستقبل العربى ـ القاهرة ١٩٨٢ وخاصة الجزء الثانى ص ٥٠ بعنوان جوهر التخلف الاقتصادى المعاصر •

ثانيا : بالاضافة الى العملية الأولى تمت عملية أخـــرى هى تراكم قدر أساسى من رأس المال ٠

ثالثا : استخدام هذا القدر الأساسى من التراكم لانتاج منتجات تصبح سلعا تفضى الى الانتقال من الانتاج الطبيعى الى الانتاج السلعى ، ومن ثم سيادة الانتـاج السلعى ٠

رابعا : العملية الرابعة هى تكوين السوق الداخلية ٠

هذه العمليات الأربع تمت تاريخيا فى تلك المجتمعات التى تسمى الآن بالمجتمعات الرأسمالية المتقدمة ٠

ماهو جوهر كل عملية :

فيما يتعلق بالعملية الأولى : وهى عملية انتشار واطراد التقسيم الاجتماعى للعمل فيدفع البعض لزيادة انتاجيـــة العمـــل البشرى والأفراد الى تطوير وتقسيم العمل اجتماعيا ٠ والعملية التى شكلت جوهر النمو هنا هى عملية انفصال الصناعة نهائيا عن الزراعة ، والانتقال من الصـــناعة اليدوية الى الصناعة الآلية ، أى الانتقال من الأعمـال اليدوية الى الأعمال الميكانيكيـة ٠ نجد هنا عملية موضوعية هى عملية قيام الصناعة الآليـــة فهى انتقـال من الانتـاج الصغير الى الانتـاج الآلى الكبير وعملية الآلية هنا عبارة عن تقسيم جديد للعمل استمر لكى يحدث هذه النتيجة وقد أدى التطور أى أن تصـبح هذه العملية مغذية لرغبة مستمرة للجميع وهى الرغبة فى زيادة الانتاج ٠

والعملية الثانية ، هى عملية توفير قدر أساسى من رأس المال أى وجود ثروة نقـدية تتحول الى رأسمال يشتغل فى الصـــناعة ٠ هذه العملية تمت على أساس ما سميته بتحول رأس المال التجارى الى رأس مال صـــناعى ، أى أن تصبح التجارة أقل حافزا للاستثمار من الصناعة الناشـــئة ٠ عندئذ ينتقل رأس المال من التجارة الى الصناعة قد أدت الى أن تصبح التجارة الخارجية دعامة للصناعة الآن ٠

واستنادا الى هاتين العمليتين تمت العملية الثالثة الجوهرية وهى عملية تحويل المنتجات الى سلع وتحول لانتاج السلعى الصغير الى الانتـاج السلعى الكبير أى الانتاج الذى يتم بغرض المبـادلة وليس مجرد انتـاج من أجـــل الاستهلاك المباشر ٠

أما العملية الرابعة فهى تكوين وتوحيد السـوق ٠ (وهذه الظـاهرة هى جوهر النمو بالفعل) فعملية تشكيل السوق الداخلية عملية موضوعية

(سلعية)وليس عملية جغرافية أساسها تحول المنتج المباشر الى المنتج غير المباشر بتحول المنتجات جميعها الى سلع ٠

جوهر التخلف هو أن العمليات التاريخية الموضوعية التى كان يجب أن تجرى ، وأولها انتقالنا من عملية الانتاج الصغير الى الانتاج الكبير أصبحت مشوهة بدرجة أو بأخرى ٠

وهكذا ظل تقسيم العمل فى مرحلة بدائية ، فلم تتطور الزراعة الى صناعة ولا الصناعة اليدوية الصغيرة الى صناعة آلية كبيرة ٠ أما عن العملية الثانية وهى عملية التراكم الرأسمالى فقد بقيت فى حدود التراكم الرأسمالى التجارى ٠ فان رأس المال التجارى لم يصبح بعد رأس مال صناعيا وانما بقى فى نطاق التجارة لأنها تعطى له المكاسب بدون متاعب ٠ ان البلاد المتخلفة تتميز بأن عملية الانتقال من رأس المال التجارى الى رأس المال الصناعى مبتورة وانها عندما تحدث فى بعض البلاد فانما تحدث مشوهة ٠ وهى فى هذه الحالة تصبح ظاهرة من ظواهر تبديد الموارد ، حيث يجرى نوع من الاستنزاف الداخلى والخارجى للفائض الاقتصادى ٠

والعملية الثالثة وهى التحول الى الانتاج السلعى ، بمعنى أن كل منتج ينتج للتبادل لم تتم بشكلها المتوقع حيث ظل الانتاج انتاجا سلعيا صغيرا ولم يتطور ليصبح انتاجا سلعيا كبيرا ٠ أما عن العملية الرابعة وهى توحيد السوق ، فالسوق ليست هى المقر الذى يجلس فيه البائعون والمشترون ولكنها الاطار الذى يمكن لعملية الانتاج السلعى من أن تكمل دورتها بالمبادلة ، نجد أن الانتاج ظل للاستهلاك المباشر ٠ وحتى بالنسبة للجزء الذى يمكن انتاجه بقصد التبادل ، فانه يصيبه عملية تشويه ، ولذلك تتكون سوقا خارجية مرتبطة بالسوق العالمية لأنه لم تتكون بعد سوق داخلية كافية ٠

التنمية مادامت قد طرحت فى اطار العمليات الموضوعية التى جرت أو يجب أن تجرى فانها تعنى أن البلاد المتخلفة قد نمت بقدر معين ، وانها لاتبدأ من الصفر لكن هذه البلاد تبدأ تنميتها فى ظروف عالمية جديدة ٠٠ وهنا لنا أن نتساءل ٠

ما أهمية استراتيجية التنمية فيها وما موقع نقل التكنولوجيا منها ؟

أولا : تحديد مفهوم التنمية :

التنمية الشاملة عملية تطور تضرب جذورها فى كل جوانب الحياة وتفضى الى مولد حضارة جديدة ، أو مرحلة جديدة من مراحل التطور

الحضارى ، بكل ما يميزها من قيم وعادات سلوك وأساليب وأوضاع اجتماعية ونظم سياسية وتقدم علمي وتجدد أدبي وفني ٠٠ الخ (١) ٠

كما أن مفهوم التنمية يعني أيضا « انبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن ـ سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا ولهذا التعريف عناصر أساسية أهمها :

(أ) ان التنمية عملية داخلية ذاتية ، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه ٠ وأن أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لاتعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانوية ولنا عودة الى هذه النقطة على وجه الخصوص ٠

(ب) ان التنمية ليست ذات طريق واحد أو اتجاه محدد مسبقا وانما تتعدد طرقها واتجاهاتها ، باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع « الامكانيات الكامنة potentials في داخل كل كيان (٢) ٠

● وللتنمية أساس مادي وآخر فكري ٠ والتنمية هي ثمرة التفاعل المستمر بينهما ، بحيث يغذي كل منهما الآخر ويقوي حركته ٠ فمناهج العلم ومكتشفاته خلقت الجو المواتي للاختراع ٠ ولكن تحويل الاختراعات الى أدوات انتاج تفسره ضرورات اقتصادية وقوى اجتماعية ذات مصلحة فيه ٠ كذلك استمرار البحث العلمي التطبيقي مرتبط بتطور الانتاج ٠

● **التنمية لاتستعار وانما هي في الأساس عملية ابداع ٠**
فأوروبا قد درست علوم العرب وفلسفتهم وأحيت تراث الاغريق والرومان مركزة الأضواء على جوانبه التي تساند تطلعات التطور ، ثم تجاوزت هذا كله بابداع مستمر في كل مجالات الفكر والسياسة وقبلها فعل أسلافنا العرب، فقد أخذوا عن اليونان والرومان والهند ومصر والشام والعراق وفارس ، ولكنهم تجاوزوا ما أخذوا الى ابداع حضارة جديدة زاهية بقدر ما هي أصلية(٣)

● مولد حضارة جديدة أو تجديد شباب حضارة عريقة جهد يفوق طاقات أي قطر منفرد ٠ فهو ظاهرة « قارية » من حيث الاتساع الجغرافي والاسهام البشري ٠ وهذا ما يؤكده تاريخ أوروبا ٠ فقد أسهمت شعوب القارة جميعا ، وامتدادها الحضاري في أمريكا الشمالية بالفكر والممارسة في بناء الحضارة المعاصرة (٤) ٠

---

(١) د٠ اسماعيل صبري عبد الله ، التنمية الاقتصادية العربية اطارها الدولي ومنحاها القومي ، م٠ س٠ ذ٠ ص ٥٤ ٠

(٢) سعد الدين ابراهيم ، « نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث » مرجع سبق ذكره ص ٦٧

(٤،٣) د٠ اسماعيل صبري عبد الله ، التنمية الاقتصادية العربية ، م٠س ، ذ٠ ، ص ٥٤ ، ٥٥

● المحتوى التقنى الاقتصادى للحضارة الغربيـــة الذى يبهر الناس لم يكن متصورا دون استيلاء الأوروبيين على موارد الشعوب الأخرى : الموارد الأرضية (أمريكا الشمالية واستراليا) ، والموارد البشرية (الرقيق الأفريقى والعمـــل فى المناجم والمزارع فى المستعمرات) والطبيعة (المواد الأوليـة والطاقة) أما الثورة الصناعية فى حد ذاتها فلا تكفى لتفسير كل شىء ! كذلك لايحل التصنيع بنفسه كل المعضلات • يقول كلود شتراوس « لنكن على ثقة بأن الثورة الصناعية لو لم تظهر فى أوروبا الغربية والشمالية كان لابد من أن تظهر يوما ما فى بقعة أخرى من الأرض ولما كانت الثورة ستنتشر على الأرجح فى مختلف أرجاء المعمورة ، فان كل حضـــارة ستقدم لها اسهامها الخاص وسيعد المؤرخون الذين سيكتبون بعد ألف عام أو أكثر من قبيـل السخف المحصن ادعاء الفضل على البشرية بمنجزات قرن أو قرنين (١) •

● ويبقى بعد ذلك الرجوع الى نقطة أثيرت سابقا وهى ان التنمية أساسا قضية داخلية ، لأنها متصلة اتصالا وثيقا بكيفية ترتيب البيت من الداخل . فاختيار فلسفة التنمية ونمطها ، تتحدد من خـلال صراع القوى الاجتماعية داخـل الدول ، وهو الصراع الذى يواجـه القرارات المتعلقة بكيفية حشـــد الموارد المتاحة ، واختيار الأولويات ، وطريقة توزيع الاستثمارات على القطاعات الرئيسية المختلفة من زراعة وصـــناعة وخدمات ، ما يستتبع ذلك كله من طريقة توزيع الناتج القومى وهذه القرارات كلهـــا ، هى قرارات من صميم العمل الداخلى ، تتخذها السلطة السياسية فى الدول فى استقلال تام ، وتدخل فى نطاق صلاحيتها كدولة ذات سيادة ، ولا خلاف حول هذه النقطة مطلقا ، بل ان دول العالم الثالث تحاول تدعيم استقلالها السياسى وحق كل دولة فى السيطرة على مواردها الطبيعية ، واختيار أساليب وفلسفة وأنمـاط التنمية التى تلائمهـا •

غير اننا اذا نحينا جانبا هذه المسألة الشكلية المتعلقة بالسيادة والمسئولية الدولية بالنسبة لقضايا التنمية فى العالم الثالث ، وحاولنا النظر الى الوضع الاقتصادى الخاص لهذه الدول بعد حصولها على استقلالها السياسى ، فلسوف نجد أن خطط التنمية فيها ، قد تعثرت لأسباب كثيرة منها ماهو خاص بالصراع الاجتماعى والسياسى الداخلى ومنها ماهو متعلق بعوامل خارجية لاسيطرة لهذه الدول عليها فقد بدأت معظم دول العالم الثالث ، تكتشف تدريجيا من خلال تجاربها الوطنية ، ان قدرتها على ترتيب أوضاعها الداخليـــة ، وعلى تحقيق الوضع الأمثل للانطلاق الاقتصادى ، هى مسائل محكومة الى حد كبير بهيكل الاقتصاد العالمى ، وبالتقسيم الدولى للعمـــل ، فخلال الحقبة الاستعمارية ،

---

(١) د• اسماعيل صبرى عبد الله ، التنمية الاقتصادية العربية ، م• س• ذ• ص ٥٤ ، ٥٥ •

التى شهدت أيضا فى الوقت نفسه ، ازدهار النظام الرأسمالى ، وسيطرته كنظام اقتصادى عالمى ، جرى تقسيم العمل الدولى بشكل يضمن تدفق المواد الأولية بأرخص الأسعار على المراكز الصناعية فى الدول المتقدمة ، واغتنى مركز الاقتصاد العالمى ممثلا فى الدول الصناعية ، على حساب الأطراف أو « المحيط » ممثلا فى الدول المتخلفة . وأصبح مركز الاقتصاد العالمى هو المستهلك الأكبر للمواد الأولية ومصنعها والمسيطر على مراكز توزيعها ، والمهيمن على أسرار العلم والتكنولوجيا ، والمالك لبيوت المال والمصارف العالمية .

وفى ظل هذه الأوضاع . بالاضافة الى صغر حجم السوق الداخلية فى معظم الدول النامية ، تبين صعوبة ، بل واستحالة تحقيق التنمية فى دول العالم الثالث ، اعتمادا على الموارد الذاتية البحتة ، لأنها كانت فى حاجة ماسة الى الخارج سواء لاستيراد رأس المال أو التكنولوجيا والخبرة الفنية أو حتى لتسويق منتجاتها الأولية ، واستيراد ما يلزمها من العدد والآلات والمنتجات المصنعة . وهكذا وجدت الدول المتخلفة نفسها فى وضع لايسمح لها بالعزلة حتى لو أرادت ذلك ، ولم يكن أمامها خيار سوى التعامل مع المراكز الصناعية المتقدمة . غير ان هذا التعامل اكتنفته صعوبات جمة ، ذلك أن المعونات الخارجية أو التسهيلات التى تقدمها الدول الصناعية هى أداة من أدوات سياستها الخارجية ، يتم تخطيطها وتنظيمها وفقا لمصالحها الاستراتيجية أو التكتيكية الخاصة ، لا وفقا للاحتياجات الحقيقية أو متطلبات التنمية فى دول العالم الثالث (١) .

ثانيا : استراتيجية التنمية بين التخطيط والتنفيذ .

الاستراتيجية :

لعل استخدام اصطلاح استراتيجى واستراتيجية بصورة ازدادت وضوحا فى السنوات الأخيرة أفسح المجال لكل من يريد أن يضفى هالة من الأهمية على حديثه أن يردد هذا الاصطلاح . فاذا تجاوزنا عن هذه الاستخدامات الفضفاضة وجدنا أن الاستراتيجية تطلق حينا على غايات objectives ذات طبيعة أساسية ، وحينا آخر على مجموعة الأهداف targets المحددة ، بينما تركز بعض الاستخدامات على جانب الوسائل دون الأهداف ، أو على الاثنين مجتمعين .

---

(١) د. حسن السيد نافعة ، المنظمات الدولية وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، م. س. ذ. ص ٣١ .

الجانب الآخر من المشكلة يعود الى أن الحديث عن استراتيجية التنمية كثيرا ما يجرى فى معرض الحوار حول التنمية الاقتصادية ، دون النظر الى باقى أبعاد المجتمع • ومما ساعد على هذا الاتجـاه أن علم الاقتصاد كان من أكثر العلوم عناية بدراسة التنمية • ومن أقدرها على انشـاء وتطوير التنمية (المعقدة منها والمبسط) بصورة لاتكاد نجد لها نظيرا فى غيره من العلوم ، بما فى ذلك علم الاجتماع ، رغم أن التنمية غالبـــا ماتنعت بانها « اقتصادية واجتمـــاعية » بل قد يفضـل تأكيدا للالتحام وصفها بأنها « اقتصـــادية اجتماعية » (١) •

ويجب التأكيد هنا على عدد من النقاط :

أن ما تشمله الاستراتيجية ليس مجموعة الغايات الأســاسية فقط بل يجب أن يمتد ليشمل الوســـائل الرئيســية لبلوغ تلك الغايات هذه هى النقطة الأولى ، والنقطة الثانية هى أنه لا جدوى من الحديث عن استراتيجية لظاهرة محدودة من ظواهر المجتمع بمعزل عن باقى ظواهــره • فما يحتاجه المخطط ليس هو استراتيجية للتنمية بل الجزء من استراتيجية الدولة المتعلق بالتنمية • وينجم عن هذا النقطة الثالثة وهى ان اعداد الاستراتيجية يجب أن يتم فى اطار سياسى عسكرى اجتماعى اقتصادى تنظيمى متكامل محققا الترابط بين مسار الجهود الانمائيـــة وبين باقى جوانب الحركة فى المجتمع • فاذا تحقق هذا توفرت النقطة الرابعة وهى أن المناقشات حول الاستراتيجية لا يجب أن تتواتر لكى تأخذ نمط البحث الدارج ، بل يجب أن تتمتع بقدر معين من الاستقرار والاستمرار •

هذه النقاط الأربع لاتنفصل عن بعضـــها البعض ، فبدون التوافق بين مختلف أبعــاد الاستراتيجية القوميــة تبدو تحركات المجتمع وكأنها عشوائية وقراراته الأساسية متنافرة يعوق بعضها البعض • كذلك مالم تتدرج وسائل الحركة ضمن اطــار الاستراتيجية فانه لايوجـد ما يضمن ان الحــركة تأتى متمشية مع الغايات الأساسية • وقد يكون المفيد أن نذكر هنــا مثلا يوضح ما نرمى اليه : قياس جدارة القطاع العام أو بعض وحداته بالقدرة على تحقيق الأرباح أو بالحجــم مقارنا بالتكلفة الادارية • فاذا كان هذا الأمر مقبولا من وجهة النظر الاقتصادية البحتة فانه يتجاهل باقى غايــات المجتمع التى تعنى بالأبعاد الاجتماعية سواء كانت كسر حلقات الاحتكار أو خلق قواعد للنشاط

---

(١) د• محمد محمود الامام ، « التخطيط والاستراتيجية ــ دراسة فى المفاهيم ــ فى استراتيجية التنمية فى مصر » أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ــ القاهرة مارس ١٩٧٧ ــ الهيئة العامة للكتاب ص ٢٨ •

الاقتصادى تحقق التقارب الاقليمي أو غير ذلك من الاعتبارات الاجتماعية التى تغفلها النظرة الربحية المجردة وبالتالى يحدث اغفال لدور القطاع العام كأداة استراتيجية لبلوغ تلك الغايات ·

واذا تمشينا مع هذه النظرة للأمور كان علينا أن نضيف بعدين آخرين حتى تصبح الاستراتيجية أمرا قابلا للتطبيق الأول هو أن الاستراتيجية ترسم أساليب الحركة فى شكل متعاقب الحلقات أو المراحل · وكمثال لهذا نفترض أن المجتمع يتمسك بالوصول الى مستوى من التوظف يعتبر هو التوظف الكامل · فهو قد يبلغ ذلك بالدخول مباشرة فى الأنشطة المكثفة للعمل ، أو قد يفضل على ذلك انشاء قاعدة انتاجية مكثفة لرأس المال فى البداية تعود فتوفر فرصا متزايدة للعمل عند مستويات أعلى من الدخل ، وبالتالى فان رسم خطة الحركة الذى يبين المستوى من الدخل والتوظف الممكن بلوغهما أثناء المسيرة نحو الغايات الرئيسية يصبح ضروريا · وما يمكن اعادة النظر فيه بين الحين والآخر هو مدى تطابق المسيرة الفعلية أو انحرافها عن الاستراتيجية الأساسية وليس الاستراتيجية ذاتها اللهم الا اذا قرر المجتمع اجراء اعادة نظرة شاملة ·

أما البعد الآخر فيتناول التمييز بين ما يعتبر وسيلة وفقا لمستوى الحركة · فعلى المستوى الأعلى للدولة تحدد المرامى العامة goals · وترسم الاستراتيجية المتكاملة لبلوغها · واذا نظرنا الى مستوى أدنى من ذلك مباشرة ، مثل المستوى المتعلق بالتنمية ضمن المستوى القومى ، فان ما يعتبر وسيلة ضمن الاستراتيجية الكلية يصبح غاية تلتزم بتحقيقها خطة التنمية ، وعليها أن تضع استراتيجية بلوغها بما يتفق مع باقى أبعاد الاستراتيجية العامة ، فاذا انتقلنا الى مستوى أدنى كالقطاع مثلا كانت استراتيجية التنمية بمثابة الغايات التى تحدد وفقا لها خطة بلوغها ، وهكذا ومن هنا تظهر الحقيقة الهامة وهى أن مسئولية الوحدة تنبع فى الأساس من الاستراتيجية العامة للدولة ولا يمكن قصر تقييم أدائها على معايير ذاتية بحتة (١) ·

التخطيط :

لعل ما يبرر ربط الحديث عن الاستراتيجية بالتنمية أن التخطيط اقترن عمليا بالتنمية · ويرى بعض العلماء أن هذا الاقتران كان من أهم عوامل قصور التخطيط عن تحقيق الوظيفة الأساسية له فى الدولة النامية · ويتضح هذا بالمقارنة بما يجرى فى الدول المتقدمة ففى المجتمعات الاشتراكية تكون

---

(١) د· م· م· الامام ، المرجع السابق · ص ٣٠ ·

الأجهزة التنفيذية مسئولة عن ادارة شئون الاقتصاد القومى اليومية • وبالتالى يصبح من الأمور المحتمة أن تعمل وفقا لخطط قصيرة الأجل (سنوية وجزء سنوية) ولما كانت التنمية تتطلب نظرة أبعد مدى فان هذا ينشيء حاجة الى وضع خطط متوسطة الأجل والتوفيق بينها وبين الخطط السنوية • وبعبارة أخرى فان الخطة السنوية هى أساسا خطة ادارة للاقتصاد القومى • ولم يكن التطور الذى أصاب نمط العمل التخطيطى فيهـا مرجعـه التغيير فى نظريات التنمية بل كان أساسه التغيير فى أسلوب الادارة ذاته •

واذا كانت المجتمعات الغربية ترفض بوجه عام القول بانها تتدخل فى ادارة الاقتصاد القومى بالمعنى السابق وأهدافه لابد لها من أن تخطط للأمور التى تقع ضمن حدود هذه المسئوليـة ورغم أن القرارات التخطيطية لاتنصب الا على المتغـيرات التى تتـــولى ادارتهـا بصـفة مبـاشرة ، الا أن شمول تلك المتغيرات لأدوات السياسة الاقتصادية التى تؤثر فى سـلوك باقى مفـردات الجهاز الاقتصادى ، يعنى فى الواقع أن العمل التخطيطى اذا جازت التسمية بذلك – يعود فينصب أيضا على متطلبات ادارة شـئون الاقتصـاد القومى – وبعبارة أخرى فانه فى كلتا الحالتين ، يأخذ التخطيط السنوى وصفا محددا يكون بمقتضاه جزءا لايتجزأ من النظام الاقتصـــادى للمجتمع وليس مجـرد أسلوب فنى يتميز بالترشيد لاتخاذ القرارات •

ويبدو أن سبب المشكلة فى الدولة النامية انها بأخذها نقطة البدء عند خطط التنمية متوسطة الأجل اعتبرت الخطة السنوية جزءا من الخطة المتوسطة، وبالتالى ظهر جنوح تلك الخطة الى التركيز على الجانب الاستثمارى ، كما أن تصوير الأهداف يتم فى اطار مشابه لما يجرى العمل به فى الخطة المتوسـطة تمكينا من قياس معدلات تحقيق الأهداف • ومهما يكن الحديث عن الشمول فى التخطيط ، فان اعتبار الخطط السنوية هى أيضا خطط للتنمية ، تعدها وزارة مسئولة عن التخطيط بمعنى تخطيط التنمية ، كان مؤداه أن الخطـة السنوية تمثل جزءا من مسئوليات الجهاز التنفيذى يعرضه جنبا الى جنب مع باقى برامج العمل السنوى الأخرى (وفى مقدمتها الميزانية العادية) على الجهاز التشريعى للحصول على موافقته • وبالتالى فان افتقاد النظرة الى الخطة القصيرة الأجل على انها خطة لادارة شئون الاقتصاد القومى كان له أثره فى جانبين :

(أ) الأول هو عزل الحديث عن استراتيجية التنمية عن باقى عناصر الاستراتيجية القومية على النحو الذى سبق ذكره •

(ب) الثانى هو ضعف موقف الخطة السنوية والجهـــاز التخطيطى ليس فقط بسبب النظرة الجزئية ، وانما أيضا كنتيجة لاعتبار الخطة السنوية جزءا من اطار أوسع من حيث البعد الزمنى •

يحدث هذا فى الوقت الذى كان يجب أن يسود فيه الوضع العكسى حيث انه على خلاف ما يسود المجتمعات المتقدمة ، تعانى الدول النامية ، قصورا فى اطارها السياسى الاجتماعى الادارى ، وتعظم الحاجة فيها الى نوع آخر من التخطيط لايظهر الحاجة بنفس الدرجة فى المجتمعات المتقدمة وهو التخطيط الهيكلى structural planning ذلك أن التخطيط بمفهومه السابق هو تخطيط وظيفى functional planning بمعنى انه يحدد الوظائف التى تؤديها وحدات الهيكل القائم بينما أن الحادث فعلا هو محاولة تطوير هذا الهيكل ووحداته • ومعلوم أن التغيير الهيكلى الجذرى يتم عادة فى اطار تغيير سياسى شامل ، ومع ذلك تستمر الحاجة اليه ولو بجرعات أخف طالما بقى المجتمع بعيدا عن الصورة المرغوبة • ويصبح من واجبات التخطيط الوظيفى احداث معركة مستمرة نحو تلك الصورة •

مرة أخرى نعود فنجد أن النظرة الكلية مطلوبة فقط فى معالجة أمور الاستراتيجية ، بل وأيضا فى اعداد الخطة ذاتها • والذى يحدث عادة أن الأجهزة السياسية تطلق لنفسها حرية الحركة فهى عادة ترفض الافصاح المبكر عن مواقفها من طبيعة التغيرات الهيكلية المطلوبة • وقد يكون لها العذر فى حالات معينة عندما يكون فى هذه التغيرات مساس بمصالح سائدة فى المجتمع قد تنشىء تحركات فيه ترفع من التكلفة الاجتماعية للتغييرات ، غير أن الأمر يعنى فى النهاية تعميق التضارب فيما يطلق عليه تخطيط فى تلك البلدان (١)

القرارات التنفيذية :

اذا ما انتقلنا من مراحل اعداد الاستراتيجية والخطة الى مراحل التنفيذ ، فان الصورة السابقة تتجلى بشكل أوضح ـ ويزداد فى هذه المرحلة الجدل حول أمور تتعلق بمدى ارتباط القرارات اليومية التنفيذية بالخطة • يأخذ هذا الجدل مرة أخرى شكل الموازنة بين الجمود أو المرونة فى التخطيط وأخرى شكل المفاضلة بين الالزامية والتوجيه ، الى غير ذلك من القضايا الجدلية التى تناقش عادة ضمن اطار الأسلوب التخطيطى الانمائى أكثر من تناولها ضمن الحوار حول النظام التخطيطى الكلى •

ويمكن تبسيط المشكلة بعرضها على النحو التالى : الى أى حد يفترض فى الخطة أن تحتوى على قرارات يلتزم بها فى التنفيذ ؟ واذا كانت القرارات التخطيطية ليست بديلة للقرارات التنفيذية فما هو الأساس الذى ترد اليه هذه الأخيرة وما هو أسلوب الحكم عليها أو تقييمها ؟ وما هو الضمان بأن يتم

---

(١) د• محمود محمود الامام ، المرجع السابق ص ٣٢ / ٣٣ •

تحقيق الأهداف الأساسية للخطة اذا ما أريد الابقاء على حرية اتخاذ القرار للمستويات التنفيذية الأدنى ؟

وتتطلب الاجابة على هذه التساؤلات تحليل دورة العمل التخطيطى وتتبع مصادر الاغلاق المقتضب لتلك الدورة ٠

وتتلخص النتائج فى التالى :

أولا : التمييز بين نوعى القرارات : القرارات المخططة أو الواردة فى الخطة والقرارات الخارجية عن نطاق الخطة ٠

ثانيا : التعرف على مراكز اتخاذ القرارات وربطها بالاطار التنظيمى ونقاط السيطرة فيه والقواعد التى تحكم تصرفات كل منها ٠

ثالثا : تمييز الجوانب التى تعتبر ذات بعد استراتيجى ، ومن هنا يأتى التركيز على النظرة الكلية الى الاستراتيجية ٠

رابعا : تحديد الجوانب التى تشملها الخطة والتى تكفل توافق القرارات ليس فقط المشمولة بالخطة بل وأيضا المتروكة للمستويات التنفيذية ٠

وبتتبع هذه العناصر يصبح من الضرورى النظر الى التخطيط على انه تخطيط كلى وليس مجرد تخطيط للتنمية وفى اطار هذه النظرة الكلية يتعين أيضا أن تكون الاستراتيجية بدورها استراتيجية كلية وأن تصاغ معايير المفاضلة بين الاستراتيجيات البديلة وفقا لدواعى تفضيل اجتماعية متكاملة ، وأن تستخلص من الاستراتيجية المقررة معايير ترد اليها السياسات والقرارات التنفيذية ، ليس فقط ما يتعلق منها بالجانب الاقتصادى أو الانمائى ، وانما أيضا ما يمس باقى نواحى الحياة للمجتمع ٠

فى الدول النامية لاتوجد نظرية للتخطيط اننا نملك ونعرف ومارسنا بالفعل الأدوات والأساليب المستعملة فى التخطيط ٠ لكن هذا لايغنى عن النظرية ٠ لقد حاولت البلاد النامية الحصول على حلول من البلاد المتقدمة ، وهذا خطأ كبير ــ ذلك أن قضية التنمية فى العالم الثالث لم يكن مفروضا أن يقدم لها النظرية أطراف من خارج العالم الثالث نفسه فاذا نظرنا الى العالم الرأسمالى ، فاننا نلاحظ انه لا مكان لنظرية التخطيط فيه حيث ان الأساس الفكرى والفلسفى هنا هو قدرة آليات السوق على تخصيص الموارد تخصيصا أمثل ٠ فالنظام الرأسمالى يعتمد على دعائم أساسية هى الملكية الفردية أو الرأسمالية لوسائل الانتاج ، وتركز سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية فى أيدى الشركات وحتى حينما تعقدت أمور الاقتصادات الرأسمالية وتزايد

دور الدولة فى الحياة الاقتصادية ، فان هذا التدخل كان مجردتدخل جدى فى شئون الاقتصاد ، لم يتمخض الا عن قبول نوع محدود من التخطيط ، وهو ما يطلق عليه تخطيط ادارة management planning أما فى العالم الاشتراكى فان هناك نظرية للتخطيط ولكنها مبنية على أسس خاصة ببلدان هذا العالم ، ولا تتوقع فى غيرها ، وهى ملكية الدولة لوسائل الانتاج ومركزية اتخاذ القرارات واعتبار الخطة الوسيلة الأساسية لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد ، حتى مع السماح للوحدات الاقتصادية بقدر من الحرية فى اتخاذ بعض القرارات ٠

وهكذا يتضح أن الأوضاع السائدة فى البلدان النامية مغايرة لتلك السائدة فى كل من العالم الرأسمالى والعالم الاشتراكى ٠ فالاعتماد ليس كاملا على آليات السوق كما فى النظام الرأسمالى ، كما انه لا يتصور تأميم كل وسائل الانتاج فى بلد نام كما هو الحال فى النظام الاشتراكى ٠ اذ أن قوى الانتاج لم تصل بعد الى درجة كافية من النضج وعملية الانتاج لم تصبح بعد عملية جماعية ومن ثم فلا يكون هنا مبرر لتحويل الملكية الى ملكية جماعية ٠ وهنا تتأكد الحاجة الى بلورة نظرية خاصة بالعالم الثالث ٠

ثالثا : أزمة التنظير لقضية التنمية :

ان تحديد التصور المتكامل عملية صعبة وتتطلب التفاعل الخلاق بين علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة مع جهود العاملين فى المجالات الثقافية والتعليمية والتربوية ، ولكن بدون التوصل الى تصور متكامل يبدو ممكنا ومنسقا منطقيا وفعليا تصبح أية استراتيجية للتنمية كخطة وضع الجرس فى عنق القط أى خطة جميلة ولكن غير قابلة للتشغيل ٠

ومحبوب الحق (*) كان مصيبا تماما حين حذر من تحول الحديث عن الاستراتيجية الجديدة الى « موضة مستهلكة » وهو يؤكد « أن الاستراتيجية الجديدة للتنمية تتطلب تجديدا أساسيا لتوازن القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بحيث انه مالم يتم التوصل الى قرار على أعلى المستويات السياسية ، وتتم تعبئة الحركة السياسية بأسرها فى داخل البلد خلفها ، ستظل هذه الممارسات التخطيطية أكاديمية الى حد كبير » ٠

غير ان ميردال Myrdal يرى أن هذه القرارات السياسية المطلوبة تحتاج الى ما أسماه « الحكومة القوية » وفى الوقت نفسه هو يعتبر سائر الحكومات فى الدول النامية (حتى أشدها دكتاتورية) حكومات رخوة

★ ارجع الى عادل حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٨ ٠

وهو بذلك يعنى انهــا غير قادرة على فــرض القــوانين والقرارات التى Soft تبدو ضرورتها واضحة ، لان هذه الحكومات كثيرا ما تخضع لأصحاب المصالح فى الأوضاع القــائمة والتى قد تتعارض التشريعــات والاجراءات المطلوبة مع مكاسبهم المحققة من بقاء كل شيء على حاله ولعله يجدر بنا فى هذا الموضع أن نتعرض لأهم الأفكار الشائعة فى التراث الغربى المعاصر حول موضوع التنمية خاصة وهى تمثل المصدر الرئيسى لمعظم الكتابات فى هذا الموضــوع باللغة العربيــة . ولكن يبقى ســؤال هو ما اذا كانت هــذه النظريات ومعظمها ذو مولد غربى ، تقدم لنا شرحا وافيا يصلح أساسا للعمل على تحقيق التنمية ؟ واذا لم يكن الأمر كذلك فلماذا ؟

ويمكن هنا أن نقسم النظريات (الغربية) فى التنمية الى ثلاث مجموعات ـ طبقا لنوع المتغيرات المستقلة التى تستند اليها كل مجموعة ، وطبقا لمصــدر ومسار التغيير الاجتماعى المنشود فى اتجاه التنمية (١) وهى تنمى بالأساس الى علم الاجتماع وان كان منظروها علماء اقتصاد وسياسة واجتماع أيضا .

(أ) اتجاه (نظرية) الأنماط المثالية للمؤشرات :

Ideal Type of Index Models

فى هذا النوع من التنظيم يقوم علماء الاجتماع الغربيون باستخلاص السمات والخصائص الأساسية لمجتمعاتهم الغربية ـ بصفتها الأكثر تقدما ـ ثم استخلاص السمات والخصائص الأساسية المقابلة لها فى المجتمعــات الأكثر تخلفا . وبتصنيف هذه الخصائص وترتيبها منطقيــا يصبح لدينــا نموذجان يحتوى كل منهما على عدد من المؤشرات الكمية والكيفية نمــوذج « للتقدم » وآخر « للتخلف » فهرم السكان فى النموذج الأول مثــلا ، هو قاعدة صغيرة وذو قمة مرتفعة ، بينما فى النموذج الثانى تكون قاعدة الهرم عريضة وقمته منخفضة والبناء الطبقى فى النموذج الأول يكون على شكل أقرب الى الماســة السداسية ـ أى ان وسط هذا البناء يكون أعرض من القاعدة ومن القمة على السواء بينما يكون هذا البناء على شــكل هرم عريض القاعدة فى النموذج الثانى وكذلك شأن المؤسسات والعلاقات الاجتماعية فهى فى النموذج المتقدم « بالعمومية » (Universality) والحيادية الذاتية Subjective Neutrality والنوعية التخصصية «Speciality» ـ أما فى النمــــوذج المتخلف فهـــى

---

(١) انظر د. سعد الدين ابراهيم « نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث » م.س.ذ. ص ٥٦ و د. السيد محمد الحسنى وآخرون ، دراسات فى التنمية الاجتماعية ـ القاهرة دار المعارف ١٩٧٧ وخاصة الصفحات ١٥٢ ـ ٢٠٨ ـ وبالنسبة للنظريات الاقتصادية انظر د. عمرو محيى الدين ، التخلف والتنمية ـ القاهرة : النهضة العربية ١٩٧٧ ـ وفى النظريات السياسية ـ انظر د. على الدين هلال محاضرات فى التنمية السياسية ـ كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة ، ٧٦/٧٥ .

على النقيض تتصف « بالخصوصيــــية » ، «particularnistic» والذاتية (subjectivity) واللاامية غير المتخصصة « Diffusionism ·

وهكذا يمضي هذا الاتجاه في رصد وسرد مختلف الخصائص المتناقضة لكلا النمطين المتقدم والمتأخر · وتصبح أيديلوجية التنميــة محكومة بتلك الخطط والجهود والمشاريع التى تنضوى تحت عملية تحويل مؤشرات أى مجتمع من نمط التخلف الى نمط التقدم فحينما ينجح المجتمع مثلا في تقليص ســمات الخصوصية في مؤسساته وعلاقاته الاجتماعية (مثل تلك المستندة الى القرابة أو التبعية أو المحسوبية) وتوسيع رقعة العمومية (أى تلك المستندة الى حكم القانون والقواعد واللوائح والأسس الموضـوعية) فانه يكون على الطريق التنموى الصحيح وحينما ينجح المجتمع فى تغيير بنـائه الطبقى بتقليص حجم الطبقات الدنيا وتوسيع حجم الطبقات الوسطى فان ذلك يعتبر مؤشرا تنمويا واضحا ·· وهكذا ·

ان هذا الاتجاه النظرى يرتبط أشد الارتباط بعالم الاجتماع الأمريكي تاكلوت بارسونز Talcott Parsons وبتلاميذه فى كل العـــلوم الاجتماعية الأخرى مثل برت هوسلتز Bert Hozelitz فى الاقتصاد ولوسيان باى Lucian Pye فى السياسة ·

ورغم أن هذا الاتجاه ليس جديدا تماما حيث تعود جذوره الى منتصف القرن التاسع عشر ، تحت ما يعرف «بالوظيفة» Functionalism الا أن بعث هذا الاتجاه وتطبيقه على مسائل التنمية بعد الحرب العالمية الثانية يعود الى بارسونز ·

(ب) اتجاه الانتشار الثقافى الحضارى : Acculturation-Diffusion Model

يذهب هذا الاتجاه فى التنظير الى أن التنمية كشكل من أشكال التغير الاجتماعى تتم بواسطة الانتشار الثقافى أو الحضارى من نقطة مركزية · وهذه النقطة المرجعية الاشعاعية فى القرن العشرين هى (الغرب) — (كمـا كان الشرق العربى فى عصر من العصور) : وبالتالى فان هذا النــوع من التغير الاجتماعى يتم (١) بالقدر الذى ينقل فيه الغرب الى المجتمعات المتخلفة مقومات « التقدم » وهى : المعرفة العلمية والتكنولوجيــة ورأس المال ، والمهــارات والقيم الغربيــة ·

٢ — بالقدر الذى تكون فيه هذه المجتمعات المتخلفة مســتعدة لتقبل وتشرب هذه المقومات المادية وغير المادية للتقدم ·

وبمرور الوقت واستمرار عملية الانتشار هذه ستتحول المجتمعات المتخلفة تدريجيا الى مجتمعات ذات هياكل ومؤسسات وعلاقات مماثلة لما هو سائد على جانبي المحيط الأطلنطي أي في مجتمعات غرب أوروبا وأمريكا الشمالية . وستحل القيم والعلاقات الحديثة محل القيم والعلاقات التقليدية ، وسيحل اقتصاد السوق والنقود والصناعة محل اقتصاد الكفاف «Subsistance» والزراعة المتخلفة وستحل التكنولوجيا العلمية محل التكنولوجيا البدائية .

أهم منظرى هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية هم ولبرت مور Wilburt Moore ودنيال ليونر Daniel Lerner وكارل دويتش Karl Deutsch

(ج) اتجاه تغيير الأفراد نفسيا :

Individual Psychological Change Model.

يركز هذا الاتجاه على أن عملية التنمية رهن تغيير أفراد المجتمع قيما وحوافز وسلوكا فالمجتمعات التي حققت تنمية في الماضي أو التي تحققها في الحاضر ، كان قدرها أن يوجد بها عدد كبير من الأفراد الذين يتصفون بالطموح والرغبة العارمة في الانجاز need for achievment. والقدرة على التقمص والتصور Capacity for empathy لأدوار وامكانيات مستقبله . هؤلاء الأفراد هم الذين يحملون على أكتافهم مهمة نقل مجتمعهم من اطاراته التقليدية المتخلفة المحدودة ، الى اطارات حديثة متقدمة ذات دفع تنموى دائم . وهؤلاء الأفراد قد لايدركون انهم يقومون بمهمة مجتمعية تاريخية يسعون لاشباع طموحهم أو حاجتهم للانجاز ، الا ان المهمة تؤدى على أى الأحوال فاذا كان المجتمع لا يضم هذا النوع من الأفراد بأعداد كافية فعليه أن يزيد من اعدادهم لوسائل مختلفة أهمها قصص الأطفال التى تمجد صفات البطولات الفردية المنجزة والطموحة .

أهم منظرى هذا الاتجاه فى السنوات الأخيرة هم دافيد ماماكليلاند David Maclelland وافريت هيجن Everett Hagen ودانيال ليرنر D. Lerner

(د) الاتجاه الاقتصادى فى التنمية

علم الاقتصاد الغربى هو أول العلوم الاجتماعية التى تصدت لموضوع التنمية فى سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية . وقد أثر بذلك على عدد كبير من علماء الاجتماع والسياسة والانسان وعلم النفس فقد أخذ فريق من هؤلاء بعض مقولات الاقتصاديين كمسلمات يقيسون على أساسها المتغيرات الاجتماعية والنفسية ذات العلاقة بمسألة التنمية .

وأهم من ذلك فان علم اقتصاد التنمية العربى قد أثر بدرجة أعمق على أجيال من الاقتصاديين وصانعى القرارات فى مجتمعات العالم الثالث ـ بما فى ذلك من يرفع عنها شعار الاشتراكية لذلك لابـد من التعرض ولو باشـــارة سريعة لبعض مسلمات علم الاقتصاد الغربى وخاصة ما يلى :

١ ـ اعتبار النمو «growith» والتنمية development شـــيئا واحدا ، واستخدام كل مفهوم كمرادف للمفهوم الآخر · وحتى فى الحالات التى يندر أن يذكر فيها بعض الاقتصاديين تفرقة مضمونيـــة بين المفهومين فغالبا ما يقتصر ذلك على المقدمات أو الافتتاحيات فى أعمالهـم العلميـة ولكن سرعان ما تسقط هذه التفرقة فى صلب العمل نفسه ·

وفى كل الأحوال يتخذ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى العـام (GNP) أو الدخـــل الفـــردى income : /capita مؤشرا منفصـــــلا « للنمو » و « التنمية » على السواء · والخلط بين المفهومين يعتبر خطأ فادحا · ولكن الأفدح من ذلك هو اقتصـــار الاقتصـــاديين على متوسط الدخـل الفردى كمؤشر للتنمية ·

٢ ـ التسليم الضمنى أو الصريح أن المجتمعات الصناعية الحالية قد بدأت عملية التنمية فيهـا فى وقت مبكر عن المجتمعات المتخلفـــة الفقيرة · وبالتالى فان الهوة أو الفجوة الزمنيـــة time lag مسئولة عن وجود دول فقيرة ودول غنية فى عالم اليوم · فالدول المتخلفة فقيرة اليوم لنفس السبب التى كانت فيه الدول الغنية فقيرة منذ قرنين أو ثلاثة قرون ماضية · أى أن المسألة مسألة تلكؤ زمنى فى المقام الأول ·

ان الاقتصاديين الغربيين باستثناءات قليلة ، لم ينتقدوا هذه المسلمات منذ أول مرة طرحت فيها بواسطة آرثر لويس Arthur Lewis فى عـام ١٩٥١ حين قدم تقريره الشهير للأمم المتحدة بعنوان « مقاييس التنمية فى البلاد المتخلفة » ·

«Arthur Lewis : The Theory of Economic Growth» (Harper and Row, 1965).

فقد كانت كتاباتهم ومناظراتهم فى نطاق هذه المسلمات التى تعتبر جميعا مشكوكا فى صحتها ان لم تكن خاطئة تماما ، كما سنرى فسواء دعا بعضهم الى نمو متوازن balanced growth فى مقابل فريق آخـــر يدعو الى « نمو غير متوازن » unbalanced growth وسواء أخذ بعضهم باستراتيجية « العمالة » المكثفة Labour intensive strategy فـــى مقابـــل « تـكثيف

راس المال » Capital intensive strategy وســـواء فضـــل بعضهم استراتيجية التأثيرات المتساقطة من أعلى tride-down effects أو المتصاعدة من أسفل perculator effects ـ فان هـذه كلهـا منـاظرات تتم فى نطـاق المسلمات السابقة ، ويتم حسمها ـ ان حسمت بالاختبــار الأســاسى لدى الاقتصاديين ، وهو متوسط النمو السنوى للناتج القومى الاجمالى أو متوسط النمو الحقيقى للدخل الفردى ٠

والاقتصاديون الغربيون هنا لا يختلفون عن أصحاب اتجـاه الانتشـار الحضارى ٠ فهم يرون أن حالة الدول النامية هى ـ فى الأساس ـ حالة دول تخلفت عن الركب ، وتشبه حالة الدول الغربية قبل انتشار الثورة الصناعية٠ وقد نبتت أو استزرعت فى الدول الناميـة عوامل التحديث خـلال العقود السابقة ،فأصبح هناك ما يسمى بازدواجية الاقتصاد ، أى تجاور قطـاع رأسمالى (حسب تسمية لويس) أو قطاع حديث وقطاع تقليدى (روستو) ٠ والمتوقع والمطلوب وفق هذا النموذج أن ينتشر القطاع الحديث حتى يسود (كما حدث فى الغرب) وأن السبيل الوحيد للتنمية هو من خـلال المساعدات الاقتصادية والفنيـة من الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة ٠ وفى السـنوات الأخيرة أضافوا أهمية نقل التكنولوجيا والمهارات الادارية من دول الفريق الأول الى دول الفريق الثانى (١) ٠

وفى مقابل هـذا النموذج يوجـد نموذج التنمية المستقلة الذى يتعامل مع حالة الدول النامية لا باعتبـارها مجـرد حالة تخلف زمنى ، ولكن باعتبـارها حالة مركبة أورثها للدولة « النامية » الاستعمار الأجنبى ٠٠ وبصيغة أخرى فان الدولة النامية ليست طفلا ، ولكنها قزم مشوه ـ ويمتد هذا التأصـيل التاريخى لحالة التخلف الى الحاضر ، فعملية استنزاف الموارد من الدول النامية ما زالت مستمرة ومعـدلات وأنماط التنميـة مشروطة بقرارات المركز (دول الشمال المتقدمة) ووفقا لمصالحه ، وتطلب هذا تحوير الأبنية المحلية على نحو يرسخ التبعية ويعوق التنمية المستقلة وبالتالى فان التنمية الجادة المسـتقلة لابد أن تبدأ بكسر حلقة التبعية ، وتتواصل بقرارات مستقلة تحقق تنميـة متمحورة حول ذاتها وتتجه الى سوقها الداخلى فى الأساس ٠

ويتضح من هذا أن النموذج الثانى يعطى الوزن الأســاسى للعلاقات الخارجيـة ٠

---

(١) انظر فى هذا الصدد : د٠ سعد الدين ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ٥٧ ـ ٦٢ ٠

نقد نظريات التنمية فى التحديث :

ان الاختبار النهائى لأى نظرية هو فى قدرتها على التفسير والتنبؤ ، وفى قدرتها على التحكم فى حالة تطبيقها فى مجموعة من الظواهر التى تعنى بها هذه النظرية ·

ونظريات التنمية التى وفدت علينا من الغرب موجودة فى الميدان طوال الثلاثين عاما الماضية · ومع ذلك ففى خلال نفس الحقبة الزمنية تتراكم الدلائل كل يوم ، لا فقط على استمرار الفجوة بين المجتمعات المتقدمة والنامية وانما أيضا على اتساع هذه الفجوة وتكريسها ·

قد يقال ان من عدم الانصاف أن نلوم النظرية والمنظرين · فقد يكون العيب فى صناع القرارات ومصممى ومنفذى السياسات التنموية · ولكن هناك ـ مع ذلك اعتباران هامان يشيران الى أن جزءا كبير من المسئولية يقع على كاهل النظرية والمنظرين · فهناك أولا ، عدد كاف من الحالات التى تم فيها تطبيق بعض النظريات التى عرضنا لها هنا بشكل أو بآخر · ولم تكن النتيجة فى صالح هذه النظريات ·

ولكن حتى اذا لم تكن هذه النظريات قد طبقت ، وهذا هو الاعتبار الثانى ، فان عدم التطبيق فى حد ذاته يشير الى عطب أساسى فى النظرية · فان أى عمل نظرى متكامل فى المجال الانسانى لابد أن يتضمن عن الواقع الاجتماعى يفسر عقبات أحداث التغير التنموى وأساليب العمل المطلوبة للتغلب عليها · وبتعبير آخر اذا كان الحكام مثلا هم المسئولين عن عدم التطبيق أو سوء التطبيق فلابد أن تكون النظرية الاجتماعية الصحيحة قد تنبأت بذلك من حيث الدوافع والأساليب ، وتكون قد تضمنت مقولات عن تغيير هؤلاء الحكام · أى ان صانع القرار لابد أن يكون من بين « المتغيرات » التى تأخذها النظرية فى الاعتبار ·

ان نظريات التنمية المتداولة تشكو من عيوب جسيمة لا تقتصر على النتائج الزهيدة لدى تطبيقها وانما تتعدى ذلك الى بنائها المنطقى ، وكفاءتها التجريبية وصحتها التاريخية ، والتزامها الأيديلوجى · جوانب القصور هذه نتناولها ببعض التحليل (*) :

★ انظر ، د· سعد الدين ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ص ٥٩ ـ ٦٩ ·

نواحي القصور المنهجي في نظريات التنمية الغربية :

يلاحظ أن بعض العلماء الاجتماعيين الغربيين أنفسهم قد اشتركوا في نقد ومراجعة هذه النظريات وفهم العالم السويدى المشهور جانر ميردال G. Myrdal (١) ويمكن ايجاز أسباب القصور المنهجي فيما يلي :

١ ـ **التمركز الحضاري حول الذات Westercentrism** : وقد أبرز ميردال هذا التمركز في بعدين أولهما انتهازى يبغى خدمة مصالح الغرب وابقاء هيمنته على مجتمعات العالم الثالث ·

ثانيهما منطقي يقوم على استخدام أدوات ومناهج البحث الشائعة في العلوم الاجتماعية الغربية ، والتى نمت أساسا لدراسة المجتمعات الغربية والاصرار عليها في دراسة بلاد العالم الثالث فتخلف هذه الأخيرة هو ظاهرة تاريخية حديثة نسبيا ويمكن تعقب بدايتها الى أوائل عصر التوسع الرأسمالى في القرن السابع عشر · ومع ذلك فالمفاهيم « الوظيفية » التى تستخدمها هذه النظريات لاتسمح باستيعاب هذه الحقيقة التاريخية البديهية ، وبالتالى يأتي تحليلها لظاهرة التخلف مبتورا ومتحيزا ·

أولا : النظريات الغربية للتنمية تقسم بالانحياز الأيديولوجي لنموذج الليبرالية الرأسمالية وهى تنتهى في آخر الأمر بالدفاع عن هذا النموذج باعتباره غاية التطور وهدفه · فالرأسمالية هى النظام الاقتصادى الأفضل والديمقراطية الليبرالية هى المثل الأعلى للتطور السياسى وعلى سبيل المثال فان مقولات جابريل الموند الوظيفية ، هى نتائج ملاحظة مجتمعات رأسمالية متطورة من الناحية الوظيفية ، كما أن فكر الحدود التى يطرحها الآخذون بمفهوم ايستون للنظام السياسى وجوانب المجتمع الأخرى ، وتفترض امكانية اقامة مثل هذه الحدود المصطنعة ودراسة الموند وفيربا عن الثقافة المدنية تخبرنا بأن هذه الثقافة المثلى ، هى نتيجة تطور سياسى ذات صفة تدريجية ، وانها ثقافة الاعتدال ، وان أقرب نماذجها العلمية يوجد في الولايات المتحدة وانجلترا ثم تخلص الى القول بأن أى اتجاه للتحديث يحمل في ثناياه بعض بذور الثقافة المدنية ·

٢ ـ **غياب النظرة التكاملية الشاملة** : بسبب الاسراف السطحى في التخصص بين ما يسمى بالعلوم الاجتماعية ـ لم يعد ممكنا دراسة المجتمع كاملا رغم تسليمنا جميعا بترابط الظواهر الاجتماعية فعالم الاقتصاد وعالم الاجتماع

---

(١) من أفضل كتبه التى تعالج هذه الأفكار

Gunner Myrdal Asian Drama : An Inquiry into the poverty of nations, N.Y., Pantheon-Randons House, 1968.

Economic Theory and Underdeveloped Regions, London, Methuen, 1957.

وعالم السياسة وعالم النفس لم يعودوا يتكلمون لغة علمهم التى قلما تعطينا فهما متكاملا عن المجتمع كله واذا كان ذلك جائزا فى المجتمعات الغربية المتقدمة التى استقرت نظمهـا ومؤسساتها ، فانها طامة كبرى فى مجتمعـات العالم الثالث ٠

فالتخلف ظاهـرة معقدة متعـددة الجوانب ومتشـابكة فى عناصرها الحضارية والبنائية والفـردية وكمـا يقول ميردال ليس فى تلك المجتمعات « مشكلة اقتصادية » أو « مشكلات سياسية » أو « مشـكلات اجتماعيـة » وانما هناك مشكلات معقدة يحتوى كل منها على جوانب سـياسية واجتماعية واقتصادية ودينية ٠ ومالم يفهم من يتصدى لهذه المشكلات كل هذه الجوانب جميعها فان فهمه لها يظل ناقصا وبالتالى تأتى حلوله لها مبتورة ناقصة ٠ ان المطلوب اذن ــ هو العالم الاجتماعى الذى يحس بالقدرة والألفـة بين نظريات ومفاهيم كل العلوم الاجتماعية ، ولكن تدريب هؤلاء العلماء فى الغرب والعالم الثالث على السواء قد جعل منهم متخصصين فى نواح فنية دقيقة وجزئيـة ، بدون لغة مشتركة مع غيرهم من المتخصصين فى نواح فنية وجزئية أخرى ٠

٣ ــ **تجاهل الأعمال الأصيلة لمفكرى العالم الثالث** : ان معظم العلمـاء الاجتماعيين فى العالم الثالث قد تلقوا تدريبهم فى الغرب ، أو تأثروا باتجاهاته ونظرياته الفكرية فى مسألة التنمية ولذلك جاءت كتاباتهم نسـخا مشوهة من النظريات الغربية ومع ذلك فهناك قلة قليلة من مفكرى العـالم الثـالث الذين صاغوا نظريات أصليـة حول موضـوع التنمية مثـل جوندر فرانك والاقتصـادى المصرى سـمير أمين وعالم الاجتمـاع البرازيلى أوكتـافيو ايانى Ianni ولكن هذه الأعمـال الأصـلية لم تجد مكانها المناسـب فى الكتب الجامعية الغربية الى الآن ٠ وبالتالى فما تزال النظريات الغربيـة تدور حـول نفسها فى الاطار التقليدى الوظيفى نفسه الذى ثبت قصـوره ــ فكرا وعملا طوال العقدين الماضيين ٠

ان الفشل الأكبر لمنظرى التنمية فى الغرب هو عدم قدرتهم على ادراك التفاضل والتكامل العضـوى بين « التخلف » و « التقـدم » كظاهرة تاريخية عالمية وتربطهما عضويا جدلية سببية واحدة واذا طرحنا جانبا النظريات التى تفسر التخلف بعوامل بشرية أو دينية أو جغرافية ، فانه لا يبقى من تفسـير لأزمة التنمية الا كون استراتيجيات التنمية المتبعة خلال الثلاثين عاما الماضية ، ومعايير الأداء ، والمفاهيم الاقتصادية والقيم الاجتماعية ، وأهداف التنمية التى كـان مسلما بها بصفة عامـة فى العالم الثـالث لا تتفق مع ظـروف دولـة وحضارتها ٠ ٠ ٠ ولا ينفى هذا التعميم وجود بعض محاولات قليلة لتجاوز الأطر السائدة ٠

ان التنمية بهذا المفهوم ليست ممكنة لأن الظروف التاريخية لتنمية الدول الغربية ـ كما ذكرنا من قبل ـ لا يمكن ان تتكرر ٠٠٠ وهى ليست مرغوبا فيها لأن مجتمع الاستهلاك الذى أفضت اليه لم يسعد أفراده ٠ وهذا يضع أمام الدول النامية فى مجال وضع استراتيجية للتنمية ـ هدفا محددا هو ترك نماذج واستراتيجيات وأهداف العالم المتقدم جانبا ، ومحاولة البحث عما تكون أكثر التصاقا بواقعها واستلهاما لحضاراتها واحتراما لقيمها ٠

التوصل الى نموذج نظرى للتنمية فى الدول النامية لا يتطلب بالضرورة الاستعانة بنظرية متكاملة اكثر شمولا ، ولكن التوصل مباشرة الى نظرية جزئية فى مجال التنمية ٠ وأياكان ـ الأسلوب المتبع فقضية التنمية يجب أن تعامل كقضية متميزة تتفاعل فيها العلوم الانسانية وهذا هو التوجه الفعلى للاجتهادات الحالية وخاصة من مفكرى العالم الثالث ٠

من ناحية أخرى فان الثورة الصناعية (أو مرحلة الاقلاع بتعبير رستو) بدأت فى انجلترا وتواصلت بدون نظرية متكاملة للتنمية والاسهام النظرى لآدم سميث كان لاحقا للممارسة العملية ، أى لابتداع وتطبيق سياسات اقتصادية ملائمة ٠ ولم تسهم كتابات سميث ومن تلاه كثيرا فى الهام اليابان أو الصين مثلا (*) كما أن التجربة السوفيتية ارتادت طريقها أساسا بالتجربة الخطأ ٠

(*) التجربة اليابانية قامت على أساس التدخل المباشر من الدولة لاحداث التصنيع وعبر تطور من داخل المؤسسات التقليدية ٠ وكل هذا يختلف عن النموذج الذى قدمه الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد ٠ فالنموذج النظرى الغربى كان قائما على النظام الطبيعى والمنافسة ٠ وكان يفترض التعارض الحاد بين النظام الجديد للثورة الصناعية وبين الطبقات للنظام الاجتماعى السابق على الثورة ٠ ويمكن اعتبار تجربة بروسيا السابقة على اليابان أول انحراف عن النموذج النظرى الكلاسيكى ولكن ليس الى الحد الذى مثلته التجربة اليابانية المتكاملة ، خاصة وأن التجربة اليابانية تمت فى اطار حضارى شرقى ٠

أما التجربة الصينية فيلاحظ أن محاولة ماوتسى تونج كانت تهدف الى بعث مركز حضارى مستقل ، وصراع التجربة الصينية مع الغرب بشكل عام ، ومع التجربة السوفيتية بشكل حاد وخاص ، وكان فى جانب منه صراعا حول قيم حضارية وحول مواصفات الانسان المطلوب لبناء المجتمع الجديد ٠ كان اهتمام ماوتسى تونج بقيم الانسان الصينى واضحا ودائما فى كل المراحل ، واستخدم فى ذلك كل الآليات التى ابتدعها لانتاج هذه القيم وتنميتها ، بدءا من التوعية (اعادة التثقيف المستمرة) ، الى جلسات النقد المنتظمة فى كل المواقع ، وانتهاء بالثورة الثقافية التى كان يعلن أنه لابد من تكرارها ، تعبيرا عن الحاجة الى مواصلة اليقظة والصراع الجماهيرى الواسع ضد النوازع التى لا تتوقف لاعادة الرأسمالية ، ولايقاع الهزيمة بالبروليتاريا ٠ الا أن الحديث عن الرأسمالية والبروليتاريا كان مجرد استعارة لمصطلحين غربيين ، وحفاظا على صلة شكلية بماركس ، فمفهوم الرأسمالية والبروليتاريا لم يكن يرتبط عندهم بعلاقات الانتاج ، وبالتحديد بالموقف من ملكية أدوات الانتاج ٠ وحين ركزت الثورة الثقافية هجومها على قيادات الحزب القابعة فى السلطة وتتخذ مسارا رأسماليا ، كان المقصود أن هؤلاء الأشخاص يحاولون تقليد النموذج السوفيتى ، لقد حرصت قيادة ماوتسى تونج على شرح خلافها الجذرى مع « البناء الفوقى » الذى صاحب التجربة السوفيتية =

ويعنى ذلك أن العالم الثالث بالقصور النظرى الذى يعانى منه حاليا يعتبر فى وضع أفضل من حيث مستوى الوضوح النظرى الذى يستطيع أن يبدأ منه فقد تراكمت خبرة التجارب الناجحة والفاشلة فى كل أنحاء الأرض وفى ظروف دولية ومحلية متباينة وكان طبيعيا أن يصاحب هذا تقدم ملموس فى البحث النظرى لمفاهيم وأدوات التنمية وتحليل هذه التجارب واستخلاص النتائج ٠

=ولكن مفهوم « البناء الفوقى » عندها مفهوم متميز وهو يساوى ما يطلق عليه الاطار أو النمط الحضارى ولا شك أن هذا المفهوم الحضارى للثورة كان محددا لأهداف التنمية الاقتصادية وللتنظيم الاجتماعى المصاحب ، وقد أسهم هذا المفهوم اسهاما أساسيا فى تحقيق استراتيجية جادة لاشباع الحاجات الأساسية وفى تحقيق نمط استهلاكى مستقل ٠

انظر تحليلا وافيا فى : محبوب الحق : « ستار الفقر ، خيارات أمام العالم الثالث » ٠

ترجمة أحمد فؤاد بلبع ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ، ١٩٧٧ ٠

المصدر : عادل حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١٠ ــ هامش رقم ٥٧ ٠

الباب الأول

نحـــو اطـــار نظـــرى لقضـــية نقل التكنولوجيا واستراتيجية التنمية

الفصل الأول

● المبحث الأول :

نقل التكنولوجيا : أبعاد المفهوم

التكنولوجيا هى المعرفة .. معرفة كيفية القيام بالأشياء المفيدة وفى أية شكل من أشكال النشاط الاقتصادى لابد أن توجد التكنولوجيا ومن ثم فانه قبل البدء فى القيام بالنشاط الاقتصادى أيا كان حجمه أو نوعيته يتحتم وجود هذه المعرفة الأولية .

ولكن التكنولوجيا ليست موزعة على خريطة العالم عشوائيا كما يبدو من بعض النماذج التى يقدمها الاقتصاديون بل انها خضعت فى توزيعها لاعتبارات التطور التاريخى وتركزت فى مناطق معينة من العالم ، وعلى وجه التحديد فى الدول المتقدمة (١) .

ويعتبر الاختلاف فى سرعة حركة التاريخ ، بالنسبة للتطور التكنولوجى أحد الفروق المميزة بين الظروف التى تواجهها الدول النامية اليوم ، وتلك التى كانت تواجهها الدول المتقدمة وقت بداية التصنيع بها . فلقد كان أمام هذه الدول عدة قرون ، حدث فيها التغيير تدريجيا ، وسمح بذلك بعملية تكيف واستيعاب هادئين . ولكن معـــامل التغيير Coefficient of Changeability الذى بدأ من نقطة منخفضة جدا فى القرون الوسطى ، أخذ يرتفع ، ولازال بمعدل متزايد . وهكذا أصبحت الدول النامية فى الوقت الحاضر تواجه سلسلة من التغييرات التكنولوجية ، التى لا تقوى على استيعاب الكثير فيها الا بجهـد خارق ، حتى تتمكن من الحيلولة دون اتساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة

---

(١) International Technology Transfer : Issues and Policy options World Bank, Staff Working Paper no. 344 July 1979, pp. 1.

بشكل متزايد بما يترتب على ذلك من فوارق ضخمة فى كل المؤشرات المعبرة عن التقدم (١) ٠

ونقل التكنولوجيا ، وليس خلقها أو ابتكارها هو الأسلوب الأكثر انتشارا فى الكثير من الدول التى ليست لها القدرة على أن تكون (رائدة) فى التقدم التكنولوجى والتطبيقات الصناعية والانتاجية الحديثة ٠

لقد أصبح نقل التكنولوجيا من سمات هـــذا العصر ويتم بين الدول الصناعية الكبرى والشركات والمؤسسات العلمية والانتاجية على مقياس واسع ٠ ويتعذر على أى دولة أو مؤسسة كبرى أن ـ تعيش دون أن تنقل تكنولوجيا فى فرع أو آخر ، أو بالنسبة لمنتج أو سلعة أو خدمة ـ وبالتالى يجرى (شراء) و (بيع) التكنولوجيا ـ وقد كانت روسيا ودول أوربا الاشتراكية والصين فى مراحل مختلفة من نموها ـ عازفة عن المشاركة فى سوق التكنولوجيا الدولية لأسباب سياسية وأيديولوجية ولكن معظم هذه الدول اتجه فى السنوات الأخيرة الى الدخول فى سوق التكنولوجيا الدولية بدرجات مختلفة (٢) ٠

التعـــريف :

اذا كنا قد عرفنا التكنولوجيا قبلا أنها المعرفة بالشىء وكيفية القيـــام به بشكل مفيد فان دراسة واقع سوق التكنولوجيا يشير الى أن دخول العنصر التجارى فى هذا السوق قد غير من مضمون عملية نقل التكنولوجيا ومن ثم أصبح يحتوى على ما يطلق عليه « حقوق التسويق » (أى حق الحصول على علامة تجارية معينة وتسويقها) (٣) ٠

ونقل التكنولوجيا فى أبسط تعريف له هو انتقال المعرفة من البلد الأم لها أى حيث تم التوصل اليها أو اكتسابها الى شعب آخر فى بلد ثان للاستخدام هناك (٤) ٠

وهذه العملية الاتصالية قد تحدث خارج السوق أو قد تأخذ شكل التعامل التجارى ومن الصعوبة بمكان التفرقة بين مصطلح نقل التكنولوجيا وغيره من

---

(١) د٠ عبد الفتاح قنديل : نقل التكنولوجيا المتطورة الى الدول النامية فى التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية ٠ بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين مارس ١٩٧٦ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ـ القاهرة ١٩٧٦ ص ٣٠٤ ٠

(٢) د٠ ابراهيم حلمى عبد الرحمن ، قضايا التكنولوجيا المعاصرة فى مصر فى كتاب المؤتمر السنوى السابع لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ص ١٩٨٠ ص ٨٧ ٠

(٣ ، ٤) International Technology Transfer : Issues and Options, op. cit., p. 4.

المصطلحات المقاربة له فى المعنى مثلا انتشار الابتكار Diffusion of Innovation فالأخير يعتبر عملية تبن adoption مكونة من خمس مراحل : ادراك وجود الابتكار والاهتمام به ثم تقييمه ، ثم تجربته ثم تبنيه • وحين يكون الابتكار هو التكنولوجيا فان النقل يحدث حين يتم تبنى الابتكار (١) •

أما بيع التكنولوجيا فيقع حين تكون التكنولوجيا جزءا أساسيا من الصفقة فى حوزة طرف لا يتخلى عنها الا بمقابل سعرى • وهذا الاستحوذ أو « الملكية » قد تأخذ شكل احتكار للمعرفة المطلوبة وهذا كثيرا ما يحدث مع أول ظهور أو تطوير لها أو نتيجة للقيود القانونية التى تحمى مالكى التكنولوجيا ــ ومن ثم تتاح لهم الفرصة لبيعها كما تحد من التقليد من خلال قوانين العلامات التجارية •

وفى الحالتين فان العنصر الاحتكارى الذى دخل السوق يتيح لمالكى التكنولوجيا أن يربحوا أرباحا ضخمة تفوق التكلفة الحقيقية للنقل (٢) •

ويتسم نظام سوق التكنولوجيا فى الظروف المعاصرة بسمات خاصة تختلف عن سمات نظام الأسواق التقليدية بشكل جوهرى ، فالعلاقات بين الدولة البائعة للتكنولوجيا وبين الدولة المشترية تحمل طابعا ذا جوانب متعددة يتجاوز الاطار التقليدى لعلاقات الشراء والبيع طالما انها تمتد لفترات زمنية وتؤتى نتائج تنسحب على مستقبل التنمية الاقتصادية على الدولة المشترية • وكقاعدة عامة يمكن القول أن الدولة البائعة تتحكم بشكل ما فى مصير التكنولوجيا التى تبيعها عن طريق فرض مختلف الشروط والتحفظات المتعلقة باستخدامها •

ويلاحظ المتتبع للمؤلفات الاقتصادية الكلاسيكية ما يتردد فيها حول التبادل « الحر » للمنجزات العلمية والفنية وامكان نقلها الى أى دولة فى العالم طالما توافرت لديها الأمكانات اللازمة لاقتناء هذه المنجزات ولكن الأمر ليس بهذه البساطة حيث ان السوق الرأسمالية للتكنونلوجيا لا تتيح فى الواقع فرصا متكافئة للدول المشترية وخاصة اذا كانت من الدول النامية (٣) •

وعلى امتداد فترة تاريخية طويلة ترجع بدايتها الى الثورة الصناعية كان التعبير الصريح عن الاستغلال والعلاقات غير المتكافئة ينعكس على مبادلة المواد الأولية بالسلع التامة الصنع بين الدول المتخلفة والمتقدمة ــ ولا شك أن الثورة

---

(١) Allen D. Jedlicka, Organization for Rural Development, Risk Taking and Appropriate Technology. "Praeger Special Studies, 1977, pp. 12.

(٢) International Technology Transfer Irssues Options, op. cit., p. 5.

(٣) د• محمد رشاد الحملاوى « السوق الرأسمالى للتكنولوجيا والدول النامية » فى التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية ــ القاهرة ــ الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٩ ص ٣٣٠ •

العلمية التكنولوجية قد أحدثت ـ ولاتزال ـ الكثير من التعديلات الجوهرية على الهيكل المادى للتبادل بين طرفى التعامل فى سوق التكنولوجيا ٠

وعلى الرغم من أن الدول النامية التى تدخل فى نظام تقسيم العمل الدولى الرأسمالى تبذل جهودا ضخمة من أجل الاسراع بعملية التصنيع الا أن وضعها غير المتكافىء وتبعيتها الاقتصادية بدرجات متفاوتة للنظام الرأسمالى العالمى ـ لا تزال قائمة ومع ازدياد التفوق ـ العلمى والفنى للدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا تزيد درجة عدم التكافؤ فى علاقة الدول النامية بها ٠

أما القول بأن ميكانيزم سوق التكنولوجيا يمكن الدول النامية من قهر التخلف الاقتصادى عن طريق مبادلة ما لديها من « عناصر انتاج فائضة » مثل المواد الخام ، والقوى العاملة وما اليها بعناصر التقدم العلمى والفنى التى تفتقر اليها فيحتاج الى اثبات فالواقع أن السوق الرأسمالية للتكنولوجيا لا تقوم بدور الموزع لقيم متكافئة بشكل مجرد ، وانما يمثل فى الواقع ميكانيزما دقيقا لتحقيق استمرار الدول النامية فى حالة تبعية اقتصادية للدول الرأسمالية المتقـــدمة صناعيا ـ أكثر من ذى قبل ـ وخاصة فى الظروف المعاصرة التى حقق فيها تطور القوى الانتاجية مستوى مرتفعا (١) ٠

وتؤثر التكنولوجيا بشكل فعال على الهيكل الاقتصادى للدول النامية وكذلك على عملية التطور الاجتماعى والاقتصادى بصـــفة عامة ٠ فالدول الرأسمالية لا تصدر التكنولوجيا فقط ، وانما تصدر أيضا علاقات الانتاج والرأسمالية ، فنفقات نقل التكنولوجيا لا تشكل الشروط العاملة فحسب ـ مثل شكل الملكية وطريقة توزيع الأرباح وفترة الضمان ٠٠ الخ ـ وانما أيضا شروطا خاصة تتعلق بتوريد مستلزمات الانتـاج ، والمعـدات ، وقطع الغيـار واســـتخدام خبراء أجانب ٠٠ الخ ٠

وهكذا يتضح تناقض مصالح الطرفين المتعاملين فى سوق التكنولوجيا ٠

ويمكن القول أن خصائص العلاقات المتبادلة فى السوق الرأســـمالية للتكنولوجيا لم يتم تحديدها على نحو كاف من الدقة بحيث تصل الى قواعد عامة فى هذا الصدد ، ومع ذلك فانه يمكن اكتشاف بعض « قواعد اللعبة » التى تحافظ عليها الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا والاحتكارات العاملة بها فى علاقاتها بالدول النامية المشترية للتكنولوجيا ، ففى الحالات التى تملك فيهـا

---

(١) انظر فى ذلك أيضا :

C. Vaitsos, «Transfer of Resourses and Preservation of Monology Rents», Economic Development Report No. 168 Centre of International Affairs, Harvard University, 1970, Chap. 2.

الشركات الأجنبية مشروعات فى الدول النامية نجد أن الشركات الأمهات تخول فروعها سلطات واسعة بشأن استخدام براءات الاختراع وحقوق التصنيع ، والانفاق على البحوث وما شابه ذلك · وكلما تزايدت درجة الرقابة على نشاط تلك الفروع لجأت الشركات الأمهات الى تقليص سلطاتها فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا الشركة الأم ـ وفيما يتعلق بالمشروعات الوطنية فان ما يقدم لها من تكنولوجيا يكون مقترنا عادة بشروط تجارية مجحفة تحد من امكانيات انطلاق الاقتصاد الوطنى وقد أثبتت تجارب الكثير من دول العالم النامى أن الحد من سلطة رأس المال الأجنبى يواجه بردود أفعال واجراءات للتلاعب والتهرب بل والتخريب المتعمد ـ ناهيك عن تدبير الانقلابات والتدخل العسكرى (١) ·

والمشاركة فى سوق نقل التكنولوجيا الدولية فى ذاته لا ضير فيه ، ولكن فيه مخاطر كثيرة أهمها ضرورة الحذر فى اختيار ما (ينقل) وما لا يصح (نقله) ، وثانيا الحصول على أفضل شروط مالية وفنية واقتصادية لاتمام النقل ، وثالثا التأكد من تواجد القدرة التكنولوجيا والانتاجية والتنظيمية الداخلية التى تتولى تطبيق المعرفة والخبرة المستوردة وتطويعها ، حتى تصبح أداة لتحقيق الأهداف القومية مع توفير عائد يزيد على التكلفة المباشرة وغير المباشرة التى تنشأ عن التوسع فى النقل ، ورابعا التأكد من أن عملية (النقل) تؤدى الى تقوية الأجهزة التكنولوجية والانتاجية وليس الى العكس ، حيث كثيرا ما يحدث (أن يؤدى استيراد التكنولوجيا الخارجية الى تحطيم واضعاف المراكز التكنولوجية والصناعية المحلية وليس الى تقويتها) (٢) ·

اذن تصبح الشروط المثالية الضرورية لنجاح عمليات نقل التكنولوجيا هى :

أولا : حسن الاختيار ·

ثانيا : شروط النقل ـ فنيا واقتصاديا وماليا ·

ثالثا : توافر القدرة المحلية للتطويع والتطبيق الانتاجى ·

رابعا : حساب تكلفة العائد بحيث يزيد على النفقة ·

خامسا : تفادى الاضرار بالأجهزة التكنولوجية والانتاجية المحلية ·

---

(١) د· محمد رشاد الحملاوى ، السوق الرأسمالى للتكنولوجيا والدول النامية » م· س· ذ· ص ٣٣٧ ·

(٢) د· ابراهيم حلمى عبد الرحمن « قضايا التكنولوجيا المعاصرة فى مصر » م· س· ذ· ص ٨٧ ·

ولكى نستوضح كيفية تنفيذ هذه الشروط لابد من التعرف على الوسائل التى تتبع لنقل التكنولوجيا وأهم هذه الوسائل (*) :

أولا : اكتساب المعرفة العلميـــة والتكنولوجية للأفراد والمؤســسات العلمية والتكنولوجية ٠

(أ) فى داخل المؤسسات التعليمية والجامعية ٠

(ب) فى معاهد البحوث والدراسات ٠

(جـ) فى الخارج بايفاد البعوث والتدريب ٠

(د) عن طريق أجهـزة نشر المعرفة التكنولوجية مثـــل مراكز الوثائق والمعلومات والمكتبات ٠

ثانيا : شراء وتشغيل معدات انتاج وتطبيق تكنولوجى وتشمل :

(أ) بناء المصانع وشراء المعدات الصناعية للنشاط الانتاجى والانشائى ٠

(ب) ادخال أساليب ومعدات انتاجية فى الزراعة والنقل والتجارة بما فى ذلك الخامات الوسيطة ٠

(جـ) تكوين وتشـغيل مكاتب ومؤسسات تصـميم المشروعات الانتاجية ومراقبة تنفيذها ٠

(د) شراء المعرفة التكنولوجية وحقوق الانتاج والأسماء التجارية واستقدام الخبراء وعقود الادارة ٠

وليس هذا بالتحليل الكافى لوسائل نقل التكنولوجيا ولكنه مجرد ذكر مختصــر للوسائل التى تلجأ اليها الدول الناميــة فى محـاولة اللحاق بركب التقدم ــ أما قنوات نقل التكنولوجيا فيجىء ذكرها بالتفصيل فى الفصل الثانى مع تبيان أبعادها السياسية ٠

نعود الى مفهوم نقل التكنولوجيا فنذكر أن هناك ثلاثة (شروط) أساسية تفسر الى حد كبير الكم الهائل من التكنولوجيا التى تنتقل من والى البـلدان المتقدمة ولكنها تنطبق بشكل أكثر دقة على عمليات نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية ــ وهى : (١)

(★) هناك عودة تفصيلية لهذه النقطة فى الفصل الثانى بعنوان : قنوات نقل التكنولوجيا ومن المراجع الهامة فى هذا الصدد :

N. Rosenberg. «Perspectives on Technology», Cambridge University Press, London, 1976.

F. Stewart, «Technology and Underdevelopment». Macmillan, London, 1979.

(١) International Technology transfer : Issues and Options op. cit., p. 4—10.

١ ـ صانعو القرار يوغبون فى استخدام نوعية معينة من التكنولوجيا ٠

٢ ـ هذا النمط من التكنولوجيا لا يتوافر محليا ٠

٣ ـ الاعتقاد بأن عملية نقل التكنولوجيا أقل تكلفة من انتاجها محليا ٠

١ ـ صانعو القرار يرغبون فى استخدام نمط معين من التكنولوجيا :

فكيزنتز Kuznets يرى أنه أصبح من الأمور الرئيسية لدى أية دولة أن تستخدم وتستفيد من أحدث التطــورات التكنولوجيــة ، أيا كان مصدرها ـ وهى غالبا من انتاج البلدان المتقدمة ـ ومن ثم يعتمد نموها الاقتصادى على هذا الاستخدام ـ غير أنه يمكننا مناقشة هذا الرأى على ثلاثة محاور :

المحور الأول :

ان هناك تحيزات biases معينة فى التنمية التكنولوجية ذلك أن خصائص أية تكنولوجيا تتأثر بعمق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية فى البلد المنتج لها ـ وهكذا تتميز تكنولوجيــا المجتمعات المتقــدمة بكثافة رأس المــال وتزايد معدل / نطاق الانتاج وارتفاع المستوى المعيشى والدخل للمستهلكين ـ فاذا تم استيرادها كما هى الى المجتمعات الفقيرة / النامية دون أقلمتها كان لهذه الخصائص آثار جانبية غير مستحبة بل وسيئة ٠

فاذا لم يوجد هذا (التحيز) وكانت التكنولوجيا محايدة ساعدت على زيادة كفاءة فنون الانتاج المستخدمة وارتفاع مستوى أنواع السلع المنتجة ٠

المحور الثانى :

هناك آثار تنعكس على تطوير القدرة المحلية التكنولوجية ـ والنمــوذج اليابانى خير مثال على ذلك فقد أسفر تقييد استيراد التكنولوجيا عن زيادة قدرة التطوير المحلية للتكنولوجيا ٠

المحور الثالث :

ان نقل التكنولوجيا أصبح عملية معقدة لا تعنى فقط نقل أحدث الانجازات ولكنها تشمل أيضا الحصول على حقوق التسويق ٠

ويلاحظ أن هذه المقومات تعكس الصالح الوطنى للدول النامية ولا يمكن تطبيقها مباشرة على المســتوى الفردى (أى مســتوى المؤسسات الفردية حيث تتخذ كثيرا من قرارات التكنولوجيا) الذى لا يدخل فى نطاق اهتمامه أن العديد

من القرارات الفردية قد تؤدى فى النهاية الى احداث « التحيز » السابق الذكر فى اقتصاد الدولة النامية . وقد تستجيب تلك المؤسسات لهذه الاعتبارات بطريق غير مباشر اذا كانت الأخيرة ستؤثر فى مستوى الأسعار وأذواق المستهلكين .

٢ ـ عدم توافر التكنولوجيا محليا :

فى خلال المائتى عام الماضية سيطرت حفنة من الدول على الابتكارات التكنولوجية وقد أبرزت دراسة أجراها O.E.C.D. عام ١٩٧٠ أن عدد الابتكارات المتميزة فى القرن العشرين بلغ ١١٠ وجميعها صدرت عن الدول المتقدمة : الولايات المتحدة بنسبة ٦٠٪ ـ بريطانيا ١٤٪ والشركات (المصانع) الألمانية ١١٪ توضيح تلك الأرقام أن الولايات المتحدة تعتبر المتلقى الرئيسى لأرباح عقود الامتياز ـ والبلدان الأوروبية الرئيسية ٣٠٪ واليابان ٣٪ ـ ويظل هذا الاحتكار وهذه السيطرة قائمة . أما الدول النامية فتمثل ٣٪ من اجمالى الانفاق العالمى على البحوث (١) والتنمية .

وهناك ٦ دول (٢) تستخدم ٧٠٪ من القوة البشرية الموجهة نحو الأبحاث والتنمية و٨٥٪من بحوث التنمية كما أن٦٪ من العلامات التجارية البالغة ٣½مليون علامة فى عام ١٩٧٢ صدرت عن الدول النامية (مع اعتبار أن ١/٤ فقط من هذه العلامات يملكها مواطنون من الدول النامية) .

وباستثناء البرازيل والهند فان الدول النامية تستورد نسبة عالية من البضائع كما أن ٩٠٪ من الواردات الخاصة بالمصانع والمجمعات الصناعية فيها تأتى من الدول المتقدمة وفى السنوات القريبة تزايدت القدرة التكنولوجية لدى الدول النامية غير أن هذه القدرة ـ كما هو متوقع ـ ليست موزعة بشكل متساو أو متكافىء . ويتضح هذا من الزيادة فى صادرات التكنولوجيا الى الدول النامية وفى الانفاق على بحوث التنمية .

وعلى الرغم من أن هذه التطورات لها أهمية خاصة فيما يتعلق بالسياسة العامة ولكنها لا تضيف شيئا للصورة بوجه عام . ذلك أن الدول المتقدمة ماتزال تحتفظ بتفوق ساحق فى مجال الابتكار التكنولوجى مما يشكل فى الجانب الآخر اعتمادا أو بالأحرى تبعية تكنولوجية لدى الدول النامية وهى حقيقة يجب أن تدركها أية مناقشة لعملية نقل التكنولوجيا .

---

(١) تغذى الدول النامية العالم بـ ١٣٪ من علمائه ومهندسيه القائمين بالأبحاث .

(٢) الولايات المتحدة ـ الاتحاد السوفيتى ـ اليابان ـ ألمانيا الغربية ـ فرنسا ـ وبريطانيا

انظر :

UNIDO/10D. 326/19 Nec. 1980 : «International Flows of Technology Industry 2000 New Perspectives-Collected Background Papers, p. 42.

وعلى الرغم من أن معظم الابتكارات تحدث فى الدول المتقدمة الا أن هناك مصادر محلية للتكنولوجيا ـ تتزايد باستمرار فى الدول النامية ·

فأولا : بتزايد البحوث الخاصة بالتنمية (وان كان بنسبة قليلة) وكذلك الابتكار والتطوير بغير الطريق الرسمى (بمعنى خارج نطاق البحوث الرسمية) ·

ثانيا : حين تنتقل التكنولوجيا الى الدولة النامية فانها تنتقل مرة أخرى داخليا من المتلقى الأول الى مستخدمين آخرين لها (وهذا نظريا يحل محل النقل الدولى) ·

ورغم هذه المصادر الا أنها لم تستخدم بعد بشكل جيد ـ فكثير من بحوث التنمية يساء توجيهها وجزء كبير منها هو فى الأساس نظرى بحتى بالاضافة الى الروابط الضعيفة بين هذه البحوث والقائمين عليها وبين مراكز الانتاج ـ وجدير بالذكر أنه من بين خمسة بلدان ذات خطط للتنمية ذكر أربعة منها أن نقطة الضعف الرئيسية فى الجهود المبذولة هو ضعف الروابط مع القطاع الانتاجى (*) ·

وحتى حين تتمخض الجهود المحلية فى الأبحاث والتنمية عن طرق تكنولوجية مفيدة فهناك اتجاه قوى نحو تفضيل المصادر الأجنبية ـ ويرجع هذا فى المقام الأول الى القوة التى تتمتع بها العلامات التجارية الأجنبية فى السوق ومن ثم يزداد اعتقاد المستهلك أن الأجنبى هو الأفضل ـ كذلك يكون للتكنولوجيات الأجنبية تسويق أكبر فى الأسواق العالمية ·

والمصدر الثانى من مصادر التكنولوجيا الداخلية هو الانتقال أو النقل الداخلى للتكنولوجيا التى سبق استيرادها · وقد اتبعت اليابان والصين هذه السياسة · وقد لخصت اليابان سياستها التكنولوجية فى شعار هو « الآلة الأولى بالاستيراد والثانية بالانتاج المحلى » ·

وحتى وقت قريب اتبعت كثير من الدول سياسة « دعه يعمل » تجاه استيراد التكنولوجيا ومن ثم أتاحوا الفرصة لعملية النقل الداخلى على الرغم من أن هناك بعض عقود استيراد التكنولوجيا التى تتضمن قيودا على النقل الداخلى ـ ومع هذا نرى أن الشركات التابعة للنشاط الخاص غالبا ما تفضل استيراد تكنولوجيا أجنبية من المصدر الأجنبى الأصل رغم أن طرفا آخر فى السوق المحلى قد يكون حائزا لها من قبل ·

(*) هذه البلاد هى : الهند ـ المكسيك ـ باكستان وفنزويلا ·
انظر : UNIDO, ibid., p. 25.

وهكذا قد تباع التكنولوجيا المتشابهة الى البلد نفسه أكثر من مرة ، بل وأحيانا النمط الواحد يباع عدة مرات الى البلد الواحد ٠

٣ ـ صانعو القرار يؤمنون أن استيراد التكنولوجيا أرخص من اعادة انتاجها محليا ٠

ذلك أن تكاليف انتاج التكنولوجيا محليا (وبالذات على مستوى النشاط الفردى) تفوق كثيرا تكاليف استيرادها ـ ويرجع هذا الى انخفاض مستويات التقدم التكنيكى وقدرة البحوث والتنمية فى البلاد النامية بالمقارنة بالبلاد المتقدمة ـ وهكذا لا يثير الدهشة أن اعادة انتاج التكنولوجيا بعد استيرادها تصبح أكثر تكلفة من استيرادها مرة أخرى ٠ فاذا أضفنا الى ذلك أن كثيرا من المستثمرين يودون الحصول على حقوق التسويق (وهو ما لا تتيحه عملية صنع التكنولوجيا داخليا) لأدركنا حتمية شراء التكنولوجيا الأجنبية حتى لو كان انتاج بديلتها المحلية مساويا لها فى التكلفة ٠ غير أنه من الضرورى ادراك أن عملية نقل التكنولوجيا هى ـ فى جميع الظروف ـ وفى أفضل الظروف عملية معقدة متشعبة الخطوات تحتاج الى كثير من المتابعة اللصيقة من فريق العمل المختص بذلك ومن ثم يصبح من الخطأ بمكان الحديث عن تدفق التكنولوجيا flow of technology ولا يجب اعتبارها عملية طبيعية تتم دون ارادة أحد ٠ وعلى النقيض من ذلك فان نقل التكنولوجيا يتطلب قدرا كبيرا من ترتيب ومتابعة الخطوات ٠

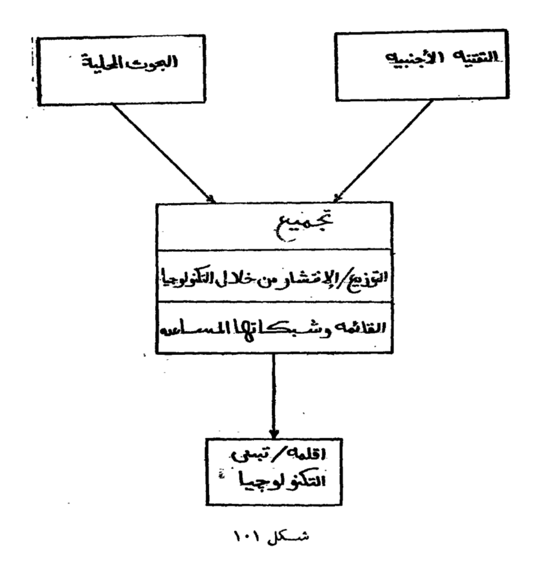
ان نقل التكنولوجيا يصبح فى صورته الواقعية التنفيذية لا النظرية عملية تعاقد بين الطرفين البائع والمشترى ـ المعطى والمتلقى فيها صيغة تجارية وتفاوضية وتبادلية كما أن لها خصائصها المتميزة : ـ

(أ) تتزايد باستمرار صعوبة تحديد قيمة التكنولوجيا بالنسبة للطرفين فالمعطى كثيرا ما يبالغ فى حجم المعرفة المستخدمة فى الوحدة التكنولوجية ، كما أن المتلقى / المستخدم لا يدرك حجم المعرفة المطلوبة لاستخدام هذه التكنولوجيا أو الى أى مدى ستكون الأخيرة مؤثرة وفعالة بالاضافة الى ذلك فان التكنولوجيا رصيد متناقص باستمرار بمعنى أن قيمتها تتضاءل بمرور الوقت وغالبا بشكل غير متوقع ٠

(ب) التفاوض الناجح يتطلب قدرا متساويا من العلم والخبرة والتنسيق بين الأطراف المعنية وحين تكون الفروق شاسعة فان الفريق أو الطرف فى الوضع الأضعف قد يشل حركته خوفه الشديد من أن يهضم حقه فى صفقة غير عادلة ٠

كما أن تبادل المعلومات وبالذات للطرف المتلقى ـ أى الدول النامية يفقد

كثيرا من جدواه لوجود اختلافات كبيرة فى الخلفية التقنية ـ ولا شك أن افتقاد عدد كاف من المترجمين الأكفاء الذين يمكنهم تضييق هـــذه الفجوة يزيد من صعوبة وصول الدول النامية الى الاعتماد على الذات تكنولوجيا (١) ٠



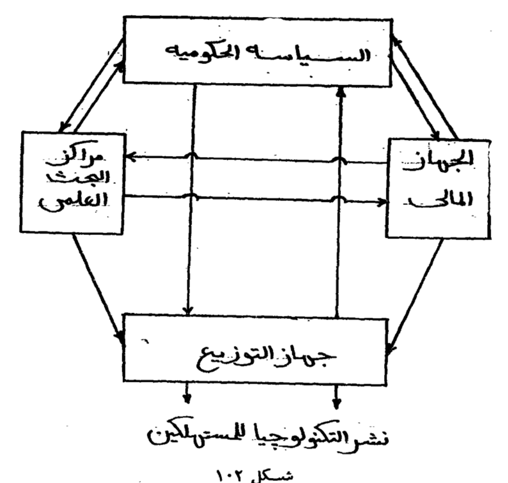
شـكل ١٠١

الجمع بين الاستراتيجيات المحلية الأجنبية لنقل ناجح لاتكنولوجيا

Allen D. Jedlioka opt. cit., p. 14.

---

(١) Lowell W. Steale, «Transitional Enterprises and Technology Flows : A Business viewpoint in Weiss and Ramesh, op. cit., pp. 112—113.



شكل ١٠٢

عملية الربط والاتصال الناجحة لتسهيل نقل التكنولوجيا

Allen Jedlicka opt. cit., p. 18.

ويوجد هناك شبه اجماع على أن افتقاد مؤسسات وطنية لبحوث التنمية فى البلاد النامية هو من أهم معوقات عملية استيعاب التكنولوجيا اللازمة للتنمية الاقتصادية ، ومن ثم عملية (زرعها) (١) · ولعل أقصر طريق للتغلب على هذه المشكلة هو محاولة ايجاد تكنولوجيا محلية بالاضافة الى استيراد الأجنبى منها لاشباع حاجة المجتمع · انظر مثلا (الشكل ١٠١) ، (الشكل ١٠٢) غير أن المشكلة الرئيسية فى هذا الميكانيزم هو تفضيله لتبنى التكنولوجيات الأجنبية وعدم تنمية القدرات المحلية فى ابداع التكنولوجيا (وهذا بالطبع ـ يتوقف على

(١) انظر فى ذلك : (TD/B/C. 6/AC. 2) : Report by the UNCTAD : "Promotion of national scientific and technological capabilities».

نوعية التنازلات / التسهيلات التى تعطيها الحكومات المحلية وانعكاس هذا سلبا على ميزان المدفوعات) ٠

بالاضافة الى هذا فان الحكومات قد لا تملك الاتصالات التنظيمية بين كافة الوكالات أو المؤسسات أو الادارات التى تقوم بنقل واستيعاب للتكنولوجيا الأجنبية والمحلية ٠

اذن فنقل التكنولوجيا بكفاءة سواء كانت محلية أو أجنبية المصدر ـ يعتمد على الكفاءة ـ التنظيمية للمؤسسات المختصة داخل البلد المعنى ٠ ويجب ملاحظة أن افتقاد الروابط والتغذية العكسية بين المؤسسات مثل الحزب السياسى الحاكم (ودرجة تحمسه لتوفير التكنولوجيا المناسبة ، والجهاز المالى ، والجهاز الاتصالى ، كلها تؤدى الى عرقلة العملية منذ بدايتها ومرة ثانية نذكر أيا كان مصدر التكنولوجيا محليا أو خارجيا ٠ وفى الصورة المثالية يقوم التعاون بين هذه الأجهزة من أجل هدف محدد هو تسهيل نقل التكنولوجيا داخليا وخارجيا (١) ٠

---

(١) انظر : Allen D. Jedlicka, «Organization for Rural Development, Risk Taking and Appropriate Technology, «Preger Specail Studies in International Economics and Development, 1977, pp. 12.

● المبحث الثـانى :

النقل الخالى من التكنولوجيا

من الشائع فى الوقت الراهن أن عملية تخطيط وتنفيذ معظم المشروعـات الجديدة فى العالم الثالث وعلى وجه الخصوص فى العالم العربى مثلا · تفترض ان كل مشروع يمثل سلعة تجارية تشترى من شركة دولية ذائعة الصيت ويمكنها ضمان التوريد والأداء · ولا يعتنى المسئول عن التخطيط عناية كبيرة بشكل عام بالجوانب التكنولوجية للمشروع وبعبارة أخرى ، يهتم هذا المسئول مثلا بانشاء خط أنابيب لنقل النفط من أحد حقوله الى ميناء ما ، وهو لا يهتم كثيرا ـ باكتساب التكنولوجيا المرتبطة بخط الأنابيب وقد أصبح من الممكن الآن ، بفضل شركات الهندسة والمقاولات القديرة ، بناء منشآت هائلة فى زمن قصير جدا ، مع استخدام القوى البشرية أو المؤسسات المحلية الى أدنى حد وهـــذه الطريقة « نقل المنتج خال من التكنولوجيا » لها مزايا عـــديدة للمسئول عن التخطيط وعن اتخاذ القرار فهى تمكنه من تركيز الاهتمام حول مشاكل تقنية معينـــة وتمكنه من حلها دون الاضطرار الى التعامل مع مؤسسات اجتماعية ومهنية معقدة ومن ثم فان ابرام عقد بأسلوب تسليم المفتاح مع شركة أجنبية قادرة على تصميم وانشاء فندق أو مستشفى أو مجمع بتروكيماوى أو خـــط حديدى يحرر الوزارة المسئولة عن المشروع من أعباء التصدى للمشاكل المرتبطة بحيازة التكنولوجيا (١) ·

ميزة أخرى لأسلوب النقل الخالى من التكنولوجيا هى انها تتلاءم بسهولة مع التوزيع القائم للمسئوليات الوزارية ، بمعنى انه أقيم مشروع لحساب وزارة ما فانه يكون معزولا عن بقية قطاعات الاقتصاد ، و لاتكون هناك حاجة الى تنسيق

---

(١) د· انطون زحلان البعد التكنولوجى للوحدة العربية : القوى البشرية ، المؤسسات ، السياسات ـ المستقبل العربى ـ السنة ٣ ـ عدد ٢٠ ـ مارس ١٩٨١ ، ص ٣١ وما بعدها ·

مختلف مراحل التخطيط لمشروع ما (مما قد يستغرق عشر سنوات أو أكثر) مع النظام التعليمي من أجل اعداد القوى البشرية ـ المدربة المطلوبة ، ومع الشركات الهندسية الوطنية بغية توسيع مهاراتها ومرافقها ومع المؤسسات الصناعية من أجل تنويع وتكامل الانتاج • وهكذا فان أسلوب النقل الخالى من التكنولوجيا يجعل عدم التزاوج بين المؤسسات والسياسات ممكنا الأمر الذى يتيح استيراد اللوازم والخدمات والقوى العاملة والمعدات بدون قيود وبصرف النظر عن امكانيات السكان أو الصناعات والمؤسسات القائمة ويجرى تبرير هذا الأسلوب فى أغلب الأحيان بعدم قدرة البلاد وقت تنفيذ المشروع على توفير الخدمات التقنية والمواد المطلوبة •

وهناك ميزة ثالثة هى أن تنفيذ المشاريع الفردية يؤجل الأثر الاجتماعى والثقافى للتغيير التقنى ، وهناك اعتقاد واسع النطاق فى كثير من البلدان النامية بامكان عزل التكنولوجيا عن العوامل الاجتماعية والثقافية المقترنة بها ـ والمطروح للنقاش هنا هو العوامل الاجتماعية والثقافية التى لا تنفصل عن أية تكنولوجيا حديثة ، ذلك أن السيارات والهواتف وأجهزة الراديو والتلفزيون التى استطاعت اختراع وتطوير هذه التكنولوجيات الجديدة عمليات تكيف ترتبط ارتباطا عميقا بالتغير التكنولوجى • ويمر المجتمع الذى يدرك امكانيات كل تكنولوجيا جديدة ويمتلك قدرات تكنولوجية بعملية تكيف متبادل تعمل على تشكيل كل من التكنولوجيا والمجتمع • أما الأقطار العربية التى تعمد الى نقل التكنولوجيات الجاهزة نقلا تاما بأسلوب خال من التكنولوجيا فانما تتفادى بالطبع اختيار التكيف المتبادل • ومن الناحية الرسمية ، تعلن عدة أقطار عربية أن سياستها هى الحفاظ على القيم التقليدية ، ولكن التقاليد لا يمكن الحفاظ عليها وكأنها متحجرة ، وما لم تدخل « التقاليد » بشكل ابداعى فى عملية التغيير فانها تعمل على اعاقة التغيير المقترح أو رفضه • وعلى سبيل المثال تعتمد المدنية العربية الحديثة بمساكنها وضواحيها على السيارة بقدر ما تعتمد عليها المدن الغربية • ولم يسفر ادخال وسائل جديدة للنقل بشكل متجزىء وغير مخطط عن تدمير العمارة العربية التقليدية والمفاهيم العربية للمدنية بل وأيضا الكثير من العلاقات الاجتماعية التقليدية المقترنة بها (١) •

وما من شك فى أن تطبيق العلم والتكنولوجيا قد أسفر عن توليد قدر كبير من الثروة لفترات زمنية قصيرة • وانتاج النفط فى الوقت الراهن هو مثال بالطبع على سياسة « ناجحة » ولعل المرء يتذكر أن صادرات القطن المصرى فى الستينات من القرن الماضى قد شهدت أيضا ازدهارا نتيجة لتأثير الحرب

---

(١) د• انطوان زحلان ، المرجع السابق ـ ص ٣٢ •

الأهلية الأمريكية على سوق القطن ، وقد ارتبط هذا الوضع أيضا بواردات سريعة من التكنولوجيا تتمثل فى المعدات الزراعية وشبكات السكك الحديدية وانشاء قناة السويس » والمعرفة الفنية الأجنبية ، أما عواقب هذا الازدهار فهى معروفة : الانهيار الاقتصادى والقلاقل الاجتماعية والاستدانة من الخارج ، وأخيرا الاحتلال الأجنبى ٠

وهناك آراء تبرر أيضا اعتماد الأسلوب الحالى من التكنولوجيا فى نقل السلع الرأسمالية (الانتاجية) من جانب المسئولين العرب عن اتخاذ القرار وعن التخطيط ومن جانب المؤسسات العامة العربية ، ومن أمثلة هذه الآراء ما يلى : (١)

١ ــ ان الوطن العربى يزخر بموارد طبيعية هائلة ٠ وهناك شركات دولية مؤهلة وقادرة على التخطيط وتوفر المعدات اللازمة لاستغلال هذه الموارد ٠ ولذلك فمن غير المعقول اضاعة الوقت فى تعلم التكنولوجيا اللازمة عندما يكون الحل جاهزا ويكون التأخير باهظ التكلفة ٠

٢ ــ ان المشاريع التى تنفذ على صعيد الوطن العربى تتم على نطاق ضخم كما أن التكنولوجيا المكتسبة بالغة التطور والتعقيد ٠ وليس بوسع التكنولوجيا المحلية سوى المشاركة بشكل هامشى ، ونقل التكنولوجيا يتم ببطء ولا يركن اليه ، وليس باستطاعتنا أن نتحمل المخاطرة ٠

٣ ــ ان الأقطار العربية متخلفة جدا عن البلدان المتقدمة ، والسبيل الوحيد أمامنا لتعويض هذه الصناعات ذلك هو اكتساب أكثر الصناعات تعقيدا ٠ كما أن المقاولين الذين يجلبون هــذه الصناعات المتقدمة يعلموننا التكنولوجيا التى نحتاجها ٠

٤ ــ ان التكنولوجيا سريعة التغير بحيث عندما يتعلم المرء التقنية غالبا ما تكون قد أصبحت بالية وعتيقة ٠

هذه الأنواع الأربعة من الآراء تتناقض مع الخصائص الأساسية للتكنولوجيا الا انها شائعة فى الوطن العربى بصفة خاصة ، ومن غير المحتمل اعادة النظر فى هذه الآراء فى المستقبل المنظور ، لأنه ما من حكومة أو مؤسسة عامة عربية

---

(١) من الدراسات الهامة فى هذا الصدد انظر :
M. S. Kazemi and I. Mahhoul (eds.) Perspectives on Technological Development in the Arab World». U.S.A. AAUG, 1977, (AAUG Monograph Series No. 8).

تبدى اهتماما بمراجعتها لمعرفة ما اذا كانت تتفق مع الواقع وباختصار تفترض هذه الآراء أن كل مشروع فريد فى نوعه وليس واحدا من مشاريع كثيرة وان نقل التكنولوجيا لا يمكن أن يتم فى وقت واحد مع حيازة السلع الرأسمالية ، وان المخاطرة تكون أكثر عندما تقوم الشركات المحلية بتنفيذ مشروع وانه ما من سبيل للتأكد من النوعية والاقلال من المخاطر ٠

والواقع انه قد تبين فى عدد من البلدان الأخرى أن حيازة التكنولوجيا تقلل فى أغلب الأحيان من المخاطر والتكاليف وتعمل أيضا على التعجيل بتنفيذ المشروع ٠ ان سرعة تغير التكنولوجيا وان كانت كبيرة الا انها ليست لا نهائية ٠ كما أن المشاركة فى أعمال البحث والتطوير هى جزء لا يتجزأ من عملية تغير التكنولوجيا ٠ ومن ثم يكون لدى البلد المتلقى على امتداد فترة من ١٠ الى ٣٠ سنة ـ وهى الفترة التى يتم خلالها تدريجيا اكتساب التكنولوجيا ـ الوقت الكافى لبناء قدراته المحلية بشكل منتظم ومنهجى ٠

ويمكن للمرء أن يحدد أربعة عيوب كبرى (١) فى أسلوب النقل الخالى من التكنولوجيا ، وهو الأسلوب الذى رأينا أن مزاياه قصيرة الأجل ٠

والعيب الأول : هو أن هذا الأسلوب يشكل طريقا مسدودا أمام التكنولوجيا على الرغم مما يقال من أن العمليات التى تمارس حاليا فى النقل الخالى من التكنولوجيا يعتبر مقدمات طبيعية لحياة التكنولوجيا ٠ ولكن التجربة التاريخية قد أثبتت عدم صحة ذلك حتى ولو تم على مدى فترة زمنية طويلة ٠

وليس من الصعب الوقوف على الأسباب التى من أجلها يؤدى أسلوب النقل الخالى من التكنولوجيا الى حيازتها ٠ ذلك أن هذا الأسلوب من النقل ينطوى عادة على شخص واحد أو على مجموعة صغيرة من الأفراد ذوى صلاحية لابرام العقود ٠ أما حيازة التكنولوجيا فهى على العكس من ذلك تتطلب مشاركة واسعة النطاق من جانب عدد كبير من المؤسسات الوطنية التى لا تشترك عادة فى المعاملات التجارية ٠ ويتم تحديد الآثار التكنولوجية لكل مشروع من جانب المؤسسات المهنية عندما يجرى التكليف باعداد الدراسات السابقة للجدوى ٠ ومن شأن هذه المشاركة أن تطرح المشاريع تلقائيا أمام النقاش العام ٠ وعلى المنظمات العمالية والمهنية أن تدرس الكفايات التقنية المطلوبة وأن تخطط برامج

---

(١) هذا التحليل مأخوذ من انطوان زحلان ، البعد التكنولوجى للوحدة العربية ، م٠س٠ذ٠ ص ٣٤ ٠

محددة لتدريب الكفاءات الوطنية وقد يتعين على المختبرات الوطنية أن تعمد الى تطوير مرافقها وكفاءاتها لاجراء الاختبارات اللازمة (١) ٠

وبعبارة أخرى فان كل مشروع فى عملية نقل التكنولوجيا يفتح آفاقا جديدة هائلة لاشراك المؤسسات الوطنية ٠ ومن شأن غياب المؤسسات العامة لحفز اكتساب التكنولوجيا أن يؤدى الى تجميد التطور فى الكفاءات والمؤسسات والى انفصام تكنولوجى وعليه يصبح من المستحيل عمليا الحصول على الفرص التكنولوجية المرتبطة بالمشروع عند اعتماد أسلوب النقل الخالى من التكنولوجيا ولا يؤدى أسلوب النقل الخالى من التكنولوجيا الى عدم اكتساب التكنولوجيا فحسب وانما يؤدى أيضا الى التبعية التكنولوجية (٢) اذ يصبح الدفاع متوقفا على التجهيز والتدريب المستورد ، وتصبح المصانع متوقفة على المعدات واللوازم والأسواق الأجنبية ٠ وهناك بالطبع فارق هائل بين الاعتماد المتبادل والاعتماد من جانب واحد ٠ وقد أدى الاعتماد الغربى على النفط العربى فى السنوات الأخيرة الى اضافة جانب جديد الى الوضع العربى ، ولكن من الواضح أن العلاقة لا تزال بعيدة جدا عن كونها متماثلة ٠

والسمة الثانية : مشتقة من الأولى ٠ اذ أن التبعية التكنولوجية تؤدى الى التبعية السياسية وفى حالة الأقطار العربية مثلا أدت التبعية التكنولوجية الى تقييد استقلالها الاقتصادى والسياسى تقييدا شديدا ٠

والنتيجة الهامة الثالثة هى عواقب هذه السياسة التكنولوجية الاجتماعية والثقافية المدمرة اذ ان السبيل الوحيد الذى يتيح لمجتمع أن يشارك فى المزايا الاقتصادية والثقافية للعلم والتكنولوجيا هو عن طريق المشاركة فى الجانب الكثيف الاستخدام للقوى العاملة من جوانب التخطيط والتشييد والتصنيع ٠ ذلك أن مزايا العمالة والمعرفة والتنمية والمزايا الاقتصادية تعود على أولئك الذين يقومون بتصنيع وتشغيل السفن والطائرات وخطوط الأنابيب والمجمعات البتروكيماوية ٠ ويؤدى الأسلوب المالى لاستيراد المنتجات على أساس خال من التكنولوجيا الى تحقيق ثروة للقلة المشتركة مباشرة فى هذه المعاملات ولكنه يترك ٧٠ أو ٨٠ فى المائة من سكان الوطن العربى معزولين فيما هم عليه من

---

(١) انظر أيضا تحليلا مماثلا :
«Major Issues in Transfer of Technology to Develping Countries» : a study by the UNCTAD secretariat (United Nations Publications, sales No. E. 75, 11. D. 2), pp. 9-12.

(٢) حول هذا الموضوع يمكن الرجوع مثلا الى :
«Technological Dependence : Its Nature, Consequences and Policy Implications» Report by the UNCTAD secretariat. Dec. 1978, TD/190.

فقر وينجم عن ذلك تقسيم طبقى اجتماعى واقتصادى له آثار واضحة تدفع الى عدم الاستقرار على الصعيدين الوطنى والاقليمى (١) .

وأخيرا هناك جانب هام آخر هو الاهمال الكلى للمضمون الثقافى الايجابى للعلم والتكنولوجيا فى المعاملات الخالية من التكنولوجيا اذ انه بالرغم من مئات المليارات من الدولارات التى تنفق على التكنولوجيا فى الوطن العربى الا أننا لا نحصل على أى من التأثيرات الجوهرية فى مجالات الأدب والتعليم والفن والمعمار والفلسفة وما الى ذلك . كما اننا لا نخلق المناخ الفكرى الرشيد والمنظم اللازم لازدهار العلم والتكنولوجيا .

وبعبارة أخرى ، لا تؤدى حيازة منتجات التكنولوجيا من خلال الأسلوب الخالى من التكنولوجيا الى انعدام أية حيازة للعلم والتكنولوجيا فحسب ، بل انها تطيل أمد حالة التوتر الفكرى والاجتماعى التى تزيد من السلوك اللاعقلانى واتساع نطاق عدم الاستقرار (٢) .

---

(١) د. انطوان زحلان ، البعد التكنولوجى للوحدة العربية ، م.س.ذ. ، ص ٣٠ .

(٢) يثير هذا الموضوع الكثير من الجدل ، انظر :
«Technological Transformation of the Third World» UNCTAD//9, 1978, pp. 59-62.

الفصل الثانى

قنوات نقـــل التكنولوجيـــا

ماذا نعنى بقنوات نقل التكنولوجيا ؟ :

من الممكن فهم مسألة نقل التكنولوجيا على مستويين : المستوى الوطنى والمستوى الدولى ٠ ويمكن تعريف المستوى الأول أو ما يطلق عليه النقل **الرأسى** وهو تحويل خلاصات البحوث العلمية المبتكرة التى تقوم بها الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث الى منتجات وخدمات وطرق انتاج وخصائص تتجسد فى السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية المنتجة بهذه الطرق ٠

أما على المستوى الدولى فالمقصود نقل التكنولوجيا من دولة متقدمة قادرة على تحقيق « النقل الرأسى » فيها الى دولة أقل تقدما لم تستطع بعد أن تنجح فى انجاز هذا ٠ ومثل هذا النقل من الدولة المتقدمة الى الدولة الأقل تقدما يأخذ فى أبسط أشكاله نقل الطرق والأساليب التكنولوجية من الأولى الى الثانية دون اجراء أية تعديلات أو محاولات لتكييف هـذه الطرق والأسـاليب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية السائدة فى الدولة الأقل تقدما ٠ وهذا ما يطلق عليه النقل الأفقى للتكنولوجيا وبقدر ما يتم تعديل وتكييف « النقل الأفقى » مع الظروف المحلية ، بقدر ما يكتسب درجة أعلى من نمط « النقل الرأسى » ، وبالتالى يكتسب درجة أعلى من النجاح فى التوطن فى البيئة الجديدة ٠ اذ كما أن النمو الاقتصادى الأفقى لا يؤدى عادة الى التنمية الاقتصادية التى تتجسد فى أهم مؤشراتها فى زيادة مضطردة فى انتاجية عوامل الانتاج ـ أى فى نمو اقتصادى رأسى كذلك فان « النقل الرأسى » للتكنولوجيا هو المؤشر الأكيـد الى تطور تكنولوجى حقيقى ينبع أساسا من البيئة المحلية ، أو ، كما هى الحالة العامة ، يندمج مع معطيات البيئة المحلية بعد أن يكون قد مر بنجاح فى مراحل متلاحقة من تعديل وتكييف فى مرحلة « النقل الأفقى » وتوطين وتطوير وابتكـار فى التربة المحلية ٠ ولا يمكن اعتبار نقل التكنولوجيا عملية ناجحـة الا بقـدر

ما يتحول « النقل الأفقى » للتكنولوجيا الى « نقل رأسى » يرتبط ارتباطا عضويا وديناميكيا بهياكل المجتمع المحلى والبيئة التى تحيط به ٠

ونقل التكنولوجيا نقلا أفقيا يأخذ أشكالا متعددة تندرج أساســا تحت مجموعتين من الأشكال ، هما مجموعة الأشكال المجسدة embodied مثل المعدات والسلع الوسيطة والمعامل الجاهزة والخبـراء والفنيين والأيدى العاملة الماهرة ــ وهذه اذا توافرت الأموال المطلوبة ــ يسهل استيرادها ٠

أما الشكل الثانى : فيتمثل فى التكنولوجيا الناعمة أو غير المجســدة واستيرادها يتسم بالصعوبة لانها تشكل جزءا لا يتجزأ من الاطار الحضارى الذى تنشأ فيه وتتحول الى جزر معزولة اذا « نقلت » الى بيئـات حضارية مختلفة جذريا ٠ واذا كانت التكنولوجيا الناعمة صعبة النقل لأنها غير معروضة للبيع والشراء ، فانه من الممكن اكتساب بعض عناصرها من خلال التعلم والممارسة العملية اذا توفر مستوى معقول من التطور الاقتصادى ــ وبالاخص الصناعى ــ ومن القدرة الوطنية على « البحث والتطوير » (١) ٠

ونذكر أن النقل الأفقى هو فى الأصل أسـلوب نقل التكنولوجيــا بين المجتمعات المتقدمة ، لا بينها وبين المجتمعات النامية ، بل ان القدر الأكبر من عمليات النقل الأفقى يجرى فى الأولى ، طول الوقت ، وبين كل الأطراف أخذا وعطاءا ، وبسهولة ويسر نسبيين ٠

والأمر فى حقيقته لا يتعدى الحصول على قدر من المعلومات المكتوبة أو الرسومات ومجرد الحصول عليها لا يعنى أبدا القدرة على تحويلها الى واقـع مادى مناسب بتكلفة مقبولة ٠ أما فى المجتمعات ، النامية ، فان النقل الأفقى يرتبط عادة بانشاء هياكل انتاجية أو أجهزة خـدمات جـديدة لا عهد لهذه المجتمعات بها ٠ وهذا تعقيد كبير تواجهه هذه المجتمعات وهى أقل ما تكون استعدادا أو قدرة على معالجته ٠

ومن الأمور البالغة الأهمية هنا ألا يختلط الأمر بين عجز الهياكل الانتاجية وأجهزة الخدمات الوليدة ، الزاخرة بالكوادر قليلة الخبرة ، عن تنفيذ تعليمات مصدر التكنولوجيا بدقة وبين مشاكل تطويع التكنولوجيا المستوردة للظروف المحلية (٢) ٠

---

(١) د٠ انطونيوس كرم ، العرب أمام تحديات التكنولوجيا ، م٠س٠ذ٠ ص ٨٠ ، ص ٨١ ٠
و د٠ أسامة الخولى نقل التكنولوجيا وتطويعها : دراسات نظرية ، م٠س٠ذ٠ ص ٣٧٢ ٠
(٢) د٠ أسامة الخولى ، دراسات نظرية ، م٠س٠ذ٠ ص ٢ ٠

كذلك تقسيم قنوات نقل التكنولوجيا بشكل أكثر تحديدا الى ميكانزم مباشر وغير مباشر • الميكانزم المباشر يحدث حين تكون المشروعات التى تتلقى التكنولوجيا على صلة مباشرة مع الذين يعطونها •

أما الميكانزم غير المباشر فيحدث حين تلعب الشركة فى البلد المتقدم دورا وسيطا فى تعبئة التكنولوجيا للبلد النامى • وهذا التقسيم حاد ذلك انه فى الواقع توجد تشكيلة ضخمة من أنماط الانتقال وتشتمل على درجات متفاوتة التعبئة •

وتحديد النوع أو النمط المستخدم فى نقل التكنولوجيا فى الحالة الواحدة يعتمد على رغبة صاحبها فى اعطائها فى شكل معين وقدرة المتلقى على اكتسابها فى شكل معين أيضا • وبشكل عام يمكن القول أن طرق النقل غير المباشر تتبناها الدولة التى تفتقر الى القدرة على الشراء المباشر أو حين يتعذر شراء ملكية التكنولوجيا لسبب أو لآخر أو حين يرغب المتلقى فى شراء العلامات التجارية فقط (١) •

والسؤال الذى يطرح نفسه هو : ما هى القنوات التى توصل التكنولوجيا الى الدول النامية ؟ هناك فى الواقع العديد من القنوات ، بعضها يلعب دورا أساسيا فى نقل التكنولوجيا ، والبعض الآخر يحظى بدور ثانوى •

وأهم القنوات التى يتم نقل التكنولوجيا من خلالها من الدول المتقدمة الى الدول النامية هى القنوات المرتبطة بنشاطات الاستيراد والاستثمارات الخارجية المباشرة وعقود الرخص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وخدمات الشركات الاستشارية والمعارض الدولية •

كذلك فان الافلام والمنشورات ووسائل الاعلام الأجنبية تنقل أنواعا من التكنولوجيا ، وبالاخص تلك التى تؤثر على أذواق المستهلكين فى الدول النامية وانماط حياتهم وثقافاتهم •

بالنسبة للنشاط الاستيرادى ، فمن الواضـــح أن الآلات والمعـــدات والتجهيزات والمصانع الجاهزة (فى بعض الأحيـــان) والكثير من السلـــع الاستهلاكية التى تحصل عليها الدول النامية من الخارج تتجسد فيها الى حد بعيد التكنولوجيا التى انتجت بها • وهكذا ، من حيث المبدأ ، تستطيع الدول النامية أن تحاول الكشف عن هذه التكنولوجيا المجسدة بطرق شتى ، من بينها فك الآلات والأجهزة الى أجزائها ، ودراستها ، واعادة تركيبهـــا ، كما فعلت

---

(١) World Bank Paper, Technology Transfer, Issues ond Options, op. cit., p. 11 and 12.

اليابان بنجاح من قبل . وفى حين أن درجة من هذا التقليد أمر حاصل فى الكثير من الدول النامية ، بالاخص فى جنوب - شرق آسيا (تايوان ، هونج كونج ، كوريا الجنوبية) ، فان الكثير من الدول النامية لا يملك حتى هذه القدرة على تفكيك واعادة تركيب مثل هذه السلع الرأسمالية والاستهلاكية . كما أن تجربة اليابان فى هذا المجال لم تكن مجرد تقليد أعمى ، بل جاءت جزءا من مشروع حضارى متكامل لنهضة اليابان .

أما القناة الثانية التى يتم من خلالها نقل التكنولوجيا فتأخذ شكل **الاستثمارات الأجنبية المباشرة** فى الدول النامية . ومعظم هذه الاستثمارات يتم عن طريق « **الشركات المتعددة الجنسيات** » . وعندما تقوم هذه الشركات باستثماراتها المباشرة فى الدول النامية دون مشاركة من أى طرف محلى ، فانها تجلب معها « عدتها » الكاملة لاقامة مشاريعها بما فى ذلك « الحزمة التكنولوجية Technologyical package التى تحتاج اليها والتى تشمل دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع المزمع اقامته ، والقيام بالاعمال الهندسية والتصاميم المطلوبة ، واحضار الخبراء والفنيين والاداريين والمعدات والآلات ، والاشراف على انجاز المشروع وعلى مباشرته فى الانتاج والتسويق (١) .

الا أن الكثرة من الدول النامية - وبالأخص فى دول الخليج النفطية كالمملكة العربية السعودية والامارات العربية وقطر - أخذت فى يومنا هذا تفضل **أسلوب الدخول فى المشاركة** Joint Ventures **مع الشركات المتعددة الجنسية (٢)**

وأسلوب المشاركة هذا يتم عادة بين شركة عالمية معروفة وطرف محلى فى دولة نامية . ويمكن أن يكون الطرف المحلى هو حكومة الدولة النامية نفسها ، أو احدى مؤسساتها ، أو مؤسسة تنتمى الى القطاع الخاص . وتبدأ المشاركة أولا فى اقتسام رأس المال بين الطرفين . وقد أصبح عدد متزايد من الدول النامية وبالأخص النفطية - يلح على امتلاك أكثر من ٥٠ من أسهم المشروع المشترك ، أملا بأن يمنحها ذلك قدرة أكبر على التأثير فى سياسات الشركة ، وخصوصا فى مجال الاستفادة من المعرفة التكنولوجية التى يقدمها الطرف الأجنبى . وقد يقدم الطرف المحلى الخدمات الأساسية التى يتطلبها المشروع (الكهرباء ، الهاتف ، الماء ، ... الخ) بأسعار رمزية أو مدعومة . كما يمكن

---

(١) انظر للتفاصيل :
G. K. Helleiner. «The Role of Multinational Corporations in the Less Developed Countries» World Development 3 1975, pp. 161-189.

(٢) وكذلك فى :
S. Lall, P. Streeten, «Foreign Investment, Transnationals and developing Countries». London, Praeger, 1977, pp. 222-234.

أن يقدم بعض المستلزمات الانتاجية ـ كالنفط والغاز في مجال الصناعات البتروكيماوية بأسعار مخفضة أيضا ـ أما الطرف الأجنبي فيأخذ على عاتقه المسائل المرتبطة باقامة المشروع وتشغيله وصيانته وادارته وتسويق منتجاته .

وتأخذ القناة الثالثة في الوقت الحاضر شكل الدخول في عقـود ورخص Licences وبراءات اختراع Patents وعلامات تجارية Trade Marks بين شركة متعددةالجنسيات في الغالب (غير قادرة أو راغبة بالقيام باستثمارات مباشرة في دولة نامية ما لأسبب معينة) وبين شركة محلية خاصة أو عامة حيث تسمح الأولى للثانية باستغلال الرخصة و / أو البراءة / أو العلامة التجارية حسب شروط وقيود يتفق عليها مسبقا (مثلا : حرمان الشركة المحلية من الحق في التصدير والاكتفاء بالسوق المحلية لكي لا يترتب على ذلك منافسة للمنتجات المماثلة للشركة الأم أو لفروعها في الدول الأخرى ، أو منعهـا من الجمع بين علامات تجارية لشركات منافسة ... الخ (١) .

كذلك تقدم المعارض الدولية للسلع الاستهلاكية والرأسمالية قناة أخرى لتعريف المستوردين بما هو متاح في الأسواق الدولية من سلع بأنواعها ، وبعض المنشورات التي تحتوي على بعض المعلومات من خصائص هذه الآلات والمعدات . وقد أخذ دور المعارض الدولية يزداد أهمية في الآونة الأخيرة في مجال تعريف الدول النامية بما تنتجه الدول الأخرى ، الأمر الذي يساعد في عقد مقارنة بين مختلف المنتجين سواء بالنسبة لجودة ما يقدمونـه من منتجـات أو بالنسبة لأسعارها .

ومن أهم قنوات نقل التكنولوجيا القناة المتمثلة بالخدمات التي تقدمها المكاتب والشركات الاستشارية Consulting firms واذا كانت الشركات متعددة الجنسية تسوق السلع والأساليب الانتاجية التي لا تتعارض مع مصالحها على المدى البعيد ، فان المكاتب والشركات الاستشارية تقدم « تكنولوجيا أخذ القرار Decisional Technologies ، أي أنها هي التي تقوم باجراء دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع . ويمكن القول بأن « الشركات الاستشارية تشكل الأسمنت الذي يجمع الأجزاء المختلفة لعملية نقل التكنولوجيا مع بعضها البعض لأنها تقدم في الوقت نفسه القناة والآلية لنقل التكنولوجيا (٢) .

---

(١) انظر لمزيد من التفاصيل :

UNCTAD TD/17/Rev. 1 1975 «The Role Of the Patent System in the trans of Technology to Developing Countries ;

UNCTAD Document TD. AC. 3. June 1977, «Impact of Trade Marks on the Development Process of Developing Countries.

(٢) Unido, «International Flows of Technology, op. cit., p. 26.

وسواء تم نقل التكنولوجيا عن طريق الاستيراد المباشر ، أو من خلال الاستثمار المباشر فى الدول النامية والذى يأتى فى معظمه على أيدى الشركات الأجنبية ، أو من خلال المكاتب والشركات الاستشارية ، أو من خلال مزيج من هذه القنوات وغيرها ، فانه من الواضح ان السوق الدولية للتكنولوجيا هى سوق أقرب ما يمكن وصفها بسوق احتكار القلة ، والمتمثلة بوجود عدد قليل من الشركات الاحتكارية (للمعرفة التكنولوجيـة) تعرض تكنولوجيا ودراساتها للجدوى الاقتصادية على حكومات الدول النامية ومؤسساتها الخاصة ، ومثل هذه السوق تقوم على المساومة بين طرفين غير متكافئين بحيث تأتى النتيجة لصالح الطرف الأكثر معرفة بظروف السوق ، والأكثر قدرة على التحكم بهذه الظروف وهذا يعنى أن « الصفقة التكنولوجية » تكون عادة لصالح الشركات العملاقة(١) .

وقبل الحديث بشيء من الاستفاضة عن شراء المعلومات أو براءات الاختراع ونقل التكنولوجيا عن طريق الترخيص نورد ملاحظة قصيرة حول نمط انتقال التكنولوجيا من البلد المتقدم الى البلد النامى الذى يختلف تبعا لعدة اعتبارات منها موقف السياسات القومية من نقل التكنولوجيا ، وكذلك درجة النمو / التنمية والمستوى التكنولوجى والادارى السائد .

ومن الملاحظ انه كلما كانت الدولة أقل تقدما كلما ارتفع مستوى تعبئـة التكنولوجيا المستوردة اما لأن الدولة النامية تفتقر الى القدرة على تعبئتها بنفسها أو تفتقر الى القدرة على التفاوض بشأن هذا .

وتختلف الاستراتيجية القومية تجاه موضوع التكنولجيا من بلد نام الى آخر فبعض الدول مثل اليابان وكثير من البلدان الاشتراكية تسمح فقط بعقد اتفاقات الترخيص أو النقل المباشر للتكنولوجيا ، وكثيرون آخـرون يشجعون الاستثمار الأجنبى المباشر . وقليل منها يتيح سياسة وسـطا مثل الهند ـ يضاف الى هذا أن كثيرا من بنـود اتفاقات الترخيص تنص على تغليب العنصر الادارى الأجنبى (٢) كذلك يختلف نمط انتقال التكنولوجيا مع اختلاف الصناعة، فكلما كانت صناعة كبرى أو ثقيلة كلما كان من الصعب الاعتماد على النقـل المباشر للتكنولوجيا . وقد قسم UNCTAD الصناعات الى « حديثة » تستوجب بحـوثا مكثفة ، وسجلها حديث فى الابتكار التكنـولوجى ، و « تقليـدية » و « أخرى » وكلتاهما تستخدم تكنولوجيا قائمة وراسخة . وهكذا وجد أن

(١) UNIDO, Ibid., p. 28.

(٢) د. انطونيوس كرم ، م.س.ذ. ص ٩٨ .

بالنسبة ل ١٣ دولة ٥٧٪ من الاتفاقات كان فى قطاع التصنيع الحديث (مثل ٨٠ ٪ من اتفاقيات كوريا الجنوبية) (١) ٠

(أ) براءات الاختراع :

اذا فكرنا في موضوع شراء الدول النامية للشق الأساسى للتكنولوجيا أى « المعلومات » ـ فيحسن بنا أن نتعرف على الصورة المادية التى بواسطتها يتم الاتجار فى المعلومات الا وهى براءات الاختراع التى تتيح للدول المتقدمة حق احتكار ما تنشئه من « معلومات » تكنولوجية وبيعها لمن يحتاجون اليها ٠

في الماضى كانت الانجازات التكنولوجية تتم على أساس الحساب التقريبى أو التجربة العلمية والمهارة الفردية وفى الكثير من الأحيان على الحظ ٠ أما الآن فى عصرنا هذا فقد أصبحت محكومة الى حد كبير بالقوانين والنظريات العلمية ونتائج الاختبارات المعملية والتى ينشر منها الكثير فى المقالات والنشرات فى المجلات والكتب العلمية ، كما أصبحت الآلات وطرق تشغيلهـــا والكيماويات وتخليقها بوصف الرسوم الهندسية والمعادلات وتسجل فى براءات الاختراع ٠

وهكذا أصبحت قواعد أو أسس وأحكام التكنولوجيا محددة للعاملين بها بدرجة كافية لأن تسجل كتابة على الورق أو على الوسائط الأخرى المناسبة مثل أشرطة التسجيل وأفلام التصوير ، ومن ثم أصبح فى الإمكان نقلها من شخص الى آخر ، ومن هنا نشأت ثورة فى المعلومات واكبت ثورة التكنولوجيا وكانت ولا تزال قوتها الدافعة ذات أهمية وفاعلية متزايدة ٠

والمعلومات يمكن أن تنشأ بواسطة مجهود خلاق لشخص ما أو شركة أو مؤسسة أو دولة ، كذلك يمكن تسجيلها فى صورة سهلة النقل ، وكما انه توجد دائما أطراف أكثر قدرة على انشاء « المعلومات » وأطراف أخرى تحتاج الى هذه المعلومات جاهزة بسبب عدم قدرتها على « انشائها » أو عدم رغبتها فى اضاعة وقت ومجهود فى انشائها متى كان الحصول عليها بطريق أسهل أو أرخص أمرا ممكنا ، أصبح من الممكن الاتجار فى « المعلومات » تماما كما هو الحال فى الاتجار « بالأدوات » أى أن شقى التكنولوجيا أصبحا سلعة تجارية أو بايجاز أصبحت التكنولوجيا سلعة تباع وتشترى ٠ وفى هذه التجارة تنتقل «المعلومات» من البلدان المتقدمة الى تلك القليلة الحظ من التقدم التكنولوجى (٢) ٠

---

(١) UNCTAD, Technological Transformation of the third world, op. cit., p. 67.

(٢) انظر : N. Rosenberg. Perspectives on Technology, op. cit., p: 9.

واذا كان بين الدول المتقدمة والدول النامية فجوة تكنولوجية واسعة فانه فيما بين الدول المتقدمة ذاتها هناك فروق واختلافات في مستويـــات التقـدم التكنولوجي في فروع الانتاج المختلفة ، ومن ثم هناك قدر كبير من الانجاز في المعلومات فيما بينها يفوق كثيرا ذلك الذى بينها وبين الدول النامية ·

وفكرة « احتكار » الاختراع معروفة فى كثير من البلدان منذ وقت طويل فقد عرفت ــ ولو بصورة بدائية ــ فى عهد الامبراطورية البيزنطية ، ثم أخذت معالمها تتضح أكثر فى انجلترا ابتداء من القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، وفى ايطاليا فى القرن الخامس عشر، وفى هولندا فى القرن السادس عشر(١)·

وبراءة الاختراع هى « حق احتكار » تمنحه الدولة لصاحب الاختراع لفترة زمنية محدودة « فى مقابل كشفه عن تفاصيل أو سر اختراعه » والحكمة فى الكشف عن سر الاختراع هى تقليل مخاطر ان يتوصل فرد آخر أو أفراد آخرون بصفة مستقلة الى نفس الاختراع ، ولو أنه لا يوجد هناك ما يمنع أن يكون لدى عدد أكبر من الأفراد نفس فكرة الاختراع فى الوقت نفسه وهو ما يحدث كثيرا خاصة فى المجالات التكنولوجية السريعة التطور · ومن الجدير بالذكر أن براءة الاختراع لا تمنح لفكرة أو مبدأ ، ولكنها تمنح عن انتاج معين أو آلة أو طريقة أداء تستخدم تلك الفكرة ، ومن ثم فان النظريات والقوانين العلمية لا تمنح لها براءات اختراع ، كذلك بعض الأفكار مثل النظم المبتكـــرة لتبويب وترتيب المستندات ونظم المحاسبة وأفـــكار العـلاج الطبى وأفكـار الزراعة الحقليـة والبستنية ·

وبراءة الاختراع هى فى الواقع نوع من الملكية الصناعية ، وبالتالى فهى مماثلة للملكية الخاصة ، ومن ثم فمالكها يستطيع أن يبيعها أو يبيع جزءا منها ، ويستطيع تأجيرها للغير أى منح الترخيص باستخدامها فى مقابل عوائد ، ومن جهة أخرى يستطيع أن يقاضى من يستخدمها بدون اذن منه كما أنها تورث فى حالة ملكيتها للأفراد ، ولو أن هذا يصبح غير ذى أهمية فى حالة ملكيتهـــا للشركات التى يستمر نشاطها عادة فترات أطول عن فترة فعالية براءة الاختراع· وفى براءة الاختراع تقرر حدود حق الابتكار تماما كما تحدد تفاصيل الاختراع ، ومن ثم فهى تعتبر وثيقة قانونية وتكنولوجية أيضا ·

---

(١) انظر : United Nations Publication, Sales No E, 75 11 D. 6) 1975.
The role of the patent system in the transfer of technology to the developing countries» p. 17.

(ب) نقل التكنولوجيا عن طريق الترخيص (١) :

يمكن تصنيف هذه القناة من قنوات نقل التكنولوجيا الى تصنيفين رئيسيين :

١ — حيثما يجرى تدفق التكنولوجيا دون تدفق لرؤوس أموال أجنبية ·

٢ — حيثما يتم نقل المعرفة التقنية جنبا الى جنب مع تدفق رؤوس أموال أجنبية ففى الحالة الأخيرة يجرى انشاء المشروعات الأجنبية سواء فى شكل فروع أجنبية أو فى صورة مشروعات مشتركة يجمع بين رؤوس الأموال المحلية والأجنبية · وفى هذه الحالات قد يصعب أحيانا التمييز بين المساهمات التكنولوجية والتنظيمية ، ويمكن نقل المعرفة الفنية دون الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية ، والمنظمين الأجانب ، كما هو الحال فى النوع الأول — من الاتفاقات ، بوسائل مختلفة من خلال أنواع متعددة من اتفاقات الترخيص بين المنشآت · فيتم النقل أحيانا عن طريق ما توفره المنشأة أو الوكالة على سبيل المنحة من وثائق كالصور الفوتوغرافية وتصميمات المنتج والارشادات التصنيعية والنماذج التخطيطية وخرائط التجهيز والخرائط الهندسية ، وخرائط التجميل البيانية وبمواصفات المعدات وتفصيلات أرقام التشغيل ومن ناحية يمكن ايفاد الأشخاص التقنيين للاضطلاع بصفة مؤقتة ببعض العمليات (٢) ·

ويمكن الحصول على المعرفة الفنية عن طريق اتفاقية ترخيص تقضى بشرائها دفعة واحدة وليس على أساس استمرار التزود بالمعلومات ، كما يمكن ابتياعها من خلال اتفاقية ترخيص تنص على التزود المتصل بالبيانات الخاصة بالاكتشافات أو التحسينات المستقبلية ·

وفى الحالة الأولى — الخاصة باتفاقيات الترخيص ذات الدفعة الواحدة للنقل الكلى للمعرفة الفنية ، يستلزم الأمر دفع مبلغ كبير يتم تحديده بصفة عامة على أساس الطاقة المقررة أكثر منه على أساس الانتاج الفعلى · ويمكن أداء هذا المبلغ على أساس الدفع بالأجل أو على أقساط · وحالما يجرى تسليم العملية أو التصميم (أيهما يكون موضوع الاتفاق) للصناعة المعنية فى حالة مرضية وطبقا لمستويات الأداء والجودة المحددة فى الاتفاقية تنتهى من الناحية العملية مسئولية الشركة مانحة الترخيص ، وذلك باستثناء التزامها الأدبى بمساعدة المرخص له حالة

---

(١) National Approaches to the Aquisition of Technology : UNIDO, 1973.
السياسات الوطنية فى اكتساب التكنولوجيا · ترجمة محمد شفيق منصور — محمد جمال امام صادر من مركز التنمية الصناعية للدول العربية سنة ١٩٧٩ · ص ٩ — ١٤ ·

(٢) UNCTAD, The role of the patent system in the transfer of technology, op. cit., p. 25.

حدوث أية صعوبات في التشغيل ويتسم هذا النوع من الاتفاق في الغالب الأعم بأنه غير مانع بمعنى انه لا يمنع المرخص من منح حقوق مشابهة لمنشأة مرخص لها أخرى • ويتعين على الشركة المرخص لها أن تدفع أكثر مقابل تلك الحقوق اذا ما تحتم عليها زيادة طاقتها الانتاجية فيما بعد (١) •

وتتمثل المشكلة التي تواجه المنشآت المرخص لها في الدول النامية بالنسبة لاتفاقيات الترخيص من هذا النوع في ايجاد وسائل للتغلب على الاعتماد التكنولوجي الدائم على مانحي التراخيص في الدول الصناعية المتقدمة •

ويكمن أحد حلول هذه المشاكل في استخدام العمليات المتحصل عليها عن طريق اتفاقيات الترخيص والتي تتوقف على تنفيذ برامج الأبحاث المعدة عن موضوعات محددة (بمعرفة المنشأة المرخص لها) بقصد الزيادة التدريجية للمقدرة على تطوير وتنمية التقنيات • على أن السير على هذا الطريق لا يؤتي ثماره في غالب الأحيان الا بالتعاون بين العديد من المنشآت المرخص لها والتي لا يتحتم أن تكون داخل حدود دولة واحدة •

ويفترض النوع الثاني من الاتفاقيات أن العلاقة بين المرخص والمرخص له يمكن أن تستمر لأطول مدة ممكنة أو بغير حدود من خلال الامداد المستمر بالتقارير والبيانات عن التحسينات التكنولوجية الجديدة التي تستحدثها المنشأة المرخصة • وبمقتضى مثل هذه الاتفاقية ينفرد المرخص له عادة بامتلاك الحقوق التصنيعية في المنطقة الجغرافية المعينة التي يقوم بتسويق منتجاته فيها • وغالبا ما تتضمن الاتفاقية حق استخدام اسماء الشهرة والعلامات التجارية كما تنص على تقديم أكبر قدر من المعونة في مجال التسويق كوسيلة لحماية السمعة العالمية للأسماء التجارية للمرخص أو لعملياته (٢) •

ويجري الدفع مقابل هذا النوع بين الاتفاقيات على أساس تسعير المرخص له للمنتجات المصنعة التي يغطيها الترخيص ويتم حسابها كنسبة مئوية من أسعار مبيعات المصنع السابق خالصة أجرة الشحن وبالاضافة الى هذه النسبة من المدفوعات المنتظمة يمكن أداء مدفوعات اضافية أيضا عند التخلي عن المعرفة الفنية الأصلية • هذا وعادة ما يتم منح قرار مبدئي بتأجيل الدفع ، كما يمكن كاجراء عادي تقرير حد أدنى للمدفوعات السنوية في حالة انخفاض نسبة المبيعات كثيرا عن هذه المستويات •

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٨ •

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر :

Constantine V. Vaitsos, «The Revision of the International Patent System : Legal Considerations for a Third World Position, «World Development 4 1976 ê pp. 85-102.

ويسمح هذا النوع من الاتفاقيات بوضوح بالنقل الأكثر شمولا للمعرفة الفنيــة ليس فقط لطبيعة المعلومات التى يتم نقلها وانما للحاجة الماسة أيضــا لتطويع العمليات التصنيعية والمنتجات لتلائم الظروف السائدة فى بلد المرخص له • ومن ثم فيتحتم على المرخص له أن يضطلع بمهمة اجراء التعديلات التى قد تستلزم مزيدا من الأبحاث والتطوير وتؤدى بالتالى تدريجيا الى التطوير الذاتى للتكنولوجيا فى البلد المستقبل لها •

ويبدو أن اتفاقات الترخيص تمثل مدخلا وسطا لارتياد الأسواق الخارجية وتحتل مركزا ما بين مبيعات التصدير والصناعة التحويلية بالخارج (١ : ١ ، ٢ : ٩) • وقد ارتفع مؤخرا بصورة ملموسة عدد اتفاقيات الترخيص المعقودة بين الشركات فى الدول الصناعية وتلك العاملة فى الدول النامية • وقد كان الترخيص الدولى من قبل قاصرا على الشركات الكبيرة • ولكن دخلت هـــذا الميدان مؤخرا الشركات متوسطة وصغيرة الحجم أيضا(١) •

وتنطوى اتفاقيات الترخيص الدولية الخاصة ببراءة الاختراع والمعرفة الفنية بمقارنتها بالتصدير أو الصناعة التحويلية بالخارج على مزايــا معينــة **فأولا :** يتميز نظام الترخيص بالاستثمارات المتواضعة نسبيا • وذلك بالمقارنة بالأرصدة اللازمة لاقامة نظام لتوزيع مبيعات التصدير أو لامتلاك المصنع والمعدات اللازمة للصناعة الأجنبية •

وثانيا : غالبا ما يعتبر هذا النظام أداة للتسويق يمكن استخدامها بكفاية لضمان غزو الأسواق الخارجية أو التغلغل فيها بشكل أكبر • ويعد هذا الاعتبار على جانب من الأهمية ، وتظل القيود الحكومية عاملا حاسما فى التجارة الدولية وذلك على الرغم من كثرة الجهود التى بذلت فى السنوات الأخيرة لتخفيف الحواجز الجمركية أو ازالتها •

ثالثا : فان الشركة وهى تمنح ترخيصا ما لا تحاول فقط تجنب الكثير من العوائق والأخطار المتعلقة بالنشاط المالى أو التجارى فى أية دولة أجنبية وانما قد تنطوى على ميزة أن منتجاتها يجرى تصنيعها وتسويقها بمعرفة أشخاص متفهمين لظروف الانتاج والبيع فى بلادهم (٢) •

وتتمثل احدى خصائص نقل التكنولوجيا عن طريق اتفاقيات الترخيص فى أن نقل المعرفة التقنية محدود ومرتبط بجزء صغير من الاقتصاد • ويمكن أن

---

(١) Costantine V. Vaitsos, ibid., p. 105.

(٢) انظر : UN, «The Role of Patents in the Transfer of Technology to Developing Countries (N.Y. — United Nations) 1979.

تكون وسائل النقل دائرة مغلقة (من منشأة لأخرى) أو مفتوحة أو بين بين ويعتمد ذلك على درجة انتشار المعرفة الفنية المنقولة فى البيئة الصناعية بالدولة المستقبلة لها • وغالبا ما يتم نقل المعرفة الفنية فى « دائرة مغلقة » وعندما يجرى نقلها شركة أم أجنبية الى فرع محلى تنصرف فوائدها الى المنشأة المستقبلة لها •

ويعوق ذلك النوع من النقل للمعرفة عملية انتشارها ورفـــع المستوى التكنولوجى العام • وتساهم طريقة الدائرة المغلقة فى مجال النقل فى بقاء هيكل الصناعة على وضع يعكس عدم التوازن الشديد أو ما يعرف بظاهرة « الثنائية التكنولوجية » •

ويثور هنا بالتالى تساؤل مؤداه : الى أى حد يكون من المناسب السماح بنقل المعرفة الأجنبية للمنشآت الفردية فى الدول النامية عن طريق اتفاقيات الترخيص ، اذ غالبا ما يمكن استيراد تلك المعرفة بصورة جماعية من خـلال المعاهد التكنولوجية الوطنية التى يكون عليها أن تكفل انتشار تلك التقنيات المستوردة من الخارج على مستوى القطاع الصناعى بأسره •

وقد يفيد هذا المدخل الدول النامية التى يعوزها توفر رؤوس الأمـوال الأجنبية اللازمة للحصول على المعرفة الفنية المستوردة •

الفصل الثالث

التكنولوجيا الملائمة : مشكلة الاختيار

● المبحث الأول :

٣ ـ ١ ـ موقع التكنولوجيا من استراتيجية التنمية :

قد يقال ان التكنولوجيا الحديثة يمكن أن تعوض البداية المتأخرة زمنيا للعالم الثالث لكى يلحق بالعالمين الأول والثانى ٠ فاستخدام هذه التكنولوجيا يمكن الصناعة الوطنية من أن تنهض وأن تنافس منتجات العالم الأول الرأسمالى مثلا على الأقل فى الأسواق المحلية ٠ وربما كان هذا الخاطر أو الأمل هو الذى يكمن وراء دعوة (أو موضة) نقل التكنولوجيا التى شاع الحديث عنها فى السنوات الأخيرة ٠

ولكن التكنولوجيا ـ شأنها فى ذلك ـ شأن رأس المال ـ لا يمكن أن تفهم الا فى سياقها الاجتماعى فما لم نعرف أى « تكنولوجيا » نتحدث عنها ، لأى غرض ، ومن الذى سيختارها ومن الذى سيستخدمها أو يطبقها ، فان الموضوع يظل حديثا غامضا أو خاويا ٠ فاذا كان الغرض الاجتماعى الأول من التكنولوجيا مثلا هو اشباع حاجات من لديهم المال لينفقوه على أمل أى يؤدى ذلك الى التصنيع ، وخلق فرص العمالة ، وبالتالى تحسين أحوال الطبقات الدنيا تدريجيا ، فان التكنولوجيا الغربية تصبح أكثر أنواع التكنولوجيا تحقيقا لهذا الغرض اما اذا كان الغرض الاجتماعى الأول هو توفير الغذاء والكساء والاسكان والخدمات الصحية والتعليمية لجميع السكان فى مجتمع متخلف فان التكنولوجيا

من الدراسات الهامة ذات التحليل الجديد :

Gunner Myrdal «Cleansing The Approach from Biases in the Study of Under-developed Countries Social Science Information, Vol. 3, No. 8, 1970.

وايضا : A. Foster — Carter, "From Rostow to Gunder Frank : Conflicting Paradigms in the Analysis of Underdevelopments, World Development, March 1976 pp. 167-80.

الغربية لن تكون النوع الأمثل المطلوب فى الأجلين القصير والمتوسط • بالعكس يمكن أن يترتب على اقتحامها آثار اقتصادية واجتماعية ضارة بل ان تكنولوجيا توفير المياه ، وقنوات الرى والصرف والأسمنت والأنابيب والمضخات والمواصلات العـامة والآلات الزراعيـة والمبيـدات •• الخ معظم هذه التكنولوجيا من النوع الوسيط حجما وتركيبا • وهى غير شائعة الآن فى الغرب (حيث حلت محلـه تكنولوجيا مبتكرات أسرع وأكثر تعقيدا وأغلى ثمنا ولا تحتاج الى عمالة بشرية كبيرة) •

هذه التكنولوجيا البسيطة يمكن توليدها محليا بالتعبئة البشرية والتركيز والتشجيع فضلا عن أن توليدها محليا يخلق قاعدة أو نواة لتنمية أو استقبال التكنولوجيا الأكثر تقدما فى مرحلة لاحقة ، هذا من ناحية • ومن ناحية أخرى ، اذا أصرت النخبات الحاكمة على استيراد تكنولوجيا متقدمة من الغرب ، فانها لن تكون تكنولوجيا بالمعنى الحقيقى للكلمة • وانما ستكون آلات ومعدات باهظة التكاليف وباهظة التشغيل وباهظة الصيانة وأقل وفاء بتحقيق الغرض الاجتماعى المنشود •

وأهم من ذلك كله ، فالحقيقة التاريخية هى انه لم يحدث أن تطوع بلـد متقدم تكنولوجيا « بنقل » تكنولوجيته الى بلد متخلف • ان هذا ضد منطق وديناميكية الرأسمالية الغربية التنافسية • ان ما يعتقده البعض خطأ بأنه نقل للتكنولوجيا لا يعدو فى الواقع أن يكون واحدا من ثلاثة أشكال :

أولها : « **حقوق الترخيص** » : (Licensing Rights) التى قد تمنحها شركة رأسمالية كبيرة لشركة محلية ـ لكى تستخدم علامتها التجارية المسجلة والمشهورة عالميا وتمدها ببعض العناصر الأساسية اللازمة لانتاج سلعة معينة ، وذلك لقاء نسبة كبيرة من الارباح •

وثانيها مصانع التجميع Assembling Factories حيث تمنح الشركات الرأسمالية الكبرى بلدا أو شركة معينة فيه حق تجميع أجزاء منتجـات صناعية كبيرة (مثل السيارات أو أجهزة التليفزيون) يتم تصنيع معظمها بواسطة الشركة الأصلية • والهدف منها هنا أساسا هو استغلال الأيدى العاملة الرخيصة فى البلد المتخلف واعطاء الحكام فيه نوعا من الرضاء والكسب الدعائى • ومرة أخرى يذهب جزء كبير من الربح الناتج الى الشركة الأصلية •

ثالثها : هو الشركات المختلطة Joint Ventures وهى لا تختلف كثيرا عن الصورتين السابقتين الا من حيث نسبة المشاركة والاطار القانونى الذى

يحكمهما وقد يكون فى هذه الأشكال جميعا فائدة لا شك فيها للبلد المتخلف ولكنها ليست بحال من الأحوال فى حد ذاتها « نقل تكنولوجيا » ٠

ان توفير رأس المال والتكنولوجيا اللازمة للتنمية من مصادر خارجية ليس فقط أمرا شاقا ولكن تحقيقه أيضا يعتبر تهديدا لعملية « التنمية » نفسها٠ ان الاعتماد أساسا على الخارج يعتبر افراغا لعملية التنمية من محتواها الحقيقى الذى يهدف الى انهاء التبعية السياسية والاقتصادية والنفسية ٠

ان الاعتماد على الخارج معناه نسف لاحتمالات نمو الثقة بالذات فرديا وجماعيا ٠

ان « الثقة بالذات » هى شرط أساسى للتحرر ، والتحرر الحقيقى هو التنمية والعكس صحيح ٠ هذا معناه أن معدل نمو اقتصادى قدره ٣٪ مثلا ولكن من خلال الاعتماد على الذات هو أفضل لمجتمع متخلف فى المدى الطويل من معدل نمو قدره ٦٪ بالاعتماد على الخارج ٠ المعدل الأول على ضآلته يعتبر تنمية حقيقية (خاصة اذا صحبتها عدالة توزيعية) ٠

أما المعدل الثانى : فهو على ارتفاعه يعتبر مجرد نمو اقتصادى قد يكون طفيليا أو سرطانيا وحتى ان لم يكن فهو ينطوى على تكريس لا تقليص للسيطرة الأجنبية (١) ٠

٣ ـ ٢ ـ التكنولوجيا الملائمة : حدود الاختيار :

يقال ان فى متناول الدول النامية اليوم رصيدا من المعلومات التكنولوجية التى لم تكن متوافرة بهذا القدر أمام الدول المتقدمة فى بداية تطورها ، وتأسيسا على ذلك فانه لدى الدول النامية ميزة كبرى فى أن تغترف من هذا الرصيد التكنولوجى ، وتتبنى وتطوع ما تشاء ٠ غير ان التحفظ الهام الذى يرد هنا ، أن توفر هذا القدر الكبير من المعلومات التكنولوجية لا تمثل بالضرورة ميزة فى الوقت الراهن للدول النامية ٠

فالقضية بالطبع ليست مجرد نقل لما هو موجود ، وانما هى عملية اجراء التكيف والتكييف اللازمين ، بما يتضمنه ذلك من جهد يبذل فى تغيير الأنماط

---

(١) د٠ سعد الدين ابراهيم ، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث ، فى استراتيجية التنمية فى مصر ـ أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين القاهرة مارس ١٩٧٧ ـ الهيئة العامة للكتاب ص ٧٩ ، ٨٠ ٠

السلوكية افتعالا وهو مالم يتم على هذه الصورة فى المجتمعات التى وجدت فيها هذه التكنولوجيا بطريقة طبيعية .

خصائص التكنولوجيا المتقدمة ومدى ملاءمتها للدول النامية (١) :

١ - من الخصائص المميزة للتكنولوجيا انها تتضمن تركيبة معينة من العناصر . فالتكنولوجيا بالمعنى العام تمثل سلسلة من العمليات الانتاجية تتطلب مدخلات معينة لانتاج ناتج معين . واذا كان التأليف من هذه المدخلات ممكن نظريا - أن يتم بنسب مختلفة فى العملية الانتاجية الا انه من الناحية العملية يتم تبنى طريقة واحدة من طرق التأليف هذه ، هى التى تتميز بكفاءتها الاقتصادية حيث تتوقف هذه الكفاءة على هيكل أثمان العناصر السائدة فى - الزمان والمكان الذى تم فيهما التوصل الى الابتكار التكنولوجى . ومن ثم فان أى تكنولوجيا نشأت فى اقتصاد يتميز مثلا بوفرة عنصر العمل الماهر لابد أن يتضمن استخداما مرتفعا لنسبة العمل الماهر الى غير الماهر ، كذلك فان التكنولوجيا التى تنشأ فى مجتمع يتميز بارتفاع الأجور لابد أن تميل الى الكثافة النسبية فى استخدام عنصر رأس المال ، والخفة النسبية فى استخدام عنصر العمل (٢) الخلاصة اذن ، ان درجة استخدام العناصر ، التى تتميز بها تكنولوجيا معينة ، تتوقف بالدرجة الأولى على الظروف الاقتصادية المتعلقة بأثمان ونسب العناصر المتاحة للاقتصاد وقت التوصل الى ذلك النوع من التكنولوجيا ، ومن ثم فان نقل التكنولوجيا من دولة الى أخرى يتضمن فى حدود معينة نقل نمط معين لاستخدام العناصر قد لا يكون متفقا تماما مع نسب العناصر المتاحة فى الدولة المنقول اليها . ومن هنا لزم أن يكون الاختيار مبنيا على استراتيجية الانماء ذاتها للتخفيف من حدة الاختلال فى استخدام العناصر على مستوى الاقتصاد كله .

٢ - ويرتبط بالاعتبار السابق أن طبيعة التطور التكنولوجى الحديث بالمقارنة بتلك التى طبقتها الدول المتقدمة فى المراحل الأولى لتطورها ، قد يترتب عليه زيادة واضحة فى الحجم الأمثل للمشروع . ومن ثم فان حجم الناتج الذى يحقق أدنى نفقة متوسطة قد أصبح من الكبر بحيث يستعصى على الأسواق المحلية للدول النامية استيعابه خاصة مع عدم وجود التعاون الاقليمى فيما بينها.

---

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله استراتيجية التكنولوجيا م.س.ذ. ص ٣٥٤ .
وأيضا فى د. انطونيوس كرم ، العرب أمام تحديات التكنولوجيا ، م.س.ذ. ص ٨٦ - ٨٩ ،
(٢) وأيضا فى : OECD : «Gops in Technology : Analytical Report», (Paris, Organization for Economic Co-operation and Development 1975,

ومن أجل هذا ظهر القول بأنه قد يكون من الأفضل للدول النامية أن تحصل على تكنولوجيا أقل تقدما ، متمثلة فى آلات أو معدات مستعملة من الدول المتقدمة • بالرغم مما قد يكون هناك من تقادم obsolescence ، وحجة هذا القول ان استخدام هذا النوع من التكنولوجيا يسمح بصغر الحجم الأمثل نسبيا ــ عما تستلزمه التكنولوجيا الأحدث أو الأكثر تقدما ــ ومن ثم ــ هكذا يذهب الرأى يمكن استغلال هذا النوع من التكنولوجيا بكفاءة أكبر من استخدام التكنولوجيا المتقدمة (١) غير أن هذا القول يتجاهل فى رأينا صلب المشكلة فالقضية التى من أجلها تلجأ الدول النامية الى بحث امكانية نقل التكنولوجيا هى أن معامل التغير يرتفع بمعدل متزايد ، وأن العلم والتكنولوجيا يتطوران بسرعة بالغة ، وأن هدف الدول النامية لا يتلخص فى مجرد ادخال أى نوع من التكنولوجيا حتى لو كان قد أصابها القدم وانما هى محاولة الارتفاع بالنسبة لهذه الدول أيضا بمعدل التطور الفنى (٢) •

٣ ــ نوع ثالث من المشكلات التى تواجه الدول النامية فى سعيها نحو القفزات التكنولوجية ، هو ضرورة توفر حد أدنى من الخبرات العالية وعدد كبير من الفنيين والمتخصصين ويتطلب توفير القدرات اللازمة فى الدول النامية جهدا لا يستهان به فى مجالات التعليم والتدريب • اذ لا جدال فى أن امكانية استيعاب التكنولوجيا المنقولة يتوقف بدرجة أساسية على توفر القدرات بأعداد كافية ، للقيام باستكشاف وتجربة التعديلات والتغييرات الممكنة فى كل مجال• فاذا كان هناك قصور يستعصى حله بالنسبة لهذه الكفاءات ، فان الأمر ينتهى حتما الى أحد أمرين : اما الى سوء استخدام التكنولوجيا المنقولة ، أو عدم الكفاءة ، بما يعنيه لك من فقد واضاعة واما أن تقف الدولة عاجزة تماما عن استيراد هذا النوع من التكنولوجيا •

٤ ــ على أن أكثر المشكلات التى تحف بنقل التكنولوجيا المتقدمة الى الدول النامية فى مراحل تطورها الأولى ــ تتعلق فى رأينا ــ بما قد تخلقه من ظروف غير ملائمة لعملية التنمية ، وذلك اذا لم تحسن الدول النامية اختيار النشاط الذى تستجلب من أجله التكنولوجيا المتقدمة • ذلك أن تكنولوجيا تتضمن طريقة معينة ، مرتبطة بانتاج سلعة معينة ، رغم التركيز فى الدراسات الاقتصادية على التحسن فى طريقة الانتاج ، واهمال تحسن نوعية السلعة مما أدى فى بعض الأحيان الى نتائج مضللة ، والحقيقة أن الابتكارات المتعلقة بانتاج سلع جديدة لعبت دورا كبيرا فى التطورات التكنولوجية الحديثة (٣) •

(١) UNIDO, International Flows of Technology, op. cit., p. 28.

(٢) د• انطونيوس كرم ، م•س•ذ• ، ص ٨٧ •

(٣) انظر : UNCTAD, Major issues Arising from the Transfer of Technology Developing countries, UN/TD/Rev. 2, 1975, p. 14.

وهنا ترد ملاحظتان على درجة من الأهمية : ذلك أن طبيعة السلعة المنتجة ونوعيتها تعتبر الى حد كبير دالة على نوع ـ ومستوى ثراء ـ المستهلك الذى أنتجت من أجله هذه السلعة ابتداء ـ حيث تمثل السلعة تشكيلة الخصائص التى تشبع بدرجة أو بأخرى مجموعة من حاجات هذا المستهلك • وعلى ذلك فان السلعة الاستهلاكية التى أنتجت ابتداء من أجل الدول المتقدمة تتضمن خصائص تتجاوز بكثير حاجات المستهلكين ـ الآن ـ فى الدول النامية •

والملاحظة الثانية هى أن التغير فى انتاج السلع ، والتغير فى الأذواق تبعا لذلك ، هى من الأمور التى لا رجعة فيها ـ بعبارة أخرى بتغير السلع المنتجة يتغير الاستهلاك ، ويلاحق التغير فى الأذواق هذا التطور التكنولوجى (١) •

ومن الطبيعى أن المستهلك لن يرضى ، وأن المنتج لن يرغب فى انتاج المنتجات التى كانت سائدة قبل احداث التغيير • ومن شأن هذا كله أن يخلق أنماطا استهلاكية غير مرغوب فيها فى الدول النامية فى هذه المرحلة من مراحل تطورها اذا نقلت هذا النوع من التكنولوجيا •

---

(١) انظر أيضا :
UNCTAD. Technology Transformation of the Third World, op. cit., pp. 59-62.

● المبحث الثـانى :

خصائص التكنولوجيا الملائمـة

التكنولوجيا الملائمة :

ليس للحلول التكنولوجية طابع العمـومية والتجريدية الذى تتصف به قوانين الطبيعة (فالتكنولوجيا هى تطبيق مجتمع محدد لعلوم الطبيعة بحثا عن حلول لمشكلات محددة يواجهها معتمدا على الامكانات المتاحة له مستلهما القيم الحضارية التى يؤمن بها) .

فالاختراع الذى يهتدى اليه انسان موهوب يمكن أن يظل في مجال الأعاجيب اذا لم يكن يقدم حلا لمشكلة واقعية يواجهها المجتمع بالفعل ويعى أهميتها ويرغب فى التغلب عليها ، فالشعوب السامية المجاورة لمصر القديمة اكتشفت العجلة قبل المصريين بعدة قرون ، لا لأنها كانت أكثر تقدما منهم ، ولكن لأن امتـداد العمران فى مصر على شاطئ النيل وفروعه وفر لهم وسيلة نقل ملائمة تكفى باحتياجاتهم وحتى حين عرف المصريون العجلة استخدموها أساسا فى الحروب وليس فى النقل المدنى . واكتشاف العرب للبوصـلة وعلمهم بكروية الأرض وقدراتهم الملاحية لم تكن كافية لتحملهم على ركـوب بحر الظلمات « البحـــر الأطلسى » (١) .

والأوروبيون حين ركبوه فاكتشفوا العالم الجديد كانوا فى الواقع يسعون لاكتشاف طريق الى الصين وأقصى الشرق لا يمر بأرض الاسلام . هكذا فان كل منتج من منتجات التكنولوجيا ظاهرة اجتماعية . يحمل فى ثناياه طابع المجتمع الذى أفرزه ، أو كما يقول البعض يحمل رمزه الوراثى genetio code ولذلك فان فاعليته تقترن بتوافر البيئة التى نشأ فيها ، وتتدهور اذا تخلفت

---

(١) انظر : A. Bronwell, »Science and Technology in the World of the Future», Wiley Interscience N.Y. 1978 (c) chapter 1 ;

معالم تلك البيئة .. والأمثلة هنا لا تقع تحت حصر .. وقد أشرنا فيما سبق الى الطاقات العاطلة فى الصناعات الحديثة فى البلدان النامية . وبهدف التبسيط نضرب مثلا بالسيارة السريعة المتينة التى تنتجها مثلا ألمانيا الغربية وتعد ممتازة بكل المقاييس المعتمدة فى المسابقات الدولية . انها كذلك بشرط توافر الطرق الممتازة التى تغطى أوروبا وأمريكا ، واتقان فن القيادة ، وسائل الصيانة ونوع الوقود وقطع الغيار . فاذا انتقلت السيارة نفسها الى أحراش أفريقيا أو صحارى العرب فقدت أهم ما يميزها أى السرعة والمتانة واختزل عمرها الفعلى الى جزء هين من عمرها الافتراضى .

أيضا فى مجال تكنولوجيا الزراعة . فأساليب الزراعة الغربية الحديثة تطورت فى مناطق معتدلة تعتمد على الأمطار واستندت الى تطور صناعى ضخم سحب منها أغلبية الأيدى العاملة وأمدها بمدخلات صناعية كبيرة . فى حين ان الزراعة فى العالم الثالث توجد فى منطق مدارية أو استوائية كثيرا ما تعتمد على الرى ، لا تستند الى قاعدة صناعية قوية . وأخيرا فان التشبيه المستمد من علم الحياة يصل الى أن المجتمع قد يواجه التكنولوجيا المستوردة بنوع من اللفظ rejection الذى يواجه به جسم الانسان زرع الأعضاء . وينعكس ذلك فى مظاهر متعددة :

تبدأ من رفض الفلاحين مثلا لبعض الأساليب الحديثة فى الزراعة ، وتظهر فى الصناعة فى نوع من المقاومة السلبية التىتتمثل فى عدم حرص العامل على تطويع نفسه لمقتضيات التكنولوجيا المستوردة ، أو قصور أعمال الادارة والتنظيم فى الوحدات الصناعية الكبرى .

ومن ثم فان فاعلية أى أسلوب فى الانتاج أو الخدمات تتوقف على مدى ملاءمته لظروف المجتمع المحدد الذى يطبق فيه . وهذه الظروف ولا شك متنوعة ومتعددة .

فى ضوء ذلك لابد من التساؤل عن المقصود بالتكنولوجيا الملائمة ، وعن المعايير التى يتم بمقتضاها القيام بالاختيار الأمثل للاساليب التكنولوجية .

ويمكننا القول أن التكنولوجيا الملائمة هى التى تستجيب للاعتبارات الآتية :

(أ) الملاءمة الهندسية أو الفنية :

وطبقا لهذا المعنى فان التكنولوجيا الملائمة هى مجمل الأساليب الفنية والتنظيمية والآلات والمعدات المستخدمة فى عمل ما (أو عملية ، أو مشروع) والقادرة على اتمامه بأعلى درجة ممكنة من الدقة فى التشغيل و/ أو أقل هدر ممكن فى الموارد التى يتطلبها العمل (أو العملية أو المشروع) المذكور .

وقد نضيف فى بعض الأحيان الى ذلك سرعة اتمام العمل ، ومدى صلابة وجودة الأساليب والآلات المستخدمة والسلع (أو الخدمات) المنتجة ٠

وبهذا المعنى يمكن القول بأن المحراث الخشبى ـ فى يومنا هذا ـ لا يشكل تكنولوجيا ملائمة لمحراث الأرض ـ خصوصا بالنسبة للأرض الجافة الصعبة الاختراق ٠ وعدم ملاءمة الأسلوب لا تعنى بالضرورة عدم قدرته على تحقيق العمل المطلوب منه ، وانما يعنى أن هناك فى نفس اللحظة أساليب أفضل من حيث الدقة/أو السرعة/أو التقليل من هدر الموارد/أو الصلابة/أو القدرة الاستمرارية أو مزيج من هذه الصفات وغيرها (١) ٠

(ب) الندرة النسبية لعوامل الانتاج :

المفروض أن يستهدف النشاط الاقتصادى دائما التأليف الأمثل لعوامل الانتاج ٠ وهذا يقتضى بالطبع التوسع فى استخدام العنصر المتوافر بكثرة والتقليل من استخدام أكثر العناصر ندرة ٠ وتتميز بلدان العالم الثالث بصفة عامة بوفرة عنصر العمل وندرة عنصر رأس المال ٠ وهذا ما يدعو بالمنطق الى تفضيل أساليب الانتاج كثيفة العمالة ٠ ولكن الواقع يسير عادة فى عكس هذا الاتجاه ٠ والحكومات تعمل بأساليب مختلفة على توفير رأس المال بتكلفة أقل من تكلفة الظل مما ـ يخل بالحسابات الاقتصادية السليمة ٠ كذلك لابد من أن تكمل حسابات الأربحة على مستوى المشروع بحسابات على المستوى القومى ٠ فالأساليب كثيفة رأس المال قد تحقق ربحا أعلى فى مشروع بعينه ، ولكنها لا تسهم اسهاما يذكر فى الاستفادة من فائض العمالة المتاح فى المجتمع (٢) ٠

وبعبارة أخرى يجب أن يتحقق الرشد الاقتصادى على المستوى الجمعى Macro وان كان من حيث جوهر مبدأ التأليف الأمثل من عناصر الانتاج لا يختلف فى حسابه عما يجرى على المستوى الاحدى Micro وبعبارة ثالثة يلعب المخطط المركزى على مستوى الاقتصاد دورا مماثلا لدور المنظم enterpreneur فى المشروع ٠ وهذا لا يعنى بحال أن يؤدى ذلك الى اقامة مشروعات خاسرة ، وانما يعنى فقط أن قياس ملائمة التكنولوجيا يكون على المستوى الجمعى ٠٠ هنا يجب أن نبدد الخلط بين الأساليب الملائمة والأساليب المتخلفة ٠ حقا ان الأساليب المتخلفة بصفة عامة كثيفة العمالة ٠ ولكن العكس ليس صحيحا ٠

---

(١) د٠ انطونيوس كرم ، م٠س٠ذ٠ ، ص ٨٦ ٠

(٢) د٠ اسماعيل صبرى عبد الله ، م٠س٠ذ٠ ، ص ٥٣٠ ٠

وهناك أساليب حديثة وكثيفة العمالة فى الوقت ذاته • فالتكنولوجيا الملائمة تكنولوجيا حديثة ولكنها مختلفة عن التكنولوجيا كثيفة رأس المال •

وهذا ما نعنيه بامكان اكتشاف أساليب انتاج مختلفة ابتداء من حقيقة علمية واحدة • واتجاه الغرب نحو كثافة رأس المال كان اختيارا أملته طبيعة تلك المجتمعات التى كانت تتميز ـ ضمن صفات أخرى كثيرة ـ بقدرة نسبية فى العمالة ذات الأجر الرخيص ، والتى كانت تواجه باستمرار زيادات فى الأجور لا يمكن ابطال مفعولها على الربح الا بزيادة الانتاجية ، أى اضافة معدات أكثر تعقيدا وفى الوقت ذاته وفرة رأس المال نتجت عن عملية تراكم طويلة واستغلال واسع للمستعمرات (١) •

ان مفهوم التكنولوجيا الملائمة على العكس من ذلك يدعو الى تكثيف الجهود الذهنية والعملية لتسترد تلك الشعوب قدراتها على التخيل والابداع وهى قدرات ليست حكرا على فريق من البشر حرمت منه بقية الشعوب • ومن ناحية ثالثة تشير الى أن كثافة العمالة ليست معيارا مطلقا فهناك بلدان فى العالم الثالث قليلة السكان • ومن ثم فان العمالة ليست المعيار الوحيد والمطلق فى تحديد الملائمة التكنولوجية • والأرجح أن كل بلد يحتاج الى « خلطة » من الأساليب التكنولوجية Technoligical Mix فى ضوء الاعتبارات الأخرى (٢) •

(ج) الملاءمة مع الظروف البيئية الطبيعية :

ويتجسد هذا فى تكييف التكنولوجيا مع الظروف البيئية التى تستخدم فيها • ومن أهم أسباب نجاح الحضارات العريقة قدرتها على التكيف مع ظروف البيئة المحلية واستحداث الأساليب التكنولوجية والمعدات التى تتناسب معها• وعلى سبيل المثال نجد أن انسان الجزيرة العربية قد تكيف جيدا مع ظروفه الطبيعية عندما استخدم الجمل وسيلة للنقل ، والخيام (بالنسبة للبدو) وبيوت الطين (بالنسبة للحضر) المكيفة ذاتيا قبل أن يأخذ بأسلوب البناء الغربى القائم على استخدام المعادن والأسمنت والذى نقل انسان الجزيرة الى

---

(١) راجع تحليلا وافيا فى :
T. Derry and T. William, «A Short History of Technology Oxford Univlrsity Press, London 1980 (c) — pp. 27, 28.

(٢) حول هذا الموضوع انظر :
Luis de Sebasian, «Appropriate Technology in Developing Countries : Some political and economic Considerations», in Chaules Weiss and J. Ramesh (eds) «Mobilizing Technology for World Development, p. 68-72.

علب ضخمة تتطلب تكييفا مركزيا باهظ التكاليف الأمر الذى ساهم فى حرمان هذا الانسان من الكثير من العفوية والمناعة اللتين طبعته بهما حياة الصحراء(١) .

ويؤكد علماء البيئة بأن هناك دائما علاقة انسجام ووحدة بين الكائنات التى تحتويها بيئة طبيعية ما ومحيطها المادى . وأكد هؤلاء العلماء بأن الانسان وحده من كل الكائنات الحية قادر على تغيير نظامه البيئوى Ecological systems فى بحثه عن أشياء حاجاته . والتكنولوجيا ـ ما يترتب عليها وعلى سوء استخدامها هى أهم عامل لكسر الانسجام فى النظام البيئى فقد أصبح من المعروف أن كثيرا من أساليب الانتاج الحديثة تلوث البيئة الى حد يضر بحياة الانسان نفسها مما حمل الحكومات الغربية الى الزام المصانع باتخاذ اجراءات تحد من التلوث .

وهذه الاجراءات مكلفة للغاية مما حمل بعض الشركات متعددة الجنسية على زيادة ـ نشاطها فى الدول النامية التى لاتفرض مثل تلك القيود .

وعلى سبيل المثال فان استخدام المبيدات الحشرية الكيماوية فى الدول النامية ـ بما فيها الغربية أدى الى خلق آثار جانبية مضرة . ففى البيرو مثلا أدى استخدام مثل هذه المبيدات الى خلق حشرات ضخمة قضت على جزء هام من انتاج القطن . كذلك فقد أدى استخدام المواد الكيماوية فى زراعة القطن فى مناطق من أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط الى هبوط انتاج القطن .

واذا كان يبدو من البديهيات أن يحرص البلد النامى على الاستخدام الأمثل لموارده الطبيعية ولكن الأمور ندر أن تسير على هذا النحو فى ظل استيراد التكنولوجيا فكل أسلوب انتاجى محدد تبلور فى مجتمع معين اتجه بطبيعة الحال الى استخدام الموارد المتاحة فى ذلك المجتمع . وعند نقل هذا الأسلوب الى مجتمع آخر ينقل متكاملا ، ينتقل معه الاعتماد على مستلزمات انتاج غير متاحة محليا . ونضرب مثلا على ذلك من صناعة الصلب . لقد تطورت تكنولوجيا الصلب فى بلدان غنية بالفحم ومن هنا كان اعتمادها على الكوك . وحين بدأت الدول النامية تبنى مصانع الصلب احتاج معظمها لاستيراد الفحم على نحو يزيد من متاعب ميزان المدفوعات .

والعقبة الأساسية فى التوسع فى احلال الموارد المتاحة محليا محل المواد المستوردة هى مرة أخرى الانبهار بأحدث تكنولوجيا والاعتماد على نقلها بطبيعة تكوينها وهى عملية تشتمل ليس فقط على تسويق التكنولوجيا وانما بيع المعدات والسلع الوسيطة التى تنتجها الشركات التابعة للشركة الأم أو المرتبطة

---

(١) وراجع د. اسماعيل صبرى عبد الله . م. س. ذ. ، ص ٥٤٠ .

بها . كذلك لابد من مراعاة مستوى فقر المستهلك فى البلدان النامية وبالتالى تقبل فكرة أن تكون جودة السلعة عند احلال مواد محلية محل المستوردة أقل بعض الشيء من السلع المناظرة لها فى الخارج وهو أمر يثير بدوره استراتيجية التصنيع كلها وهل هى موجهة فى الأساس نحو الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير أم الى التصدير لأسواق البلدان المتقدمة وأغنياء العالم الثالث(١) .

والمشكلة الأولى بالنسبة للآثار السلبية التى تتركها « التكنولوجيا المهملة Careless Technology هى أن هذه الآثار فى الكثير من الحالات ذات طبيعة تراكمية Cumulative وغير مرئية ، بمعنى أن الانسان لا يدركها على حقيقتها الا بعد أن تكون قد تأصلت وبعد أن يكون قد تم اختيار التكنولوجيا المستخدمة .

أما بالنسبة للمشكلة الثانية التى تخلفها التكنولوجيا الحديثة فهى ان آثارها البيئية تكون فى الغالب غير قابلة للقلب Irreversible

وأهم مثال على ذلك يتجسد عندما يؤدى تبنى بعض التكنولوجيات الى استنفاذ سريع للموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد Depletable Resourses ومن الواضح سواء على المستوى النظرى أو العلمى ان « القرارات التى يتخذها الأفراد والمؤسسات والمتعلقة باستغلال الموارد فى اطار آلية السوق الحرة يترتب عليها فى الغالب تفضيل الاستهلاك الجارى على الاستهلاك فى المستقبل ... وهذا يعنى أن القرارات التكنولوجية المتعلقة بتخصيص الموارد استنادا الى الاختيارات التى يتخذها المستهلكون والمؤسسات الخاصة التى تهدف الى تعظيم الربح لا تمنح الأمر عادة الوزن الذى تستحقه الاعتبارات البيئية » (٢) .

من هنا تأتى ضرورة تدخل الحكومة لتصحيح خلل آلية السوق Market Failure فى هذا المجال وتقدير الآثار البيئية على مستوى المجتمع كله وفى المدى الطويل وبهذا الأسلوب وحده يمكن تحقيق التنمية مع حماية البيئة أو ما أسماه البعض « تنمية البيئة » **Ecodevelopment** الا أن اتخاذ السياسة الحكيمة من قبل الدولة لحماية البيئة من التكنولوجيا غير الملائمة أمر صعب فى الواقع لأن ميزان القوى السياسى يكون فى معظم الحالات لصالح الشركات المحلية والأجنبية والتى تكون فى الغالب وراء التعدى

---

(١) انظر وجهة نظر مشابهة فى :
Edgar Owens and R. Show, «Development Reconsidered, (Heath, Lexington, Mass, 1978), p. 15 and 16.

(٢) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، م.س.ذ. ص ٥٤٠ وأيضا د. انطونيوس كرم م.س.ذ. ص ٨٧ .

على البيئة • والأمثلة هنا لا حصر لها وكل تفكير فيما يحيط بنا من أشياء استهلاكية ألفناه بتأثير المحاكاة يكشف عن اختيارات غير رشيدة (١) •

(د) استراتيجية التنمية والمعنى الاقتصادى للتكنولوجيا الملاءمة :

التكنولوجيا ليست محايدة ، ولذلك فان كل اختيار لتكنيك انتاج معين يتضمن بالضرورة تبنى نمط معين •

فى الجانب الآخر ليست هناك استراتيجيات تنمية واضحة المعالم منسقة فى مكوناتها مصحوبة بالوسائل والاجراءات التى يمكن أن تجعل تنفيذها أمرا معقولا فى الناحية الواقعية ، كما أن محاولة تكرار نمط النمو التاريخى للدول الغربية ضرب من المحال لا يمكن أن يفضى الا الى زيادة مشكلة التخلف تعقيدا وكذلك ليس ثمة نموذج أو طراز للتنمية صالح للتطبيق أو النقل أو المحاكاة فى كل البلدان وفى كل الأزمان •

والسؤال الأول الذى يجب أن يطرح عند مناقشة زيادة الانتاج أو الخدمات هو السؤال التالى : لأى مستهلك ننوى تقديم السلعة أو الخدمة ؟ وفى ضوء ذلك يطرح السؤال الثانى : أى سلع يجب أن ننتج وأى خدمات يجب أن نوفر آخذين فى الاعتبار امكانات المجتمع المحدد الذى توضع الاستراتيجية من أجله ؟ وعندئذ يصبح السؤال : أى أسلوب تكنيكى يستخدم فى انتاج السلع التى تحددت أو أداء الخدمات المطلوبة ؟ أو بعبارة أخرى ما هى التكنولوجيا الملائمة التى تمكن من تحقيق أهداف المجتمع فى أسرع أمد زمنى ممكن وبأقل تكلفة ممكنة ؟

اذن فالمعنى الأكثر أهمية لمفهوم التكنولوجيا الملائمة ــ دون أن يكون مستقلا عن المعانى الأخرى هو المعنى الاقتصادى أو الاختيار الاقتصادى الأمثل للأساليب التكنولوجية المستخدمة وهذا الموضوع يطرحه علم الاقتصاد على الأسس التالية :

أولا : اذا كان مجتمع ما فى فترة ما يريد أن يحقق مستوى معينا من انتاج السلع والخدمات ، وكانت هناك عدة أساليب تكنولوجية لتحقيق ذلك الهدف ، فان الاختيار التكنولوجى الأمثل يكمن فى الأخذ بالأساليب التى تستخدم عوامل الانتاج فى مختلف القطاعات حسب الوفرة النسبية لهذه العوامل • لكن يجب أن يكون من الواضح أن اختيار الأساليب التكنولوجية

(١) راجع D. Hamilton, 'Technology and the Environment», Chatte and Windus, London, 1980 (c), pp. 17-23.

حسب المعيار السابق الذكر - أى حسب الوفرة النسبية لعوامل الانتاج - لا يؤدى الى تعظيم انتاجية أى من عوامل الانتاج - بما فى ذلك عنصر العمل - وانما الى تعظيم انتاجية الاقتصاد ككل أو عوامل الانتاج مجتمعة (١) ·

لكن الدول النامية تواجه وضعا ديناميكيا فيه الكثير من القيود على الاستخدام الأمثل للأساليب التكنولوجية · فكون الكثير من هذه الدول يواجه نقصا فى مصادر التمويل ، وبالأخص ما يأخذ شكلا أجنبيا ، ووضعا تضخميا يرجع فى أحد أهم أسبابه الى ضعف قدرة الاقتصاد المحلى على تلبية العديد من حاجات المواطنين من سلع وخدمات ، فان اختيار التكنولوجيا الملائمة أى المثلى - يجب أن يأخذ بعين الاعتبار - بين أمور أخرى - مدى توفر النقد الأجنبى للدولة النامية حاضرا ومستقبلا ومتطلبات هذه التكنولوجيا من هذا النقد ، كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار « فترة تفريخ » المشاريع gestation period (أى الفترة الزمنية التى يتطلبها المشروع من لحظة البدء باقامته - الى لحظة البدء فى الانتاج) (٢) ·

كذلك يأخذ التحليل الديناميكى لاختيار التكنولوجيا الملائمة لظروف الدول النامية اعتبارات أخرى هامة ، منها ·

أولا : مستوى التطور الاجتماعى والاقتصادى والتكنولوجى الذى بلغته الدولة التى تحاول ايجاد - التكنولوجيا الملائمة لظروفها ، فالتكنولوجيا التى تكون ملائمة فى مرحلة ما من مراحل النمو والتطور لا تكون عادة كذلك فى مرحلة لاحقة لأسباب عديدة من أهمها تغير البدائل التكنولوجية المتاحة فى لحظة أو فترة ما وفى اطار تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تهدف ليس فقط - أو بالأخص ليس - أساسا الى تحقيق النمو الاقتصادى بمؤشراته التقليدية (زيادة مضطردة فى الدخل القومى وحصة الفرد منه) ، وانما أيضا - وقبل كل شىء - الى العمل على التخفيض المتواصل فى عدد العاطلين عن العمل والذين يعيشون فى حالة فقر مطلق ، وتقليص مستمر فى الفجوة الداخلية بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، وفى تلبية « الحاجات الأساسية المادية وغير المادية » للمواطنين ·

أما الاعتبار الثانى لاختيار التكنولوجيا الملائمة فيتعلق بمدى مساهمة الأساليب التكنولوجية المستخدمة فى مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية

(١) نشير هنا الى دراسة هامة فى هذا الصدد :
Hans Singer. « Science and Technology for Poor Countries» in Gerald M. MEIR (ed.), Leading Issues in Economic Development» ; (Oxford University Press, 3rd ed. 1979).

(٢) R. S. Eckaus, «Making the Optimal Chcice of Technology» in G. M. Meir (ed) Ibid, pp. 32-37.

فى تحقيق أهداف التنمية الشاملة وبشكل أكثر تفصيلا ، فان أحد أهـداف التنمية المتمثل بتحسين متواصل فى توزيع الدخل بين مناطق وفئات المجتمع فى البلد الواحد يدعو الى استخدام أساليب تكنولوجية تتنـاسب مع الوفرة النسبية لعوامل الانتاج المحلية كما يترتب على مثل هذه الأساليب نمط معين لتوزيع الدخل يخلق بدوره نمطا معينا من الادخار والاستثمار واذا أضفنا الى ذلك هدف التنمية الآخر المتمثل بتلبية الحاجات الاساسية للمواطنين ، عندها يصبح من الضرورى التوفيق بين تركيبة الاستثمارات واتجاهاتها من جهـة ، وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين من الجهة الأخرى (١) ٠

وفى نفس الاطار من التحليل يمكن القول بأن التكنولوجيا الملائمة هى التى تعمل بشكل مباشر ، أو غير مباشر على اشراك أكبر قدر ممكن من الفنيين والمهندسين والأيدى العاملة المدربة ، وغيرهم من أهل الاختصاص فى المشاريع التى تستخدم فيها بحيث تساهم فى ابقاء هؤلاء فى أوطانهم بدل أن ينضموا الى العقول المهاجرة التى يشكل نزيفها فى الوقت الحاضر أهم خسارة تتكبدها الدول النامية ٠ وهذا ما يطلق عليه فى بعض الأحيان تسمية « النقل المعاكس للتكنولوجيا » ٠

(هـ) البيئة الحضارية :

ان التنمية لا يمكن أن تعنى التقليد الأعمى للحضارة الأم لهذه التكنولوجيا وهى فى حالات كثيرة الحضارة الغربية ـ ونفى الشخصية الحضارية للشعوب النامية ٠ ولعل أهم ما يميز الانسان القدرة على الابداع وبالتالى فان «التحديث» modernization ليس القـدرة على اسـتخدام ما ينتجه الآخـرون ، وانما هـو قدرة المجتمع ككل على التجـدد renewal أى هى التجـديد فى حياته دون انقطاع حضارى فى تاريخه ٠ وثمة مثل بالغ الدلالة وان كان مهملا فى كتب التنمية ، وهو موقف اليابان عندما بنت صناعاتها ٠ فقـد استوردت كثيرا من أشكال التكنولوجيا الصلبة ولكنها رفضت تماما أساليب الادارة الغربية ، ومع ذلك فقد أصبحت ثالثة دولة صناعية فى العالم (٢) ٠

وهناك رأى يرى انه لم يثبت بشكل مطلق صلاحية التكنولوجيا الغربية على سبيل المثال فى التعليم والخدمات الصحية وشغل أوقات الفراغ وهى محل

---

(١) راجع ايضا : R. S. Eckaus, Ibid, p. 35.

(٢) لمزيد من التحليل انظر : UNCTAD, Technological Transformation of the Third World, op. cit., p. 17.

مناقشة فى الغرب ذاته • كذلك لم يقدر أحد تقديرا علميا فرص نجاح تلك التكنولوجيا فى خارج المجتمعات الغربية • على العكس يشير تدهور مستوى التعليم والعجز عن تصفية الأمية وتخلف الخدمات الصحية الى نوع من الاخفاق الذى لا شك فيه •

أما تكنولوجيا الانتاج فيجب أن تستهدف الاستفادة من العادات السلوكية للشعوب بقدر الامكان بدل أن تعمل على قلبها فليس كل تراثنا سلبيا ، وليست كل تقاليدنا عقبات فى سبيل التقدم فضعف الكفاية Inefficiency الذى كثيرا ما يؤخذ على شعوب العالم الثالث يمكن تفسيره فى أحوال متعددة الى نوع من المقارنة السلبية أو غير الواعية لتكنولوجيا لا تلائم تلك الشعوب (١) •

---

(١) د• اسماعيل صبرى عبد الله ، م•س•ذ• ، ص ٥٤١ •

● المبحث الثالث :

التكنولوجيا الملائمة وحدود الاختيار

لقد وجدنا أن أصعب المشاكل المتعلقة بنقل التكنولوجيا بالنسبة للدول النامية تتمثل فى أولاها المعرفة باختيار التكنولوجيا الملائمة حيث ان كون التكنولوجيا الملائمة لمناخ ما ليست بالضرورة هى الأفضل بالنسبة لآخر أمر ثبتت صحته مع الوقت وفى كثير من الدول فالدولة تقوم على تطوير التكنولوجيا أساسا لتلائم ظروفها واحتياجاتها المحلية وليس بالضرورة بهدف التصدير لدول أخرى فقد يكون تصدير السلع والخدمات واحدا من أهداف الدولة . أما تصدير التكنولوجيا فيعتبر عنصرا جديدا الى حد ما ، كما أنه ليس من المحتم أن يكون أكثر الأشياء التى ترغب دولة نامية فى استيرادها . وقد يصدق ذلك بصفة خاصة عندما تكون التكنولوجيا موضوع التصدير هى الأحدث فى مجال النشاط المعنى (١) .

وتجد الدول النامية نفسها فى وضع غير ملائم بالنسبة لاختيار التكنولوجيا التى يمكن أن تحصل عليها عن طريق الترخيص مثلا .

فأولا وقبل كل شيء ، غالبا ما تكون تكنولوجيات الدول المتقدمة غير مجهزة خصيصا بحيث تلائم الظروف السائدة فى الدول النامية ، وحتى اذا جاءت مطابقة لهذه الظروف فيكون ذلك فقط على سبيل الصدفة كما أن الغالبية العظمى من الدول النامية لا تملك البنية التحتية اللازمة لدراسة وتقييم مختلف التكنولوجيات المتاحة ، بل هى لا تمتلك أحيانا حتى مجرد المعلومات عن مدى وقوة التكنولوجيات اللازمة لغرض معين . وأية منظمة تحاول بيع تكنولوجياتها

---

(١) مركز تنمية الصناعات العربية ، السياسات الوطنية فى اكتساب التكنولوجيا ، م.س.ذ. ، ص ٢٠ .

لدولة نامية نادرا ما تسدى النصيحة خالصة وغير متحيزة بأن الاختيار السليم للتكنولوجيا يمكن أن يتم فقط على هذه الأسس ·

وفى أحيان كثيرة يترتب على الحصول على استشارة مثـل هـذه المنظمة شراء تكنولوجياتها وخدمات خبرائها (١) ·

وتفتقر الكثرة من الدول الناميـة الى الخبرة اللازمة حتى فى اختيـار مستشاريها بطريقة سليمة فليس من السهل اختيـار المستشـار النزيه غير المتحيز وقد يفتقر هو نفسه الى الخلفية والبنية التحتية والظروف الاجتماعية فى الدول النامية المعينة ، كما ان مشورته مرتبطة بمقدار تجاربه وخبرته التى اكتسبها فى الصناعات التى عايشها ويتقنها · يضاف الى هذا عائق آخر وهو أن كثـيرا من الدول لم يجـر بوضـوح رسـم السياسات التى تضمن الاختيار المناسب وخاصة حين يصبح مجال الاختيار واسعا يشتمل على نوعيات مختلفة من التكنولوجيا : متقدمة advanced ووسيطة intermediate وتقليدية traditional وذاتية فطرية indigeneous أو مستوردة imported ومن ثم تتوه الرؤية السليمة أحيانا أمام صانعى القرار (٢) ·

ان تقييم ملاءمة التكنولوجيا باستخدام معايير تقليدية كثيرا ما يؤدى الى عدم مراعاة عوامل أخرى متنوعة وهامة مثـل قدرة الدولة الاسـتيعابية والتى تعتمد بدورها على اعتبارات كثيرة : ثقافية وتنظيمية وقانونية وبيئية · ولعل أكبر المشكلات التى تواجه الدول النامية بالنسبة لموضوع التكنولوجيا الملائمة هو ايجاد نوع من التوافق بين التوقعات والآمال المتزايدة وبين بطء معدل التقدم· ذلك ان ممارسة نوع من التأنى وعدم العجلة فى التضحية بالأهـداف طويلة الأجل لحظة التنمية يتطلب قدرا كبيرا من الارادة السياسية والقيادة الواعيـة ربما بما يفوق أهمية الاعتبارات الفنية والتقنية (٣) ·

وليس هناك مجال للشك فى أن الدول النامية لم توفق بعد الى اختيـار التكنولوجيا الملائمة فى اطار استراتيجية متكاملة للتنمية لحـل المشـكلات الرئيسية التى تواجهها والخاصة بالتعليم والمستوى الصحى والاسكان وفرص العمل وانخفاض الدخل ولو كانت التكنولوجيا المستخدمة ملائمة بعض الشىء

---

(١) المرجع السابق ص ٢١ ·

(٢) Hyung-Sup Choi, «Technology for Development», in Charles Reira. and J. Ramesh, op. cit., p. 132.

(٣) Hyung-Sup Choi, p. 135.

لكان تم التوصل الى حلول جزئية لتلك المشكلات غير أن واقع الأمر يشير الى تفاقم هذه المشكلات ٠

وترى بعض التحليلات أن تخلف أية دولة هو ظاهرة بنائية أكثر منهـــا ظاهرة وظيفية بمعنى أن البنيان الاقتصادى للدولة النامية يختلف اختلافا كبيرا عن بنيان الدولة المتقدمة ، واذا كانت التكنولوجيـــا عنصرا أساسيا فى اقتصاد البلد المعنى وتستمد فى الوقت نفسه ملامحها ودورها من الاقتصاد الذى تنتمى اليه يصبح طبيعيا أن تختلف تكنولوجيا الدولة النامية عن تلك السائدة فى المتقدمة رغم تشابههما فى التركيب العضوى (١) ٠

وسواء أخذنا بهذا التحليل أم نحيناه جانبا فلا شك أن التكنولوجيـــا ليست متغيرا مستقلا فى النظام الاجتماعى بل يتم استنباطها وبلورتها وتنميتها وتطبيقها من خلال التكوين الاجتماعى القائم وبشكل غير مستقل ولا منفصل عن قيم وأهداف وتنظيم هذا المجتمع ومن ثم فان الاختيـــارات التكنولوجيـــة ترتبط ارتباطا وثيقا بهذه العوامل ولا يمكن فصلهما والملحوظ أن كثيرا من الدراسات الخاصة بالتكنولوجيا الملائمة تركز بشكل خاص على نوع التكنولوجيا ـ انظر شكل « ٢ » وكأن عملية الاختيار هنا هى اختيار آلى بحت (٢) ٠

ويصبح مثيرا للدهشة أو الســخرية أو كلاهما معـــا أن تحتضن الدولة النامية أسلوبا للحياة يعكس أنماطا معينة للاستهلاك وفى الوقت نفسه ترفض بل وتنتقد التكنولوجيا اللازمة لأنماط الاستهلاك هذه ٠

ان التكنولوجيا المتضمنة فى السيارة والطائرة الخاصة الخ سوف تفرض نفسها رغما عن أى اعتبار لملائمتها من عدمه بالنسبة للبعد النامى ، الذى تتعدد وتتضخم احتياجاته الأساسية والملحة ٠ وهنا يصبح الشق الأساسى لمشـــكلة الاختيار هو اختيار أنماط الاستهلاك أكثر منه اختيار للتكنولوجيا ٠ أو قل هو الوجه الآخر للعملة ٠

وهكذا تشير كثير من الدراسات الى أهمية التغيير الهيكلى فى اقتصاد البلد النامى حيث أن احتمالات وامكانيات النجاح فى اختيار تكنولوجيا قادرة على التنمية الحقيقية تتضاءل بدون هذا التغيير وقياسا على هذا فمن الأهمية بمكان أن تحدد أولا أية نوعية من المنتجات والخدمات يتم انتاجها واستهلاكها ، من

---

(١) Luis de Sebastian «Appropriate Technology in Developing Countries Some Political and Economic Considerations» in Charles Reiss and Ramesh, op. cit., p. 69.

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٩ ، ٧٠ ٠

سيقوم بانتاجها ، وكيفية تنظيم عمليتى الانتاج والتوزيع ، وحينئذ فقط يمكن تحديد أى من التكنولوجيات القائمة والقابلة للأخذ والاستيعاب هى الأفضل والأكثر ملاءمة لاحتياجات وأهداف المجتمع فى سعيه نحو التنمية (١) ·

وعلى الرغم من أن التكنولوجيا المفروض فيها أن تكون احـــدى أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، ففى واقع الأمر أن التكنولوجيا اليوم هى التى كثيرا ما تحدد أولويات التنمية وأنماطها ومن ثم تشتد الحاجة الى تعديل فى الرؤية على المستويين القومى والعالمى بحيث يصبح التساؤل الرئيسى هو « التكنولوجيا من أجل ماذا ؟ » بدلا من أى نوع من التكنولوجيا (٢) ·

ويرى أحد التحليلات الخاصة بهذا الموضوع أن التناول الفعال لقضـــايا نقل التكنولوجيا تحتاج الى تقسيم المتطلبات التكنولوجية للتنمية الى فئـــات أكثر تحديدا (٣) ·

(أ) تكنولوجيـــا توفر حدا أدنى من الاحتياجات الانســانية من الطعام والمأوى والصحة الخ ·

(ب) تكنولوجيا لمنتجات الموارد الزراعية وغير الزراعية للاستهلاك المحلى ·

(جـ) تكنولوجيا للمنتجات الزراعية وغيرها من المصادر الطبيعية والموجهة للتصدير ·

(د) تكنولوجيا لصناعة منتجات الاستهلاك المحلى ·

(هـ) تكنولوجيا لصناعة السلع التصديرية ·

(و) تكنولوجيا لاقامة أساس infrastructure صناعة وطنية من مواصلات ووسائل ونظام اتصال ، طاقة ومصانع بالاضافة الى خـــدمات الصيانة ·

(ز) تكنولوجيا لاقامة أساس تكنولوجى ذاتى من نظام تعليمى متعـــدد الأغراض وتدريب مهنى ، ووحدات للقياس والرقابة ونظم معلومات متكاملة ·

---

(١) Luis de Sebastian, Appropriate Technology, Ibid, p. 71.

(٢) Charles Wiess and Ramesh, p. 20.

(٣) انظر هذا التحليل فى :
Lowell W. Steele, Transitional Enterprises and Technology Flows : A Business Viewpoint, in Charles Weiss and Ramesh op. cit., p. 114.

وبطبيعة الحال فان انماط اكتساب هذه التكنولوجيات المحددة تختلف من فئة الى أخرى وكذلك أسلوب التطبيق ونوعية الرقابة التى تمارسها الدولة المتلقية ٠

وهناك بعض الملاحظات على هذا التقسيم :

فمن المتوقع أن الفئة (أ) يصعب تواجدها جاهزة فى الدول المتقدمة وبالذات فى القطاع الخاص ٠ وقد يلعب الاستثمار الخاص دورا هامشيا فى نقل هذا النوع من التكنولوجيا الا أن الثقل الرئيسى سيكون على الحكومات أو غيرها من مراكز القطاع العام ٠

وتنطبق الملاحظة نفسها على الفئة (ب) ٠

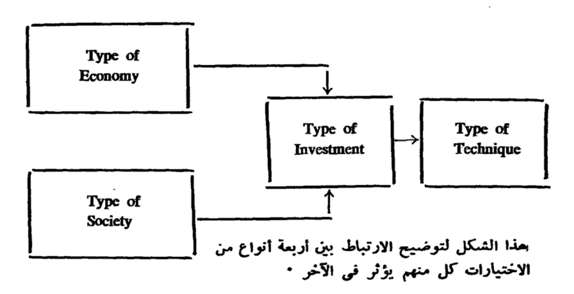
كذلك فان الحاجة الى تحسين المنتج بحساب الأرض والعمالة والتمويل يحتاج الى نوعية من التكنولوجيا تختلف عن تلك الكثيفة رأس المال سواء فى مجال الزراعة أو صناعات الموارد الطبيعية فى الاقتصاديات المتقدمة ٠

وهنا أيضا ليس من المتوقع أن يلعب النشاط الخاص دورا رئيسيا ، بل ان المعرفة التكنيكية والعلمية والمؤسسات التعليمية هى التى تبلور وتعدل فى النمط التكنولوجى الوافد ليلائم هذه الاحتياجات وكذلك الطاقة الاستيعابية لدى الأفراد ٠

وترتبط الفئة (ج) أكثر من غيرها بتكنولوجيا متقدمة كذلك فان الدول النامية تمارس قدرا أقل من الرقابة على هذه النوعية من التكنولوجيا ٠

وربما تكون حاجة الدول النامية الى التكنولوجيا الخاصة بتصنيع السلع التصديرية هى الأكثر الحاحا ٠ غير أن نقل التكنولوجيا المرتبط بهذه الفئة يتطلب ايجاد أساس صناعى محلى وبدون تطوير هذا الأساس لا يتم الاستفادة من مميزات اقتصادية معينة تتمتع بها البلد المعنى مثلا انخفاض أجور الأيدى العاملة ٠٠ بمعنى آخر توفر العمالة الرخيصة ـ ولا ينعكس على اقتصادها بفائدة تذكر وأهمها أن يكتسب قدرة تكنولوجية ذاتية المولد قوية وقادرة على التطور وعدم ادراك هذا العامل ـ غياب قيام أساس / بنيان تكنولوجى محلى ـ يؤدى مع غيره من العوامل الى ما يسمى هجرة العقول من الدول النامية الى المتقدمة ٠

ولعل هذا هو مافات محمد على ، حينما أجرى فى مصر فى الربع الأول من القرن الماضى ـ أى قبل اليابان بخمسين عاما أو تزيد المحاولة المصرية الحديثة لنقل التكنولوجيا ، وقد نجح فيها نجاحا كبيرا فأقام المصانع وعزز



هذا الشكل لتوضيح الارتباط بين أربعة أنواع من الاختيارات كل منهم يؤثر فى الآخر ٠

المصدر : Luis de Sebastien «Appropriate Technology in Developing Countries» in Reiss and Ramesh op. cit., p. 69.

شكل ٢

القدرة العسكرية وبدأ فى مشروعات الرى والزراعة الحديثة ٠ وأنشأ المدارس الطبية والهندسية وأرسل البعوث واستقدم الخبراء ، وفى سنوات قليلة غير خريطة مصر تغييرا كبيرا ــ ولم تكن هناك من قبل قاعدة تكنولوجية محليــة يبنى عليها ولا قاعدة صناعية عريضة تمتص الدفعة الخارجية وتحولها الى طاقة ذاتية مستمرة ٠ اللهم الا المعرفة التى كانت قد اكتسبت علميا فى مشروع (وصف مصر) الذى بدأه نابليون ٠ ولما كانت نهضة محمد على التكنولوجية مرتبطة بجهده الحربى وبتنظيمه الاقتصادى وانتقلت الادارة الى أيد أقل قدرة ــ ولم تكن هناك مؤسسات تعمل على صيانة الخبرة واستمرار الدفع ، فقفلت المصانع وهجرت المدارس وتوقفت النهضة (١) ٠

وربما تكون أكبر تجربة ناجحة فى (نقل) التكنولوجيا فى العصر الحديث هى التجربة التى اعتمدت سنوات طويلة على المحاكاة ، أى العمل على اعادة صنع المنتجات المستوردة بتكلفة أقل وتصديرها للأسواق الخارجية لتنافس المنتجات

(١) د٠ ابراهيم حلمى عبد الرحمن ، م٠س٠ذ٠ ، ص ٨٣ ٠

الأصلية دون أى اعتبار لحقوق الملكية الصناعية أو حماية البراءات الدولية ٠ ولكن استكمالا للصورة يجب أن نتذكر أن اليابان كانت قد بدأت بتكوين قواعد داخلية قوية من الخبرة والمعرفة والتكنولوجيا والتدريب والتنظيم الانتاجى أمكنها بواسطة تلك القواعد أن ترسل آلاف (الجواسيس) العلميين الى الخارج ، ثم تعيد تصميم هذه المعدات والآلات وتصنيعها بواسطة عمال مهرة وبتكلفة تنافس بها المصادر الأوروبية ٠ أى ان عملية المحاكاة لم تتم الا استنادا الى قاعدة تكنولوجية محلية والى قاعدة صناعية منظمة وموجهة وهادفة ٠

لقد تحولت حركة المحاكاة في اليابان الى حركة دعم تكنولوجي وابتكار استنادا الى ثلاث ركائز متناسقة هى قاعدة الخبرة التكنولوجية والعلمية الواسعة ، وقاعدة التصنيع واليد العاملة المنظمة الرخيصة وقاعدة السياسة العاملة للدولة فى سياسة التصدير الصناعى والحصول على الخامات والطاقات وفتح الأسواق العالمية حتى أصبحت اليابان (رغما عن نكسة الحرب العالمية الثانية) منافسة للدول الغربية الصناعية فى أكثر الفروع الصناعية ٠

ولعلنا هنا نتذكر مرة أخرى أهمية التنسيق والتعاون بين ثالوث الأجهزة التكنولوجية والأجهزة الانتاجية وأجهزة السياسة العامة ٠٠ وهى أهمية ترقى الى مستوى الضرورة اللازمة للنجاح ٠

الباب الثانى

الجـوانب السـياسية والاجتماعية لنقل التكنولوجيا الى العالم الثالث

الفصل الرابع

الشركات متعددة الجنسية

من أبرز معالم النصف الثانى من القرن العشرين ظهور الشركات متعددة الجنسية كقوة كونية كبرى تحمل العديد من الآثار والانعكاسات على كل من من الدولة العاملة والدولة المضيفة والدولة النامية لا تعانى فقط من عدم ملاءمة التكنولوجيا التى تستوردها لبيئتها المحلية والجغرافية وانما أيضا من الآثار السلبية الهامة التى تخلقها بعض التكنولوجيات المستوردة لعدم تلاؤمها مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى معظم الدول النامية ، وللتكاليف الباهظة التى يفرضها مورد التكنولوجيا على هذه الدول (١) .

وأكبر محتكر للتكنولوجيا على المستوى الدولى هى الشركات المتعددة الجنسيات . وتستغل هذه الشركات احتكارها للتكنولوجيا من خلال القنوات المتاحة لها والتى سبق ذكرها آنفا (الاستثمارات الخارجية المباشرة ، الاستثمار المشترك ، واتفاقات التراخيص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية ، والخدمات الاستشارية) . ونظرا لهذا الدور المركزى الذى تقوم به هذه الشركات كقناة لنقل التكنولوجيا ، فقد يكون من المنطقى أن نتعرض لها كمفهوم ومصطلح وخصائصه ، وخلفيته التاريخية ثم الاستراتيجية التى تتبعها فى البلاد النامية والمصالح التى تحرك نشاطاتها (٢) .

---

(١) Patrick Boarman and H. Schelhammer, «Multinational Cooperations Governments (edited) Praeger Publications, (N. Y., London 1975), pp. 14-16.

(٢) انطونيوس كرم ، العرب أمام تحديات التكنولوجيا ، م.س.ذ. ص ٩٦ .
Franklin R. Root : International Trade Investment (South-Western Publishing Co., 1973, p. 19).

● المبحث الأول :

الشركات متعددة الجنسية

المفهوم ـ التطور ـ الخصائص ـ الاستراتيجية ـ المصالح

المفهـــوم :

الحقيقة انه لا يوجد تعريف موحد ومسلم به من قبل المهتمين بالموضوع نتيجة عدة أسباب ليس أقلها تعدد الجوانب والأبعاد المتعلقة بالشركة متعددة الجنسية : الجوانب التنظيمية والقانونية والاقتصادية والسياسية والثقـافية وغيرها ٠

البعض يركز فى تعريفه للشركة متعددة الجنسية على ملكية الشركة ٠ فأى شركة تصبح متعددة الجنسيات عندما ينتمى مالكو الشركة الأم الى جنسيات عدة دول ٠ وأحسن أمثلة تعطى عن ذلك شركتا (شل » Shell ويونيلفر Unilever المملوكتان من قبـل مصـالح بريطانية وهولنـدية ٠ لـكن أكثرية العلماء المهتمين بالموضوع اعتبروا هاتين الشركتين حالتين استثنائيتين ورفضوا بالتالى الأخذ بهذا التركيز على تعدد جنسيات المساهمين لأن الحصص الفاصلة أو حصة الأسد من الأسهم تكون فى أيدى مواطنين من بلد واحد : الولايات المتحدة أو بريطانيا ، أو فرنسا أو سويسرا أو غيرها ٠ ويرى البعض أن تعدد جنسيات مالكى الشركة الأم لا يأخذ أبعاده الحقيقية الا اذا كان تعدد الجنسيات يتعلق بأعضاء مجلس ادارة الشركة الأم وبمدراء الشركة الأساسيين٠ وهذا التطور لم يتبلور بعد ولا يزال فى مراحله الأولى حيث ان هيمنة جنسية واحدة على ادارة الشركة الأم لا تزال القاعدة العامة (١) ٠

كما ركز البعض الآخر ـ وبالأخص المـاركسيين ـ على حجم وضـخامة الشركات المتعددة الجنسية بالاضافة الى طبيعة الملكية والتحكم بقراراتها ٠ وقد ذهب باران وسويزى الى اعتبار هذه الشركات السمة المميزة للمرحلة الجديدة التى دخلهـا النظـام الرأسـمالى وهى مرحـلة الرأسمالية الاختيـارية

(١) المرجع السابق ـ ص ١٠١ ٠

Monopoly Capitalism ووفقـــا لهذين الكاتبين فان هــذه الشركات العملاقة هي الوحدات الأساسية للرأسمالية الاحتكارية في هذه المرحلة ويشكل أصحابها وموظفوها الكبـــار الفئـــة العليـــا leading échlon من الطبقة الحاكمة · ولا يمكن في يومنا هذا فهم طريقة عمل الامبريالية الا من خلال تحليل هــذه الشركات العملاقة ومصالحها (١) ·

ومن ثم يمكن تعريف الشركة أو المؤسسة متعددة الجنسية بأنهـــا أى مؤسسة ذات فرع أو شركة منتسبة affiliate أو شركة تابعة أجنبيـة واحدة أو أكثر وتنخرط في الاستثمار في أصول انتاجية أو مبيعات أو انتاج أو تشغيل الفروع والتسهيلات الأجنبية · وهي ليست مجرد استثمار لرؤوس الأمـوال مهما كان حجمها وانما هي بنـــاء اقتصادى واجتمـاعى ذو آثار شاملة وقوية (٢) ·

ويجدر بنا ابراز الملاحظات الآتية على المصطلح :

(أ) هذه الشركات طابعها احتكارى ليس بمعنى الملكية أو السـيطرة الكاملة على هذا القطاع أو ذاك من قطاعات الانتاج وانما المقصود امتلاك الشركة لأحد المكونات الاقتصــادية ســـواء رؤوس أمـوال أو المهـارات الادارية أو التكنولوجيا المتقدمة ·· الخ بدرجة تجعلها قادرة على فرض أسعار احتكارية أو الاتفاق عليها والسيطرة والمشاركة على جزء كبير من النشاط الاقتصادى الى حد يجعل من العسير على شركات أخرى كثيرة الدخول الى السوق ·

(ب) صفة « تعدد الجنسية » التي تتمتع بها تلك الشركات لا تعنى فقط أن هــذه الشركات قد تخلصت من بعـدها القومي واكتسبت جنسيات عديدة بقدر ما تمتلك وتسيطر على المشروعات والشركات في العالم ـ وخاصة في البلاد النامية تثير قضايا هامة في الواقع الاقتصادى ، والاجتماعي وأولهـا مسـألة الولاء · حيث يتجه ولاء الشركات التابعة للمؤسسات الأجنبية في أى دولة الى الشركة الأم والدولة التي يقع فيها مركزها الرئيسي · ومن ثم فان ما يطلق عليه « الشركات متعددة الجنسية » هي بكل المعـانى شركة قومية تحتل مكانها أساسا في اقتصاد ومجتمع الدولة المتقدمة الأم فادارة الشركات التابعة واجمالي مجموعه تحتكرها الشركة الأم وتحتفظ هذه في يدها بكافة القرارات الأساسية وبمهمة التخطيط والحساب والرقابة (٣) ·

(١) انظر في ذلك لمزيد من التحليل :
Paul Baran and Paul Sweezy, "Notes on the Theory of Imperialism (Boston : An Extending Horizons Books, 1971).

(٢) محمد السيد سعيد ، الشركات متعددة الجنسية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) بالأهرام والهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨ ، ص ١٨ ·

(٣) محمد السيد سعيد ، المرجع السابق ص ٢٣ ·

التطور :

اذا كان مصطلح « الشركة متعددة الجنسية » ، قد أطلق وراج حديثا للتعبير عن الشركة التى تقوم بالاستثمار الخاص المباشر فى البلاد الأجنبية فان تطبيقاته تعود الى أواخر القرن الماضى وارتبطت حركة الاستثمار المباشر مع اتجاه الشركات الصناعية الكبرى للتوسع فى الخارج منذ بدأ التركيز الصناعى فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة · وقد أخذت هذه الشركات فى الاستثمار فى التجارة الخارجية وادارة المرافق العامة ، واستغلال مناجم المواد الخام والمزارع الرأسمالية الضخمة وانشاء البنوك · وهى استثمارات أغلبها فى البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة واستندت الى الوضع الخاص الذى ييسره النفوذ العسكرى والسياسى (١) ·

وقد عرف العالم منذ أوائل القرن السابع عشر شركات احتكارية عملاقة فى مجال التجارة الخارجية لبعض المواد الاستهلاكية مثل الشركة البريطانية للهند الشرقية (عام ١٦٠٠) التى احتكرت تجارة بريطانيا مع الهند ودول أسيوية أخرى · وبقيت هذه الشركة خلال عقود طويلة أكبر شركة عالمية · كذلك أقام الاستعمار الاستيطانى البريطانى فى المستعمرات الأمريكية (التى أصبحت فيما بعد الولايات المتحدة) شركة استعمارية عملاقة باسم « شركة خليج الهدسون » لاحتكار التجارة بين بريطانيا وبعض مستعمراتها فى أمريكا الشمالية · وكان على هذه الشركات العملاقة ومثيلاتها أن تنفذ سياسة بريطانيا التجارية ــ وفيما بعد سياسة الدول الاستعمارية الأخرى : فرنسا ، بلجيكا ، البرتغال ، هولندا ، اليابان ·· الخ ــ التى كانت تقوم على تصدير بريطانيا للمواد المصنعة مقابل المواد الأولية والأسواق التى كان يتوجب على المستعمرات ومناطق الاستيطان الجديدة تأمينها ·

ثم جاء الثالث الأخير من القرن التاسع عشر لتظهر الشركات الوطنية العملاقة والتى تحقق معظمها من دمج عدة شركات مع شركة أكبر وأكثر نفوذا ومقدرة مالية · وعرفت هذه الفترة فى الولايات المتحدة بفترة الاتحادات الاحتكارية Trusts الضخمة فى مجال الحديد والصلب والبترول والورق والآلات الكهربائية وغيرها من المجالات · وما ان نجحت هذه الشركات الكبرى فى تثبيت أقدامها فى الأسواق الوطنية خاصة فى الولايات المتحدة ــ حتى أخذت تتجه ببطء نحو الدول والأسواق الأجنبية ·

ومع خروج هذه الشركات من أسواقها الوطنية لتستثمر أموالها فى

---

(١) محمد السيد سعيد ، المرجع السابق ، ص ٣٣ ، و ص ٦٦ ، ص ٧١ · وأيضا فى :
Patric Boarman and H. Schollhammer, op. cit., p. 21.

الخـــارج كانت بداية ما نطلق عليـه اليـــوم الشركات المتعـددة الجنسيات corporations multinational أو عابرة الحـــدود الوطنيـة transnationals واذا كانت البداية قد حصلت ببطء منذ أواخر القرن الفائت وأوائل القـرن الحالى ، فقد بدأت منذ عقد العشرينات (من هـــذا القرن) موجة جـديدة عارمة لخروج هذه الشركات من حدودها الوطنية لتستثمر حيث شـاءت فى دول متقدمة أخرى ، أو فى أمريكا اللاتينية أو فى آسيا وأفريقيا • ففى عام ١٩٣٩ كانت ١٨٧ شركة أمريكية عملاقة قد نجحت فى اقامة ٧١٥ فرعا صناعيا خارج الولايات المتحدة منها ٣٣٥ فى أوربا و ١٦٩ فى كندا و ١١٤ فى أمريكا اللاتينية والباقى موزع على المناطق الأخرى من العالم (١) •

وبدأت الموجة الجديد لانتشـــار الشركات العملاقة فى العـالم مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، وان كانت هذه الموجة قد انتقلت من ذروة الى أخرى منذ منتصف الخمسينات ، حاملة استثمار ونشاط هـذه الشركات الى زوايا الأرض الاربع •

وقد جاء عقد السبعينات ليعطى دفعة قوية لتوسع الشركات متعـــددة الجنسيات فى العالم ، وبشكل ملفت للنظر فى الدول النامية نفسها • فقد ارتفع المعدل السنوى للاستثمارات الخارجية الخاصـة والمبـاشرة فى الدول النامية — والتى تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالجزء الأكبر منها — من حوالى ٣ر٢ مليار دولار خلال عقد الستينات الى حـوالى ٧ر٦ مليـارات دولار سنويا خلال الفترة ١٩٧٢ — ١٩٧٨ •

ويمكن القول أن الشركات المتعددة الجنسية نشأت كأحد أهم السبل التى يواجه بها نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية تناقضاته الجوهرية وحيث يجـد فى النظام الدولى الراهن حقلا خصبا لنشاطات هذه الشركات • هذا النظام يتميز بمجموعة من الدول القومية يربط بينها سوق رأسمالى واحد ، وتمسك دولة واحدة هى الولايات المتحدة بعديد من الخيوط المحركة لاتجاهات الاقتصاد الدولى وتحتها مباشرة وفى علاقات تبعية وثيقة بها توجد مجموعة الدول المتقدمة الأخرى — أوروبا الغربية وكندا واليابان وفى أسفل الهرم ثمة عدد كبير من الدول المتخلفة التى ترتبط بعلاقات تبعية قوية بالبلاد الرأسمالية المتقدمة • هذه التناقضات الجوهرية التى يحتوى عليها نظام الرأسمالية الاحتكارية والتى تعتبر الشركات متعددة الجنسية تعبيرا عنها ووسيلة لحلها فى آن واحد هى :

---

(١) انظر فى ذلك :

Raymon Vernon : "The Economic Consequences of U.S. Foreign Direct Investments». in Robert E. Baldwin and J. D. Richardson (eds.) : International Trade and Finance (Boston : Little, Brown and Co., 1974), p. 285-289.

التناقض بين التراكم والاستثمار ، وبين الأسعار والأجور ، وفوق كل شيء التناقض بين العمال والرأسماليين ويشتعل هذا التناقض في مستوى تطور علاقات الانتاج وبنية السوق تجعل الحرب التنافسية دائرة بين الشركات العملاقة القليلة في السوق القومي المحدود وتعبر عن نفسها في أزمات دورية : ركود وتضخم . ويصبح الحل الناجح هو توسيع الأسواق من خلال الاستثمار المباشر ومن ثم اتساع الشركة لتصبح عملاقة مع عوائد الانتاج والربح وتدريجيا تصبح متعددة الجنسية (١)

الخصائص : وسمات العمل في البلاد النامية :

يقصد بالخصائص العامة للشركات متعددة الجنسية ، مركزها النسبي في اقتصاد بلادها الأم ، وفي اقتصاد البلاد التي تعمل بها شركاتها التابعة والأهمية النسبية لعملياتها الخارجية في اقتصاديات الشركة نفسها :

١ـ الحجم الهائل بالمقارنة ببقية مشروعات الاقتصاد القومي للبلد الأم الذي يوجه فيه مركزها الرئيسي - فبالنسبة مثلا لأضخم ٥٠٠ شركة أمريكية وهي تلك التي أوردتها مجلة Fortune في قائمتها السنوية نجد أن ال ٨٧ مشروعا متعددة الجنسية الأضخم تتفوق على بقية الشركات الأخرى (وهذا يتضح أكثر في حالة صناعات السيارات والبترول والمعادن المصنعة والكيماويات) (٢) .

٢ - نتيجة لقوتها الاقتصادية العملاقة تبدو الشركات متعددة الجنسية من زاوية ميزانياتها وحجم مبيعاتها السنوية أعظم قدرة من دول قومية عديدة حتى في أوروبا الغربية .

٣ ـ الشركات م. ج حتى العملاقة منها تعتمد بدرجة كبيرة على عوائدها من الخارج ويتناسب هذا مع درجة اندماجها في الاستثمارات الدولية وينعكس على المؤشرات الاقتصادية (الأصول ، المبيعات) .

٤ ـ في حالة المشروعات المشتركة ، أي التي تكون فيها ملكية رأس المال مقسومة بين الشركات الأم وشركات أو حكومات أخرى ، تقوم الشركة الأم بالسيطرة على العملية الادارية والتخطيطية الى درجة كبيرة وتطمئن الى أن

---

(١) حول هذا التحليل انظر ، S. Hymer and R. Rowthorn, «Multinational Corporations ans International Oligopoly» in C.P. Kindleberger (ed.) The International Corporation, MIT Press, 1978 (c) p. 134-152.

(٢) «Fortune», May 1977 (Tim Inc.) : The First 500 Greatest Industrial Corporations in America.

المشروع المشترك يندمج فى استراتيجيتها العالمية . ولا يعنى كذلك استئجار بعض الشخصيات المحلية فى ادارة الشركات التابعة الأجنبية أى مشاركة جدية فى الادارية التى تبقى بيد المركز الرئيسى ولا يحتل هؤلاء سوى نسبة ضئيلة من الوظائف العليا فى المركز الرئيسى للشركة .

أما فى ادارة الشركات التابعة ، فيمكن أن نجد نسبة أعلى من الشخصيات المحليــة غير أن احتفاظ الادارة المركزية بالقرارات الأساسية والهـامة بحيث لا تترك غير القرارات التفصيلية والتطبيقية وقليلة الأهميــة بيد الشركـة التابعة ، يحرم تلك العناصر المحلية من فرصة ممارسة بعض النفوذ على ادارة الشركة التابعة ، كما أن ربط قــواعد الترقى الوظيفى بالولاء للشركة الأم ومركزها الرئيسى يجعل اتجاه هـذه الشخصــيات نحــو خــدمة الشركة وتوجيهاتها (١) .

٥ ـ هذه الشركات مسئولة عن قسم أعظم من الدخل والتشغيل سواء فى القطاع الاستراتيجى أو التحويلى ، كما أن أثرها أعمق على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات . وحيث ان قواعدها الرئيسية فى البـلاد الصناعية فتأثيرها الثقافى وأسلوب ادارتها للعمل ، وطابعها الأجنبى المقتحم من المحتم أن يتناقض بحدة مع الأنماط المحلية ـ وفى حالة الحكومات الأقل تحضرا ، كثيرا ما تهيمن هـذه الشركات نتيجـة ما توفر لهـا من امكانيات رأسمالية وتكنولوجيــة وقانونية على المجتمع بصفة شاملة . وفى كل الحالات يجرى تعرية ما فى النزاع من طبيعة سياسية بصورة أعظم منه فى حالة البلاد المتقدمة .

٦ ـ تجربة الشعوب فى البلاد المتخلفة الطويلة مع الاستثمار الأجنبى الخاص والشركات الأجنبية العاملة فى اقتصادياتها قد خلقت اتجاها جماهيريا معاديا نحوها ، ولا يرتبط هذا الاتجاه فقط بالحركات القــومية والطموح للاستقلال الاقتصادى ، والأوضاع الناجمة عن هيمنة شركة أجنبية واحــدة أو اثنتين على القطاعات الهامة من الاقتصاد من حيث الدخل والعمالة والنصيب فى التجارة الخارجية علاوة على التدخل الصريح لتلك الشركات فى سياسات تلك البلاد ، وانما يتصل كذلك بالآثار الاقتصادية والاجتماعية التى أثبتت تلك الشركات انها ضليعة فى افرازها فى حالة التخلف العام الذى تعانى منه تلك البلاد .

٧ ـ للاستثمار الأجنبى الخاص فى البلاد الأقل نموا أربعة ملامح مميزة :

---

(١) انظر تحليلا لهذه الصيغة فى :
R. Barnet and R. Mueller, «Global Reach : The power of the multinational Corporation», (Simon and Schuster) N.Y. 1978 (c), Chapter 4.

الأول : هو الطابع ذو الاتجاه الواحد للاستثمار الأجنبي الخاص المباشر ٠

الثاني : هو التجربة الاستعمارية الحالية لأغلب هذا الاستثمار فثمة قدر ضخم من الاقتناع فى البلاد النامية أن السيطرة القديمة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى هذه البلاد من قبل البلاد الغربية وحكوماتها لم تنته وانما تسللت الى المستثمرين متعددى الجنسية ٠

الثالث : انتشار الشركات ذات الحجم المتوسط والصغير (سواء حجم الشركات الأم أو شركاتها المنتسبة والتابعة فى تلك البلاد) حيث تلعب دورا هاما فى النشاطات التحويلية فى البلاد النامية ٠

الرابع : ويتصل باختـلال توزيعها النسبى بين القطاعات الاقتصـادية للاقتصاد المحلى ٠

(وللسمات الأربع تفصيل فى الفصل السادس الخاص بالأبعاد والتأثيرات الاقتصادية لنقل التكنولوجيا الى العالم الثالث) ٠

الاستراتيجية والمصالح : يقصد باستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات الأساليب التى تستخدمها من أجل تحقيق أغراضها العامة على المدى الطويل ٠

واذا عدنا الى الوراء قليلا ، أى الى الثلاثينات ابان الازمة الاقتصادية العالمية التى أصابت السوق التجارى والمالى والشركات الصناعية فى الولايات المتحدة بالذات ثم فى أوروبا بالافلاس والتوقف التام نجد أن الشركات الأمريكية حاولت الخروج منها باتباع أساليب جديدة لتعيش وتبقى من بينها التركيز الأفقى والرأسى فى الانتاج ، والامتصاص والادماج والتنويع(١) ٠

التركيز الأفقى : وهو قيام الشركة بدعم رأس مالها وامكانياتها الذاتية ودعم العمالة الماهرة لديها لتزداد قوة وتتحمل ضغط السوق ٠

التركيز الرأسى : وهو أن تمد الشركة نشاطها تحت ادارة مركزية واحدة الى صناعات متفرعة من صناعاتها ، هبوطا أو صعودا كأن تستغـل شركـة اطارات السيارات غابة المطاط ، أو أن يستغل مصنع للحديد والصلب مصنعا تابعا للأشغال والمنشآت المعدنية ٠

الامتصاص : يقضى بأن تبتلع الشركة الأقوى الشركات الأضعف بأبخس

---

(١) من الدراسات الهامة بخصوص استراتيجيات الشركات متعددة الجنسية :
M. Z. Brooke and H. L. Remmers, «The Strategy of Multinational Enterprise» (Longman, London, 1975 (c), pp. 36-50.

الاثمان ثم تستفيد الى أقصى حد من طاقتها الانتاجية أو التسويقية المتمركزة فى السوق لتعيش هى وتمر من الأزمة ٠

وكذلك الادماج : يقضى بأن تتكاتف بعض هذه الشركات المتعثرة لتندمج فى شركة واحدة ، ولتنظم نفسها ماليا واداريا بما يضمن لها النجاة ٠

والتنويع : هو الأسلوب الذى أنقذ الشركات الأمريكية خلال الثلاثينات ، بتنويع نشاطها داخليا أو خارجيا ٠ والتنويع الداخلى هو أن تسرع الشركة بانتاج منتجات جديدة على وجه السرعة ، يكون الطلب عليها مستمرا طوال العام ، بجانب المنتج الأساسى الذى تصنعه وخاصة لو كان موسميا والذى قد تهمله فى النهاية أمام نجاح المنتجات المتنوعة الجديدة التى طرحتها ٠

أما التنويع الخارجى فهو شراء الشركة لشركات صناعية أخرى ، تنتج منتجات أخرى أو مصنوعات جديدة لتخرجها هذه الأخيرة من الأزمة أو من عدم التشغيل الأمثل أو من الاختناقات الموسمية (١) ٠

هدف الربح هو لا شك أهم أهداف الشركة وهنا يبرز سؤالان :

ـ أى درجة من الربح ترغب الشركات م٠ ح فى تحقيقها ؟

ـ هل هى أرباح الأجل القصير أم الأجل الطويل ، وأرباح الشركة فى مجموعها وخاصة الشركة الأم أم أرباح كل شركة من شركاتها كل على حدة(٢)٠

يؤكد الاقتصاديون أن الشركة متعددة الجنسية تسعى الى تعظيم الربح بالنسبة لاجمالى الشركة وعلى وجه الخصوص ربحية الشركة الأم ٠ غير أن الأرباح فى الأجل القصير أو الفورية ليست هى أكثر أهداف الشركة أهمية وليست أفضلها ، ومن ثم نجد عددا قليلا من الشركات متعددة الجنسية تتطلع الى هذا الهدف وأغلبها يسعى الى تعظيم الربح فى الأجل الطويل ٠

وهكذا نخلص الى مدلول استراتيجية الشركات متعددة الجنسية فالشركة تعنى برسم الخطط بعيدة المدى وتحديد الأساليب التى تمكنها من الحصول الى أقصى ربح على الأجل الطويل لمجموعة الشركة وعلى وجه الخصوص للشركة الأم نفسها ٠

---

(١) د٠ حسنى الجمل ، الخطورة الدولية للشركات متعددة الجنسية ٠ السياسة الدولية عدد ٣٤ أكتوبر ١٩٧٣ ، ص ١٥٤ ـ ١٥٨ ٠

(٢) انظر د٠ وهبى غبريال ، الكارتل الدولى للشركات متعددة الجنسية ، السياسة الدولية ، عدد ٤١ يوليو ١٩٧٥ ، ص ٥٢ ـ ٥٩ وكذلك محمد السيد سعيد م٠س٠ذ٠ ص ٢١٨ ، ص ٢٢٢٠ ٠

في السنوات الأخيرة ركزت هذه الشركات بدرجة كبيرة على التخطيط الداخلي للشركة كأداة للادارة ، والتخطيط داخليا أو خارجيا أداة عملية تحسب الأهداف والوسائل وبواسطته تتطلع للنمو ويميز الاقتصادية بين (١) :

التخطيط الاستراتيجي أو طويل الأجل · ويتضمن تعريف الاتجــاهات والأهداف الأساسية النوعية للشركة وأساليب تحقيقها مثل سياسات الاستثمار الاقليمي والانتاجي ، وقرارات المنافسة ودخول الأسواق ·

والتخطيط متوسط الأجل : الذي يستغرق خمس سنوات ويتضمن صياغة أهداف أكثر تفصيلا للشركة وأقسامها الكبرى وشركاتها المنتسبة الوطنيـــة وتفصيل سياستها الجغرافية والانتاجية والوظيفية وتوزيع موارد الشركة ·

والتخطيط التكنيكي الذي يصــل لعام واحد وهو خطة تفصيلية للشركة ووحداتها المختلفة في العالم ومنه تستمد الشركة الميزانية السنوية وتتحـــدد القرارات السنوية التي ينبغي استصدارها ·

كذلك يمكن التمييز في استراتيجية الشركات متعـــددة الجنسية بين عدة عناصر أساسية (٢) ·

(أ) سياسات الاستثمار : وهي الأسس العامة لاتخاذ قرارات الاستثمار في الخارج وتشمل تقدير المناخ الاستثماري (الاستقرار السياسي القومي ، الاستقرار النقدي ، قوانين الضرائب ، تدخل الحـكومة في الاقتصاد) ، وهناك مقياس لهذا المناخ (مناسب ــ متواضع ــ رديء ــ معاد) ·

حساب المنافسة بتحديد درجة تنافسية الاقتصاد ومدى امكانية حيازة مركز احتكاري فيه ·

تحديد صيغة الملكية التي يتخذها الاستثمار وطريقة تحقيقه (قد يكون المشروع مملوكا بالكامل ، أو في شكل ملكية مشتركة مع شركات أخرى محلية أو أجنبية أو مع حكومة البلد الضعيف) ·

(ب) سياسات السيطرة : وتعني تطوير سلطة مركزية شديدة في المركز الرئيسي لمجموعة الشركة وتخضع الشركات المنتسبة affiliate بدرجات متزايدة لسلطة المركز الرئيسي ·

(جـ) سياسات التمويل : وتحديد التخطيط التمويلي المركــزي ومصادر

---

(١) المرجع السابق ·

(٢) التفاصيل ذات الطابع الاقتصادي

Lewis Solomon, Multinational Corporations and the Emerging World Order- Kennikat Press, 1978, N.Y. Chap. 3 and 4.

وتوزيع الأرصدة على الشركات التابعة وحماية أصول الشركة فى العالم . وأهم قضايا التمويل هو توفير الأرصدة لعملياتها الأجنبية بأرخص تكلفة من خلال الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية والمحلية وكذلك اصدار الاسهم المحلية والسندات العالمية .

(د) سياسات التسويق والتسعير : وتتضمن تحديد الفرص العالمية الأضخم للشركة فى التسويق وتوزيع هذه الأسواق على منتجاتها وشركاتها المنتسبة المختلفة المنتشرة فى البلدان المضيفة فى العالم ، كما تتضمن العلاقة بين الأسعار للتوصل الى أنسب علاقة .

ومن أفضل التفسيرات لتوسع الشركات فى العالم التفسير الذى قدمه ستيفن هايمر Stephen Hymer الذى ركز على كون هذه الشركات قادرة على تحقيق معدلات ربح على استثماراتها فى الخارج أعلى بكثير من معدلات الربح فى داخل دولها فى مجالات استثمارية مماثلة . ويرجع هذا الفارق الهام فى الربحية الى كون هذه الشركات تتمتع بدرجة عالية من الاحتكار للتكنولوجيا وللمعرفة التكنولوجية وللتنظيم والادارة الحديثة وللخبرات والكفاءات المالية المتخصصة ، كما تتمتع بقدرة تمويلية هائلة داخل بلدها الأم وفى الأسواق المالية الداخلية وداخل الدول النامية نفسها . ومع كل هذه « المستلزمات الاحتكارية » Monopolistic inputs ـ اذا جاز التعبير ـ « فبعد نقطة معينة فان الشركة تبدأ بالتفكير بالنسبة لموقعها وحصتها فى السوق الدولية ككل وليس فى سوقها الأصلية فى الولايات المتحدة أو فى دولة أوروبية معينة وعندها تبدأ بالتخطيط لعملياتها على أساس الامكانات والمتطلبات المتاحة على مستوى العالم(١) .

---

(١) انطونيوس كرم ، م.س.ذ. ص ١٠٧ ـ وارجع كذلك الى :
Stephen Hymer «The Efficienncy (Contradiction) of Multinational Corporations», in : International Trade and Finance (Baldwin and Richardson : Eds.) op. cit , p. 303.

● المبحث الثانى :

أبعاد مساهمة الشركات متعددة الجنسية فى تنميـة العالم الثالث والمصالح السياسية والاقتصادية وراء تلك المساهمة

أصبح من نافلة القول أن هذه الشركات تشكل اليوم القوة الاقتصادية الثالثة فى العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وان انتاجها يزيد بمعدل يبلغ نحو ضعف معدل نمو الاقتصاد الداخلى لكل من هاتين الدولتين ، وان من المتوقع ان يكون لنحو ٤٠٠ أو ٥٠٠ شركة من هذه الشركات ، قبل نهاية القرن الحالى ، ملكية ما لا يقل عن ثلثى مجموع الأصول الثابتة فى العالم بأسره وأن تقوم بانتاج أكثر من نصف الانتاج العالمى . فاذا استمر نموها على هذا النحو فانه سيأتى اليوم الذى تصبح فيه التجارة الدوليـــة هى التجارة الداخلية بين هذه الشركات وفروعها وتصبح فيه الحركات الدولية لرؤوس الأموال مجرد انتقال لرؤوس الأموال بين واحدة وأخرى من هذه الشركات .

من المهم اذن أن نحاول معرفة ما هى تلك الاستراتيجية من استراتيجيات تنمية العالم الثالث التى تحقق مصلحة هذه الشركات ومن ثم تحـــاول هذه الشركات فرضها على حكومات تلك الدول ؟ ومن المهم أيضا أن نعرف ما مدى قدرة هذه الشركات على فرض متطلبات مصالحها الخاصة على هذه الحكومات ، وأن تقرر على ضوء هذا ما اذا كان من الممكن حقا أن نضع موضع التطبيق ماتدعو اليه وثيقة الأمم المتحدة من اخضاع هذه الشركات الدولية للرقابة والتوجيه(١) .

ابتداء فان اتباع الدول الفقيرة لاستراتيجية للتنمية المستقلة تقوم عـلى مبدأ الاعتماد على النفس ليس من شأنه أن يحقق مصلحة الشركات الدولية ، فمثل هذه الاستراتيجية تتخذ نقطة بداية لها محاولة اشباع الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من السكان . ولكن السلع المطلوبة لتحقيق هذه الغاية هى

---

(١) د. جلال امين ، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .

فى أغلب الأحوال سلع لا تتطلب تطبيق تكنولوجيا متقدمة ـ ولا مستويات مرتفعة من المهارات والقدرات التنظيمية ، ولا تعتمد أساسا على وسائل الانتاج والمواد الأولية المستوردة • وهذه بالضبط هى الجوانب التى تتمتع فيها الشركات الدولية بميزة نسبية (١) •

كذلك لا تجد هذه الشركات مصلحة واضحة لها فى استراتيجية للتنمية تقوم على استبدال الواردات بهدف انتاج سلع انتاجية كثيفة رأس المال ، اذ أن هذه هى فروع الانتاج التى تجدها الشركة الدولية مناسبة لأن تقوم بانتاجها فى داخل الدول الصناعية ـ بالنظر الى اتفاقها مع نسب عناصر الانتاج المتوفرة لدى هذه الدول • وانما تجد الشركات الدولية المتجهة الى ميدان التصنيع فى البلاد المتخلفة أكبر مصلحة لها فى اقامة تلك الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية الأقل تعقيدا والتى وان كانت تحتاج الى استيراد المعرفة الفنية والكفاءات التنظيمية من الخارج ، فانها أيضا تتميز بدرجة عالية من كثافة عنصر العمل والموارد الطبيعية تكفى لأن تجعل القيام بانتاجها فى داخل البلاد المتخلفة أكبر عائدا من اقامتها فى البلاد الصناعية •

ولكن هذا النوع من السلع ـ وهذه هى النقطة المراد تأكيدها يأتى الجزء الأكبر من الطلب ـ عليه من فئات الدخل المرتفع والمتوسط ، وهى فئات لا تشكل عادة أكثر من نحو ٢٠٪ من سكان الدولة المتخلفة • فاذا تبين للشركة متعددة الجنسية أن الدولة المضيفة هى أصغر من أن تسمح سوقها بالافادة من مزايا الانتاج الكبير وضعت الشركة كجزء من استراتيجيتها ـ بتصدير جزء من منتجاتها دول أخرى لا تسمح ظروف الطلب والانتاج فيها بأن تؤسس فيها فروعا محلية للانتاج(٢) •

وهكذا نجد الشركات الدولية تشجع الدول المتخلفة المرشحة لاستقبالها على تطبيق استراتيجية للتصنيع تقوم على تشجيع الصادرات • وفتح أبواب الاستيراد واطلاق حرية نظام الصرف حتى يتسنى لهذه الشركات الحصول على مستلزمات الانتاج من الخارج بأقل نفقة ممكنة ، وتصدير فائض منتجاتها وتحويل أرباحها ورأس مالها •

---

(١) انظر فى :
J. S. Nye, Multinational Corporations in World Pollitics, Foreign Affairs, Oct. 1974, p. 154-155.

(٢) محمد السيد سعيد ، م•س•ذ• ص ٢٢٠ ، ٢٢٢ •

وهناك عـدة ملاحظات على أثر هذه السياسة الاقتصادية على مستقبل دول العالم الثالث :

١ ـ التحول فى نمط تقسيم العمل الدولى ، من نمط تتخصص بمقتضاه هذه الدول فى انتاج المواد الأولية وتصديرها ، الى نمط تقوم بمقتضاه بتصدير منتجات صناعية استهلاكية تقوم بانتاجها الشركات متعددة الجنسية ، هـذا التحول من المشكوك فيه أن يؤدى الى وقف اتجاه معدل التبادل الدولى لغير صالح هذه الدول ، ذلك أن ظاهرة اتجاه معدل التبادل الدولى فى غير صـالح البلاد المتخلفة ليس أساسها فى الواقع صفات طبيعية أو كيماوية فى السلع الزراعية أو المواد الأولية وانما أساسه أمران :

الأول : هو العلاقة النسبية بين انتاجية العامل ومستوى الأجور فى الفروع التى تتخصص فيها الدول المتخلفة ، وبين انتاجية العامل ومستوى الأجور فى الفروع التى تقوم بانتاجها الدول الصناعية ٠

والأمر الثانى : هو العلاقة النسبية بين معدلات نمو الطلب على كل نوع من أنواع السلع التى تتخصص فيها الدول المتخلفة والدول الصناعية ٠

فاذا صح ذلك فان تحول البلاد المتخلفة الى انتاج وتصدير سلع استهلاكية تتميز بكثافة عنصر العمل ، وانخفاض مستوى المعرفة الفنية اللازمة بالمقارنة بما تتخصص الدول الصناعية فى انتاجه وتصديره ، واستمرار اعتماد البلاد المتخلفة على استيراد المعرفة الفنية ووسائل الانتاج من الدول الصناعية سيكفل استمرار التدهور فى أسعار صـادرات البلاد المتخلفـة بالنسبة لأسعـار وارداتها(١) ٠

٢ ـ اذا كان دخول الشركات متعددة الجنسية الى الدول المتخلفة يصحبه فى البداية تحسن فى ميزان مدفوعاتها فانه لا يمكن القطع بأن هذا الأثر الموجب سوف يستمر فى المدى الطويل ٠ فبعد انقضاء السنوات الأولى التى تتدفق فيها رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى الدولة المضيفة تميل مبالغ الارباح والفوائد التى تحولها هذه الشركات الى الخارج الى تجاوز ما تأتى به الدولة من رأس المال ٠

---

(١) د٠ جلال امين ، م٠س٠ذ٠ ص ٢٥ ، ٢٦
انظر ايضا :
Richard Barnet and Ronald Muller «Global Reach : Power of the Multinational Corporation (Simon and Schester, N.Y. 1978 (c), p. 267.

أما عن زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية الناتجة عن صادرات الشركات متعددة الجنسية فانه يجب التحفظ عليها من ناحيتين ٠

أولا : يجب أن نطرح من هذه الحصيلة مقدار الزيادة المصطنعة فى أسعار ماتستورده هذه الشركات من مستلزمات الانتاج من فروعها فى الخارج رغبة منها فى تجنب الضرائب العالية التى قد تفرضها بعض الدول المضيفـــة دون أخرى ٠

وثانيا : يجب ان نطرح مما تجلبه هذه الشركات من عمـلات أجنبيـة ما بددته الدولة المضيفة من عملات على استيراد سلع كمالية ما كانت لتستوردها لولا التزامها بسياسة الحرية الاقتصادية ، هذه السياسة التى ما كانت لتلتزم الدولة بها لولا خضوعها لضغط الشركات الدولية أو على الأقل لولا رغبتها فى اجتذاب هذه الشركات ٠

٣ ــ كذلك فان من المهم أن نميز بين حصول الدولة المضيفة للشركات الدولية على عملات أجنبية مقابل زيادة صادراتنا نتيجة لنمو قدراتها الانتاجية ــ وبين حصولها على هذه العملات عن طريق التصرف فى أصولها ٠ ان من أسهل الأمور على الفرد أو على الدولة أن تزيد حصيلتها من العملات الأجنبية عن طريق بيع الأراضى والمبانى والمواد الأولية القابلة للنضوب ٠

٤ ــ يضاف الى ذلك تحفظات على مقولة مساهمة هذه الشركات فى رفع معدل النمو فى الدولة المضيفة ٠ فجزء مما يبدو وكأنه اضافة الى أصول هذه الدولة نتيجة لاستثمارات هذه الشركات ليس فى الحقيقة الا احلالا لأصـول أجنبية محل أصول وطنية قائمة بالفعل ، وأجبرت على الـزوال تحت ضـغط المنافسة الأجنبية ، أو محل استثمارات وطنية كان يمكن أن تتحقق لولا منافسة الشركات الأجنبية لها فى جذب المدخرات الوطنية أو فى اجتذاب العمال والفنيين الوطنيين والواقع أن مركز الشركات الأجنبية فى السوق المحلى لا يقاوم ، وسواء كانت الشركات الأجنبية تعمل بلا منازع أو كان لها منافسوها المحليون فهى محتكر فعلى فى السوق القومى ولا عجب اذن أن تضطر الشركة القومية للاختيار بين الافلاس والبيع الجبرى أو الانضمام لمنظومة الشركة متعددة الجنسية ٠ ومن أجل تحقيق هذه النتيجة تتعاون البنوك الأجنبية فى البلاد النامية ، سواء نتيجة لشروطها التفضيلية فى الاقراض ، أو باشتراكها فى خطط احتكـارات القلة ٠

وكما ذكرنا من قبل فان الشركات متعددة الجنسية لن تمارس نشاطها فى الغالبية العظمى من الأحوال الا فى تلك الفروع التى تتمتع فيها بميزة نسبية والتى تتطلب تطبيق فنون الانتاج التى فى حوزتها ، ومن ثم فهى لن تطرق تلك

الفروع التى يعتمد عليها غالبية السكان سواء لتزويدهم بفرص العمل أو لتلبية حاجاتهم الأساسية • فهى اذن لن تطرق باب الزراعة التقليدية ، ولا تجارة التجزئة الا استثناء ، ولا الصناعات الحرفية والصغيرة أو الصناعات التى تعتمد أساسا على تصنيع مواد أولية محلية(١) •

٥ ـ وعلى الرغم من أن الصناعات التى سوف تفضلها الشركات الدولية هى صناعات تتميز بكثافة نسبية فى استخدام عنصر العمل اذا ما قورنت بما تقوم هذه الشركات بانتاجه فى الدول المتقدمة فان تلك الصناعات تتميز بكثافة عالية فى استخدام رأس المال اذا نظر اليها بمعيار حاجة الاقتصاد الوطنى للدولة المضيفة • ذلك أن هذه الشركات تحرص بطبيعة الحال على تطبيق أساليب الانتاج التى تتمتع فيها بميزة احتكارية والتى تستمدها عن طريق علاقاتها الخاصة بالشركة الأم ، وهى أساليب كثيفة الاستخدام لرأس المال بحكم البيئة الاقتصادية التى نشأت فيها • وهى تحرص من ناحية أخرى ، على أن تقلل بقدر الامكان من المخاطر السياسية المرتبطة بتشغيل قوة عاملة وطنية كبيرة ، كما انها تحاول الافادة مما تمنحه الدولة المضيفة من مزايا واعفاءات ضريبية على حجم استثماراتها الثابتة • كل هذا من شأنه أن يؤدى الى انخفاض حجم المساهمة التى تقدمها الشركات الدولية فى خلق فرص جديدة للعمالة بحيث نجد انها فى الوقت الذى قد تنجح فيه فى رفع معدل النمو فى الناتج القومى الى ٧٪ أو ٨٪ سنويا قد لا يصاحب ذلك نمو فى العمالة بأكبر من ٢٪ أو ٢ر٥٪ فاذا كان معدل الزيادة فى السكان ، كما هو الحال فى معظم البلاد المتخلفة يزيد عن ذلك ، رأينا الارتفاع فى معدل النمو يصحبه ارتفاع فى نسبة البطالة الى مجموع السكان • وليس هذا فرضا نظريا بل تؤيده تجارب كثيرة من البلاد التى فتحت أبوابها للشركات الدولية كالبرازيل وكينيا الخ (٢) •

٦ ـ فاذا تم استثناء تلك القلة المحظوظة من العمال والفنيين والمهنيين الذين تهيىء لهم هذه الشركات فرصا للعمل ، فان الغالبية الباقية من السكان لن تكون لها فى نظر هذه الشركات أهمية تذكر اللهم الا بقدر مالهم من قدرة على استهلاك منتجاتها • على أن الفئة المستهلكة لمثل هذه المنتجات لن تزيد بدورها على نسبة ضئيلة قد تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ من مجموع السكان • ان هذه النسبة التى قد تبدو للبعض من الضآلة بحيث لا تكفى لتفسير اهتمام الشركات متعددة الجنسية بالاستثمار فى البلاد المتخلفة ، هذه النسبة لا يجب أن يستهان بها كمصدر للطلب ، اذ ان من المألوف فى هذه البلاد أن تستأثر هذه النسبة بما

---

(١) د• جلال أمين ، م•س•ذ• ص ٣٠ ـ ٣٢ •

(٢) د• انطونيوس كرم ، م•س•ذ• ص ١١٧ •

لا يقل عن ٣٠٪ أو ٤٠٪ من مجموع الدخل القومى ، وفى البلاد المتخلفة كبيرة السكان كالهند أو البرازيل أو مصر أو المكسيك قد يكفى هذا لخلق طلب يستحق الاهتمام (١)٠ وعلى أى حال فان جزءا أساسيا من استراتيجية الشركات متعددة الجنسية فى البلاد المتخلفة ، هو أن تنشر فى تلك البلاد على أسرع نحو ممكن عادات الاستهلاك الغربية من أجل أن تضمن أن كل زيادة فى دخول فئات الدخل العليا والمتوسطة سوف ينفق الجزء الأكبر منها على منتجاتها ٠ ان هذا يفسر لنا أيضا كيف أن هذه الشركات لا بد أن تستفيد من أى اتجاه نحو زيـــادة التفاوت فى الدخول فى داخل البلد المضيف ، وكيف أن الدول التى كانت أكثر حرصا من غيرها على جذب هذه الشركات الى أراضيها هى نفسها الدول التى تعانى من أكبر قدر من الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية ٠

٧ ــ ان البعض قد يسلم بأن نشاط الشركات متعددة الجنسية قد ينتج عنه بالفعل زيادة حدة التفاوت فى حجم توزيع الدخل وان هذا ليس الا ثمنا زهيدا تدفعه الدول النامية فى مقابل ما تؤدى اليه هذه الشركات من زيادة حجم الناتج القومى ٠ على اننا نتفق مع التحليل الذى يرى أن الاختبـار الحقيقى لسلامة التنمية ليس هو مدى نجاح الدول النامية فى رفع مستوى الدخل بل فى تحقيق التكامل بين أجزاء المجتمع وفئاته وأقاليمه المختلفة ٠ ان مسايرة اقتصاديى التنمية الحديثة فى اعتبار الحدود الجغرافية أو السياسية للدولة هى الحدود المميزة للمجتمع الذى نرسم من أجله استراتيجية التنمية قد تقودنا الى أن يكون محور اهتمامنا مجتمعات وهمية لا حقيقية ولم يعد بوسعنا أن نتجاهل انه فى داخل كل دولة من الدول المسماة بالمتخلفة يوجد أكثر من مجتمع وأكثر من متوسط واحد للدخل ، وأكثر من مجموعة واحدة من الآمال ، ومن ثم يصبح منطقيا أن نرفض أن نستمر فى انتهاج استراتيجية للتنمية مؤداها أن تزيد درجة تكامل الدولة المتخلفة مع النظام الاقتصادى الدولى قبل أن يتم تحقيق التكامل الاقتصادى والثقافى للدولة الواحدة (٢) ٠

---

(١) د٠ جلال أمين ، م٠س٠ذ٠ ص ٣١ وهناك أيضا وجهة النظر نفسها وان كان بشـــكل غير بارز فى :

S. Landon, «Multinational Corporations, Taste Transfer and Underdeve-velcpment». (Institute of development Studies, University of Sussex, 1978 (c), p. 18-25.

(٢) انظر تحليلا مشابها فى :

K. B. Griffin, «The International Transmission : of Integrity», World Development, April 19 p. 3-16.

● المبحث الثالث :

الشركات متعددة الجنسية ونقل التكنولوجيا

مما لا شك فيه أن الشركات الأجنبية العاملة في البلاد المتخلفة تستخدم في عملياتها الانتاجية والتسويقية مستوى من التكنولوجيا الحديثة يتفوق على ما يتوفر للاقتصاد والشركات المحلية استخدامه . فواقع الدول النامية يكشف عن وجود عدد كبير من الشركات الأجنبية العاملة في اقتصادياتها القومية ، دون أن يؤدي ذلك الى تطور حقيقي في المستوى التكنولوجي العام للاقتصاد . وعلى الرغم من أن تلك القطاعات التي تخضع لسيطرة الشركات الأجنبية غالبا ما تكون فائقة التحديث الا انها تعجز عن بث التقدم في الاقتصاد القومي ككل ويستخدم تعبير ثنائية الاقتصاد المتخلف للتعبير عن هذه الحالة .. أي اصطفاف هذا القطاع المتقدم مع بقية قطاعات الاقتصاد القومي حيث تنتشر المصانع الصغيرة والوحدات البدائية أو المشروعات الحديثة متخلفة التكنولوجيا (١) .

ويشير تقرير الأمم المتحدة عن الشركات متعددة الجنسية الى أن كثيرا من الدول النامية يبدي قلقه حول نوع التكنولوجيا التي يمكن أن تحولها لها هذه الشركات ، وما اذا كانت ملائمة لظروفها خاصة في علاقاتها بالمشكلة التي يضعها فيض العمالة وندرة رأس المال والحجم المحدود للأسواق القومية(٢) .

وموضوع التكنولوجيا الملائمة لظروف الدول النامية هي من أكثر الموضوعات جدلا وتعقيدا وكذلك اذا كانت التكنولوجيا التي « تنقلها » الشركات متعددة الجنسيات الى هذه الدول هي التكنولوجيا الملائمة فعلا أو لا . وكنا قد ناقشنا

---

(١) محمد السيد سعيد ، م.س.ذ. ص ٢٥٦ .

(٢) انظر في ذلك :

U.N., The Impact of Multinational Corporations on Development and World Politics E/5500/Rev. 6-New York 1974, p. 54-55.

فى فصل سابق مسألة ملاءمة التكنولوجيا من ناحية نظرية وعامة ، أما الآن فستتم مناقشة مسألة الملاءمة من ناحية عملية ومحددة فى اطار عمل تلك الشركات وفى ظل نشاطاتها واستراتيجياتها ٠

وقد ذكرنا من قبل أن هذه الشركات تستخدم فى الدول النامية ـ مع الوفرة النسبية لعوامل الانتاج فيها تكنولوجيا كثيفة رأس المال والكثيرون من علماء الاقتصاد وبالأخص المنتمين الى الدول النامية ـ يرون مثل هذه التكنولوجيا غير ملائمة مع وفرة عوامل الانتاج فيها حيث تعانى من بطالة مقنعة أو سافرة ومن ثم يدعون الى استخدام تكنولوجيا كثيفة عنصر العمل ، أى تكنولوجيا تستخدم كمية قليلة من رأس المال مقابل كل وحدة من عنصر العمل ٠

لكن فئتين من العلماء والمهتمين بالموضوع ـ التقليديين من جهة والماركسيين من جهة أخرى المختلفتين جذريا فى نظريتهما تتفقان هذه المرة على مسألة استخدام آخر تكنولوجيا متاحة مهما كانت كثافتها الرأسمالية ، لأن التكنولوجيا البديلة ـ أى التكنولوجيا كثيفة العمل ـ تكاد تكون فى نظرهم مرادفة للتخلف الاقتصادى والاجتماعى ولتعميق هذا التخلف وزيادة الفجوة العلمية والتكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية ٠

موقف بعض العلماء التقليديين المؤيد لاستخدام أحدث تكنولوجيا متاحة فى العالم ينبع من نظرتهم الى أن التطور التكنولوجى لا يعتمد على البيئة الاجتماعية والسياسية ، والطبيعة السائدة ، وانما هو الذى يؤثر فى البيئة ٠ فالتطور التكنولوجى المستقل هو الذى سمح للحضارة البشرية بالخروج من العصر الحجرى الى العصر البرونزى ، ثم الى عصر الحديد ، وتطور التكنولوجيا المتواصل هو الذى أدى فى مرحلة لاحقة الى قيام الثورة الصناعية ٠ وهذا يترتب عليه انه لا توجد بدائل تكنولوجية ، كل حضارة تختار ما يناسبها منها(١) ٠

ومثل هذا المنطق يعنى أن الشركات المتعددة الجنسيات ليست هى التى تفرض تكنولوجيتها كثيفة رأس المال ، وانما التكنولوجيا هى التى تفرض نفسها على هذه الشركات وعلى العالم بأسره ٠

ومن الجهة الأخرى ، نجد الماركسيين يدعون الدول النامية لاستخدام أكثر التكنولوجيات تقدما وكثافة رأسمالية وان أدى ذلك مؤقتا وفى المدى القصير الى جعل مسألة البطالة فى هذه الدول أكثر سوءا مما هى عليه ٠ وهكذا فان الكاتب الماركسى المعروف « موريس دوب » يجادل بأن اختيار التكنولوجيا

---

(١) Transfer of Technology (Its Implications for Development and Environment) UNCTAD, N.Y. 1978, p. 33-35.

الملائمة ـ من حيث كثافتها يجب ألا ينطلق من وفرة عوامل الانتاج كما هي في البداية في الدول النامية ـ أي وفرة نسبية كبيرة في عنصر العمل وانما يجب أن تكون نظرة ديناميكية ومستقبلية ٠ وعلى هذا الأساس فان وفرة عنصر العمل الكبيرة في الدول النامية لن تستمر الى ما لا نهاية بعد أن تخطو عملية التنمية خطوات كبيرة الى الامام بحيث يمكن رفع معدلات الاستثمار والتراكم الرأسمالى بسرعة أكبر من وتيرة الزيادة في حجم قوة العمل ويلخص الكاتب المذكور الموضوع بقوله : « ان نفس الأسباب التى تبرر الدعوة الى استثمارات ضخمة تبرر أيضا درجة عالية من الكثافة الرأسمالية في التكنولوجيا المستخدمة لتنفيذ هذه الاستثمارات(١) ٠

ويذهب الكاتب المعروف ارجيرى امانويل ـ الذى يعتبر نفسه ماركسيا ـ أبعد من ذلك بكثير ، اذ انه اذا كان من المألوف لبعض المفكرين الماركسيين أن يدعو الدول النامية الى استخدام آخر تكنولوجيا متاحة في العالم مهما ارتفعت درجة كثافتها الرأسمالية ، فانه من غير المألوف أن ينظروا هذه النظرة الايجابية الى دور الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية كما يفعل امانويل حيث لا يكتفى بالقول بأن التكنولوجيا « الملائمة » التى يتحدث عنها البعض ـ ويقصدون بها التكنولوجيا كثيفة العمل ـ هي بطبيعتها تكنولوجيا متخلفة تجمد وتعيد انتاج التخلف وانما يرى أن الشركات متعددة الجنسية ، وهى تنقل تكنولوجيتها الى الدول النامية فانها تلعب دورا تاريخيا تقدميا لأن الآثار التى ستتركها هذه التكنولوجيا ستخلق علاقات اجتماعية أقل انسانية وأكثر تخلفا٠ وهذا يذكرنا ـ على حد تعبيره ـ « انه اذا كان النظام الرأسمالى هو بمثابة جهنم ، فان هناك جهنم أكثر هولا تتجسد في التخلف (٢) ويذكر الكاتب في هذا الخصوص كيف أن ماركس وروزا لوكسنبورج وليفين وماوتس تونج وغيرهم كانوا دوما من أنصار الآلة ـ ولو المستوردة ـ لأنها من جهة تخفف من المتاعب الجسدية عن كاهل الأيدى العاملة ومن جهة أخرى ترفع من انتاجية عنصر العمل ، ومن جهة ثالثة لانه لا خوف من أن يترتب على ذلك ظهور بطالة في النظام الاشتراكى القائم على التخطيط والاستخدام التام ، وليس على أساس الربح كما هو في النظام الرأسمالى ٠ ويستشهد الكاتب بقول الزعيم الصينى ماوتس تونج بأن « المجتمع والاقتصاد في الصين لن يتبدلا تماما الا حينما يصبح بالامكان استخدام الآلة وادخالها في كل القطاعات التى تسمح بذلك وبأنه

---

(١) د٠ انطونيوس كرم ، م٠س٠ذ٠ ، ص ١١٩ ٠

(٢) انظر مؤلفه :
Arghiri Emmanuel, «Technologie Appropriée ou Technologie Sous-Dévelopée (Collection Perspective Multinationale, PUF, 1981) p. 112-115.

بدون المساعدة الخارجية (فى مجال التكنولوجيا) لن نتوصل الى هدفنا ، مهما ادعينا بضرورة الاعتماد على النفس » • لكن امانويل يتجاهل كون الصين لم تحقق أهم انجازاتها التكنولوجية الا بعد القطيعة مع الاتحاد السوفيتى وبعد اضطرارها الى الاعتماد على نفسها(١) •

فى المجال التكنولوجى البحت نجد الشركات متعددة الجنسية ـ بما فيها الشركات الاستشارية الكبرى ـ متحفظة جدا وحساسة للغاية بالنسبة لاسرارها ومعارفها التكنولوجية التى هى مصدر احتكارها الرئيسى • لذلك نجد أن كل ما يتعلق بهذه المعرفة وبتطوير المنتجات والأساليب والتصميمات الهندسية ، ودراسات الجدوى الفنية والهندسية يتم ، اما داخل أبواب الشركة الأم فى الموطن الأصلى ، واما بأن تحصل على بعض أجزاء هذه الحزمة التكنولوجية من شركات أخرى متخصصة تتبع نفس الأساليب • وحتى عندما تدخل هذه الشركات فى استثمار مشترك مع طرف محلى ويكون من ضمن الاتفاق تدريب الايدى العاملة والخبرات المحلية على كل المراحل والمعارف المتعلقة بالمشروع ، نجد أن هذه الشركات تتملص عمليا من هذه المسئولية الاساسية وتكتفى باعطاء الايدى المحلية أقل الفرص الممكنة لاكتساب هذه المعارف والخبرات ، على انها تكون دائما مستعدة اذا تطلب الأمر ، لوضع الكفاءات المحلية فى أعلى الوظائف والمرتبات ، شرط ألا يقربها ذلك من المراكز المتعلقة بما تعتبره الشركة اسرارها التكنولوجية التي هى مصدر احتكارها فى السوق (٢) •

كذلك فانه مما لاخلاف عليه أن تلك الشركات تحجب التكنولوجيا المتقدمة المملوكة لها ملكية خاصة عن بقية قطاعات الاقتصاد وحتى لا تتخلى مجانا عن مركزها الاحتكارى اذا ما هدد نقل التكنولوجيا الى الشركات القومية بفقدانها هذا المركز •

فالتكنولوجيا هنا هى أداة للتبعية الاقتصادية • فهى جزء من ناتج البلاد المتقدمة التى تمثلها الشركات المنتسبة والتابعة لمؤسساتها الأم ، فازاء فيض الجهل باستخدام الموارد المحلية بأفضل الصور ، فان تكنولوجيا تلك الشركات تتجه الى أن تكون موفرة للعمل ، كثيفه رأس المال • كما تعزف عن الاشتراك بفعالية فى حل مشكلات الاقتصاد القومى ، وتحسين استخدام الموارد المحلية فى الانتاج الاجمالى (٣) •

---

(١) المرجع السابق ، ص ١١٥ •

(٢) انظر :

W. H. Courtney and D. M. Leipziger, «Multinational Corporations in less-Developed Countries : The Choice of Technology»; Oxford bulletin of Economics and Statistics; Nov. 1975, p. 297-304.

(٣) محمد السيد سعيد ، م٠س٠ذ٠ ، ص ٢٥٨ •

كما تخضع تلك التكنولوجيا لمبالغات كبيرة فى بعض الأحيان • فباستثناء الاستخراج وخاصة البترول ، والنشاطات التصديرية ، فان المستوى التكنولوجى للشركات الأجنبية العاملة فى البلاد المتخلفة يقل كثيرا عن مستوى التكنولوجيا فىالبلاد الأم لهذه الشركات ، وكما يلاحظ نفس تقرير الأممالمتحدة أن التجديدات التكنولوجية ترتبط باحتمالات التسويق ، وتلك الشركات م•ج لا تبـذل من بحوثها التجديدية الا نسبة يمكن اهمالها فى البلاد النامية • وقد شاعت الشكوى من زهد تلك الشركات فى التجديد التكنولوجى حتى داخل شركاتها التابعة فى البلاد النامية ، سواء فى الكتابات الاقتصادية أو المؤتمرات الدولية أو تقـارير الهيئات الدولية المهتمة بالتنمية (١) •

وليس المقصود هنا بالتجديد التكنولوجى رفع مستوى التكنولوجيا القائمة فعلا ، وانما المقصود هو اتجاه العلم التطبيقى الى مواجهة مشكلات الانتـــاج المحلى وفقا للشروط المحددة فى اقتصاد ومجتمع الدولة المتخلفة • ونتيجة لكون القرار التكنولوجى والبحث والتنمية هما قرارات خارجية تتم بعيدا عن البلـد المضيف وبعيدا أكثر عن مصالحه فضلا عن أن الممارســة التكنولوجية بالبحث والتنمية هى عملية ترتبط بموطن الشركة الأم متعددة الجنسية فلا يمكن الزعم بجدية أن تكنولوجيا تلك الشركات هى من ذلك النوع الذى يمكنه المساهمة فى « تنمية العالم الثالث » •

وثمة كذلك من الممارسات فى مضمار استخدام التكنولوجيا ما يؤدى الى الاضرار بقضية التنمية فرسوم استيراد التكنولوجيا هى فى حـد ذاتهـــا كبيرة وتستخدم مع ذلك لتحويل الأرباح بعيدا عن متنـاول الحكومات وهـذا يرتبط بقضية نقل وتحويل الشركات متعددة الجنسية للموارد الرأسمالية الى البـلاد النامية • ففى الأساس يتم تحويل موارد رأس المال الى الدول النامية فى مبـدأ المشروع الأجنبى دفعة واحدة بما يساهم فى تلك اللحظة فى رفع مستوى القوى المنتجة فى الدول المعنيــة • على أنه بمرور الوقت تؤثر ميكانزمات عكسية بأثر مضاد فى الناحية المالية ، اذ يبدأ ضخ الموارد من الدول النامية الى المتقدمة عبر شرايين متعددة الجنسية فى صورة مدفوعات الأرباح المعـاد ترحيلها وأقســاط الفوائد على الأسهم والسندات وأقساط وفوائد الديون ، ورسوم الادارة وتحويل التكنولوجيا ، بحيث تتجاوز اجمالى هذه المدفوعات التى تمثل عوائد الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر القديم ، قيمة ما يحول الى الدول النامية من رؤوس أموال جـديدة فى كل وقت • ويؤدى ذلك الى الاضرار بمركز ميزان المدفوعات للدول النامية ويضاعف هذا الأثر السلبى ما درجت عليه هذه الشركات فى ممارستها المالية والتجارية من اللجوء الى التكتيكات البعيدة عن رقابة الدولة مثل أسـعار

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٥٩ •

التحويل ، وتقل فوائض الربحية الى بنود أخرى مثل الاستهلاك الرأسمالى ورسم الادارة والتكنولوجيا (١) .

ويوازى ذلك فى خطورة الأثر النقل العكسى للتكنولوجيا ، فهذه الشركات الأجنبية هى أحد الأوردة التى تنقل الخبرات والعقول المتفوقة من أبناء العالم الثالث الى المراكز الأم المتقدمة مما يشكل ظاهرة استنزاف العقول وهى من أكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية خطورة فى الدول المتخلفة .

ويشير تقرير الأمم المتحدة الى أهمية مدفوعات التحويل التكنولوجى من شراء الترخيصات والعلامات التجارية والخبرات الفنية ورسوم الادارة وشراء حق الاختراع فهى تمثل لست دول هى الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك ونيجيريا وسريلانكا ما يناظر ٧٪ من صادراتهم مجتمعة ، وأقل قليلا من ١٪ من الناتج القومى الاجمالى لهم مجتمعين . وبالنسبة لـ ٣٠ دولة نامية تمثل ٦٥٪ من اجمالى سكان الدول النامية ، تقدر هذه المدفوعات فى نهاية الستينات بـ ٥ر١ بليون دولار سنويا ، وتقدر اونكتاد UNCTAD أن هذه المدفوعات تنمو بمعدل منتظم قدره ٢٠٪ سنويا فى المتوسط . كما أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن هذه المدفوعات تستوعب نسبة متزايدة من عوائد صادرات الدول النامية ومع ذلك فان تقديرات مدفوعات الابتكار تشوه المدفوعات الحقيقية للخبرة الفنية بطرق مختلفة وقد تعكس فقط تسوية فى توزيع العوائد بين القنوات المختلفة لنقل الدخل كنتيجة لاستراتيجيات الشركات وسياسات الحكومات (٢) .

ويضاف الى ذلك مشاكل أخرى متعلقة باستخدام اتفاقيات الترخيص والعلامات التجارية وبراءات الاختراع . فعندما تدخل دولة نامية ــ أو شركة خاصة فيها ــ فى اتفاق من اتفاقيات الترخيص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية على الشروط التالية :

ــ تحديد المنطقة الجغرافية التى يسمح المرخص للمرخص له أن يبيع السلعة فيها .

ــ تحديد الطريقة التى يتم بها الترويج للسلعة . وغالبا ما يحمل المرخص له تكاليف الترويج فى السوق المحلية ، على أن يتحمل المرخص تكاليف الاعلان على المستوى الدولى .

ــ يحق للمرخص أن يستخدم شتى الوسائل المشروعة للتأكد من أن السلعة المرخص لها تحتفظ بخصائصها الأصلية .

---

(١) J. Baranson, «Technology Transfer through the International Firm». American Economic Review, 1973, pp. 435-440.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر : UNCTAD TD/B/C 3 Geneva, July 1973.

ـ تحديد حجم العوائد التى يتوجب على المرخص له أن يدفعها للمرخص وطريقة الدفع ·

ـ التزام المرخص له باعتبار كل ما يتعلق بالمعرفة التكنولوجية سرا لا يمكن الافصاح عنه الى أحد وعدم احترام هذا البند يؤدى الى اجراءات قانونية ·

ـ تحديد المدة التى تسرى عليها الاتفاقية ·

ـ اعطاء المرخص حقا فى عدم تجديد الرخصة وفى ايقاف مفعول الرخصة فى أية لحظة يخرج فيها المرخص له عن بنود الاتفاق ·

وفى مثل هذه الاتفاقيات يقدم المرخص له الضمانات السابقة الذكر مقابل أن يسوق السلعة المرخصة أو مقابل أن يحصل من المرخص على تكنولوجيا انتاجية معينة ، أو تصاميم هندسية أو استغلال براءة اختراع لسلعة أو لأسلوب انتاجى ما (١) ·

وفى حين أن بعض الدول العربية كالجزائر ومصر تلجأ الى استخدام هذا الأسلوب فى نقل التكنولوجيا فى بعض الأحيان ، فان دول الخليج العربى لا تستخدمه فى العادة كأسلوب مستقل · وانما كجزء من « حزمة تكنولوجية » متكاملة تأخذ شكل الاستثمار المشترك (السعودية ، الامارات قطر الخ) أو « المشروع بالمفتاح » (الكويت ، العراق بالنسبة لبعض المشاريع) ·

والآثار السلبية التى تضاف الى ضخامة العوائد التى ذكرناها من قبل يمكن تحديدها فى النقاط التالية : ـ

القيود التى تتضمنها مثل هذه الاتفاقيات هى التى يترتب عليها معظم الآثار السلبية وأول هذه القيود يتجسد فى منع الطرف المحلى من التصدير الى خارج السوق المحلية الا بإذن خاص من المرخص · ثم هناك غالبا قيد آخر يفرضه المرخص على المرخص له هو اجبار هذا الأخير على شراء كل أو معظم ما يحتاجه من مستلزمات انتاجية ـ بما فى ذلك السلع الوسيطة ـ من الشركة الأم التى يملكها المرخص ، أو من فروعها فى الخارج ·

● ثم هناك الخسارة الكبيرة على المدى البعيد والمتمثلة فى أن الانفاق الذى يتكبده الطرف المحلى على الاعلان والترويج للعلامة التجارية الأجنبية تخلق

---

(١) انطونيوس كرم ، م·س·ذ· ص ١٣١ وفى
Surendra J. Patel : «Trade Marks and the third World», World development, vol. 7, 1978 pp. 654-655.

وكذلك فى : Daniel Chodnovsky, «Foreign Trade Marks in Developing Countries», World Development, Vol. 7, p. 321.

« الولاء » لسلعة الطرف الأجنبى ، وليس للسلع التى يمكن أن ينتجها الطرف المحلى . وهذا الوضع لا يشجع الطرف المحلى على تطوير السلعة وطرق انتاجها لأن أية تحسينات تذهب لصالح الطرف الأجنبى (١) .

● كذلك فإن من الآثار السيئة المترتبة على استخدام العلامات التجارية الأجنبية هى المبالغ الهائلة التى تهدر على الاعلانات لصالح هذه السلع . فقد قدر ما انفق على الاعلان للترويج للسلع الأجنبية فى الدول النامية وحدها بـ ٢ر٦ مليار دولار فى عام ١٩٧٠ ، ارتفعت الى ٤ مليارات دولار فى عام ١٩٧٣ . وهذه المصروفات غير الضرورية تعنى سوء تخصيص للموارد الوطنية وتحميل المستهلك المحلى زيادات اضافية فى الأسعار (٢) .

● ويلاحظ أن معظم هـــذه العلامات التجارية تتعلق بسلع استهلاكية ـ وبالأخص المعمرة منها ـ الأمر الذى يعمل على زيادة الميل للاستهلاك فى الدول النامية وانخفاض فى الميل للادخار (انظر فى ذلك الفصل الثانى من هذا الباب) . وكون هذه السلع هى أساسا سلع أجنبية فان « عامل المحاكاة » يزداد قوة ، مع ما يعنى ذلك من تحول فى الأذواق المحلية لصالح السـلع الأجنبية ، الأمر الذى يؤدى بدوره الى قلب أولويات الانتاج والاستهلاك المحلى من اشباع الحاجات الأساسية للمواطنين الى التنافس على السلع الكمالية . بل ان بعض التحليلات ترى أن استخدام التراخيص وبراءات الاختراع الأجنبية يخلق جوا نفسيا من التبعية ، اذ يصبح الطرف المحلى معتمدا ومعتادا على استيراد ما يحتاجه من أساليب تكنولوجية دون أن يحاول أن يطور بنفسه ما يحتاج اليه (٣) .

وقد لاحظت دراسة حديثة بأن الشركات متعددة الجنسيات تستغل ضعف المعرفة التكنولوجية فى دول الخليج العربى لتستخدم بعض المشاريع التى تقوم بها هذه الشركات « كجسر لاقتناء المعرفة التكنولوجية اللازمة فى انشاء وتشغيل مثل هذه المشروعات . أو استخدام المشروع كحقل تجارب لبعض طرق الانتاج المتخصصة والتى تم استحداثها ولم تثبت كفاءتها عمليا أو تجاريا بعد (٤) .

كما أن الدول النامية تتحمل تكاليف ضمنية اضافية من تأخر تنفيـــذ المشاريع المكلفة بها الشركات الأجنبية بشكل مستقل أو بالمشاركة . ففى الخليج

---

(١) Daniel Chudnovsky, ibid, p. 664-665.

(٢) انظر ايضا : Ibid., p. 667, 668, 669.

K. Cowling and S. Kelly and T. NA. «Advertising and Economic Behaviour (MacMillan, London, 1979 (c). pp. 15-32.

(٣) Surendra Patel, op. cit., p. 655.

(٤) انظر د. انطونيوس كرم م.س.ذ. ، ص ١٢٦ ومحمد بدوى وطارق الربح ، وعامر الجنابى : « دراسة أولية عن أساليب نقل التكنولوجيا وعلاقتها بمشاكل التصنيع فى دول الخليج العربية فى آفاق اقتصادية » ، دولة الامارات العربية ، عدد ١ يناير ١٩٨٠ ص ٥٥ ـ ٦٣ .

مثلا تصل نسبة التأخير فى الكثير من الحالات الى ٢٠ ـ ٥٠٪ من اجمالى المدة المتعاقد عليها · ويكون التأخير أكبر فى حالات الاستثمار المشترك والأقل فى حالات « التسليم بالمفتاح » ففى الكويت مثلا حيث يعتمد أسلوب التسليم بالمفتاح يحصل التأخير فى مرحلة القيام بدراسة الجدوى الفنية والاقتصادية · وليس فى المراحل الأخرى اللاحقة · وهذا الوضع هو عكس ما يحدث فى دولة الامارات العربية والعراق حيث يحصل التأخير عادة فى مختلف المراحل ، وبالأخص فى عمليات الشحن والتفريغ ووصول الفنيين والعمال المهرة والمعدات والآلات المطلوبة (١) ·

ولابد من ملاحظة أن أسلوب « التسليم بالمفتاح » للمشاريع التى تقيمها الشركات المتعددة الجنسيات لصالح الدول النامية ـ بما فيها الكثير من الدول العربية ـ لا يساهم فى نقل المعرفة التكنولوجية الى هذه الدول على الاطلاق · وقد قدم الكاتب امانويل تشبيها موفقا فى هذا الخصوص · وقال ان الشركة التى تبيعك المصنع « الجاهز بالمفتاح » لا تعلمك شيئا عن كيفية انتاج التجهيزات المطلوبة لاقامة المصنع والتنظيم عملية الانتاج منه ، ومثلها فى ذلك مثل المهندس المعمارى أو المقاول الذى يبنى لك منزلا ويسلمك اياه جاهزا بالمفتاح ، فهو لا يعلمك بالطبع كيف صمم المنزل وكيف بناه · وهكذا فان أسلوب تسليم المصنع بالمفتاح لا يمثل فى حد ذاته ، وعلى هذا المستوى نقلا للتكنولوجيا وللمعرفة التكنولوجية · كذلك فان القول بأن تسليم آلة أو ماكنة يعتبر نقلا للتكنولوجيا المتجسدة فيها (أى فى الآلة أو الماكنة) لا معنى له ويشبه القول بأن تسليم المنزل بالمفتاح الى صاحبه حقق نقل معرفة الهندسة المعمارية من المهندس الى صاحب المنزل · وفى الواقع فان العكس هو الصحيح ، اذ ان تصدير آلة أو ماكنة أو مصنع جاهز لا يمثل فقط غياب نقل التكنولوجيا ، وانما يمثل بديلا لنقل التكنولوجيا المطلوبة وبديلا عن انتاجها محليا فى الدول النامية · فنقل التكنولوجيا لا يبدأ الا مع نقل معرفة كيفية استخدام التجهيزات التى يقوم عليها المصنع (٢) ·

وتبين دراسة للانكتاد عن العراق كيف أن هذا البلد كان قبل حدوث الزيادات الكبيرة فى أسعار النفط فى عامى ١٩٧٣/١٩٧٤ يسير فى الاتجاه الصحيح بالنسبة لأستغلال الكفاءات العلمية والتكنولوجية الوطنية المتاحة من خلال اشراكها فى اختيار المشاريع وفى تحضير تقارير مفصلة عن جدواها الاقتصادية ، وفى نشاطات التصميم والاستشارات المتعلقة بهذه المشاريع · ولكن ما أن ارتفعت أسعار النفط ودخل العراق بشكل مفاجىء وكبير حتى استبدل

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٤ ·

(٢) A. Emmanuel op. cit., p. 26-30.

بهذا الأسلوب السليم للتعامل مع التكنولوجيا أسلوب « التسليم بالمفتـــاح » وذلك نتيجة للتسرع المفرط في عملية التنمية ظنـــا بامكانية « حـــرق بعض المراحل » عن التنمية · وجاء الأسلوب الجديد ليقـــدم « الحزمة التكنولوجية » كاملة : من مرحلة الدراسة الأولية الى انهاء المشروع ، الأمر الذى حرم الكفاءات والايدى العاملة العراقية من المشاركة فى عملية اكتساب التكنولوجيا المستوردة ، كما حرمها من تطوير خبراتها وقدراتها (١) ·

ونتج عن أسلوب « التسليم بالمفتاح » أن أصبحت المشاريع الكبرى تذهب فى معظمها الى الشركات العالمية العملاقة القادرة وحدها على توفير « الحزمة التكنولوجية » التى تتطلبها مثل هذه المشاريع · واذا كان هذا الأسلوب يكسب للبلد الذى يلجأ اليه بعض الوقت فى البداية بالنسبة لسرعة التنفيذ فان هذا الكسب فى المدى القصير يقابله ضرر كبير على المدى البعيد اذ يبعد البلد المعنى أكثر فأكثر عن اعتماده على الذات ويغرقه أكثر فأكثر فى تبعيته للخارج وبالأخص للشركات المتعددة الجنسيات التى ليس لها مصلحة بالتأكيد فى استقلال الدول النامية تكنولوجيا ·

---

(١) Transfer and Development of Technology in Iraq, UNCTAD/TT/AS 2. 1978, pp. 28, 29, 30.

● المبحث الرابع :

الأبعـاد السـياسية والاجتمـاعية لعمـــل الشركات متعددة الجنسية فى الدول النامية

فى أول مايو ١٩٧٤ صدر اعلان الأمم المتحدة الداعى الى اقامة نظـــام اقتصادى دولى جديد ، فاذا قرأنا ما تقوله هذه الوثيقة عن الشركات الدولية وجدناها لا تدعو الى رفض السماح لهذه الشركات بممارسة نشاطها فى البلاد النامية بل تقول ان النظام الاقتصادى الدولى الجديد يجب أن يقوم على أساس « تنظيم ومراقبة نشاط هذه الشركات انطلاقا من احترام السيادة الكاملـــة للدولة التى يمارس فيها هذا النشاط » ٠

والتساؤل المطروح هنا هو الى أى حد يمكن للمرء أن يأخذ مأخذ الجد هذه الدعوة الى « تنظيم ومراقبـة » نشـاط الشركات متعـددة الجنسية فى ضـوء ما ذكرناه ـ وفى ضوء ما هو معروف عن قوة هذه الشركات وعن امتداد نفوذها الى الحد الذى يسمح لها بالتغلغل فى اقتصاديات الدولة المضيفة وقوانينهـــا وسياستها وثقافتها ، وعن ضعف حكومات العالم الثالث بشكل خاص المستقبلة لها ، بل وعن التنافس بين هـــذه الحكومات لاجتـــذاب هـــذه الشركات الى أراضيها (١) ٠

والشركات متعددة الجنسية فى البلاد النامية تثير جملة من الآثار الاجتماعية أكثر تعقيدا بما لا يقاس عليها فى البلاد المتقدمة ويعزى ذلك الى التنوع الشديد فى التركيب الاجتماعى وتفاوت مستويات التطور بين تلك البلاد مما يشكك كثيرا فى الأساس العلمى لأى تعميم ، ومع ذلك فان القوى الموحدة للرأسماليـة

---

(١) د٠ جلال أمين ، تنمية أم تبعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢ ٠

تعمل بنشاط فى هذه البلاد نحو تأسيس أنماط متشابهة على الرغم من التباين فى منشأ وتطور القوى والتركيب والعلاقات الاجتماعية ٠

ولعل أول بعد اجتماعى للشركات متعددة الجنسية يرتبط ببعد اقتصادى هو التبعية والمقصود بها ذلك الموقف الذى يجد فيه اقتصاد البلاد النامية نفسه مرهونا بنمو وتوسع وسياسات اقتصاد آخر ٠ فعلاقة الارتباط بين اقتصادين من خلال التجارة الدولية والاستثمار المباشر والعلاقات السياسية تفرض شكل التبعية ، حيث تستطيع البلاد المسيطرة التوسع وتدعيم نموها الخاص على حين تستطيع البلاد التابعة أن تتوسع فقط كانعكاس لهذا التوسع الأول ٠

وفى هذا الاطار تكتسب القوة الهائلة للشركات متعددة الجنسية بعدا هاما فى تعميق التبعية سواء بسيطرتها على التكنولوجيا أو مؤسسات التمويل وأسواق العمل والقدرة التسويقية على حين أن التخلف اذ يعنى أيضا الافتقار الى المؤسسات الحكومية والأجهزة الشعبية الكفء القادرة على مراقبة القوانين وممارسات الشركات ينتج فى النهاية عجزا عن موازنة نفوذ الشركات (١) ٠

وحيث أغلب هذه الدول تتبع محاكاة جامدة لنموذج التقدم الرأسمالى الغربى ، تتعاظم أهمية التكنولوجيا التى تستخدمها الشركات الأجنبية وتصبح التبعية التكنولوجية شرطا لاستمرار أنماط الاستهلاك المقلدة ٠ (فى أمريكا اللاتينية دخلت الشركات متعددة الجنسية باستثمارات واسعة نسبيا خاصة فى الصناعة التحويلية والاستخراج والمعالجة البسيطة للمعادن) ومن ثم مثلت الشكل المحدد من التبعية الاقتصادية الجديدة التى تتسم بأن الثروة تتحرك فى اتجاه عكسى نحو المراكز الرئيسية للشركات فى البلاد المتقدمة حيث تتوطن القوة المالية والقرار الصناعى كما تعانى البلاد من نمط منحرف للتمويل بحيث تتركز سيطرة الشركات فى القدرة على تجميع عرض الادخارات المحلية ازاء عجز الأجهزة والمؤسسات المالية والمحلية وفى كثير من الأحيان فساد الادارة (٢) ٠

والنتيجة هى استمرار انتقال الأصول المنتجة من الايدى المحلية الى الشركات الأجنبية ففى شيلى كان من بين أضخم ١٦٠ شركة يوجد ٨٣ أجنبية ، وفى سبع من أهم الصناعات تسيطر شركة واحدة الى ثلاث شركات على ما لا يقل عن ٥١٪ من الانتاج ٠

وفى تحليل لـ ٢٢ من أضخم الشركات التبعة للمؤسسات الأجنبية كانت ٥ منها احتكارية فى أسواقها ، ٦ من الاحتكارات المزدوجة والباقى من احتكارات

---

(١) محمد السيد سعيد ، م٠س٠ذ٠ ص ٣٢٠ ٠
(٢) المصدر السابق ، ص ٣٢٤ ٠

القلة • ولا تمثل هذه الأرقام حالة شيلى فقط وانما تعبر عن جملة أوضاع أمريكا اللاتينية •

وينتج هذا الوضع نوعا من الانهيار للرأسمالية المنتجة المحلية نتيجة ضيق فرصتها فى النمو والمنافسة الأجنبية والاستيلاءات أو على أقل تقدير ضمورها فى التركيب الاجتماعى • وترى بعض التحليلات (١) انه منذ ثلاثينات القرن حتى أوائل الخمسينات وفر المهاجرون والمنظمون المحليون أغلب الكوادر الماهرة وجاء رأس المال والتمويل أساسا من موارد عامة سواء قومية أو أجنبية • وكان يتم الحصول على التقنية من خلال شراء الترخيصات والمساعدة الفنية وقد ساهم هؤلاء المنتجون فى تشكيل وتقوية طبقة المنظمين المحليين والصناعة ، ولكن فى السنوات الأخيرة كان ثمة انقلاب فى هذا الشأن ، فالشركات التابعة للمؤسسات الأجنبية قد وفرت صفقة كاملة من التنظيم والادارة والتكنولوجيا والتمويل ، وكان هذا هو المقابل المحلى لتحولات المؤسسات فى البلاد الرأسمالية والاقتصاد الدولى •

وهكذا يمكن القول أنه فى البداية أدى ازدهار نشاطات التعدين والاستخراج والمرافق العامة الى تأسيس هذه الطبقة ، ومع ذلك فقد كان نشاطها تكميليا للمستثمرين الأجانب أكثر من كونه تنافسيا ، فقد باعوا لهم البضائع والخدمات وعملوا كمرشدين للظروف المحلية • وفى بعض البلاد خاصة فى آسيا وأفريقيا لم تكن طبقة رجال الأعمال المحليين قد تطورت كثيرا لما بعد مرحلة تنفيذ دور تكميلى للمشروع الأجنبى • وفى البلدان التى تطورت على طريق النمو تولدت المنافسة عن دخول الأجانب للاقتصاد المحلى لانتاج المنتجات المألوفة نفسها للاستهلاك المحلى مثل النسيج والغذاء وغيره ••• وفى حالات أخرى جاءت المنافسة بسبب طمع المنظمين المحليين فى وضع يدهم على السلع التى دخل انتاجها الى البلاد بواسطة الشركات الأجنبية ، وكان هذا هو الشائع فى السلع الاستهلاكية ••• وحيث بدأت تتطور المنافسة بين المشروعات المحلية والأجنبية بدأ انشقاق ملحوظ فى بنية رجال الأعمال « فهؤلاء الذين ارتبطت مصالحهم بنشاطات تكميلية للاستثمار الأجنبى مثل رجال البنوك والتجار المزودين بالبضائع لهذه المشروعات مالوا الى سياسة متحيزة للمصالح الأجنبية • وهؤلاء الذين رأوا فى أنفسهم منافسين للأجانب حاولوا بصفة عامة تحديد وتقليص مدى الشركات الأجنبية التابعة • غير أن كثيرا من مشروعات هؤلاء الآخرين يتم الاستيلاء عليها أثر الانهيار

---

(١) تتعدد المصادر فى هذا الاتجاه من أهمها :

Richard Barnett and Ronald Muller Global Reach — The Power of the Multinational Corporations (Simon and Schuster, N.Y. 1974.

وعلى سبيل التحديد الفصول التالية :

From the Globaloney to the Global Shopping Center.
The World Managers, p. 266.

فى منافسة غير متكافئة فى نفس الوقت الذى يتم حرمانهم من أفضل المهارات الادارية والعمل ، وينتهى الأمر بادماج عديد من العناصر الادارية المحلية فى تلك الأجنبية وانزواء المنتجين الصناعيين المحليين (١) .

وفى ظل عملية الاستيلاء على الأصول المنتجة وتحت شعار المنافسة يتم تحوير بنية الرأسمالية المحلية ، فيتخذ منهم قسم للعمل كمنفذين فى الشركات التابعة الجديدة وكذلك بعض المهنيين الذين يشكلون هيئة فنية تعمل مع الأجانب وبعض المستخدمين ، العمالة المؤهلة ، ويندمج هؤلاء فى نظام الشركة متعددة الجنسية وتضمر الفئات المنتجة من الرأسمالية المحلية (٢) .

ويضيف بعض المحللين بعدا آخر لأثر الشركات الأجنبية يتخطى مجرد الرقابة على نمو الرأسمالية المحلية لينتج تفككا شاملا فى الطبقات الأخرى ذلك أنه « ثمة جماعات تعارض الاستثمار الأجنبى فى البلاد النامية : البيروقراطية الحكومية بقدر ما تسعى الى احكام سيطرتها وسلطتها على الاقتصاد المحلى ، ورجال الأعمال المحليون بقدر ما يطمحون للتحول من دور المزود بالبضائع والخدمات للمشروعات الأجنبية الى مركز المنافس ، والمثقفون من خارج المؤسسات المحلية بقدر ما يسعون الى تعزيز وتطوير أيديولوجية قوية منافسة (٣) وهؤلاء البيروقراطيون الحكوميون كثيرا ما يشعرون بضرورة حماية الشركات من المطالب الجذرية للمثقفين ، وأحيانا أخرى يشعرون بالحاجة الى المبادرة باستخلاص مكاسب من هذه الشركات من أجل تدعيم مطالبتهم باستمرار سلطتهم .

وفى أمريكا اللاتينية على سبيل المثال فان توجه الشركات الأجنبية لاستقطاب الأداة الحكومية للتعاون معها ينبع فوق ذلك من سيطرة قلة حاكمة ذات طابع أوليجاركى مطلق . حيث تقدم الكوادر العسكرية المنحدرة من كبار الملاك والومبرادور أفضل الفرص .

أما المثقفون فان أغلبيتهم ذوو عداء أصيل للنفوذ الاقتصادى والسياسى الأجنبى على الوطن « وفى السنوات الأخيرة لا توجد دولة نامية واحدة لا يثير فيها المثقفون هذه المسألة ويركز بعضهم على السلبيات الفعلية للشركات الأجنبية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ، أما البعض الآخر فيناشد قيم الحرية والاستقلال .

---

(١) لمزيد من التحليل انظر :
Stephan Hymer : The Multinational Corporation and the Law of Uneven Developument, in the International Firms and Modern Imperialism-Selected Readings, Hugo Radice (ed.), Penguin Books, 1975., Chapter 3.

(٢) انظر أيضا : د. وهبى غبريال ، البعد السياسى للشركات متعددة الجنسية ، م.س.ذ. ص ٩٠ ، ٩١ .

R. Vernon, Sovereignty at Bey, (N.Y., Basic Books, 1971).

وعلى حين كان الأساس الايديلوجى الثابت للمعارضة هـــو الماركسية فان كثرة المعارضين الآن لا تستوعبهم هذه الايديلوجية (١) ٠

وتنتج الشركات متعددة الجنسية كذلك أثارا هامة على الطبقة العاملة فى البـــلاد المتخلفة وكثيرا ما يقول مؤيدو هــذه الشركات انها تخلق فرصا أوسع للتشغيل غير أن ممارسات الشركات فى البلاد النامية لا تؤيد هذه الفرضية فمن ناحية نتيجة لتخلف المهارة ومؤسسات التدريب المحلية والنفقات الكبيرة للتدريب الفنى والمهنى ، فعادة ما تفضل الشركات انتزاع العمال من الشركات الوطنية القائمة بالفعل باغرائهم بأجور أفضل ٠ من ناحية أخرى كثيرا ما تدخل الى البلاد النامية فى صورة استيلاءات على هذه المشروعات الوطنية ٠ وبالتالى لا تضيف طلبا جديدا الى ســوق العمل ، كمـا أن استخدام تلك الشركات للتكنولوجيا الموفرة للعمل ينتج آثارا سلبية على فرص الشغل ٠ غير انها مع ذلك تخلق بحكم وجودها جماعات كبيرة من العمال غير الدائمين قليلى المهارة يتحلقون حولها للقيام بالأعمال الثانوية ، ويشكل هؤلاء جيشا كبيرا من فائض العمل فى المدن ، وهم قوة كبيرة نتجت عن النزوح من الريف المتخم بالسكان بحثا عن فرص العمل فى المـــدن ويعيشون غالبا من العمل بالقطعة ، ولبعض الوقت ، وفى مواسم الرواج ، وفى أفضل الحالات فى الأعمال الثانوية المتعلقة بامداد الشركات ببعض المكونات وفى تسويق منتجاتها (٢) ٠

ان جوهر الآثار الاجتماعية للشركات متعددة الجنسية في البلاد المتخلفـــة التى تتكثف فيها استثماراتها من حالة التبعية فهى توفر لتلك الشركات امكانية واسعة فى استخدام القوى المحلية ضد بعضها البعض لضمان استمرار مراكزها الامتيازية وخاصة حين تكون الطبقات والفئات الاجتماعية فى حالة من التنافر أو العجز ٠

والحديث عن التبعية له امتداد آخر فى فصل خاص بذلك نظرا لأهميـــة الموضوع كأحد الأبعاد السياسية والاجتماعية الرئيسية لنقل التكنولوجيا ٠

---

(١) R. Vernon Soveresignty at Bay, (N.Y., Basic Books, 1971), p. 170-171.

(٢) للكاتب ستيفن هايمر دراسات متعددة فى الآثار الاجتماعية والسياسية للشركات متعددة الجنسية ، ومنها على سبيل المثال :

Stephen Hymer. «The Efficiency (Contradiction) of Multinational Corporations» in (International Trade Finance) Baldwin and Richardson eds. — (Boston, Little Brown and Co., 1978).
Stephen Hymer, «The Multinational Corporations and International Oligopoly» in C. P. Kindleberger (ed.), «The International Corporation», MIT Press, 1978 (c).
— Stephen Hymer, «The Multinational Corporation and the Law of Uneven Development» in International Firms and Modern Imperialism, Selected readings, Hugo Radice (ed.) — Penguin Books 1979. (c).

الفاعلية السياسية للشركات متعددة الجنسية :

قضية الفاعلية السـياسية للشركات متعددة الجنسية مازالت مطروحة للبحث ، فكثيرا ما يناقش ما اذا كانت لاعبا مستقلا فى العلاقات الدولية أم أنها تندمج فى سياسة الدولة الأم الخارجية من حيث وسائل فعاليتها ٠

غير أنه من المؤكد أن هـذه الشركات أقدر على تمثيل مصـالح الطبقة السائدة فى بلادها من رأسماليين ورجال أعمال ، كما أنها تعبر عن جمـلة المصالح الاقتصادية لبلادها ، فهى المصدر الأساسى للصـادرات وأكبر متلق للواردات ، وهى من أكبر منابع الأرصدة التى تسهم فى تلبية حاجات ميزان المدفوعات من خلال عوائد الاستثمار الخارجى المنقولة اليها ، وهى كذلك قواعد اقتصادية للدولة الأم فى العالم الخارجى ، وبالتالى فهى المرشح الطبيعى لتجسيد المصالح الخارجية لها ٠ وتتضح هذه الحقيقة فى جميع البلاد الرأسمالية المتقدمة على أنها تكاد تكون حقيقة ومعترفا بها فى الولايات المتحدة ٠

من ناحية أخرى غالبا ما يتحدد مركز الشركة متعددة الجنسية بوضـع ثقل بلادها الأم فى العلاقات الدولية ، من حيث أهمية دورها السياسى فى النظام الدولى الراهن ٠ ويمكن ملاحظة أن أكثر الشركات متعددة الجنسية وأوفرها قوة هى الشركات الأمريكية ثم البريطانية ثم الفرنسية والألمانية ، وهى درجات من القوة تتفق تقريبا مع الأهمية السياسية لبلادها فى المعترك الدولى (١) ٠

وكما حظت تلك الشركات باهتمام كبير فى السياسة الأمريكية فضغطت الولايات المتحدة لاعتراف معـاهدة انشاء السوق الأوروبيـة بحق الشركات الأمريكية فى المعاملة الوطنية المماثلة للشركات الأوروبية ، اهتمت كذلك فى البلاد المتخلفة بتدعيم الاستثمارات الأمريكية منذ وقت مبكر ــ الخمسينات ٠

ويجدر بنا ابداء ملاحظة حول قيام الشركات الأمريكية بدور سياسى مباشر وبين تمثيل السياسة الأمريكية لمصالح شركاتها متعددة الجنسية فليس ثمة تناقض بينهما سوى فى حالات جزئية ومحـدودة ٠ فمن الطبيعى أن تكون الشركات الأمريكية كل منها على حدة أكثر تحررا من قيود السياسة الخارجية الرسمية وتوازناتها الخاصة فى قراراتها السياسية ، وأكثر تقـديرا لمصالحها الاقتصادية الضيقة منها بصدد المصالح الاجمالية لحكومتها وبقية الشركات ٠ ومن ناحيتها فالحكومة الأمريكية لا توحد أيضا بين المصالح الاجمالية التى تمثلها وبين مصلحة كل شركة أمريكية ومن البديهى كذلك أن السياسة والاستراتيجية

---

(١) من أجل تفاصيل أكثر انظر :

P. Boarman and H. Schollhammer, «Multinational Corporations and Governments (ed.) Paeger Publ. (N.Y., London 1975), pp. 79-83.

من حيث التعريف لا تأخذ بعين الاعتبار المصالح الاقتصادية الأمريكية فى منطقة معينة لحظة واحدة وانما تتجسد هذه المصالح فى سياسة واستراتيجية عامة تضع أمام ناظريها العالم كله ولفترات طويلة نسبيا ، بل ويمكنها أن تضحى بالمصالح المؤقتة وفى لحظة معينة لصالح هذه المصالح فى العالم كله وفى المستقبل وتتخذ هذه الصيغة مبدأ الايديولوجية · وتعتبر الولايات المتحدة أن شركاتها هى جزء من مفهومها عن الأمن القومى والذى سمى فى العلاقات الدولية السلام الأمريكى Pax Americana

أما السياسية الخارجية الأمريكية ازاء الدول النامية التى تستضيف الشركات الأمريكية فانها لا تعزف عن استخدام القوة العسكرية لحماية مصالح شركاتها متعددة الجنسية ويمكن على الأقل رصد أربع فئات من التدخلات العسكرية لحماية هذه المصالح (١) :

١ ــ التدخل العسكرى بالحرب المحدودة مثل كوريا ١٩٥١ ــ ١٩٥٣ ، لبنان ١٩٥٨ ، جمهورية الدومينيكان ٦٥ ــ ١٩٦٦ ، وفيتنام ١٩٤٦ ــ ١٩٧٣ ، وكمبوديا ٧٠ ــ ١٩٧٣ ، ولاوس ٦٥ ــ ١٩٧٣ ·

٢ ــ الامداد بالمستشارين العسكريين الأمريكيين والتسليح : الصين ٤٦ ــ ١٩٤٧ ــ اليونان فى الأربعينات وفيتنام ولاوس فى أوائل الستينات وبوليفيا ١٩٦٧ والكونجو ١٩٦١ وانجولا ١٩٧٥ ·

٣ ــ التدخل التفويضى فى ايران ١٩٥٣ وجواتيمالا ١٩٥٤ وكوبا ١٩٦١ وغينيا البريطانية ١٩٦٣ ويدخل فى هذا الباب أيضا العمل على تحريك الانقلابات العسكرية بالتخطيط الأمريكى وثمة أمثلة لا حصر لها فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ·

٤ ــ الأحلاف العسكرية : الريو Rio والسيتو Seato والسنتو Cento والمعاهدات الثنائية للدفاع المشترك مع كوريا الجنوبية وتايوان وبرامج التسليح للحلفاء ·

٥ ــ تحريك العدوان العسكرى من احدى الدول الحليفة على الدول الأخرى وثمة أمثلة عديدة غير أن أكثرها أهمية هى الحروب الاسرائيلية المتعددة ضد الشعوب العربية لحماية مصالح عديدة من أهمها المصالح البترولية فى الشرق الأوسط ·

---

(١) انظر للمزيد حول هذه النقطة : مايكل تانزر وآخرون « من الاقتصاد القومى ·· الى الاقتصاد الكونى » ·

دور الشركات المتعددة الجنسيات ــ مؤسسة الأبحاث العربية ــ بيروت ــ ١٩٨١ ــ ص ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٣ ·

وفى حالات عديدة من هذه التدخلات العسكرية كان أصحاب القرارات فيها شخصيات ذات علاقات وثيقة بالشركات الأمريكية الضخمة التى تتهددها صعود الحركات القومية فى البلاد التى تعمل بها .

على أنه يكون من الخطأ البالغ تفسير كافة التدخلات العسكرية الأمريكية بالمصالح الاقتصادية القائمة فى هذا البلد أو ذاك ، مهما كانت العلاقات السياسية التى تستخدمها الشركات ، اذ تخضع هذه التدخلال العسكرية لأهداف سياسية واستراتيجية أكثر عمقا وفى حالات كانت المصالح الأمريكية وراء السبب المباشر للتورط العسكرى الأمريكى ، غير أنه فى كثير من الأحيان لا تصلح تلك المصالح المحددة فى منطقة أو بلد معين لتفسير حجم التدخل وتكاليفه . وأكثر ما تخشاه السياسة والشركات الأمريكية هو اجراءات مصادرة وتأميم وشراء الشركات الأمريكية العاملة فى البلاد النامية ، فنتيجة للممارسات الضارة باقتصاد البلد النامى والتبعية التى كثيرا ما تؤسسها لصالح اقتصاد بلدها الأم . فان الحركات الوطنية التى تعتمل فى وجدان العالم الثالث عادة ما تعتبر تأميم الشركات الأجنبية هدفا تقليديا لها (على أن اجراءات المصادرة والتأميم لم تعد تقتصر فقط على الحكومات الثورية والاشتراكية ، وانما تلجأ اليها أيضا الحكومات المحافظة اليمينية فى بعض بلاد العالم الثالث) وذلك عندما تؤدى ممارسات هذه الشركات الى زعزعة مركز تلك الحكومات وتعريضها للسقوط) (١) .

والسياسة الأمريكية تدمج خليطا معقدا من الاجراءات يتعلق بعضها بالضغوط السياسية والتدخل لدى حكومات الدول النامية والضغوط الاقتصادية القائمة على مبدأ الانتقام ، كما يفسر مبدأ الحق فى اتخاذ الخطوات الضرورية ازاء حالات المصادرة والتأميم باتباع سياسة عدائية مباشرة تبدأ من تحريك الانقلابات حتى التدخل العسكرى المباشر .

وسواء فى أساليب الضغط السياسى أو العسكرى أو تدبير التدخل المسلح والانقلابات العسكرية ، تتعاون الشركات الأمريكية مع حكوماتها ، وغالبا ما تعمد الى توريطها للتدخل ، فهى من ناحية مدخل السياسة الخارجية الى المجتمع المحلى حيث تستقطب هذه الشركات عددا كبيرا من العلاقات الاجتماعية والشخصيات السياسية العامة حولها ، وهى كذلك القنطرة التى يعبر عليها عملاء أجهزة المخابرات ومنظمو الحركات الانقلابية وخبراء الثورات المضادة الى المجتمع المحلى .

وهنا ينبغى الاطلاع على النشاطات السياسية الخاصة المباشرة التى تضطلع

---

(١) انظر دراسة هامة :

R. Vernon, «The Economic Consequences of U.S. Foreign Direct Investments» in R. E. Baldwin and J. D. Richardson (eds.), «International Trade and Finance», (Boston : Little, Brown and Co. 1978).

بها الشركات متعددة الجنسية بطريقة متميزة وأحيانا مستقلة عن الحكومة الأم والتي يسميها بعض الكتاب « السياسة الخارجية الخاصة » : (١)

(أ) الشركات الأجنبية فى البلاد المضيفة تستطيع المشاركة فى الصراع الدائر داخل الدولة وأسلوب التدخل فى الحياة السياسية المحلية بسيط . اذ ينقسم المجتمع الى قوى اجتماعية وسياسية بعضها يؤيد ويدعم تلك الشركات وترتبط مصالحه بمصالحها ، والبعض الآخر يعارضها بحزم ، ومن الطبيعى أن تقوم الشركات الأجنبية بتدعيم ذلك القسم من المجتمع والقوى السياسية التى يؤيدها وذلك عبر أساليب وأدوات عديدة .

(ب) ممارسات ونشاط وعمل الشركات متعددة الجنسية لها أبعاد سياسية فى كثير من الحالات وكثيرا ما سببت أزمات سياسية حتى بين الدول المتقدمة .

(ج) أحد الأساليب الهامة للشركات متعددة الجنسية هو استغلال حجمها وأهميتها الاقتصادية الكبيرة حيث ان رؤوس الأموال والاحتياطات النقدية الهائلة يمكن أن تؤثر بشكل بالغ على قيمة العملة وبالتالى على المركز السياسى للحكومة فى المساومة مع الحكومات للتوصل الى أفضل الظروف المناسبة لعملها والضغط لاتباع سياسات معينة فى الصناعة والاقتصاد ، وفى حالات كثيرة تتقدم بمطالب ذات طابع سياسى .

وتستخدم الشركات هذا الأسلوب فى المفاوضة بفعالية مع الحكومات فى البلاد المتخلفة وخاصة حين تفتقر هذه الأخيرة للمؤسسات الكفء وحين تتزايد المشروعات الأجنبية فى الاقتصاد المحلى مما يجعل استخدام هذا الأسلوب ناجزا للمطالب .

(د) كذلك يستخدم أسلوب الضغط الاقتصادى لمقاومة سياسات الحكومات التى لا ترضى عنها الشركات والمثل البارز لذلك هو شركة الفواكه المتحدة فى جواتيمالا وشركة GTT وكافة الشركات الأمريكية فى شيلى عام ١٩٧١ ازاء حكومة الليدى والجبهة الشعبية .

---

(١) محمد السيد سعيد ، م٠س٠ذ٠ ص ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ بتصرف ، انظر أيضا وجهة نظر مماثلة فى :

G. K. Helleiner. «The role of multinational corporations in the less developed countries», World Development 3, 1975.

وفى : P. J. Buekly and M. Casson. "The Future of Multinational Enterprise (London, Macmillan) 1976, pp. 34-50.

(هـ) كثيرا ما تستخدم الشركات متعددة الجنسية أدوات عرفية بين رجال الأعمال الكبار ، فتنشىء علاقات وثيقة مع عديد من الفئات المحلية ذات النفوذ وخاصة كبار الملاك والسلك السياسى وكوادر الجيش والحكومة ، وتربط تلك الفئات من المجتمع بمصالحها عبر عديد من الأدوات بدءا من الرشوة المباشرة حتى الأعمال المشتركة مرورا بالمساعدات المالية للأحزاب السياسية وتخطيط الدعاية الانتخابية والتدعيم الاقتصادى الاجتماعى . وهذه العلاقات الاجتماعية الواسعة بالفئات التقليدية الرأسمالية العليا لها تعبير سياسى مباشر فى تكوين التجمعات الأيديولوجية وجماعات المصالح والجماعات السياسية فى البرلمانات كما تجد تعبيرا عنها فى أيديولوجية الأحزاب السياسية والتقليدية وفى دوافع الحركات العسكرية الانقلابية لكوادر الجيش الكبار عند اللزوم .

(و) وترصد الشركات لعملياتها ذات الطابع السياسى مبالغ كبيرة فى ميزانيتها وقد تضعها تحت اسم « مدفوعات سياسية » وقد تخفيها بمصطلح « علاقات عامة » أو « نثريات » ولكنها تحمل المعنى نفسه . فتكاد تكون الرشوة أسلوبا عرفيا معترفا به فى دوائر الشركات فى الخارج (واقعة لوكهيد ورشوة أعداد كبيرة من المسئولين الحكوميين فى عدد كبير من الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء) .

(ز) المدفوعات لا تقتصر فقط على الرشاوى المقدمة لبعض الشخصيات فى الهيئة التنفيذية ، وانما تتجه المدفوعات السياسية لتحقيق أغراض أعم ومنها اشاعة تأييد الشركات واستثماراتها وسط بعض الفئات عن طريق تنظيم الزيارات والرحلات والمساهمة فى تمويل بعض الهيئات مثل المدارس والجامعات وبعض هيئات البحث العلمى بالاضافة الى الأحزاب السياسية . كذلك توطد الشركات الأجنبية علاقاتها بالشخصيات المؤثرة على الرأى العام عن طريق اشراكها فى عضوية مجالس ادارات الشركات وربط المصالح المالية والتجارية .

وعندما تفشل أساليب الضغط السياسى والاقتصادى واستمالة الرأى العام فان اللجوء الى تدبير الانقلابات بالتعاون مع حكوماتها الأم هو أمر مفهوم سلفا ، ويشيع استخدامه كثيرا فى أمريكا اللاتينية وكذلك أفريقيا . والنموذج التقليدى للانقلاب العسكرى يبدأ بوفرة من المعلومات والتقارير تقدمها الشركات الى حكوماتها وتسهل لمخابراتها الاتصال بالفئات والشخصيات القيادية فى السياسة والجيش ثم تعمل الشركات على خلق فوضى اقتصادية وبالتالى سياسية وتمثل هذه أفضل شروط الانقلاب العسكرى .

وهكذا تثير فينا المقولة التالية الكثير من التفكير العميق « انه من العبث أن نتصور أن بمقدور الدولة المتخلفة أن « تراقب وتوجه » نشاط الشركات متعددة الجنسية وانما ينحصر الاختيار المتاح للدولة المتخلفة فى أمرين لا ثالث لهما : اما أن تقبل أن تفتح بابها على مصراعيه أمام الشركات الدولية أو أن تغلقه باحكام فاذا شك أحـد فى هذا الحكم فليحاول أن يشير الى مثال واحـد لدولة « متخلفة » نجحت فى تجنب أحد هذين الحلين » (١) ٠

---

(١) د٠ جلال أمين ، تنمية أم تبعية ٠٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤ ٠

الفصل الخامس

المساعدات والقروض : المعونة لمن ؟

مفاهيم للمناقشة :

فى كتاب « هذا العالم الجائع » يقول راى فيكر : « اننا بحاجة الى اعادة توزيع ليس للثروة بل للتكنولوجيا التى يملكها العالم الصـــناعى •• ومتلقى التكنولوجيا يجب أن يرحب بتغيير أسلوب حياته سواء شاء أم أبى سيكون عليه أن يتعاون تعاونا وثيقا مع مانح تلك التكنولوجيا خلال فترة تدريب انتقالية تستغرق سنوات • قد يسمى البعض من سكان العالم الثالث ذلك « استعمارا جديدا » فمرحبا بمعتقداتهم • أما غيرهم فقد يسمونه « تعاونا متبادل النفع » •

لم تكن « المساعدات » أبدا انتقالا غير مشروط للمصادر المالية أو الخبرة الفنية • فعادة ما تستخدم الشروط المربوطة بالمساعدات عن عمد ، بوضوح وبطريقة مباشرة ، فى خدمة مصالح الحكومات التى تمنحها • فمثلا لابد وأن تستخدم المساعدات عموما فى شراء البضائع والخدمات ممن يعطيها كما تقدم المساعدات عموما للبلدان التى ينظر الى سياستها الداخلية وانماءات سياستها الخارجية ومعاملتها للاستثمار الأجنبى الخاص ، وسجل سدادها للديون وسياستها التصديرية الخ • ، ينظر اليها على أنها مرغوب فيها ، أو أنه توجد احتمالات كامنة لكونها مرغوبا فيها ، أو على الأقل مقبولة من البلدان أو المؤسسات التى تمنح « المساعدات » ، وعلى ألا يبدر منها ما يبدو ، وكأنه تهديد لمصالح البلدان التى تمنح تلك المساعدات (١) •

ان دراسة المساعدات بأنواعها يجب أن تبدأ من فحص أكثر أمانة للواقع ، فقد انتهى الاعتقاد بأنها شكل من أشكال الكرم الدولى المنزه عن الغرض ويواجه الذين مازالوا يتعلقون بوجهة النظر هذه قرائن واضحة عن دور المســـاعدات

---

(١) تيريزا هايتر ، امبريالية المساعدات ، ترجمة مجدى نصيف ، دار ابن رشد ص ١٥ •

كسلاح للسياسة الخارجية للدول التى تقدمها (١) ومن ثم يصبح من الصعوبة بمكان أن نفترض أن المساعدات « شيء » طيب ، وأن الهدف الأساسى لها هو التنمية فى العالم الثالث ومن أجله ، وعلى أنه يمكن توجيه النقد للمساعدات بأنها قد قصرت عن الوصول الى هذا الهدف ، فتقدم اقتراحات لتحسين مساهمتها فى التنمية ، بل يصبح الافتراض الأساسى أن المساعدات على النقيض تصيب التنمية فى العالم الثالث بالعجز وتشوهها ٠

ان وثيقة الأمم المتحدة الداعية الى اقامة نظام اقتصادى جديد ، تدعو الى زيادة ما تحصل عليه الدول المتخلفة من معونات ، بحيث تقدم هذه المعونات ، على حد تعبير الوثيقة عن طريق « المجتمع الدولى بأسره » وبغير شروط سياسية أو عسكرية ٠ فالخطر الأساسى فى الاعتماد على المعونات الأجنبية لا يقع فى تقييدها بالشروط ، اقتصادية كانت أو عسكرية أو سياسية — على عظم أثر هذه الشروط — ولا فى أنها تتسم بسوء التوزيع بحيث كانت أكثر الدول المتخلفة حظا منها هى من أقل الدول حاجة اليها ، وانما الاعتراض الأساسى يكمن فى أن الأمم المتحدة لا زالت تتصور أن مشكلة العالم الثالث يمكن أن تحلها زيادة كمية المعونات الأجنبية أو تحريرها من القيود (٢) ٠

فمن وجهة نظر أولئك الذين يتلقونها فان للمساعدات عددا من المساوىء الاضافية وعلى سبيل المثال يمكن استخدام المساعدات مباشرة كنوع من أنواع « الرشوة » للتأكد من تبنى اجراءات موائمة لمانحى المساعدات وغير موائمة لمتلقيها وهى فى العادة تضيف الى حمل الديون التى تحملها الدول التى تتلقاها ومن هنا تزيد من تبعيتها ٠ ومن ناحية فالمعونات شكل من أشكال الدعم للشركات الدولية يقدمه دافعو الضرائب فى البلدان المانحة ٠ والحالة الواضحة هى حالة « المساعدات » المربوطة بالصادرات من البلد المانح ٠ وفى بعض الأحوال كما فى حالة الولايات المتحدة تكون المساعدة المربوطة باستيراد بضائع لا تتحمل المنافسة فى الأسواق العالمية ٠ وتمول المعونات أيضا جزئيا الأرباح والفوائد التى يعاد اخراجها بكميات متزايدة من العالم الثالث ٠ كما توسع أيضا فى أسواق ما وراء البحار بالنسبة لمنتجات الشركات الخاصة ، ويمكن استعمالها للاطمئنان الى انجاز تسهيلات مثل الطرق والموانىء ومعاهد التدريب وتجنيد مصادر الثروة الذاتية فى العالم الثالث لمثل تلك المشروعات ومن ثم تجعل من عمليات تلك الشركات أكثر ربحية ٠

---

(١) المرجع السابق ص ٧ ٠

(٢) د٠ جلال أمين ، م٠س٠ذ٠ ص ١٦ ، ١٧ وأيضا فى :
Galal Amin, Criticism of U.N. Philosophy on Development-Arab Economist Review, Baghdad, Jan, 1977.

ويرى تحليل آخر أن دور المساعدات العام كمحافظ على النظام الرأسمالى يمكن أن تعمل بطرق أكثر التواء وتعقيدا من كونها مجرد رشوة أو تارة «لتحلية» جرعة الاستغلال • فقد يمكن استخدامها لبناء نظم اجتماعية واقتصادية تعتبر قابلة للاستمرار ومقاومة للتغيير • وكان منحها فى بعض الأحيان مشروطا بتبنى اصلاحات معينة داخل بلاد العالم الثالث وبالذات فى مجال الضرائب والتعليم وحتى فى الاصلاح الزراعى ، ويؤمل من وراء ذلك تشتيت الظروف الثــورية الكامنة ويمكن للمساعدات أن تستخدم أيضا فى محاولة اضافة شروط خاصة لضمان تحسين سير عمل الأنظمة الحاكمة • وهكذا يتم ضمان تسديد الديون واعادة اخراج الأرباح وازالة القيود على الواردات ••• ويمكن أيضا استخدامها فى منع حدوث الأزمات المتفجرة (١) •

التحليل نفسه ينظر الى المعونات والمساعدات على أنها اتاوة تدفعها القوى الامبريالية لتمكينها من الاستمرار فى استغلال البلاد شبه المستعمرة وبالذات فى أفريقية ، وهى شبيهة فى آثارها بالاصــــلاحات التى تتم داخل البـلاد الرأسمالية ، من ناحية أن الطبقات المستغلة (بكسر الغين) تتخلى عن الحـد الأدنى الذى لابد منه لكى تحتفظ بمصالحها الأساسية • أن « توفر المساعدات الرسمية » ــ يزيد من احتمال سماح حكومات العالم الثالث باستمرار الاستنزاف الضخم للأرباح والفوائد على القروض السابقة • وقد تساهم تلك المساعدات فى دعم مثل تلك الحـــكومات بتوفير بعض الحلول القصـــيرة المدى لمصاعبها الاقتصادية لكنها تساهم أيضا فى خلق طبقة والمحافظة عليها داخل بلاد العالم الثالث تعتمد على الوجود المستمر للمساعدات والاستثمار الخاص الأجنبى (٢) •

ان من أسوأ آثار الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبية هو ما يؤدى اليه ، اذا استمر فترة طويلة من الزمن ، من اضعاف قدرة الدولة المتلقية للمعونة على تعبئة مواردها المحلية ، واستغلال كل امكانياتها الذاتية للنمو • ومن أقرب الأمثلة الدالة على ذلك تجربة مصر وما أدى اليه اعتمادها الكبير على المعــونات الأجنبية طوال أكثر من عشرين عاما من انخفاض مستمر فى معدل الادخار •

اذ يبدو أن الحكومة المصرية قد تصورت أن اعتمادها على تدفق المعونات الخارجية لن يمس قدرتها على تعبئة المدخرات ، ومن ثم تصورت أنه اذا جدت وانقطعت عنها المعونات فما عليها الا أن تلجأ مرة أخرى الى الاعتماد على مواردها الذاتية • وكأن موارد الادخار المحلية هى كمورد الماء الذى يمكن فتحه واغلاقه

---

(١) انظر حول ذلك :

Betsy Hartman and James Boyce : "Aid to the Needy ? » Centre for International Policy, Washington D.C., June 1978 ; pp. 72-84.

(٢) انظر أيضا عادل حسين الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية دار الوحدة ، ١٩٨١ •

بسبب الحاجة • ولكن الذى حدث هو أنه عندما فوجئت الحكومة المصريه فى منتصف الستينات بأن المعونات الأجنبية لن يستمر تدفقهـا بنفس المعدل السابق ، وأن العبء الذى حملته القروض الأجنبية لميزان المدفوعات لا يمكن الاستمرار فى تجاهله ، اذا بها تفاجأ أيضا بأن سنوات الاعتماد على المعونات الأجنبية كانت قد خلقت جوا سياسيا واجتماعيا تمتعت خلاله بعض الفئات بامتيازات لم يعد من الممكن استئصالها دون تهديد لنظام الحكم نفسه ، وان الاعتماد المفرط على المعونات قد صاحبه تعـود النظـر الى قضية التنمية وكأن مفتاحها هو فى سياسة الدولة الخارجية وليس على أنها قضية شعبية يساهم فيها الشعب بأكمله • وكان طبيعيا أن يخفض الاقتصاد المصرى معدل الاستثمار حتى يتساوى مع معدل الادخار الذى سمح له بالتدهور (١) •

خلاصة القول أن الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبيـة لابد أن يؤدى بالدولة المتخلفة الى تبعية اقتصادية وتكنولوجية للدول المتقدمة صناعيا ، وأنه ، بما يهيئه من سلع استهلاكية وانتاجية لا تتناسب مع متوسط الدخل فيها ، يزيد من حدة التفاوت فى الدخول ، كما أنه ، بما يؤدى اليه من تراخى جهود الدولة فى استخدام طاقاتها المحلية ، يهدد قدرتها على التنمية فى المستقبل بالاعتماد على جهودها الذاتية •

ان دعاة التنمية المستقلة اذ يرفضون التصور الذى تقوم عليه الدعوة الى مزيد من المعونات الخارجية كحل لمشكلة التخلف والتنمية يرون أن هذا التصور لا يختلف كثيرا عن تصور أن علاج مريض لا تقوى ساقاه على حمله هو فى مده بسنادة خشبية أكثر كفاءة • فمثل هذا العـلاج لا يمكن تبريره فى أى من الحالتين الا اذا كانت استعادة الجسم المريض ، أو الاقتصاد المريض لقوته الطبيعية هى أمر ميئوس منه تماما ، أو اذا كانت الاستعانة بالوسائل الصناعية هى مجرد أداة مؤقتة يستغنى عنها المريض بعد فترة • فدعاة التنمية المستقلة لا يرفضون اذن المعونات الأجنبية أيا كان حجمها وأيا كانت الصورة التى تقدم بها ، بل يرفضون أن ترسم الدولة المتلقية للمعونات الخارجية استراتيجيتها فى التنمية على أساس حجم المعونات الخارجية المتوقعة بدلا من أن ينظر الى هذه المعونات على أنها مجرد وسيلة لسد بعض الثغرات فى خطة تم وضعها بصرف النظر عن المعونات الخارجية المنتظرة • وهم يرفضون على الأخص أن تضع الدولة الفقيرة استراتيجيتها على أساس استمرار المعونات الخارجية بدلا من أن يكون أهم عناصر هذه الاستراتيجية أن تتمكن الدولة الفقيرة فى أقرب وقت ممكن الاستغناء عن هذه المعونات (٢) •

---

(١) د• جلال أمين ، تنمية أم تبعية •• مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ •
(٢) المرجع السابق ، ص ١٨ ، ٢١ •

● **المبحث الأول :**

المساعدات : التعريف ـ التقسيم النوعى ـ الخصائص

كلمة مساعدات aid تستخدم حاليا لوصف تحويل الموارد المالية من الحكومات أو المؤسسات الرسمية الى البلاد النامية ٠

ويمكن تقسيم المساعدات تقسيما نوعيا الى :

(أ) مساعدات فى شكل تدفقات مالية وهذه تنقسم بدورها الى :

ـ مساعدة تنموية رسمية ٠

ـ القروض ٠

(ب) مساعدات فى شكل معونة فنية ٠

المساعدات التنموية الرسمية :

نصت الاستراتيجية الدولية للتنمية والتى أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٤ آكتوبر ١٩٧٠ كبرنامج عمل للعقد الثانى للتنمية (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠) على أن تقدم الدول المتقدمة من الموارد المالية الى البلاد (النامية) ما تبلغ نسبته ١٪ من الناتج القومى الاجمالى بأسعار الســـوق للدول الأولى ، وأن يذهب ٧٪ منه فى صورة مساعدة انمائية (تنموية) رسمية ٠

ان هذه المساعدة تتكون من جانبين :

١ ـ المنح grants

٢ ـ القروض التى تتضمن عنصر منحة ٠

وبينما أن تعريف المنحة واضح ، باعتبارها قيمـة لا ترد ، فان تعريف

عنصر المنحة فى القروض يثير جدلا واسعا نظرا للاختلاف فى طريقة حسابه وتحديده ، وبدون الدخول فى تفصيلات معقدة نكتفى بذكر أنه مجرد مفهوم حسابى لا يدل على معونة حقيقية ، وأن قيمته لا تزيد فعليا فى أغلب الحالات عن ٢٥ ٪ من قيمة القرض (١) .

وهناك مصدران رئيسيان للمساعدات التنموية الرسمية :

ــ الدول أعضاء لجنة مساعدات التنمية DAC وتشمل اللجنة المذكورة ١٧ دولة من بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

ــ الدول أعضاء « منظمة البلاد المصدرة للبترول » أوبك وفيما يلى جدول يبين اتجاه تطور المساعدات من هذين المصدرين (انظر الجدول) **ومن هذا نستنتج الدلالات الآتية :**

١ ــ تضاؤل الوزن النسبى للمساعدة التنموية الرسمية فى داخل تدفقات الموارد المنسابة الى البلاد المتخلفة عبر العقد السبعينى (١٩٧٠ ــ ١٩٨٠) وذلك على الرغم من الزيادة المطلقة فى مقدارها .

٢ ــ تضاؤل النصيب النسبى للدول الرأسمالية المتقدمة « ممثلة فى أعضاء لجنة مساعدات التنمية » فى موارد المساعدة التنموية الرسمية ، على الرغم من تزايد الحجم المطلق للمساعدات التى تقدمها فقد كانت مساعداتها تشكل ٣٦٫٨٪ من اجمالى المتحصلات للبلاد المتخلفة فى فترة ٦٩ ــ ١٩٧١ ثم انخفضت بشكل حاد الى ما يقرب نصف هذه النسبة فى فترة ٧٥ ــ ١٩٧٧ وبالتحديد الى ١٩٫٣٪ .

وقد تم هذا الانخفاض لحساب نصيب كل من دول منظمة الأوبك والمؤسسات المالية الدولية متعددة الأطراف .

٣ ــ تركز المساعدات التنموية الرسمية على البلاد منخفضة الدخل ضمن العالم الثالث : فقد حصلت البلاد التى يقل متوسط الدخل الفردى فيها عن ٤٠٠ دولار على ٧٣٫٦٪ من اجمالى المساعدات فى عام ١٩٧٨ فهذه البلاد اذن مع ما تتميز به من انخفاض متوسط الدخل الفردى وضيق السوق وضعف الأسواق المالية ومن عدم المقدرة بالتالى على الوفاء بالتزامات الديون التجارية ، انما تمثل مجالا خصبا لمعونات البلاد الرأسمالية مع ما فى مضمون هذه المعونات من خدعة كما رأينا عند بيان عنصر المنحة بحيث تشكل هذه المعونات الأداة الرئيسية لربط هذه البلاد بالنظام الاقتصادى العالمى .

---

(١) محمد عبد الشفيع عيسى ، تدفقات رءوس الأموال الدولية الى العالم الثالث ، م٠س٠ذ٠ ص ٩٥ .

جدول متحصلات الموارد المالية الخارجية للبلاد النامية غير البترولية حسب النمط والمصدر								نسبة مئوية من المتحصلات الكلية	
	١٩٦٩ ١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٦٩ ١٩٧١	١٩٧٥ ١٩٧٧
المساعدات التنموية الرسمية	٨	٩ر٤	١١ر٤	١٤ر٩	١٩ر٣	١٨ر٦	١٩ر٢	٥١ر٩	٣٨ر٢
أ ـ المساعدة الثنائية من أعضاء لجنة مساعدات التنمية	٥ر٧	٦ر٥	٧	٨ر١	٩ر٦	٩ر٤	٩ر٨	٣٦ر٨	١٩ر٣
ب ـ الوكالات متعددة الأطراف	١ر١	١ر٣	١ر٩	٢ر٧	٣ر٩	٤ر٩	٤ر٩	٧ر١	٨ر٥
جـ ـ مساعدات ثنائية من أعضاء الأوبك	ر٤	ر٥	١ر٣	٣	٤ر٩	٤ر٥	٣ر٨	٣ر٢	طر٨
د ـ الاقتصادات المخططة مركزيا	ر٨	١ر١	١ر٣	ر٩		ر٨	ر٧	٥ر٨	١ر٦

OECD Development Cooperation 1978. Review of Table : VI - 6, p. 117.

وهذه المساعدات تحمل العديد من خصائص السلبية مما يزيد من تفاقم مشكلة التمويل الخارجي للتنمية وفى تلك البلاد ومنها :

أولا : الصفة الاحتكارية لعرض رأس المال ، ويمثل ذلك فى أن أغلبية الحجم المطلق للمساعدات تأتى من مجموعة دولية واحدة هى مجمـــوعة الدول الرأسمالية المتقدمة (*) التى تقدم عموما أكثر من ثلثى الموارد الكلية الصافيـة بكافة صورها ـ للبلاد المتخلفة « فقد قدمت مجموعة الدول المذكورة ٤٩ بليون دولار فى عام ١٩٧٧ من مجموع التدفقات البالغ حجمها فى ذلك العـــام ٦٤ بليونا » كما تقدم على وجه الخصوص أكثر من الثلثين أيضـــا من المساعدات التنموية الرسمية حيث بلغت القيمة المساوية لهذه النسبة فى عام ١٩٧٧ نحو ١٤ر٧ بليون دولار (١) .

ثانيا : ضآلة المساعدات من حيث المقدار ومن حيث النسبة وقد سبق أن ذكرنا أن المساعدات لم تصل الى نصف المستهدف فى خطة العقد الثـانى للتنمية على الرغم من تواضع هذا المستهدف نفسه ويسوق البعض تدليلا على هذا أن اجمالى المساعدات التنموية الرسمية قد وصل الى ١٧ مليون دولار فى عام ١٩٧٥ ، بينما وصل الانفاق العسكرى الدولى الى ٣٧١ مليونا فى العـام نفسه ، ذلك طبقا لأرقام الوكالة الأمريكية للرقابة ونزع السلاح .

ثالثا : التحيز السياسى لاتجاهات المساعدات : ويتضح ذلك من أن الدول الرأسمالية المتقدمة تقدمها الى تلك البلاد السائرة فى فلكها ، والتى تمثل أهمية خاصة لها سواء التى تنفذ لها جزءا من سياستها مثل اسرائيل أو فى المواجهة السياسية العالمية مع الاتحاد السوفيتى .

رابعا : تقسم المساعدات بأنها مقيدة ومرتبطة بشروط سياسية واقتصادية ويذكر الانكتاد أن برامج المعونة لا تنبثق من الالتزام بدعم عملية التنمية فى المحل الأول ، وانما تصدر عن الرغبة فى بلوغ أهداف متعددة .. مثل تدعيم النفوذ السياسى والاستراتيجى والتجارى والثقافى للبلد المانح للمعونة وعلى سبيل المثال لا الحصر واذا تعرضنا فقط للشروط الاقتصادية دون السياسية

★ وتؤكد مصادر الأمم المتحدة والمصادر الغربية بصفة عامة أن المساعدات المقدمة من الدول الاشتراكية فى أوروبا وآسيا لم تزد فى العقد الثانى (السبعينات) عن قيمتها خلال العقد الأول (الستينات) بل ربما تقصت .. خاصة وأن الدول الاشتراكية فى أوربا الشرقية قد أعلنت عدم التزامها بالأهداف المجددة للتدفقات المالية فى (الاستراتيجية الدولية للتنمية) لعدم موافقتها تماما لنظريتها فى التنمية وطبقا لبعض المصادر الغربية فقد تضاءل صافى الانفاق من جانب الدول الاشتراكية فى أوروبا وآسيا من ٥ر١ بليون دولار فى ٧٠ ـ ٧١ الى ٧٥٠ مليون دولار ١٩٧٥ ثم الى ٧٠٠ مليون دولار ١٩٧٧ وأن الاتحاد السوفيتى كان يقدم نسبة تتراوح بين ٠٤ر٪ و ٨ر٪ من اجمالى الناتج .

(١) OECD Development Cooperation 1978 Review op. cit., p. 19.

لوجدناها تتمثل (وقد ذكر ذلك من قبل) فى ضرورة انفاق المعـــونة داخل الدول المانحة ذاتها ، وذلك بشراء السلع والخدمات منها ، رغم ما يحمله هذا الشراء من آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية ، ليس أقلهـا استجلاب أنماط تكنولوجية غير ملائمة بالضرورة للاحتياجات الوطنية للبلاد المتخلفة وتأكيدا لهذا، تذكر مصادر لجنـة مساعدات التنمية أن ٧٥ ٪ من المساعدات الثنائية الاجمالية التى قدمتها الدول الأعضاء بها بين عامى ١٩٦٦ ، ١٩٦٨ كان يمثـــل معونات مقيدة اقتصاديا وذلك بزيادة ١٠٪ من عام ١٩٦٤ ٠٠ كما أن ثلثى المعونة المقدمة من بريطانيا ، كان يتم انفاقها بداخلها ، وتذكر المصادر الأمريكية الرسمية أن ٩٣٪ من قروض الوكالة الدولية للتنمية ــ وهى مؤسسة أمريـــكية ــ قد تم انفاقها مباشرة فى داخل الولايات المتحدة ٠٠ وهكذا المساعدات المقدمة فتدور ثانية لخدمة المصالح الاقتصادية للبلاد المانحة (١) ٠

خامسا : ان المساعدات مشروطة من حيث أوجه الانفاق : فهى توجه قبل كل شىء الى تلك المجالات التى تحل مشكلات قصيرة الأجل بل ولا يمكن لها بطبيعتها أن تتصدى للمشكلة طويلة الأجل وهى مشكلة التنمية الصــناعية المستقلة ويجرى الترويج لهذا النوع من الشروط تحت شعارات عديدة منها « اشباع الاحتياجات الأساسية » و « تخفيف حدة الفقر » أو اصلاح أحوال المناطق والجماعات الفقيرة وخاصة من خلال التنمية الريفية وهذا ما يدعو اليه البنك الدولى بشكل مكثف فى السنوات الأخيرة (٢) ٠

سادسا : نتيجة للخصائص السابقة ، فانه بالرغـــم أن ما يربــو على ٥٢٪ من المساعدات التنموية قد قدم الى المجموعة منخفضة الدخل من البـــلاد المتخلفة فان هذه المساعدات لم تستطع أن تفى باحتياجات هذه البـــلاد التى تتميز ــ فضلا عن عدم وجود قاعدة صناعية ــ بوجود مناطق ريفية كبيرة شديدة التخلف وعجز مزمن فى الأغذية « والتى تعتمد على تدفقات المعونة الميسرة فى اشباع جزء كبير من احتياجات الاستثمار ــ الاجتمـــاعى والبنيــة الأساسية والمرافق الانتاجية اللازمة لمقابلة المشكلات الملحة لسكانها » (٣) ٠

سابعا : التحيز ضد التصنيع ، فالمساعدة التنموية الرسمية لا تقـــدم اسهاما جديا فى تصنيع العالم الثالث ، أى فى انشاء الصناعات التحويليـة وتقدر مصادر « اليونيدو » أن نسبة المنصرف الى الصناعة التحويلية فى العالم الثالث من المساعدات التنموية الرسمية الثنائية والمقدمة من الدول أعضاء لجنة

---

(١) ذكر فى :
Galal Amin, «Criticism of the United Nations Philosophy on Development, Arab Economic Review, Baghdad, Jan. 1977, pp. 5-43, p. 11.

(٢) محمد عبد الشفيع ، م٠س٠ذ٠ ص ١٠٠ ٠

(٣) OECD, op. cit., p. 18-20.

المساعدات التنموية فى ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ ، هذه النسبة لم تزد على ٣ر٥ ٪ ، وأنه بتطبيق هذه النسبة على قيمة تلك المساعدات فى عام ١٩٧٧ ، وهى ٥ر١٩ بليون دولار ، فاننا نجد أن بليونا واحدا فقط من الدولارات قد أتيح للصـــناعات التحويلية فى العالم الثالث فى تلك السنة ٠

القروض : (الاقراض التجارى) :

القروض تعتبر أكبر مكونات رأس المال الخارجى المنساب الى البلاد المتخلفة اجمالا ، فقد بلغ حجمها طبقا لتقدير مصادر البنك الدولى فى تقريره عن « التنمية فى العالم لسنة ١٩٧٨ نحو ١ر٢٥ بليون دولار فى عام ١٩٧٥ مقابل ٦ر٧ بلايين دولار للقروض الميسرة و ٦ بلايين دولار للمنح الرسمية ٠ ويقدر بالنسبة لعام ١٩٨٥ ــ أن يبلغ حجم القروض التجارية ٢ر٧٨ بليون دولار مقابل ٧ر٢١ بليون للقروض الميسرة و ٥ر١٨ بليونا للمنح الرسمية ٠

ويمكن تحديد بعض الخصائص :

أولا : أن معظم القروض التجارية قد ذهبت الى مجموعة البلاد متوسطة الدخل من العالم الثالث وقد تكونت أساسا من قروض قصيرة ومتوسطة الأجل بالعملات الأوروبية ــ مما أدى الى تزايد عبء خدمة الدين ، والى تزايد احتمالات الضغط والتدخل غير المباشر فى شئونها ٠

ثانيا : تتميز القروض التجارية بارتفاع أسعار الفائدة وقصر المدة ــ وهذا ما يضفى على الاقراض التجارى طابع « عدم اليقين » كما يؤدى الى ألوان عديدة من الاختناقات بالنظر الى الفجوة الكبيرة بين الاقراض الاجمالى (القيمة الكلية للقروض) والاقراض الصافى (القيمة الاجمالية للقروض مطروحا منها أعباء خدمة القروض السابقة التى يتحملها البلد فى الفترة الزمنية المعينـــة ، وهى استهلاك القرض « أى الاقساط » والفوائد ٠ ويقدر خلال سنوات ١٩٧٥ ــ ١٩٨٥ أن تبلغ الزيادة فى التدفقات الاجمالية حوالى ثلاثة أضعاف التدفقات الصافية وهو ما يضعف الى حد كبير من طاقة (أو قدرة) البلاد المتخلفة على خدمة الدين وفى هذا المجـال نجد أن كلا من البنـــك الدولى وبنوك التنميـة الاقليمية ، ليست فى موقع يمكنها من أداء دور فعال : فقد وصلت الانسيابات المالية الفعلية « أى المنصرف أو المستخدم » من البنك الدولى الى البلاد المتخلفة فى عام ١٩٧٧ ما قيمته ٦ر٢ بليون دولار ، ولكن فى مقابلها بلغت قيمة الفوائد المدفوعة والأقساط ٩ر١ بليون دولار ٠ وبذلك شكلت خدمة الدين بعنصريها ٧٠٪ من الانسيابات الاجمالية ٠

ونتيجة لهذا كله ، وتأكيدا له ، فقد بلغت الديون العامة الخارجية للبلاد

النامية) حسب أحـد التقديرات الأخيرة لخبراء صـندوق النقد الدولى ، حوالى ٤٩٠ بليون دولار فى نهـاية عام ١٩٧٩ · ان هذا ـ لمجرد مثال ـ يؤكد تفاقم مشكلة المديونية العامة الخارجية للدول المتخلفة بسبب من خصـائص الأقراض التجارى ، من حيث المدة وسعر الفائدة وشروط الأقراض ·· دون اغفال للعوامل الأخرى (١) ·

وفى هذا الصدد يقول واشتل معقبا : « ان البلدان الغربيـة التى تمنح المعونة حين تنشر أرقام التزامها السنوى بمساعدة العالم الفقير ، فانهـا تميل الى المبالغة فى كرمها · لكن أكثر من نصف معونتنا لايمنح بل يقرض بفائدة · وجميعنا نعلم ان القرض ليس هدية حتى لو كانت معدلات الفائدة منخفضة · ولم تمنع معـدلات الفائدة المنخفضة على تلك « المعونة » صكوك الدين للدول المتخلفة من أن تصـبح عبئا غير محتمل بصـورة متزايدة · فيما بين عامى ١٩٦٧ ، ١٩٧٦ على سبيل المثال تضاعف اجمالى عبء الدين العام والخاص ، للبلدان المتخلفة غير المنتجة للبترول ، أكثر من أربعة أضعاف ، من ٤٣٫٧ مليار دولار الى حوالى ١٨٠ مليار دولار » (٢) ·

وكل عام يتعين تخصيص نسبة متزايدة من المعونة الواردة لمجرد سداد الديون التى تلقتها الدولة فى العام الأسبق·ففى عام ١٩٧٣ ، تم انفاق نحو ٤٠٪ من كل القروض والمنح التى تلقتها البلدان المتخلفة من الحكومات الأجنبية على أقساط خدمة الدين « للمعونة » السابقة · لكن اذا وضعنا فى الاعتبار كذلك أقساط خدمة الديون على القروض من مقرضين أفراد يكون مجمـوع مادفعته البلدان المتخلفة غير المنتجة للبترول ـ ما يفوق ١٣ مليار دولار ـ وهو مايقرب من اجمالى مساعدات التنمية القادمة من مصادر حكومية فى البلدان الصناعية· وفى الحقيقة ، وطبقـا لما يذكره مسئول وكالة التنمية الدوليـة الأمريكيـة AID أ· ل· فالديز ، فان المقرضـين فى البـلدان الصـناعية يتلقون الآن فى بعض الأحيـان من تسديد القروض أكثر مما يقرضـونه ويقول فالديز ان حكومة الولايات المتحدة تلقت عام ١٩٧٧ من سداد الديون من أمريكا اللاتينية ١٥٠ مليون دولار أكثر مما قدمت فى شكل قروض لوكالة التنمية الدوليـة ولبنك التصدير والاستيراد (٣) ·

---

(١) لمزيد من التحليل الاقتصادى انظر :
E. L. Bacha, «Foreign Capital Inflow and the Output Rate of the Recipent Country», Journal of Development Studies, 1977, pp. 374-381.

(٢) Howard M. Wachtel, The New Gnomes : Multinational Banks in the Third World : Transnational Institute, Washington D.C. 1977, p. 11.

(٣) UNCTAD Debt Problems in the Context of Development, Report by the Secretariat, 1974, pp. 1-16.

علاوة على ذلك ، فان أقساط خدمة الديون تنمو أسرع من معدل زيادة المعونة وعلى سبيل المثال فانه بين منتصف الستينات ونهاية العقد ، ازداد اجمالى تدفق المعونة الخارجية الى الباكستان بنسبة ٥٪ ، لكن أقساط خدمة الديون ارتفعت بنسبة ٩١٪ (بالنسبة لكثير من البلدان يشهد مستوى المعونة انخفاضا ، وليس ارتفاعا) كذلك تتزايد أقساط خدمة الديون بمعدل أسرع مرتين من مكاسب التصدير التى تجلب العملة الأجنبية اللازمة لسداد الديون. وفى بعض البلدان مثل بنجلاديش لابد أن يخرج ربع مكاسب التصدير مرة أخرى لمجرد سداد الديون السابقة • وتتزايد النسبة بسرعة ، بينما نسبة الربع أكثر بكثير مما يعده المصرفيون محتملا (١) •

« بديهى انه موقف لاتربح فيه البلدان المتخلفة لكن تبذل المحاولات لجعل الكثيرين منا يظلون على اعتقادهم بأن كل مايمكننا المساعدة به هو زيادة المعونة • ولكن المزيد من المعونة من هذا النوع لن يعقد فقط عبء الديون ، بل انه سيجبر هذه البلدان أيضا على الاندفاع الكامل المدمر نحو التصدير • فالطريقة الوحيدة للحصول على العملة الأجنبية لسداد الديون هى البيع فى السوق الدولية •

أما التنمية الداخلية (بناء التسهيلات الصحية ، والمدارس ، والعيادات، مثلا) لاتهم بالقدر نفسه ، لأنها لاتكسب عملة أجنبية •

وهكذا تقود صكوك الدين معظم البلاد مباشرة الى فخ التبادل التجارى (٢)

وحين نناقش مساعدات التنمية لايجب نسيان هذه الحقائق « فالمساعدة» تكون عادة قروضا والدين الذى تخلقه يمكن أن يكون فى حد ذاته العقبة النهائية التى تعترض طريق الاعتماد على النفس •

والديون تقضم جزءا متزايدا من موارد التنمية ، وتضمن أن يتم تحديد اختيارات البلد الاقتصادية بالأسواق الأجنبية ، والبنوك الأجنبية ووكالات التنمية الأجنبية التى تعارض عادة احتياجات البلد الداخلية •

ثالثا : التحيز ضد التصنيع •• وهذه الحقيقة شديدة الأهمية ، اذ ان من الملاحظ أن مصادر الاقراض التجارى لاتقوم على تمويل مشروعات التنمية الصناعية التى تكفل رفع نصيب الصناعة التحويلية من الناتج القومى • وخاصة منها تلك الفروع التى تحقق اقامة قاعدة صناعية مستقلة ومتوازنة •

---

(١) H. M. Wachtel, op. cit., p. 13.

(٢) انظر : H. M. Wachtel, ibid, p. 17.

يبقى أن نذكر أن هناك مصدرين رئيسيين للاقراض التجارى :

١ ـ المؤسسات المالية الدولية متعددة الأطراف وأبرز وأقوى مثال عليها مجموعة البنك الدولى وتشمل البنك الدولى ومؤسسة التطوير الدولية وأخيرا شركة التمويل الدوليـة ـ بالاضـافة الى صندوق النقد الدولى « و » وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وكلها تشكل الوكالات المالية الرئيسية التى تهتم حاليا بالسياسات الاقتصادية العامة للدول النامية (١) .

٢ ـ أسواق رأس المال الدولية : وتحدد مصـادر اليونيد وأشـكال الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية فيما يلى (٢) .

ـ السندات الدولية : وهى السندات المصدرة والمبيعة فى أكثر من سوق وطنية واحدة فى نفس الوقت ، ومن خلال اتحادات أو روابط دولية .

ـ الائتمان المصدر بالعملات الأوروبية .

ـ السندات الأجنبية : وهى السندات المصدرة فى سوق وطنية واحدة .

وكذلك هناك أسلوبان متبعان لتسويق وتمويل ما تصدره الدول المتقدمة من خدمات وبضائع Capital goods الى الأسواق العالميـة ولا سيما الدول المتخلفة الأول : هو ما يطلق عليـه المسـاعدات الخارجيـة المشتركة Multilateral Aid والثانى : يطلق عليه الطريقة الثنائية Bilateral ويحتوى قسم منها على هبات grants صغيرة وقروض سـهلة أى بفوائد مخفضـة . والتعامل فيها يكون مع الدول المسـتلمة مباشرة وتقع كافة المسـاعدات العسكرية ضمن الطريقة الثانية هذه . وكذلك المساعدات التى هى مجـرد عملية قرض لتمويل بعض الصادرات وفى هذه الحالة تعتبر « مقيدة » بمعنى أن الدولة المستلمة تلزم باستخدام المبالغ المقترضة لدفع ثمن ما تستورده من الدولة المقرضة فقط أو تحت شروطها (٣) .

المعونات الفنيـة :

تؤكد تدفقات المعـرفة التكنولوجيـة ـ الى جانب التدفقـات التجارية السلعية والتدفقات المالية ـ الموقع المسيطر للدول الرأسـمالية المتقدمة فى سوق المعرفة التكنولوجية التجارية أو المتجرة commercialized ونقصد بها

---

(١) منير الله ويردى ، دور التكنولوجيا السياسية فى تخلف الدول ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٩٣ .

(٢) محمد عبد الشفيع عيسى ، م.س.ذ. ـ ص ٩٧ .

(٣) منير ويردى م.س.ذ. ، ص ٩٧ .

المعلومات التكنولوجية الخالصة (١) وهي بالاضافة الى المعلومات تشمل الخبرة الفنية المتمثلة في الخبراء والمهندسين الاستشاريين ، وكذلك اعداد التصاميم وانشاء المشاريع ، أي عمليات وضع الفكرة وتحقيقها ، وامكانيـات البحث والتطوير (R + D) و هـذه المعونات تعتبر من أهم أركان عمليـة نقـل التكنولوجيا الى الدول المتخلفة لأنها من ناحية تمثل مركز التطور التقنى ومن الناحية الأخرى تحتوى عددا من الأبعاد المؤثرة اجتماعيا وثقافيا (٢) ٠

التكنولوجيا المربوطة بالمعونات الخارجية :

ذكرنا من قبل ان الافراط في الاعتماد على المعونات الأجنبية من شأنه أن يفرض على الدول المتلقية للمعونة نمطا معينا من أنماط النمو ليس هو أنسب الأنماط لها ، واعتمادا أحاديا على مصدر مسيطر على سوق التكنولوجيا ٠

وفرصة الدول الناميـة في اختيار التكنولوجيـا اللازمة لغرض معين تضيق عندما تكون هذه التكنولوجيـا مقيدة ومرتبطة بمعونة أجنبية ، حيث يتقيـد الاختيـار بالتكنولوجيات المتـاحة في الدولة المتقدمة المقدمة للمعونة ٠ ولذا يتأثر بالمعونة الممنوحة كل من مفهوم التكنولوجيا الملائمة ، والظروف التى يتم في ظلها نقل هذه التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى الدول النامية ، وقوة الدفع المنتظر ممارستها بواسطة الدول النامية والمتقدمة معا على مستوى التعامل فيما بينهما)٠

ومن ثم يصبح من المرغوب فيه فصل التكنولوجيا عن المعونة ٠ وحينئذ يكون من الأكثر احتمالا أن تختار الدول النامية التكنولوجيا الملائمة اذ تكون في موقف أفضل من حيث تقييم كافة التكنولوجيات المتاحة بصرف النظر عن مصدرها ٠ فاذا افترضنا قدرا من التفاؤل نقول انه ينبغي على حكومات الدول المتقدمة والنامية ووكالات الأمم المتحدة المعينة التعاون بشأن ضمان استقلال التكنولوجيا عن المعونة ٠ حيث يتعين تقديم الأخيرة للدول النامية لتمكينها من شراء أفضل أنواع التكنولوجيا وأكثر ملاءمة لغرض معين ٠ فالتكنولوجيا المطورة في بعض البلاد النامية مثلا — قد تكون أكثر ملاءمة لدول نامية أخرى من تلك المطورة في الدول المتقدمة ٠ على أن الدول النامية صاحبـة هذه التكنولوجيـا المطورة قد لايـكون لديهـا من الموارد المالية مايمكنهـا من تقديم المعونة مع التكنولوجيـا ٠ وفي هذه الحالة تـكون الدول المتقدمة ، رغم عدم ملاءمة

---

(١) Betsy Hartman and J. Boyce, op. cit., p. 48-53.

(٢) محمد عبد الشفيع عيسى ، م٠س٠ذ٠ ص ٩٦ ٠

تكنولوجيتها فى موقف يسمح لها ببيع هذه التكنولوجيات للدول النامية لأنها تستطيع أن تربط بين التكنولوجيا والمعونة (١) ٠

ونقول ذلك مع افتراض التفاؤل لأن الدول الصناعية لم تبذل حتى الآن ولا يمكن أن نتصور أن تبذل جهدا يذكر فى جعل السلع التى تحصل عليها الدول المتخلفة عن طريق المعونات أكثر ملاءمة لظروف هذه الدول الاقتصادية ، من ثم فان هذه السلع تتميز فى أغلب الأحيان بكثافة عنصر رأس المال وقلة ماتحتاجه من ايد عاملة ، كما تتميز فنون الانتاج المرتبطة بها باعتمادها الكبير على الاستيراد ، وبقلة ملاءمتها لاستخدام الموارد الأولية والوسيطة المتوفرة محليا ٠ فالافراط فى الاعتماد على المعونات الأجنبية لا يساعد على نشوء أو تطوير فنون انتاج محلية ، ولا يخلق فرصا كبيرة لتشغيل العمل المتعطل ، ولا يسمح بخلق طلب واسع على السلع الوطنية (٢) ٠

وقد يقال ان التحول من المعونات الثنائية الى المعونات متعددة الأطراف من شأنه أن يتيح للدول المتلقية للمعونة حرية أكبر فى اختيار نوع من السلع الأكثر ملاءمة لظروفها ، من حيث انه يحررها من قيد انفاق ما تحصل عليه من معونة على سلع الدولة المقدمة لها ٠ وقد يكون هذا هو بعض ما قصدت اليه وثيقة الأمم المتحدة حينما أشارت الى تقديم المعونات عن طريق « المجتمع الدولى بأسره » ٠ على أن هذا القدر الاكبر من الحرية الذى تتيحه المعونات متعددة الأطراف هو فى الحقيقة كسب شكلى أكثر منه كسب فعلى ٠ فقد يكون للدولة المتلقية للمعونة متعددة الأطراف الحق فى انفاق ماتحصل عليه فى شراء معدات أمريكية أو معدات ألمانية مثلا ، أو أن تحصل على فنون انتاج بريطانية غير ملائمة أو فنون انتاج فرنسية غير ملائمة أيضا ٠ ولنا أن نتساءل عما اذا كان هذا يشكل أى حرية حقيقية فى الاختيار للدولة المتخلفة ٠ بل ان من الممكن أن نلمس فى بعض صور المعونات متعددة الأطراف قيدا أكبر على الدول المتخلفة فى حريتها فى اختيار استراتيجيتها فى التنمية بصورة أكبر مما فى المعونات الثنائية ٠ ويكفى أن نضرب لذلك مثلا بما يتضمنه عادة ما يسمى « بخطاب اعلان النية » «Letter of intent» الذى يشترط صندوق النقد الدولى الحصول عليه من حكومة الدولة طالبة المعونة قبل أن يوافق على اعانتها٠ ففى الغالبية العظمى من الحالات يتطلب صندوق النقد الدولى أن تتخذ هذه الحكومات اجراءات مؤداها تحرير التجارة الخارجية وتحرير نظام الصرف ، حتى ولو تعارضت هذه الاجراءات مع متطلبات التنمية وحماية الصناعة الوطنية الأمر الذى يزيد من تورط الدولة النامية فى فروع من الانتاج لاتتمشى

---

(١) د٠ أسامة الخولى ، م٠س٠ذ٠ ص ٢٢ ٠

(٢) د٠ جلال امين ، م٠س٠ذ٠ ص ١٨ ٠

مع أولويتها وتفضيلاتها بالاضافة الى استيراد سلع اســتهلاكية تحمل ميزان مدفوعاتها عبئا قد يكون أكبر من حجم ما حصلت عليه من معونة (١) ٠

ومثل ذلك ينطبق على الجزء الأكبر مما يقدم للدول النامية من معونات فنية ٠ فحقيقة الأمر أن الخبير الأجنبى ، سواء كان مهندســا استشاريا ، أو خبيرا فى التخطيط أو فى صياغة مشروعات التنمية أو فى اعداد دراسـات الجدوى ، يمكنــه أن يقدم للدولة المتخلفـة ما ليس فى حوزته ٠ فأيا كانت درجة صدق نيته فى خدمة الدولة التى يذهب لمساعدتها فان المعرفة الوحيدة التى يتقنها هى معرفته بفنون الانتاج الغربية ٠ وليس هناك طائل حقيقة فى أن يطلب منه أن يقدم مشورة غير ما يمليه عليه هذا النوع من المعرفة (٢) ٠

وعلى حد قول تقرير منظمة التطوير والتعاون الاقتصادى OECD (٣) :-

« يشعر الكثير من الباحثين فى العالم الثالث بأن المساعدات الحالية فى مجال الاستشارات والدراسات والخدمات التكنولوجية تساعد على تشويه قيم التعاون الاقتصادى وعلى تقوية الأنواع والمجالات التكنولوجيــة غير الملائمـة للدول المتخلفة وتقوية علاقات تجارية ذات طابع التبعية التكنولوجية وهى تلك النوعيــة من المعونة الفنيــة التى تفترض انه ليس للبلد المستلم أية مقـدرة ادارية أو علمية أو تقنية للقيام بالعمل المطلوب » ٠

وتتذمر الأوساط المسئولة فى الدول المتخلفة ـ وبدون جدوى طبعا ـ من النسبة الكبيرة من مبالغ القروض (وتتجاوز تلك النسبة أحيانا ٢٥٪ من قيمة القرض) على الدراسات المطولة دراسات القطاعات العمومية ، دراسات ماقبل التمويل ، دراسات التمويل ثم الدراسات الهندسية على اختلاف مراحلها ثم دراسات اقتصادية أخرى على ضوء الدراســات الهندسية دراسة تثمينية لتلك الدراسات ٠٠ وفى تلك الأثنــاء تنظر الدولة الناميــة بكل أسف الى ما يحتسب عليها من قروض تنفق على « خبراء » قادمين ومغادرين والى سنين تمر والمواطنون بانتظار تحقيق ذلك المشروع الذى قد لايتعدى عملية ضخ قليل من المياه من الآبار الى المدينة أو عملية انشاء طريق لربط مدينتين هامتين (٤) ٠

---

(١) د٠ جلال أمين ، م٠س٠ذ٠ ص ١٩ ٠

(٢) المرجع السابق ـ ص ١٩ ٠

(٣) «Choice and Adaptation of Technology in Developing Countries» Development Center of the Organization for Economic Cooperation and Development, Paris 1974, p. 13.

(٤) منير ويردى ، م٠س٠ذ٠ ، ص ٦٦ وانظر أيضا :
Betsy Hartman and James Boyce, Bangladesh : Aid to the Needy ; Center for International Policy, Washington D.C., June, 1978.

وأحيانا تخرج عن تلك الدراسات (التى تعتبر تكاليفها الباهظة جزءا من مبلغ القرض) نتائج مضحكة مثل كون المشروع الزراعى الفلانى المطلوب تحسينه بتحويل مياه السيول الموسمية اليه بأساليب بسيطة غير اقتصادى اذا احتسب سعر الفائدة للقرض أو للرأسمال ١٥ ٪ فى السنة مثلا بالرغم من أن سكان الدولة الفقيرة المقترضة يعانون من سـوء التغذية ولا توجـد للدولة مصادر للعملة الصعبة لاستيراد الغذاء من الخارج لذا يوصى (هؤلاء الخبراء) بانتاج القطن القابل للتصدير بدلا من الذرة القابلة للأكل (١) ٠

وقد سبق وان تطرقنا الى موضوع النقل الخالى من التكنولوجيا حيث لا يبقى فى البلد المتخلف من آثار تلك المعونة بعد اكمال المشروع سوى كتل من الحديد والخرسانة فمن غير المألوف أن تقوم الجهة المقرضة سواء كانت تلك الجهة بنكا للتطوير أو حكومة باستخدام القدرات المحليـة أو السـماح لهـا بالاشتراك فى اجراء تلك الدراسات الاقتصادية والهندسية التى يتم استخدام الأجانب للقيـام بهـا وتنتقل الخبرة المكتسـبة من جراء القيـام بالأعمال الاستشارية للمشروع الى الخارج بخروج القائمين بتلك الأعمـال من الأجانب ٠ وتتظاهر الجهـات المقرضة بالحرص على حـدوث ذلك بأن تفرض على الشركة الاستشارية الأجنبية شروطا تتعلق بتدريب المواطنين على القيـام بالأعمـال الاستشارية ولكن مثل تلك الشروط تبقى حبرا على ورق ٠ وهنـاك أمثلة عديدة ومؤسفة فى هذا المجال حيث لاينتج فى الواقع عن عملية التدريب أكثر من خلق سمسار أمين لتلك الشركة الاستشارية فى ذلك البلد النـامى يحاول أن يضمن للشركة أعمالا أخرى فى المستقبل (٢) ٠

أما الخبراء الذين ينتمون الى العالم الثالث نفسه فمن المثير للدهشة أن تلاحظ كيف يفقد هؤلاء حساسيتهم لمشكلات بلادهم ومتطلباتها بمجـرد أن يمارسوا أعمالهم لدى المنظمات الدولية ، فاذا بالخبير الهندى أو العربى بمجرد انتسابه لمنظمات هيئة الأمم المتحدة يتكلم عن بلاد العالم الثالث بلسان الغريب الذى لم يعش قط فى هذا النوع من البـلاد ٠ يزيد الطين بلة أن هذه المنظمات فى توزيعها لهؤلاء الخبراء بين بلاد العالم الثالث تتبع نظاما من شأنه أن يضمن ولاء الخبير لا للبلد الذى يرسل اليه لتقديم المشورة بل لفكر المنظمة وفلسفتها ، فاذا باقتصادى مصرى مثلا ترسله الأمم المتحدة لتقديم المشورة لدولة كالهند فيما يجب أن تتضمنه الخطة الخمسية الهندية ، بينما يأتى اقتصادى هندى

---

(١) انظر حالة دراسية فى :

Leonard Dudley and Rouer Sandilands, «The Side Effects of Foreign Aid : The Case of P.L. 480 Wheat in Colombia. Economic Development and Cultural Change January 1975. p. 319-350.

(٢) منير ويردى ، م٠س٠ذ٠ ص ٦٧ ٠

ليخبر وزير الاقتصاد المصرى بما يجب أن تكون عليه سياسة مصر الاقتصادية وما يجب أن يتضمنه « خطاب اعلان النية » (١) ٠

وبشيء من التشاؤم أو ربما الواقعية يمكن القول ان الوظيفة الحقيقية للمعونات الأجنبية ليست هى المساعدة على تحقيق التنمية ، بل تحقيق نوع معين منها من شأنه أن يضمن ادماج دول العـــالم الثالث فى فلك النظـــام الاقتصادى العالمى السائد ، ويضمن اشراك هذه البلاد فى تقسيم العمل الدولى الذى تمليه متطلبات النمو فى البلاد الصناعية نفسها ٠

---

(١) د٠ جلال أمين ، م٠س٠ذ٠ ص ٢٠ ٠

● المبحث الثانى :

البنك الدولى والهجوم على الفقر

البنك الدولى لايمكن تنـاوله باستخفاف فقد بزغ بسرعة كأكبر مؤسسة لتمويل التنمية وبلغت التزامات الاقراض التى خطط لها فى الثمانينات أكثر من ٩ مليار دولار وفى السـنة المالية ١٩٧٩ طلب الرئيس كارتر من دافعى الضرائب الأمريكيين أن يضاعفوا تقريبا مساهمتهم فى البنك • وقيل حينذاك ان هذه المضاعفة ستساعد البنك على مواصلة « هجومه على الفقر » (١) •

ونحن فى البلاد النامية نسمع باسـتمرار أن البنك « مغدق نقود » فماذا يعنى ذلك ؟

ان البنك يغدق النقود ، نعم لكنه لا يمنحها ، فالقروض لابد أن تسدد ـ وبالعملة الأجنبية • وفى أحسن الأحوال ، يقوم البنك من خلال وكالة التنمية الدولية IDA التابعة له ، بتخفيض معدل الفائدة ، اذ يتقاضى مجـرد ٧٥ر• فى المائة من الفائدة السنوية ويسمح بالسداد خلال ٤٠ الى ٥٠ سنة • الا ان أغلب هذه القروض لايستخدم سوى فى توفير السيولة النقدية التى تسمح بدفع أقساط البنك العادية السابقة •

كذلك يجب ألا نغفل أن مشروعات البنك تتطلب دائما أن تسهم الحكومة المحلية بمبالغ مقابلة تبلغ من ٢٠ الى ٦٠ فى المائة من تكاليف المشروعات مما يعنى بصورة أو بأخرى تقييد الموارد المالية بل وأحيـانا البشرية أيضا فى مشروعات البنك (٢) •

---

(١) فرانسيس مورلابيه ، جوزيف كولينز ، صناعة الجوع •• خرافة الندرة ، ترجمة أحمد حسان ـ عالم المعرفة ، ابريل ١٩٨٣ ـ الكويت ـ ص ٤٠٢ •

(٢) المرجع السابق ـ ص ٤١٨ •

ان تسديد الديون المتزايدة يضع البلد النامى تحت ضغط أكبر لتوجيه كل مجالات الاقتصاد نحو التصدير كما يدفعها « فخ الديون » بعيدا عن بناء أساس للاعتماد على النفس وهو الأساس الوحيد لنظام اقتصادى عالمى جديد (١) ٠

لقد خصص البنك الدولى عند نهاية الحرب العالمية الثانية لتنشيط وتمويل صادرات السلع الرأسمالية من بلدان مثل الولايات المتحدة وفى منتصف عام ١٩٧٨ قدرت وزارة خارجية الولايات المتحدة انه مقابل دولار دفعته واشنطن للبنك تم انفاق دولارين فى اقتصاد الولايات المتحدة مما يقود البعض الى التساؤل : من يعين من (٢) ؟ ٠

وهذا يقود حتما الى تعريف للتنمية « بانها أشياء تكلف مبالغ ضخمة من النقود ولابد أن تستورد مبانى ، وفنيين أجانب بأجور مرتفعة والسيارات التى يحتاجونها ، وسدودا وطرقا ، ومعامل ، ومعدات سمعية ـ بصرية ، وما الى ذلك ٠ وهكذا فليس من غير المعتاد أن يذهب مالا يقل عن ٥٠٪ من مشروع تغذية للبنك فى أندونيسيا الى الطوب والأسمنت ومعدات الترفيه من أجل المبانى كما يذكر أحد الفنيين الأمريكيين العاملين فى الأمم المتحدة باندونيسيا (٣) وحتى تحت يافطة الزراعة والتنمية تذهب قروض البنك الدولى فى أغلبيتها الساحقة الى بناء البنية التحتية ـ من الطرق الى السدود التى تثرى المقاولين المحليين والأجانب ومستشاريهم ولا تمس هذه المشروعات القبضة الاقتصادية الخانقة للنخبة بل انها فى الواقع تدعم هذه النخبة (٤) ٠

وقروض البنك المستهدفة تحدد حصصا لكل بلد ، ويحكم على مسئولى المشروعات حسب صلاحية المشروعات التى يجدونها لانفاق تلك الحصص ٠

والشكوى التى يرددها هؤلاء المسئولون عادة هى عدم وجود ما يكفى من المشروعات الجيدة ٠ وبالطبع فان التركيز على ايجاد منافذ لانفاق مبالغ طائلة من النقود لايؤدى بالدقة الى امعان مسئولى البنك فى العواقب الاجتماعية لمشروعاتهم ٠ وكما يذكر أحد مستشارى البنك الذى عمل فى كل ادارة من

---

(١) UNCTAD, Debt Problems in the Context of Development-Report by the Secretariat, 1976, pp. 1, 16.

(٢) Cyrus Vance, Foreign Assistance and U.S. Foreign Policy, U.S. U.S. Department State, Office of Public Information May 1978, p. 2.

(٣) World Bank, document cited by Susan George, How the Other Half Dieg, Penguin Harmondsworth, 1976, p. 260.

(٤) المرجع السابق ص ٢٦٣ ٠

اداراته أن : أى شخص يتوقف ليطرح أسئلة يعتبر معوقا ـ أى لايتمتع بروح الفريق) (وهناك تقارير متكررة عن اندفاع البنك بسرعة تصل الى حد اغفال جوانب تكنيكية وتجهيزية حاسمة الى أن يصبح الوقت متأخرا لاصلاحها (١) ٠

وليس البنك بأى معنى من المعانى ، مؤسسة ديمقراطية أو حتى واسعة التمثيل ، فهو لايخضع للمحاسبة من أى جهة سوى نفسه ومن غير المنطقى أن نتوقع من مؤسسة قوية كهذه أن تكون قادرة على رقابة فعالة على نفسها ، أو حتى راغبة فى ذلك ٠

ووثائق البنك سرية ، ولا تخضع حتى لدراسة علماء الاجتماع ، فليس هناك سوى حوالى عشر مقالات وكتب تحلل هذه المؤسسة القوية ٠ ولن يقبل أى عضو فى طاقمه الشهادة أمام أية جلسات للكونجرس أو البرلمان ٠ ومؤخرا فقط بدأ البنك يدرس اجراءات التقييم (سرية ، بالطبع) لكل المشروعات التى يمولها وأحيانا يكلف مستشارين خارجيين بعمليات التقييم ، لكن ما هى درجة استقلالهم ، اذا كان من المحتمل أن يأتيهم عقد البحث التالى من البنك نفسه ؟ وفى هذا الصدد فان التقارير العامة لابد ، أو على أقل تقدير يفضل : أن تكون متفائلة حتى تكسب التأييد فى الكونجرس وفى برلمانات البلدان المانحة للمعونة (٢) ٠

بالاضافة الى ذلك ، يطمح العديدون من مفاوضى الحكومة المحلية فى البلدان المتخلفة حول قروض البنك عادة فى الحصول على منصب فى البنك فى واشنطن ٠ فهل سيناقشون مشروعا للبنك ؟ وفى دراسة الحالة فى سيربلانكا وهى بلد نال الآن قروضا ضخمة من البنك لمشروع سد للرى ، فان مجموعات النخبة الحكومية فى العاصمة تتطلع بالفعل الى « استضافة » الخبراء الأجانب الذين يأتون بمثل هذه المشروعات ٠ انها باختصار ، حلقة مغلقة الى حد بعيد (٣) ٠

واذا كان البنك لا يخضع للمحاسبة بشكل دقيق فان حريته تتزايد فى ادعاء أية مزاعم ضخمة يشاء حول عدد الناس الذين يستفيدون من مشروعاته ٠ ويورد فى مورالابيه وج٠ كولينز فى كتابهما « صناعة الجوع ٠٠ خرافة الندرة » الواقعة التالية :

---

(١) Betsy Hartman and J. Boyce, op. cit., p. 73.

(٢) Teresa Hyter, Aid as Imperialism, Pelican Original, 1972, p. 52.

وايضا فى : Hartmaand Boyce, Aid to the Needy ? op. cit., p. 75.

(٣) فى مولابيه وج ـ كولينز ، صناعة الجوع ٠٠ خرافة الندرة ، م٠س٠ذ٠ ص ٤٣١ ٠

« المستر مكنمارا ، على سبيل المثال ، يريدنا أن نصدق أن برنامج البنك للتنمية الزراعية والريفية «سيبلغ» ٦٠ مليونا (فى مجموعة الفقر المستهدفة) بالاقراض خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ .

وها أنت ترى ان البنك يروق له حساب عدد المنتفعين باجمالى عدد الناس الذين يعيشون فى المنطقة التى ينفذ فيها مشروع للبنك . وهذا يعادل القول بأن سدا فى بالوبا بكاليفورنيا ، يفيد سكان كاليفورنيا البالغ عددهم ٢٠ مليونا ـ وكذلك الملايين الأربعـة من الذين يعيشـون تحت حد الفقر . وعلى ذلك فمن المرجح أن يبلغ حساب البنك للعدد الاجمالى لمنتفعيه فى وقت قريب رقما أكبر من اجمالى عدد الفقراء فى العالم (١) .

وفى نقد مرير لأسلوب البنك فى اختياره للمشروعات فى البلاد النامية وبصفة خاصة تلك التى تعانى معاناة شديدة من الفقر أو التخلف أو كلاهما ؛ يذكر المرجع نفسه فى عبارات لانغيرها وانما نوردها كما هى محملة بالدلالات المختلفة حتى وان شابها شىء من التحامل :

« يبدأ أولا عرض البيانات التكنيكية والاحصائية ويأخذ الفقر شكلا كميا. ورغم التأكيد على المشاركة فى نشرات تحديد السياسة التى تلقى المديح العلنى من قبيل (ان فقراء الريف لابد أن يشاركوا فى تصميم وتشغيل برنامج يضم عددا كبيرا منهم) ، فان الفقراء كما توحى وثائق المشروعات يمكن الوصـول اليهم من أعلى الى أسفل . ونادرا ما ينظر الى الفقراء باعتبارهم المشـاركين ناهيك عن كونهم الحافزين ، فى تنميتهم ذاتها . وفى لغة شبه عسكرية يصبح اللفظ المعبر عن الفقراء هو (السكان المستهدفون) » .

« أما اقتراحات المشروعات ، التى يفترض أن تكتبها الحكومة المحلية ، فتكتبها فى معظم الحالات بصورة خفية « بعثات » البنك التى تطير الى هناك .. بنفقات ليست قليلة ـ من واشنطن لأيام قليلة » .

« والافتراض المسبق خلال كل تخطيط المشروع هو أن التنمية لايمكن تحقيقها سوى بجلب موارد خارجية . والاستثمار الأجنبى يعد أساسـيا . ومن ثم يجب عمل كل شىء لتطوير مناخ مناسب للبنوك والهيئات الأجنبية . أما كون تخطيط المشروع يتضمن استمرار الاعتماد على الاستيراد فلا يعتبر مشكلة » .

« أما قسم تنفيذ المشروع فى (تقارير الأغلفة الرمادية) فبعد سلسلة من الاسقاطات التى تتحدث عن عالم وردى . فتحديد الأهداف زائد النقـود

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٣٢ .

يساوى النجاح · والفقر موجود ببساطة دون اشـارة الى عمل القوى التى تخلقه وتبقيه · ان خطة المشروع هى تدريب فى الاقتصاد المنفصل عن العوامل السياسية ، والاجتماعية ، والثقافية · وفى الحالات النادرة التى يجرى فيها الاقرار بالمصالح المتعارضـــة ، يتم تجاهل تأثيراتهـا على تطبيق المشروع · اذ يفترض أن الحكومة وغيرها من المنفذين يعملون سويا للقضاء على الفقر · ولا تقاس نتائج المشروعات سوى بالاحصاءات وليس بتأثيرها على حياة البشر الواقعيين » (١) ·

وتقارير البنـك تتغير من بلد الى آخـــر ، ومن بعثة الى بعثة · وبعض التقارير لها صيغة عملية أكثر من بعضها الآخر ، بمعنى انه يقصد بها اعطاء الأسس التى ستتكون طبقا لها وجهة نظر « البنك » عن أداء الدولة وتمر مثل تلك التقارير عادة خلال عدد من المسودات · وعادة ما تطلع الحكومة المعينة على المسودة الأولى فقط وقد تحتوى بعض النقد الشديد لسياسات الحكومة وبعض المقترحات لتغييرها · والهدف عندئذ هو انه يجب أن يصبح فى الامكان الغاء الأسباب الداعيـــة للنقد من خـــلال التفاوض على اجـراء تغييرات فى السياسة · فاذا لم تنجح تلك المفاوضات ، فقد لا يصـل الى مرحـلة النشـر المحدود ، ويقال أن هذا الوضع قائم بشـكل جزئى لأن « البنك » يفضـــل الا يقدم تقارير غاية فى السلبية للمقرضين الممكنين · والنتيجة هى انه لايطلع على التقرير ويعرف التوصيات المحددة التى يقدمها « البنك » سوى حكومة البلد المعنى فقط وهيئة موظفى « البنك » · وبعض التقارير الأخرى لها صيغة عامة وغير ضارة منذ البداية · وتقارير البنك وان كانت فى بعض الأحيان تقدم أكثر التحاليل المتوفرة شمولية عن الوضع الاقتصـادى وامكانيات المستقبل بالنسبة للبلد الا انها تتعرض بالنقد لهذا أو تقرضه اذ ينبع القلق داخـل « البنك » عادة من الخوف ألا تكون مقاصـــد تقارير وبعثات معينة والتأثير المقصود منها على السياسات ــ واضحة بطريقة كافية · والقرارات عادة فى يد رئيس البعثة · ومن بين القلائل خارج « البنك » الذين اطلعوا على تقارير له، هناك أيضا انتقادات لانماط التحليل الاقتصادى فيها ــ وأيضا لنقص التقييم النقدى للاحصاءات الرسمية التى توفرها الحكومة المعنيـة والمعاد نشرها فى التقارير · وهناك سمة عامة لتقارير البنك وهى انها من النادر ماتقوم بتوضيح الافتراضات التى تؤسس عليها الاسقاطات الاقتصادية والاقتراحات ، وهى لا تحتوى أيضا على أثر تلك الافتراضـات على عدد من المسائل ، ولا تقترح أهدافا تبادلية ، ولا حتى سبل تبادلية للوصـول الى الأهداف الموصى بهـــا

---

(٢) المرجع السابق ــ ص ٤٠٣ ·

وذلك عنـدما تقدم اقتراحات بمجموعة من السياسات لكى تنفذها الحـكومة المعنية (١) ٠

فكيف حدث هذا التدخل الكبير « للبنك » فى سياسات الدول النامية ؟

البنك الدولى لم يعد مجرد مقدم لقروض التنمية ٠ فعلى مدى السنوات الماضية أصبح قوة رئيسية تشكل السياسات الاقتصادية لعديد من البلدان ٠ وبعبارة البنك ذاته : « ان مقترض وكالة التنمية الدولية IDA وهى جزء من مجموعة (البنك الدولى) ، بوجه خاص ، ليس من المحتمل أن يحصلوا من أى مصدر آخر على تمويل بشروط مرضية مثل شروط الوكالة ومن ثم فليس من المحتمل أن يتجاهلوا نوع النصيحة التى يمكن أن توجههـا بعثات وكالة التنمية الدولية التابعة للبنك والتى تتضمن دراساتها الدورية عن اقتصادياتهم تقييمات لصحة سياستهم الاقتصادية (٢) ٠

والبنك الدولى يشكل بعثات دائمة فى البلدان المتخلفة ، غالبا ما يضعها مباشرة داخل وزارات التخطيط القومى والبنوك المركزية ٠ وفى عدد متزايد من البلدان يجمع البنك ويرأس كونسويتوم من المقرضين الرئيسيين الثنائيين ومتعددى الأطراف للتنسيق بين مساهمات وسياسات المانحين ، وبشـــكل متزايد يصبح البنك سلطة لايمكن تجاهلها فى كثير من بلاد العالم الثالث (٣) ٠

وتعطى هذه الفقرة لمحة عن استخدام هذه السلطة فى بلد مثل بنجلاديش:

« ان تخفيض قيمة العملة ليس سوى أكثر الاجراءات وضوحا فى برنامج البنك الدولى ، وهو اجراء يجب أن تصاحبه لكى يكون ناجحا تغييرات مالية وتغييرات أخرى تعيد الاستقرار النقدى ٠ ويعد خلق (مناخ مناسب للاستثمار) جزءا لايتجزأ من البرنامج ٠٠ ورغم اللغة العلاجية المحايدة ٠٠ فان برنامج اقرار الاستقرار ليس مجرد ممارسة تكنيكية فى الادارة النقدية ٠ انه يعادل فرض دخـول حقيقة أدنى أســـاسا على الطبقات العاملة من ســـكان المدن وغيرها » (٤) ٠

لايجب أن يدهشنا اذن ان القروض تذهب بصورة متزايدة الى كثير من النظم القمعية وهى التى ترحب بفرض اجراءات يمليهـا البنك ٠ وقد نالت أربع دول شهدت انقلابات عسكرية أو قوانين طوارىء ، منذ بداية السبعينات

---

(١) Teresa Hyter, op. cit., p. 53-55.

(٢) Susan George, «How the Other Half Dies», op. cit., p. 260.

(٣) ف٠ مورلابيه و ج٠ كولينز ، م٠س٠ذ٠ ص ٤٢٤ ٠

(٤) Susan George, op. cit., p. 310.

هى الأرجنتين ، تشـيلى ، الفلبين ، أوروجواى ـ نالت زيادة بلغت سـبعة أضعاف من قروض البنك الدولى حتى عام ١٩٧٩ . بينما لم تزد القـروض للمقترضين الآخرين سوى ثلاثة أضعاف (١) .

وهناك تفسيران رئيسـيان سـاريان فى البنك ، كما أن هناك عددا من التفسيرات الجانبية . أحد هذين التفسيرين هو ان اهتمـام البنك ظهـر فى البـداية بسبب المديونية المتزايدة الثقل للدول الأعضـاء ، وهى مشكلة تهم البنـك مبـاشرة كمقرض دولى كبـير ، وأدت الى ضرورة ضـمان أن تكون البلاد المقترضة فى موقف يسمح لها بتسديد الديون فى المستقبل . والتفسير الثانى هو أن البنك مثله مثل المؤسسات الدولية الأخرى ، أصبح بلا شك يركز بطريقة متزايدة على مشكلة التنمية الاقتصادية فى البلدان أعضائه واحتياج تلك الدول الى التنمية ومن ثم بدأ فى محاولة ايجاد حلول لمشاكل التنمية ، وفى بعض الحالات لاقناع الدول بتبنى تلك الحلول والأمر بالطبع لايحتمل الا صحة أحد التفسيرين (٢) .

وكلما عرفنا أكثر عن البنك الدولى زادت دهشـتنا من ان البنك كان ناجحا بهذه الدرجة فى اقناع العديدين بأنه يدعم مصالح الفقراء والجوعى . وفى تصريح لروبرت مكنمارا الرئيس السابق للبنك الدولى فى نيويورك تايمز. ٢ ابريل ١٩٧٨ يقول :

« ما ليس معروفا بصورة عامة وما أود التركيز عليه هو ان مرتبـات طاقم البنك لا يدفعها سواء بكاملها أو فى جزء منها دافعو الضرائب بالولايات المتحدة بل البلدان النامية التى تخدمها » .

ان البنك الدولى مازال بنكا واهتمامه منصب على استقرار الاقتصاديات الحالية التى تسيطر عليها النخبة ، ولن يكون عملاؤه أبدا هم جياع العالم .

---

(١) «World Bank Sets 52.9 Billion in Loans to Human Rights Violators for Fiscal year 1978. p. 2.

(٢) Teresa Hyter. op. cit. p. 55-56.

● المبحث الثالث :

ثالوث المعونة : الغذاء كسلاح

نشأ مصطلح « ثالوث المعونة Triage » من المذابح الجماعية للحرب العالمية لأعوام ١٩١٤ ـ ١٩١٨ · وكان يستخدم لوصف نظام تقديم المساعدة الطبية فى مستشفيات الميدان فى منطقتى السوم والايبر · فقد كان الجرحى يقسمون الى ثلاث مجموعات من سيعيشون ليحاربوا مرة أخرى دون مساعدة طبية ، ومن لن يشفوا حتى بالمساعدة الطبية ، ومن ستكون المساعدة الطبية حاسمة بالنسبة لهم · والتشابه واضح تماما بين هذه الحالة وتلك ، التى يتعين فيها على البلاد المتقدمة أن تحدد البلد المتخلف الذى يستحق أن يمنح المعونة ·

وتحليل مور لابيه وكولنيز لهذا المفهوم ينطوى على الكثير مما يثير فينا التفكير العميق لعدة أسباب ليس أقلها صدور هذا التحليل من دارسين أو باحثين ينتميان الى نفس العالم الذى يتبنى هذا المفهوم ويطبقه (١) :

أولا : ان مفهوم ثالوث المعونة مضلل ، لأنه يتضمن اننا كنا نمنح المعونة بناء على مفهوم طيبة القلب لمعنى الحاجة ، واننا يجب الآن أن نكون واقعيين ، ونختار متلقيها طبقا لمن يحتمل أن ينجح منهم · لكن ما من أحد درس بجدية سياسة المعونة للولايات المتحدة على سبيل المثال ـ وهى أكبر مانح للمعونة الغذائية ـ يمكنه أن يتهم البلاد بأنها طيبة القلب ! وكم عبر عن ذلك أحد أعضاء مجلس الأمن القومى فان (منح المعونة الغذائية للبلدان ، لمجرد ان الناس جوعى هو سبب بالغ الضعف) لا ، فالمعونة الخارجية شديدة الانتقاء

---

(١) التحليل مأخوذ من ف· مورلابيه و ج· كولنز ، صناعة الجوع ·· خرافة الندرة ، م·س·ذ· ص ٣٩٦ ·

بالفعل ، وتذهب لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية الضيقة لمجموعات معينة فى الغرب ٠

ثانيا : يفترض الثالوث ان البلدان المتخلفة مصدرة للغذاء ، خصوصا للأغذية عالية البروتين مثل اللحوم ، والأغذية البحرية ، والبقول ، وهو كذلك يؤكد فكرة ان هذه البلدان هى العبء الأكبر لأن بها بشرا أكثر مما يجب ٠

(وفى الحقيقة فان البلدان الصناعية هى أكبر مستورد للغذاء وعلى سبيل المثال الصارخ فانه بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ ، استوردت أربعة من أعلى البلدان فى اجمالى الناتج القومى ـ هى اليابان ، والمملكة المتحدة ، وايطاليا ، وألمانيا الغربية من القمح أكثر ست مرات مما استوردت الصين والهند ، رغم أن بهذه البلدان الأربع مالا يتجاوز ربع سكان الصين والهند) ٠

ثالثا : ان الثالوث يقوم على أساس مقولة الرعب القائلة ، بأننا ندخل عصر الندرة المطلقة ٠ وبناء على هذه النظرية يجب توزيع الغذاء بحرص لضمان بقاء أنفسنا (ولنكن صرحاء فى ذلك !) ٠

تشبيه آخر يقترحه جاريت هاردين ، أستاذ الايكولوجيا البشرية فى فى جامعة كاليفورنيا : هو تشبيه قارب النجاة ، فاذا سمحنا لأى شخص بركوب قارب نجاتنا ، فسوف نغرق جميعا ٠ لكن العالم لم يبلغ هذه النقطة ـ ان الضغط الرئيسى على انتاج الغذاء هو التفاوتات الكبيرة فى السيطرة على موارد انتاج الغذاء فى العالم ٠ اذ تتناقص باستمرار سيطرة الجياع على عملية الانتاج والنتيجة ؟ تبديد هائل : قلة استخدام الأرض ، توسع المحاصيل الترفيهية وغير الغذائية لاطعام الشبعانين فعلا ، واطعام أكثر من ثلث اجمالى قمح العالم ومالايقل عن ربع صيد العالم من الأسماك للماشية وطالما ظل لدينا نظام يقوم بنشاط يخلق الندرة من قلب الوفرة ، فان القول باننا نبلغ الحدود القصوى للطبيعة ، أسوأ من مجرد التضليل ٠ فالايحاء بذلك يسمح للنظام الحالى الذى يولد الندرة بالاستمرار دون أن يفهم على حقيقته) (١) ٠

★ هل البشر عقبة أم مورد ؟

يعكس هذا السؤال خرافات كثيرة دأب علماء الدول المتقدمة على بثها حتى باتت معتقدات شائعة ومنها (٢) ٠

الخرافة الأولى :

(الزراعة فى البلدان المتخلفة متأخرة لأن فى الريف بشرا أكثر مما يلزم للعمل بصورة منتجة) ٠

---

(١) ف٠ مورلابيه و ج٠ كولنز ، المرجع السابق ، ص ٣٩٧ ، ٣٨٠ ٠

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٢ ـ ٣٦ ٠

اذا كان وجود عدد أكثر مما يجب من العمال لكل فدان يقف حقـــا فى طريق الانتاج ؛ اذن ألا يكون فى البلدان التى تتمتع بزراعة أكثر انتاجية عدد من العمال لكل فدان أقل من جاراتها الأقل نجاحا ؟ تكن . ماذا نجد ؟

ان اليابان وتايوان ، وكلاهما يعتقد انهـــا ناجحة زراعيا ، بهـا من العمال الزراعيين لكل فدان أكثر من ضعف ما فى الفلبين والهند • وقيمة انتاج الفدان فى اليابان سبعة أضعاف قيمته فى الفلبين وعشرة أضعاف قيمته فى الهند • ويبدو أن الاتجاه العام يبين فى الحقيقة ، علاقة طردية بين عدد العمال فى وحدة من الأرض ومستوى الناتج الزراعى •

وربما كان من الصعب علينا قبول ذلك لأننا تعلمنا أن نقيس الانتاجية بالنسبة لقلة عدد البشر اللازمين لانتاج الغذاء • فالبلدان التى نراها شديدة الازدحام سكانيا ــ أى البلدان التى نفترض انها لاتستطيع استخدام ولو فلاح واحد أكثر ــ ليست بالضرورة مزدحمة بالسكان زراعيا • وحين حاولت الصين زيادة الانتاج باستخدام امكانيات العمل البشرية بها ، وجدت انها تستطيع بصورة مربحة أن تضاعف كمية العمل المبذول فى الفدان ثلاث أو أربع مرات• وطبقا لأحدث الدراسات فان بلدانا مثل الهند اذا استطاعت التوصـــل الى مستوى كثافة العمل فى اليابان عاملين لكل هكتار (٢ر٥ فدان) ــ فان زراعتها يمكن أن تستوعب كل قوة العمل المتوقعة حتى عام ١٩٨٥ • فمن الواضح اذن أن التعداد الكبير للسكان الريفيين بعيـد تماما عن كونه العائق الذى يعتقد دائما انهم يمثلونه •

الخرافة الثانية :

(لما كانت الزراعة لاتستطيع استيعاب أى بشر أكثر ، فان الفائض من المناطق الريفية لابد أن يذهب الى المدن حيث لابد من خلق وظائف جديدة لهم فى الصناعة) •

كان هذا التحليل للمشكلة هو بالضبط ما شـجع كلا من اهمال الزراعة وتنشيط التصنيع من جانب مخططى التنمية منذ الخمسينات وحتى اليوم • وكانت النتيجة الكثير من اســـتثمار رؤوس الأموال ، ولكن القليل جدا من الوظائف الصناعية الجديدة •

وكما ذكرنا من قبل فان الشركات الأجنبية ضاعفت من أزمة الوظائف المزمنة باستخدامها لتقنيات توفير العمل المأخوذة من بلدان تكاليف العمـــل

فيها عالية · وعلى سبيل المثال فهناك مائتان وسبعة وخمسون شركة متعددة الجنسية كانت موضعا للدراسة فى أمريكا اللاتينية ، تستخدم من الناس لكل وحدة مبيعات أقل من نصف العدد الذى تستخدمه الشركات المحلية (١) ·

وتزعم الشركة عادة ان استثمارها قد (خلق) عدة مئات من الوظائف ، الا ان الكثير من الاقتصاديين قد توصلوا الى أن مصنعا جديدا حديثا يستخدم مائتين من الأشخاص قد يسبب توقف آلاف من الحرفيين المحليين عن العمل · وجهود حل مشكلة البطالة بخلق الوظائف فى مناطق مدنية مركزية جهود لا تسفر عن نتيجة ايجابية ملموسة · ففى البلدان المتخلفة تملك الزراعة والورش الصغيرة اللامركزية الامكانية الأكبر فى امتصاص العمال · وقد نجحت الصين فى تقليل نسبة قوتها العاملة المتفرغة فى وظائف زراعية الى نحو ٥٤٪ مقابل مابين ٧٠ و ٨٠٪ فى معظم البلدان النامية الأخرى · كذلك يمثل السكان الريفيون لكن غير الزراعيين ، احتياطيا كبيرا من قوة العمل — متاحا لمواجهة اختناقات العمل فى الزراعة فى قمة الموسم (٢) ·

الخرافة الثالثة :

(النمو السكانى عبء هائل على اقتصاديات العالم الثالث حيث انه يعنى ضرورة خلق وظائف جديدة بينما مايتروح بين ١٥ و ٣٠٪ من السكان هم بلا عمل فعلا وكثير ممن يسمون عاملين يعانون فى الحقيقة من البطالة المقنعة ·

والنتيجة هى اعداد متزايدة من الهامشيين شبه الجائعين يعيشون خارج الاقتصاد ، تؤكد الدراسات الميدانية (٣) أن الهامشيين لم يولدوا كذلك · ولم يسببهم النزوح الحتمى من أرض محدودة ، ولا القدرة المحدودة لاقتصاد ما على استيعاب العمال · وفى أحد الخبرات التاريخية ما يؤيد ذلك · ففى انجلترا القرن السادس عشر واسكتلندا القرن التاسع عشر أدى التغيير فى استخدام الأرض مباشرة الى ظهور (بشر أكثر مما يجب) · فقد قررت الارستقراطية مالكة الأرض أن تربية الأغنام ستكون أكثر ربحا من الزراعة · لكن الأغنام تحتاج الى الكثير من الأرض والقليل من الرعاة · وهكذا سيجت الأرض ومنع آلاف الفلاحين من دخولها · ورأى عديد من المعلقين فى العدد المتزايد من الصعاليك المعدمين دليلا مؤكدا على وجود (بشر أكثر مما يجب) — وهى نظرة ساعدت على حفز الاستعمار فيما وراء البحار ·

---

(١) راجع: R. Barnet, R. Muller, Global Reach : The Powers of the Multinational Corporation, op. cit., p. 202.

(٢) المرجع السابق · ص ٢٢٣ ·
Susan George, How the other Haif Dies, op. cit., p. 78-79:

وبطريقة مماثلة ، خلقت القوى الاستعمارية أمثـال أولئك الهامشيين باختزال نظـم الزراعة الشـديدة التنوع الى زراعة المحصـول الواحد ــ الزراعة الأحادية التى يمكن منها جنى أكبر ربح فى الأسواق الأجنبية • وكان تحويل بلدان بأسرها الى مواقع انتاج لمحصول واحد أو اثنين يعنى أن البذر والحصاد لم يعد موزعا على طول السنة ، ومن ثم تحددت فرص العمل بدورة محصول أو محصولى التصدير الرئيسيين • ومثال بارز على ذلك الاقتصـاد الكوبى الذى كان يعتمد أساسا على زراعـة قصب السـكر خلال الخمسينات وكان نصف مليون عامل فى القصب يستخدمون لشهور قليلة فقط كل عام ــ خلال موسم حصاد القصب •

كذلك فان المزيد من تحول الزراعة الذى يجرى اليوم فى معظم البلدان المتخلفة يجعل الناس يبدون هامشيين ــ فالزراعـة التى كانت مصدر حياة الملايين من الزراعيين الذين يطعمون أنفسهم ، أصبحت أسـاس ربح المقاولين التجاريين ذوى النفوذ ــ النخبـات التقليدية مالكة الأرض (كثير من بلدان أمريكا الجنوبية وخاصـة الأرجنتين والبرازيـل) ، والمضـاربين الزراعيين الحضريين ، والشركات الأجنبية (غالبية من بلدان أفريقيا وآسـيا والهند وأمريكا اللاتينية) •

لقد تزايد تغلغل الشركات متعددة الجنسية فى العالم بأسره وربط مزارع الدول المتخلفة بأسواق الغذاء العالمية : مزرعة عالمية تقوم بتزويد سوبر ماركت عالمى (١) •

والتعبير الذى يصف هذه الحالة جيدا هو « ان جياع العالم يلقى بهم فى حلبة تنافس مباشر مع حسنى التغذية والمتخمين (٢) • أما حقيقة أن غذاء ما يزرع بوفرة حيث يعيشون وان موارد بلادهم الطبيعية والمالية قد استهلكت فى انتاجه أو حتى انهم هم أنفسهم قد كدحوا ليزرعوه فلن تعنى انهم هم الذين سيأكلونه • فسوف يذهب بالأحرى الى سوبر ماركت عالمى ناشىء يتعين فيه على كل فرد فى العالم ، غنيا كان أم فقيرا أن يأخذه من نفس الرف • ولكل صنف ثمن ، وذلك الثمن ، يتحدد ، بدرجة كبيرة ، بما يرحب بدفعه زبائن العالم الميسورين • ولن يستطيع أى شخص بلا نقود أن يقف فى طابور الدفع• هذا السوبر ماركت الناشىء هو تتويج الاعتماد المتبادل « الغذائى فى عالم من البشر غير المتكافئين » (٣) •

---

(١) Edgar Owens and Robert shaw, Development Reconsidered, Heath Lexington, Mess : 1978 (c) p. 54.

(٢) Colin Tudge, The Famine Business, Faber and Faber, London, 1979 ; chap. 1.

(٣) المرجع السابق ، ص ١٨ •

★ **الغذاء كسـلاح :**

ان الاستخدام السياسي والعسكرى للمعونة الغذائية ليس شيئا جديدا ولعل أبرز مثال يمكن أن يدلل به فى هذا المجال سـياسة الولايات المتحدة الخاصة بالمعونة الغذائية • تاريخيا •• بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة ، وضع هربرت هوفر الذى أصبح رئيسا تأييده لمساندة برنامج معونة غذائيـة لألمانيا لتجنب خطر أن يصوت الألمان الجائعون للاشتراكيين (وكذلك لحل مشكلة فائض الغذاء الأمريكى الناشئة عن الجهد الزراعى زمن الحرب) (١)•

وفى عـام ١٩٤٣ ، أقامت ثلاث وأربعون دولة وكالة الأمم المتحـدة للغوث والتأهيل UNRR التى تسيطر عليها الولايات المتحدة • وذلك لمنح المعونة الغذائية لضحايا الحرب وكانت المعونة مشروطة (بالا تستخدم كسلاح سياسى والا يجرى تمييز فى التوزيع لأسباب عنصرية أو دينية أو سياسية • ورغم هذا الشرط الواضـح ذهبت المعونة الغذائيـة الأمريكية الى القرى الفاشية فى اليونان ، والى شيانج كاى شيك فى الصين • ولم تتلق الهند أية مساعدة فى أعقاب مجاعة عام ١٩٤٣ الكبرى التى مات خلالها ٤ ملايين هندى ، ولا فى مجاعة عام ١٩٤٦ ــ ١٩٤٧ • فالهند ، فى ذلك الوقت ، لم تكن مؤهلة لتكون منطقة أمامية مناهضة للشيوعية (٢) •

وبعد الحرب العالمية الثانية تم انفاق أكثر من ربع أموال الولايات المتحدة للمعونة الغذائية فى اطار خطة مارشـال • وتدفقت كميات هائلة من القمح المباع بالأجل الى ايطاليا وفرنسا لتساعد فى منع الطبقة العاملة البائسـة من التصويت ضد الرأسمالية • وقال مارشال فى ذلك الحين « الغذاء عامل حيوى فى سياستنا الخارجية » (٣) •

وفى الستينات ، انتقد السناتور هيوبرت همفرى أولئك الذين يريدون أن تكون المعونة الغذائية مجرد وسيلة للتخلص من الفائض • ورأى فى الغذاء سلاحا سياسيا قويا :

« قيل لنا مرارا ان هـذا صراع على نطـاق العالم بين قوى الشر وقوى الاحترام وجميعنا يعرف اننا منخرطون فى الصراع على عقول الناس وولائهم • يوجد صراع بين أسـلوبى حياة ونظامين من القيم ، فقيمنا مختلفة عن قيم الشموليين • اذا كان هذا صراعا على نطاق العالم ، فيبدو لى اننا سنريد أن

(١) Jim Hightower, Eat your Heart Out : How Food Profitiers Victimize The Consumer, Crown, N. Y. 1975, p. 194.

(٢) Jim Hightower, ibid, p. 79.

(٣) Jim Hightower, Ibid., p. 83.

نعبىء كل ما بامكاننا من الطاقات حتى تكسبه · وفى عالم من العوز والجوع هل يوجد ماهو أقوى من الغذاء والكساء (١) ؟

ويذكر مورلابيه وكولينز فى كتابهما « صناعة الجوع » : لما كنا قد قيل لنا أن الصين وفيتنام الشمالية ، وكوريا الشمالية هى (قوى الشر) · كان من الطبيعى أن يذهب معظم معونتنا الغذائية الى البلدان المجاورة : الهند وفيتنام الجنوبية خلال حرب فيتنام وكمبوديا ، وكوريا الجنوبية ، وتايوان · وبحلول عام ١٩٧٣ · كان نحو نصف كل المعونة الغذائية الأمريكية يذهب الى فيتنام الجنوبية وكمبوديا · ومن المفارقات المثيرة أن فيتنام الجنوبية وحدها تلقت عشرين ضعفا قيمة المعونة الغذائية التى تلقتها الدول الأفريقية الخمس الأشد تضررا بالجفاف خلال الفترة نفسها (١) ·

كذلك يمكن أن يكون سحب المعونة الغذائية سلاحا سياسيا قويا فقد قطعت المعونة عن تشيلى فجأة عندما انتخبت حكومة تهدد مصالح الشركات الأمريكية (٢) ·

ولأن صانعى السياسة الأمريكيين يرون فى المعونة الغذائية سلاحا سياسيا فانهم لايريدون المساهمة بالغذاء فى الوكالات الدولية التى يكون استخدامه فيها أقل خضوعا لسيطرتهم ، فى أكتوبر ١٩٧٤ ، نقلت الواشنطن بوست وثيقة حكومية غير منشورة هى جزء من الاعداد لمؤتمر الغذاء العالمى فى الشهر التالى · وفيها تعارض الولايات المتحدة توسيع برنامج الغذاء العالمى WFP وهو برنامج للأمم المتحدة لمعاونة مناطق المجاعات · وتنص الوثيقة على أن الولايات المتحدة (لم تكن قادرة فى السنوات الأخيرة على التأثير بصورة ملموسة فى السياسات أو الاجراءات الخاصة ببرنامج الغذاء العالمى أو بتوزيع المعونة على جهات معينة · ولا يبدو ان هناك ميزة للولايات المتحدة فى تحبيذ دور أعظم وموارد أكبر لبرنامج الغذاء العالمى) ويبدو ان الادارة الأمريكية لم تكن تريد أن يكون لها علاقة بمشروعات المعونة الغذائية التى لا تستطيع تشكيلها وفقا لهدفها (٣) ·

والمعونة الغذائية يمكن أن تتحول بسهولة ، لكن فى تكتم الى مساندة مباشرة للجهود العسكرية الخارجية · فالغذاء يمكن أن يباع محليا بواسطة الحكومات الأجنبية ، وبذلك يدر الأموال للميزانية العسكرية لتلك الحكومات · وفى حالة

---

(١) مورلابيه وكولينز ، م·س·ذ· ، ص ٢٧٨ ·

(٢) مورلابيه وكولينز ، المرجع السابق ، ص ٢٨٠ ·

(٣) تيريزا هايتر ، م·س·ذ· (ترجمة) _ ص ١١٦ ·

ببلدان معينة لا نطالب الادارة بسداد دين المعونة الغذائية ، وترخص ببساطة للحكومة المتلقية باستخدام عائدات اعادة بيع الغذاء كمنحة للدفاع المشترك(١) ٠

لم يكن هذا ردا على نظرية الثالوث الفظة هذه ، وانما هى فقط ابراز لبعض النقاط ولا نزعم فى هذا الصدد اننا نملك كل الاجابات بشأن المعونة الغذائية غير انه ينبغى التأكيد على :

أولا : لابد أن تعرف الدول المتخلفة ان مانحى الغذاء لا يمكن أبدا أن يكونوا مصدرا للأمن الغذائى وفى الحقيقة فان الأمن الغذائى ليس شيئا يمكن أن يعطى حتى من حكومة أجنبية حسنة النية ٠ والأفضل أن تفترض البلدان المتخلفة ان تلك الحكومات ستستخدم فوائضها الغذائية للمساعدة على توسيع أسواقها التجارية ولمساعدة تغلغل الشركات الزراعية ولمساندة الأنظمة التى ترى ان بقاءها يتماشى مع أهداف سياستها ٠

ثانيا : التركيز على ان المعونة هى الطريق لمساعدة الجياع ٠٠٠ والتركيز على موضوع المعونة الخارجية ٠٠ كم تكون ٠٠ وأى معيار يجب استخدامه ـ يصرف الانتباه عن عملية خلق الجوع ويجعل الدول المتخلفة تنسى انه من خلال المعونة تقل قدرتهم على أن يصبحوا معتمدين على أنفسهم غذائيا ، وتتزايد قدرة الدولة المانحة على التغلغل اقتصاديا وربما عسكريا وعلى زيادة التبعية ٠

أخيرا : نقرأ قول هيوبرت همفرى ذا الدلالات الكثيرة :

« لقد سمعت ٠٠ ان الناس قد يصبحون معتمدين علينا فى غذائهم ٠٠ أعلم أن ذلك لم يكن من المفروض أن يكون خبرا طيبا ٠ لكن بالنسبة لى ، كان خبرا طيبا ، لأن الناس قبل أن يستطيعوا عمل أى شىء يجب أن يأكلوا ٠ واذا كنت تبحث عن طريقة تجعل الناس يستندون ويعتمدون عليك ، بمعنى تعاونهم معك ، فيبدو لى ان الاعتماد الغذائى سيكون رائعا (٢) ٠

---

(١) Colin Tudge, op. cit., p. 112.

(٢) Susan George, How the Other Half Dies, op. cit., p. 140.

الفصل السادس

النقل المعاكس للتكنولوجيا
هجرة العقـــول والكفاءات

استأثرت ظاهرة الهجرة الدولية للكفاءات العالية فى غصون العقـدين الأخيرين باهتمام البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء ، بالنظر لآثارها على التنمية ونقل التكنولوجيا ويثير قلق البلدان النامية ، بشـكل خاص ، ما ينجم عن هذه الهجرة من خسارة فى الموارد البشرية العالية المستوى واللازمة لتحقيق النمو الاقتصادى ودفع عجلته ، وتوفير التعليم للأجيال الجديدة ، هذا الدور الهام المتعدد الجوانب والمفترض أن تقوم به الكفاءات العالية فى التنمية يبرر نظرة الكثيرين الى هجرة العقول والكفاءات أو « نزوح الأدمغة » أو « نزيف العقول » على انها نكسة للتنمية فى بلدان العالم الثالث ٠

والواقع أن مسألة هجرة العقول والكفاءات العلمية والفنية هى من أقدم المسائل التى واجهتها الحضارات القـديمة ٠ بل يمكن القول أن تلك العقول والكفاءات لعبت منذ تلك العصور السحيقة دورا رئيسيا فى نقل بعض أهم انجازات حضارة البلد الذى هاجروا منه (أو تركوه مؤقتا) الى البلد الذى استقروا فيه ٠ كمـا يمكن القول أن تلك الهجرات خلقت تفاعلا خـلاقا بين الحضارات منذ القدم وبصفة خاصة بين الفلاسفة والعلماء المنتمين الى مختلف الحضارات التى احتك بعضها ببعض ٠

غير انه حين يتعلق الأمر بالتنمية فى العالم الثالث الذى يعانى من التخلف بأبعاده المختلفة يصبح رأس المال البشرى هو أهم عوامل هذه التنمية ومن ثم فان هجرة الأيدى العاملة ، ولا سيما الماهرة منها وكذلك هجرة العقول ذات التخصصات الدقيقة ينقل من البلد النامى رأس مالها البشرى الذى كان يمكن أن يسهم فى تنميتها اقتصاديا واجتماعيا ٠ وبالاضافة الى ما تخلقه الهجرة من أوجه نقص كثيرة فى العمالة فى مجالات أساسية مثل التعليم والصحة فان التحويلات الواردة من الخارج لا تخضع للضرائب فى كثير من البلاد النامية مما يعنيه هذا من انخفاض ايرادات الحكومة من الضرائب ، فى حين انه يضيع

عليها ولو مؤقتا ما سبق وتكبدته من تكاليف باهظة فى تعليم الذين هاجروا(١)٠

أما فى المجال التكنولوجى ففقدان هـذه الأيدى والعقول يمثـل العقبة الأساسية فى طريق خلق قاعدة تكنولوجيـة وتطويرها وحسن استغلالها ٠ والدول المتقدمة حين تخلق كل أنواع الحوافز لاستقطاب القوى العلمية المبدعة من الدول النامية ، انما تعمل فى الواقع على تأخر هذه الدول فى تطوير نفسها علميا وتكنولوجيا واقتصاديا ٠

---

(١) انطوان زحلان ، « مشكلة هجرة الكفاءات العربية » ، فى هجرة الكفاءات العربية بحوث ومناقشات ندوة اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ـ الأمم المتحدة ـ مركز دراسات الوحدة العربية سبتمبر ١٩٨٢ ـ ص ١٠ ٠

● المبحث الأول :

حجم وطبيعـة المشكلة

لا يقتصر أمر الاحصاءات المتعلقة بتدفق العناصر المدربة من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة على كونها احصاءات ضعيفة المستوى بل هى عادة ما تكون متخلفة من الناحية الزمنية واذا كانت الصورة التى تعكسها الاحصاءات المتوافرة خلال سنة ١٩٧٣ تبين ان شيئا من الانخفاض قد حدث مع مطالع السبعينيات فى مستويات التدفق البالغة الارتفاع التى شهدتها الستينيات ، الا انها تبقى منطوية على أعداد لا يستهان بها فى مجملها ، حيث تأتى كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا على رأس قائمة البلدان المستقبلة للكفاءات ، وحيث أكثر الفئات تدفقا الى خارج بلادها هى تلك التى تضم الأطباء والممرضات والمدرسين والمهندسين والعلماء (١) .

على أن عدة تطورات حدثت منذ نهاية ١٩٧٣ ، فقد شهد اقتصاد العالم الرأسمالى كسادا خطيرا لا يزال يعانى منه . وانخفض الى حد كبير معدل التوسع فى الطلب ، دون أن يقتصر فحسب على المهنيين الذين تستند أعمالهم الى قاعدة الموارد الاقتصادية كالمهندسين ولكن هذا الانخفاض انسحب أيضا على الحاجة الى المدرسين العاملين بالمدارس والجامعات وربما على خريجى الطب أيضا . وفى الوقت نفسه ارتفع عدد خريجى كليات الطب ومدارسه فى بريطانيا وأمريكا الشمالية ارتفاعا ملموسا ، وربما يزداد بدرجة أكبر فى العقد القادم . من ناحية أخرى برزت البلدان المنتجة للنفط ، ولا سيما فى منطقة الشرق الأوسط، بوصفها مجالات جديدة لزيادة الطلب على الكفاءات العالية . كذلك فان ما حدث من خطوات على صعيد الاتحاد الاقتصادى الأوربى لتحرير نظم التراخيص المهنية

---

(١) أوسكار فيش ، نظرة جديدة الى هجرة الكفاءات مع اشارة خاصة الى مهنة الطب ، فى انطوان زحلان ، هجرة الكفاءات العربية ، المرجع السابق ص ٢٦٣ .

ادى الى زيادة فرص التنقل فيما بين بلدان الاتحـاد وبالتـالى على صعيد كل بلد منها ٠

وان كان يبدو من المحقق أن تغييرا سوف يطرأ على اتجاه هجرة الكفاءات الا أن آفاق حجم هذه الهجرة ، على الرغم من انها قد تأتى فى كل حال دون المستويات التى كانت عليها قبل ١٩٧٤ ، ولسنوات قبلها على الأقل ، سوف تتوقف الى حد كبير على الأبدال من الكساد الذى انتاب العالم من حيث توقيته ، ومعدل الوصـول اليه ٠ وفى حالة المهن الأخرى بخلاف مهنة الأطباء تمثلت الاستجابة للكساد بالبلدان المتقدمة فى الحـد من تسهيلات التدريب بما قد يؤدى مع مرور الوقت الى الاقتصار على استخدام المهاجرين المؤهلين فى فرص عمل قصيرة الأمد ، وذلك فى حالة عودة الاقتصاد الى الانتعاش ٠

وحتى فى حالة مهنة الطب وما تستلزمه من اطار مؤسسى مختلف ، فقد يتجاوز معدل الزيادة فى الطلب عليها معدل الزيادة فى أعدادها المتوفرة فى كثير من الأحوال ٠ على أن فرص استخدام مهنيين من العالم الثالث قد تبقى متاحة ما داموا يشغلون مواقع محددة فى البلدان المتقدمة النمو ، حتى ولو بدأت تضيق الهوة الفاصلة بين مجمل العرض ومجمل الطلب فى تلك البلدان (١) ٠

ولو كان لأعداد الهجرات الفعلية أن تنخفض بصورة أساسية فى خلال السنوات القليلة القادمة فلن يعنى هذا نهاية ظاهرة هجرة الكفاءات وما يتعلق بهـا من مشـكلات فمؤسسات التدريب فى العالم الثالث أصبح مها الآن القدرة على تخريج أعداد متزايدة من المهنيين المقبولين على الصعيد الدولى ٠ ومن ثم فامكانات تنقلهم واردة من مكان الى مكان ، وهم بهـذا سيضافون الى جيش الاحتياط العالمى من الكفاءات العالية الذى تعول عليـه البلدان المتقـدمة النمو وقتما تشاء ٠ وليست المشكلة كما سيظهر فيما يلى هى كم من الأعداد تهاجر ، بقدر ما تتعلق بالتشوه الذى يلحق بنظم التدريب والتعليم وبهياكل الاقتصاد نتيجة هجرة هذه الأعداد ٠

والدراسات تفـرق بين ثلاثة أنواع من نزيف العقول تعانى منه الدول النامية :

النوع الأول : هو ما يعرف « بالنزيف الخارجى للعقول «external brain» ويقصد به هجرة هذه العقول الى خارج حدود أوطانها (جغرافيا فى المقـام الأول) ٠

النوع الثانى : هو ما يطلق عليه « النزيف الداخلى للعقول «internal brain drain» والذى يمكن تعريفه بأنه الميـل عند علماء وفنيى الدول الفقـيرة

(١) اوسكار جيش ، المرجع السابق ، ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ ٠

للتصرف من الناحية العملية على أساس أنهم أعضاء فى المجتمع العلمى الذى يوجد مركز جاذبيته فى الدول الغنية ، بدل التصرف كمواطنين فى بلدانهم الأصلية • فاذا أراد أحدهم الحصول على جائزة نوبل ، أو الاعتراف به من قبل أنداده فى الخارج ، أو نشر بحوثه فى المجالات العلمية الرائدة ، كان عليه أن يوجه بحوثه لتخوم العلوم (*) والاهتمام بهذه التخوم قد يكون فى معظم الأحيان غير ملائم للمستوى العلمى العام فى البلد النامى المعنى ، وللمشاكل الملحة التى يتوجب مواجهتها وايجاد الحلول لها (١) •

أما النوع الثالث : من نزيف العقول فيطلق عليه « النزيف الأساسى للعقول » fundamental brain drain ويعرف بأنه اخفاق العقول البشرية فى بلوغ طاقتها وامكاناتها نتيجة سوء التغذية الذى يعانى منه الأطفال الصغار فى الدول النامية خلال الفترة الممتدة بين الشهر التاسع والسنة الثالثة من أعمارهم وهى الفترة التى تتكون فيها القدرات الذهنية والعقلية للانسان والتى كثيرا ما توأد نتيجة سوء التغذية والرعاية وبالذات فى الدول التى تعانى بشكل دورى من القحط والجفاف والمجاعات الخ (٢) •

هذا المزيج من نزيف العقول الخارجى والداخلى والأساسى يمثل عقبة هائلة فى طريق التنمية بما هو أشد وطأة من القيود التى ركزت عليها نماذج العلماء الكلاسيكيين والمتمثلة بندرة الادخارات والاستثمارات والنقد الأجنبى وغيرها •

تحليل الظاهرة :

تعكس المؤلفات والدراسات عن هجرة الكفاءات والعقول من البلدان النامية مواقف واهتمامات مختلفة وتباينا فى أسلوب تناول الظاهرة :

النموذج الفردى : ويقوم هذا التناول على احصاء المهاجرين وتبويب مؤهلاتهم المهنية وتحديد القوى الدافعة والجاذبة وراء تنقلاتهم • ويستعرض جليزر Glaser فى دراسته بعنوان « هجرة الكفاءات » دوافع الطلاب الأجانب، وتوزعهم حسب الاختصاص وروابطهم بمواطنهم الأصلية ، وقرار الدراسة فى الخارج ، وهجراتهم • وحتى التوزع بين البلدان النامية ، ينظر اليه بصورة

(*) ورد التعبير كترجمة لـ frontiers of science ويعنى به آخر ما توصلت اليه العلوم فى مجال معين •

(١) د• انطونيوس كرم ، م•س•ذ• وفى Science and Tech. in Economic GroWth. (N.Y. : Toronto, John Wiiey and Sons 1973).

(٢) A. Sen, ibid., p. 37

رئيسية من منظور الطالب ، فيسلط الضوء على المهاجر والبلد المضيف • أما المواطن الأصلى فهو دور سلبى (١) •

وفى نموذج جليزر هذا ينظر الى العوامل الدافعة على انها وجدت لأن البلدان النامية لم تقم بالاجراءات السليمة والاصلاحات المناسبة لعدم وقوع الحدث نفسه (وهو هنا الهجرة) •

وفى مدرسة النموذج الشخصى هناك ثمة اتفاق على البنية العامة للمشكلة، وخلاف على الأساليب المتنوعة التى يمكن تطبيقها بغية الوصول الى شىء من التحكم فى هجرة الكفاءات والعقول والأيدى العاملة الفنية •

وهنا تبدو بلدان العالم الثالث غير قادرة على درء المنافسة التى تفرضها عليها البلدان المتقدمة للحصول على خدمات أبنائها • ويختلف علماء الاقتصاد حول ما اذا كانت بلدان المنشأ تخسر أو تربح فى هذا التعامل • والخلاف يكثر حول : الفائدة أو الخسارة الواقعة لبلدان العالم الثالث والتدابير المطلوبة لوقف هذه العملية أو تغيير اتجاهها ، والتعويضات التى يمكن تقديمها لبلد المنشأ •

والمنطلقات الأساسية للباحثين واحدة ، فى هذه المدرسة ، وان تعددت التفسيرات والحلول المقترحة وتنوعت • ونضرب على هذا مثلين • فالجناح « الغربى » لهذه المدرسة يركز على العوامل الدافعة الى الهجرة ، ويقترح حلين رئيسيين هما : وجوب تلبية برامج التعليم فى البلدان النامية للطلب المحلى بصورة أوفى ، ومن ثم تصبح التوصيات من نوعية «تطبيقات العلم والتكنولوجيا» التى اقترحت فى مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (فيينا ١٩٧٩) اطارا للحركة والتطبيق •

أما جناح العالم الثالث فينفصل « مشروع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لفرض رسوم على النقل العكسى للتكنولوجيا » الذى يقضى بفرض رسوم على المهاجرين وعلى البلدان المضيفة ان أمكن لتعويض البلدان النامية عما لحقها من خسائر (٢) •

وقد أوحت مناهج التناول الشخصية بعدد كبير من التدابير والسياسات المتنوعة • فقد أنشأت بعض البلدان ــ مثلا ــ جامعات ومؤسسات علمية ينعم

---

(١) William Glazer, The Brain Drain : Emigration and Return-Pergamon, Oxford, 1978

انظر أيضا فى هذا الصدد : G. B. Baldwin, «Brain Drain or overflow ?» Foreign Affairs, January 1970, vol. 48 No. 2, p. 358.

الذى يرى أن هجرة الأعداد من الكفاءات نتيجة منطقية لعدم قدرة الدول النامية على الاستفادة مما لديها من ثروات بشرية •

(٢) انطوان زحلان ، م٠س٠ذ٠ ــ ص ٣٠ ، ٣١ •

فيها الطلبة والأساتذة بامتيازات خاصة · وسن بعضها الآخر قوانين خاصة بالرجوع الى الوطن الأم ، يمنح العائدون بموجبها امتيازات مالية أخرى فى مجال العمل غير انه ليس ثمة ما يشير الى أن هذه التدابير كان لها تأثير يذكر على هجرة الكفاءات (١) ·

على النقيض من ذلك ، يسعى المنهج الوطنى المحور الى تفهم ظاهرة هجرة الكفاءات كعامل من عوامل السياسات الثقافية والعلمية والانمائية · وهذا العامل الأخير ، فى نهاية المطاف ، يشكل دافعا واسع النطاق يحمل الحكومات والمجتمعات على رعاية التعليم الوطنى والأجنبى · وفى اطار هذا المنهج ينصب الاهتمام على الكفاءة التى يتم بها تشغيل القوى البشرية ذات المهارات العالية · فكون الشخص مهاجرا ، أو يعانى من العمالة الناقصة ، يصبح مشكلة من مشكلات الجغرافيا البشرية · وكون هجرة الكفاءات الى الخارج قد تفيد أو لا تفيد بلدا أجنبيا أمرا ضئيل الأهمية فى نظر البلدان النامية ، فان ما يهم أساســا هو مدى اســهام هذه المهارات فى مجتمعاتها هى (٢) ·

وعلى سبيل المثال يرى أصحاب المنهج الشخصى أن عدم مناسبة النظام التعليمى هو من العوامل الدافعة الى الهجرة · أما استقصاء أسباب تبنى نظام تعليمى بذاته ، والبحث عن الوسائل والظروف التى أدت اليه ، فذلك كله يعتبر فى معظم الأحيان خارج نطاق دراسة هجرة الكفاءات ·

أما منهج التناول الذى يركز على بلد المنشأ أو الوطن فهو يرى ان البرامج التعليمية المناسبة هى نتاج عمليات ابداعية متكررة يباشرها أفراد اكتمل دمجهم الثقافى فى مجتمعاتهم وهو يدرس مستقصيا هذه السلسلة الزمنية متصلة الحلقات والعوامل والسياسات التى من شأنها أن تعيق أو تعزز التطور الابداعى والتوافقى · وتصبح النظم التعليمية التى أوجدها مثلا المستشارون الفرنسيون لمحمد على ، أو المبشرون البروتستانت فى سوريا أو البريطانيون فى أفريقيا مجرد نقاط أولية للبحث والتحليل (٣) ·

أما التحليل الكلاسيكى الجـديد لهجرة الكفاءات فيهتم بمسألة استجابة الأفراد لعدد من المتغيرات ، دون أن يأخذ فى اعتباره الهياكل التى يتم فى ظلها اتخاذ القرارات الفردية وما يتعلق بذلك من نتائج وآثار (٤) ·

---

(١) انطوان زحلان ، مشكلة هجرة الكفاءات العربية فى هجرة الكفاءات العربية ، م٠س٠ذ٠ ، ص ٢٩ ، ٣٠

(٢) المرجع السابق ، ص ٣١ ·

(٣) انظر أيضا :

UNCTAD, «Development Aspects of the Reverse Transfer of Technology, TD, B/C, 6/4, p. 30.

(١) انطوان زحلان ، م٠س٠ذ٠ ، ص ٢٦٤ ·

وأبرز ملامح هذا التحليل وجود سوق دولية للمهارات المهنية يتم على صعيدها ادماج الصفوة المتعلمة من أبناء العالم الثالث بطريقة أو بأخرى بحيث يتساوون فى المرتبات وفى اطار عملية تحديد مؤسسة للمرتبات مع سائر من ترى هذه الصفوة بوضوح انها « نظيرة » لهم . أما شرط الاندماج مع هـذه السوق الدولية فهو حيازة مؤهلات قابلة للتبادل على الصعيد الدولى . وهذا وهذا ينطوى ، بدرجات متفاوتة على انقطاع الصلة بين المؤهلات وبين الاحتياجات المحلية (١) بمعنى آخر فان المهنيين من أبناء العالم الثالث انما يكتسبون حركتهم على الصعيد الدولى ، اما عن طريق الدراسة بالخارج أو بانتظامهم فى سلك مؤسسة محلية تكون مناهجها ومقرراتها أقرب ملاءمة لظروف العمل فى البلدان المتقدمة النمو عنها فى البلدان النامية .

وفضلا عن هذا التشوه الكيفى فى نظم التعليم والتـدريب ، فان ربط المهنيين المحليين بالسوق الدولية ، بدلا من ارتباطهم بالسوق المحلية ، وما يترتب على ذلك من توقع معدل أعلى من العائدات الشخصية المتاحة لهم ، بفضل ما تلقوه من تدريب ، انما يعمق الاسراف فى انتاج مهارات غير ملائمة ، فالدولة تستجيب الى زيادة الطلب على مدارس التدريب بانشاء مزيد من هذه المدارس ، أو بارسال مزيد من الطلاب للدراسة فى الخارج . وهذه هى النقطة التى يغفلها الاقتصاديون الذين يتحدثون عن فائض وليس عن استنزاف للكفاءات . ويمكن أن ننظر الى ما يقول به هؤلاء من أن هجرة الكفاءات لا تمثل مشكلة ، نظرا لوجود فائض من القوى البشرية المتعلمة فى وطن الهجرة ، بوصفه رأيا ممعنا فى الجمود على أقل تقدير (٢) .

ويتلاءم هذا تماما مع النتيجة التى خلص اليها سن Senبأن أهم تفسير لنمط الهجرات من العالم الثالث الى الولايات المتحدة هو الذى يتمثل فى هذا العدد من مواطنى العالم الثالث الذين يستكملون دراستهم بالولايات المتحدة . ومن الواضح أن بعض المؤهلات قابل للتبادل أكثر من غيره فضلا عن أن أكثرها صلاحية للتبادل هى تلك التى تمنحها معاهد التخريج الكائنة فى البلد المستفيد نفسه . ومن هنا يمكن أن يتنبأ المرء بصورة عامة بأنه كلما قلت درجة قبول المؤهلات التى حصلت عليها فئة مهنية ما (فى وطنها أو خارجه) ، قلت فرص حدوث هجرة الكفاءات . ويؤيد منت هذا الاتجاه العام للتفكير ، فهو يلاحظ مثلا ، ان من بين أسباب « قلة الهجرة الفعلية للكفاءات من البلدان الآسيوية فى مجال المهندسين عنها فى مجال الأطباء هو ان الروابط المهنية بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة تبدو واهية بالنسبة للمهندسين عنها بالنسبة للأطباء ،

---

(١) المرجع السابق ص ٢٦٥ .

(٢) راجع :
E. G., G. B. Beldwin, «Brain drain or overflow», op. cit., p. 359.

ومن هنا فاحتمال حصول مهندس متدرب فى آسيا على وظيفة مهنية بالولايات المتحدة أو بريطانيا احتمال أقل اذا لم يكن قد تلقى مزيدا من التدريب فى هذين البلدين » (١) ٠

والقضية هنـا لا تتعلق فى الأساس بقضـية تبادلية المؤهلات دوليا ، ولا بأثرها على امكانية تنقل الكفاءات فى حد ذاتها ٠ وانما تتعلق بأثر هذين العاملين على امكانية خلق كوادر مهنية أوثق ارتباطا بظروف بلدانها فى العالم الثالث ٠

(١) A. Sen, "Brain Drain : Causes and Effects», op. cit., p. 112.

● المبحث الثـاني :

عوامل الجـذب والطـرد

تتشكل هجرة الكفاءات من أنواع كثير من المهنيين ومن تنقلات بين عدد مختلف من البلدان ومع ذلك فقد اقتصر الاهتمام الشديد بمشكلة هجرة الكفاءات على الصعيد الدولى العام على انتقال المهنيين أساسا من البلدان الأقل نموا الى البلدان الأكثر نموا٠ويستمر الأمر كذلك برغم زيادة حجم المهنيين الذين هاجروا من البلدان النامية الأفقر الى الأجزاء الأغنى سواء من حيث النفط أو غيره من المعادن فى العالم الثالث ٠ بل ان تحركات من هذا النوع الأخير يجرى تشجيعها فى بعض البلدان ، بوصفها بديلا عن الهجرة الى البلدان الصناعية ، ولانها لا تتصف عادة بطـابع الدوام أو الاستقرار ٠ ويحدث أيضا أن تنال هـذه التحركات تأييدا أو تبريرا على أساس ما تنطوى عليه من امكانية خلق مشاعر من التضامن السياسى بين بلدان العالم الثالث ٠ على أن حجم تحرك المهنيين من شبه القارة الهندية مثلا الى الشرق الأوسط فى كل الأحوال أقل بكثير من تحركهم صوب البلدان الصناعية على الرغم من ان هذه التحركات ما تزال فى ازدياد ، الا انها تتميز بالتنقل أكثر من كونها تدفقا فى مجرى واحد (وبرغم أن بعض المهاجرين يعدون توظفهم فى الشرق الأوسط أو أفريقيا خطوة لتحرك آخر الى أوربا وأمريكا الشمالية) (١) ٠

غير ان حركة المهنيين من البلدان النامية الى تلك المتقدمة النمو تبقى كامنة فى قلب مشكلة هجرة الكفاءات وتحوز اهتماما أكبر اقليميا ودوليا ٠

وقد غلب على نزوح المهنيين فى العـالم الثالث نمط الانتقال الى البلدان الصناعية الناطقة بالانجليزية ، وهى الولايات المتحدة وكندا واستراليا ٠ وهناك

---

(١) أوسكار جيش فى « نظرة جديدة الى هجرة الكفاءات » انطوان زحلان ، م٠س٠ذ٠ ، ص ٢٦٧ ٠

تدفقات مهمة نسبية الى ألمانيا الغربية · ان خريجى تلك البلدان ، التى يتم جزء كبير من التعليم المهنى فيها باللغة الانجليزية ، معرضون أكثر من غيرهم لخطر الهجرات التى تحدث فى المستقبل · كما ان التنقل بين هذه البلدان غالبا ما تسهله أوجه التشابه فى نظم التعليم العالى وهياكل المؤسسات المهنية (١)·

ويتباين تكوين المهاجرين بين بلد وآخر ، كما يتعرض للتغير بمرور الزمن مسايرة للاحتياجات (عوامل الطلب) فى بلدان صناعية معينة ، غير ان دراسة أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تشير الى ان هجرة العقول هى جزء من أعراض الحالة العامة المتمثلة فى التنمية غير المتكافئة فى العالم اليوم ــ أى الفروق فى الدخل وفرص العمل وأحوال المعيشة والعمل والبيئة الاجتماعية(٢)·

★ عوامل الجذب لهجرة العقول :

هناك العديد من العوامل المباشرة وغير المباشرة التى تعمل على جذب الكفاءات العلمية والتكنولوجية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة (وبصفة خاصة الولايات المتحدة وكندا) ·

١ ــ **هناك أولا** : العامل الاقتصادى الذى يجذب الكفاءات العلمية من دول ذات دخل منخفض جدا الى دول ذات مستوى معيشة رفيع · وكقاعدة عامة بقدر ما يكون البلد النامى أكثر فقرا بقدر ما يكون أثر هذا العامل أقوى · والعكس صحيح · ومن ثم فان أصحاب الكفاءات الذين يأتون من دول نامية مثل بنجلاديش وباكستان والهند ومصر ــ والمعروفة بانخفاض ــ مستوى المعيشة فيها ــ يكون العامل الاقتصادى أكثر أهمية مما هو عليه بالنسبة للكفاءات المهاجرة من دول مثل لبنان (قبل الأزمة الأخيرة) والأرجنتين ·

٢ ــ يرى سن Sen ان ميل علماء وتكنولوجيى الدول الفقيرة أو النامية للهجرة لا يرجع الى جاذبية المرتبات العليا التى توفرها الدول الغنية بل الى المزايا التى يحققها العالم التكنولوجى من الاحتكاك والعيش فى الوسط العلمى المتقدم والاستفادة من وجود بنية علمية تحتية واسعة من التجهيزات والمختبرات العلمية وتسهيلات النشر العلمى التى توفرها المجتمعات المتقدمة فى حين تفتقر اليها الدول النامية بشكل كبير ومؤثر (٣) ·

---

(١) انظر ايضا : M. Godfrey, «The International Market in Skills and the Transmission of Inequality.», Development and Change vol. 6, Oct. 1975, pp. 12-18.

(٢) U. N. Conference on Trade and Development, «The Reverse Transfer of Technology : Its Dimensions, Economic Effects and Policy Implications» N. York 1974.

(٣) A. Sen Brain Drain : Causes and Effects, op. cit., p. 78.

٣ ـ نسبة هامة من طلاب الدول النامية ـ بما فيها الدول العربية ـ الذين يتلقون دراساتهم العليا فى الدول الرأسمالية المتقدمة يفضلون الاقامة الدائمة فى هذه الدول ، اما مباشرة بعد تخرجهم ـ والبعض قبل تخرجهم ـ أو بعد عودة قصيرة الى أوطانهم الأصلية ، لانهم يكتشفون أن معظم ما تلقوه من دروس وتخصص أكثره مردود ماديا ومعنويا ومهنيا الى البلد المتقدم منه فى الوطن النامى الأم ، وذلك لأن النظام التعليمى فى الدول المتقدمة موظف لحل المشاكل التى تعانى منها هذه الدول ، وليس لمواجهة مشاكل الدول النامية التى يأتى منها الطالب الأجنبى ٠ كما أن القرارات والأولويات المتعلقة بما يتم بحثه فى العالم (غير الاشتراكى) تتحدد وترسم فى الدول الرأسمالية المتقدمة انطلاقا من مصالحها ونظرتها الذاتية والمنهجية الخاصة بها ٠ وكل ذلك يؤدى الى جعل الطالب الأجنبى بعد تخرجه أكثر ارتياحا نفسيا ومهنيا اذا استقر فى الدولة المتقدمة التى تلقى علومه العليا فيها من العودة الى وطنه الأصلى الذى لم يتدرب بشكل منظم ومنهجى على المساهمة فى حل مشاكله الملحة (١) ٠

٤ ـ ومن عوامل الجذب أيضا التى تمارسها الدول المتقدمة فى استقطاب الكفاءات تسهيل الحصول على الاقامة الدائمة ، ومن ثم الجنسية ، واشعارها بالانتماء والمساواة (وبصفة خاصة للكفاءات المهنية والعقلية المتميزة) ـ وهذا أكثر صحة بالنسبة للولايات المتحدة وكندا ، وان كان من الضرورى القول أن هذه الدول تضع بين وقت وآخر بعض القيود حتى على اقامة الكفاءات عندما تواجه وضعا اقتصاديا صعبا يتجسد فى ارتفاع معدلات البطالة حتى فى صفوف الكفاءات الوطنية ـ وهى ظاهرة جديدة فى السنوات الأخيرة (٢) ٠

★ عوامل الطرد للكفاءات :

عوامل الطرد التى تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر فى تهجير الكفاءات من الدول النامية الى الدول المتقدمة كثيرة وترتبط بشكل أو بآخر بجميع خصائص وأوضاع التخلف والتبعية التى تعيشها الدول النامية فى شتى المجالات الثقافية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية ٠ كما انها فى الجانب الآخر يمكن اعتبارها الوجه الآخر من العملة ، بمعنى الوجه الآخر لعوامل الجذب ٠

١ ـ فالعامل الاقتصادى (عامل ارتفاع المعيشة) الذى اعتبرناه عامل جذب الكفاءات من الدول النامية الى الدول المتقدمة له وجهه الآخر وهو عامل الفقر

---

(١) د٠ انطونيوس كرم ، م٠س٠ ذ٠ ، ص ١٥٠ ٠

(٢) انظر :

UNCTAD «The Reverse Transfer of Technology : its dimensions, economic effects and policy implications — TD/B/C. 6/5.

الذى يطرد الكفاءات من الدول النامية غير أن أهمية هذا العامل تبرز بصفة خاصة فى الدول النامية التى تعانى من الفقر الشديد ٠

٢ ـ الأكثرية الساحقة من النظم التعليمية السائدة فى الدول النامية تقسم فى تقدير بعض الخبراء بالتقليد غير الناجح لأنظمة الدول المستعمرة سابقا أو هى امتداد لها ٠ ثم ان غياب التخطيط التربوى وعدم ربط النظام التعليمى والتربوى بشكل عضوى ووظيفى بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية اذا وجدت يجعل النظام التعليمى يولد فائضا فى بعض التخصصات وعجزا فى تخصصات أخرى يكون البلد النامى بأمس الحاجة اليها ٠ وجود فائض هام فى بعض التخصصات لا يستطيع الاقتصاد المحلى استيعابها بنجاح وكفاءة يفتح الباب أمام هجرة هذه العقول الى البلدان الأكثر قدرة على ذلك ٠

وكما لاحظ هارى جونسون فان النظام التعليمى الموروث من أيام الاستعمار « غالبا ما يمنح الطالب الناجح تعليما أكثر فائدة للدول المستعمرة منه لبلده » (١) ٠

وعلى سبيل المثال نجد انه فى العقدين الأخيرين ، فى الدول العربية ، حدث توسع كمى أفقى هائل فى عدد المدارس وعدد الطلاب والخريجين على شتى المستويات : الابتدائية والثانوية والجامعية والدراسات العليا ، فان عدد المتخرجين من الجامعات العربية (حوالى ٥٠ جامعة عام ١٩٨٠) سيناهز ١٢ مليونا فى عام ٢٠٠٠ يقابلهم عدد مساو من الطلاب فى مختلف السنوات الجامعية ، وبذلك سترتفع نسبة الخريجين الجامعيين من عدد السكان الراشدين من حوالى ٨ر٠ ٪ فى عام ١٩٧٥ الى حوالى ٨ ٪ فى عام ٢٠٠٠ (٢) ٠

وهذا يعنى حسب تقدير أحد المراقبين تخريج الآلاف من الجامعات الوطنية على مستوى البكالوريوس ، وهم مزودون بتعليم أعرج ممسوخ ، لا يؤهلهم حقيقة للاسهام الفعلى فى حل مشكلات بلادهم الحاضرة ، ناهيك عن المساعدة على دفعها بسرعة الى الأمام (٣) ٠

وفى ظل هذا النمط من التوسع التعليمى غير المخطط والموظف للحاجات التنموية يصبح بالامكان فهم حدوث فائض كبير فى خريجى بعض التخصصات ونقص شديد فى بعضها الآخر ٠٠٠ وهذا ما دفع دولا كمصر والعراق على سبيل المثال لسن تشريعات لتوظيف الخريجين الجامعيين فى الوقت الذى لا تحتاج

---

(١) Harry Johnson : Technology and Economic Interdependence (London Trade Policy Research Centre, 1975).
ومذكور فى انطونيوس كرم م٠س٠ذ٠ ص ١٥٢ ٠

(٢) انطوان زحلان ، م٠س٠ذ٠ ص ٢٤ ٠

(٣) انطونيوس كرم م٠س٠ ذ٠ ص ١٥٣ ٠

الدولة فيه الى اختصاصاتهم الأمـر الذى يزيد من التكدس الوظيفى والبطالة المقنعة فى وزارات وادارات الدولة . وجـود نقص وبطالة بين عناصر الطاقة البشرية العالية فى المجتمع نفسه هو أشبه بوجود تضخم وانكماش فى نفس الاقتصاد .. وهو وضع طبيعى نتيجة الاختناقات الهيكلية والمؤسسية (١) .

٣ ـ النمط السائد فى كثير من البلاد النامية لنقل التكنولوجيا هو النقل الخالى من التكنولوجيا والذى يسفر عن اقامة مشروعات الانتاج الجاهز وتسليم المفتاح . وهذه المشروعات ، ومع افتقاد الدول النامية الى سياسات تكنولوجية تنتهجها لا تتيح للكثير من الكفاءات الا القليل من فرص العمالة كما أن الاضطلاع بها يتم بطريقة تنخفض فيها الفرص المتاحة محليا لتطوير المؤسسات الوطنية ، ويغلب الاعتمـاد على البحث والتطـوير الأجنبيين وعلى شركات الهندسـة والاستشارات الأجنبية (٢) .

٤ ـ توفر البيئة العلمية والتجهيزات والمختبرات العلمية فى الدول المتقدمة يشكل عامل جذب للكفاءات من الدول النامية ، ومن ثم فان غيابها فى الدول النامية يشكل عامل طرد لها . وفى هذا المجال تقول احدى الدراسات : « يجد المختص أن كل العوامل التى جعلت منه مختصا بارزا فى الخارج ، والتى سمحت له بالعطاء المنتج الفعال ، يجد أن كل هذه العوامل تلعب دورا سلبيا .

٥ ـ ان صاحب الكفاءة حين يعود الى وطنه قد يفاجأ بقدر من البيروقراطية « القاتلة » ، ويواجه غيابا لنظـام الحوافز يكافىء المواطن الكفء والمجتهـد ، ويعاقب الكسول . بل ان نظام التوظيف والترقيات قد يعاقب الموظف النشيط لانه « مشاغب ويطرح الكثير من الأسئلة المحرجة ولا يعرف احترام الأعلى منه مقاما والأكثر خبرة فى البيروقراطية » (٣) .

٦ ـ ترى بعض الدراسات ان هناك سببا هاما وعميق الأثر يدفع الكثير من الكفاءات الى الهجرة وهو الأوضاع السياسية فى الكثير من البلاد النامية والتى تتصف بعـدم الاستقرار أو الفردية أو الاستبداد أو غياب الحـريات الفردية والجماعية أو مزيج من هذا كله .

ومع عدم قدرة العائد على التكيف مع المناخ السياسى والاجتماعى والنفسانى والمهنى السائد يصاب باحباط ويميل الى التفكير فى نفسه ومستقبل عائلته الخ .

---

(١) انطونيوس كرم ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

(٢) A. B. Zahlan, «Established Patterns of Technology Acquistion in the Arab World», in A.B. Zahlan ed., Technology Transfer and Change the Arab World — Oxford Pergamon 1978, p. 1-27.

(٣) حسن الشريف « العوامل التى تساعد على استعادة واستبقاء الاختصاصيين العرب فى العلوم والتكنولوجيا » مؤتمر قضايا تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى ، الكويت ١٩٧٥ ، ص ٨ ـ ١٠ .

ويبدو له المستقبل فى بلده ملبدا وقاتما ، مشرقا وأكثر رغدا واستقرارا فى دولة متقدمة (١) .

وعوامل الجذب والطرد لهجرة العقول والكفاءات تجعل من هذه الهجرة :

(أ) انتقائية : بمعنى أن أفضل عناصر القوى العاملة هى التى تهاجر سواء لانها تتمتع بخصائص سلوكية تجعلهما أقدر العناصر على تقدير مزايا الهجرة والاستفادة من الفرص المتاحة فى سوق العمل بالخـارج ، أو لابد للطلب على العمالة فى السوق الخارجية يتجه الى انتقاء العناصر الجيدة .

كذلك فان بعض الضوابط التى تضعها الدول لحماية العمالة الوطنية ضد العمالة المستوردة تجعل الهجرة عملية انتقائية تتمثل فى فتح باب استيراد العمالة الفنية فقط التى تحتاجها ـ وهو نفس ما تلجأ اليه الدول التى تعانى من اختلال فى سوق العمل يتمثل فى زيادة حجم العرض من العمالة غير الماهرة وعجز كبير فى العمالة الماهرة والمتخصصة (٢) .

(ب) تلقائية : بمعنى انها غير منظمة رسميا فى معظم الحالات من جانب الحكومات اذ لا توجد مؤسسة دولية أو اقليمية دائمة تعمل على تنظيم حركة انتقال القوى العاملة بين الدول ، بل ان غياب التنسيق لعمليات الهجرة داخل الدول النامية المصدرة للعمالة أمر مسلم به وكل ما تفعله بعض الحكومات هو وضع قيود وضوابط عامة ليست جزءا من خطة موضوعة انما هى اجراءات وقتية لخدمة أهداف بعيدة عن حماية القوى العاملة وسوق العمل فى الداخل ، ويظهر عدم التنسيق فى الاتجاه الى توزيع المسئوليات تجاه الهجرة بين هيئات مختلفة تنتهج فى أغلب الأحيان سياسات غير منسقة مما يسفر عنه تفاقم الاختلال فى سوق العمل ونقص العرض فى العمالة الماهرة المدربة التى تحتاجها هذه الدول وهذا بدوره يؤدى الى عدم المساواة بين الدول المصدرة للعمالة وتلك المستوردة لها فى فرص تحقيق التنمية الاقتصادية (٣) .

عـلاج الظـاهرة :

معظم السـياسات التى يجـرى عادة وصفها لمعالجة هجرة الكفاءات ونزيف العقـول من العـالم الثالث ، مستمدة من اطار التحليل الكلاسيكى الجـديد

---

(١) انظر فى ذلك : انطونيوس كرم ، م٠س٠ذ٠ ، ص ١٥٦ وأيضا فى د٠ محمد محمود غنيمى « فائض العمالة فى الدول النامية » دراسة مقارنة عالم الكتب القاهرة ١٩٨٣ ــ ص ٣١٩ ، ص ٣٢٠ .

(٢) د٠ محمد محمود غنيمى ، المرجع السابق ، ص ٣٢٠ .

(٣) انظر : J. Mouly and E. Costa : Employment Policies in Developing Countries-George Allen and Unwin Ltd, London 1978, p. p. 220-222.

New Classic وفى هذا الاطار تقول الوصفة التقليدية انه لا ينبغى اتخاذ أى اجراء حيال المشكلة ، ما دامت المكاسب العائدة من هجرة الكفاءات ترجع ، على صعيد دولى ، الخسائر الناجمة عنها ، حتى ولو لم تكن المكاسب موزعة بالتساوى بين البلدان • الا ان هذا الرضا الظاهرى لا سبيل الى تبريره لا من ناحية المنطق الداخلى للنظرية الاقتصادية التى ينهض عليها ، ولا من ناحية تجاهله لعدد من الأمور الأساسية (١) •

فاذا سلمنا بوجود مشكلة ، وان كان النظر الى أسبابها لا يزال ضمن الاطار التقليدى ، فان الحل المطروح لهذه المشكلة حسب التحليل (الكلاسيكى الجديد) يتمثل فى تغيير المكافآت المالية وظروف العمل • ويوضح هذا الموقف أبلغ توضيح التوصيات الصادرة سنة ١٩٧٠ عن لجنة التعليم والشئون العالمية : « ان وجهة نظر اللجنة ان المهنيين فى أنحاء العالم يطلبون الشروط نفسها للاحساس بالرضا عن أعمالهم ، واذا لم تتغير الثقافات التقليدية ونظم الأجور القائمة فى كثير من البلدان التى تخسر كفاءاتها (المتقدمة والنامية على السواء) بحيث تتكيف مع هذه المتطلبات ، فالهجرة سوف تحدث حينئذ وبعبارة كينيث بولدنج « ان الكفاءات العالية المهيأة لأن تتعلم ثم تذهب ، سوف تتعلم ثم تذهب بالفعل » (٢) •

الا ان هناك تحفظا على تلك التوصيات وهو ان التغييرات التى تقترحها المكافآت النقدية وغير النقدية والتى تراها لازمة لايقاف هجرة الكفاءات قد تكون من الضخامة بحيث لا يمكن تصور تحقيقها من الناحية العملية • ويمكن أن ينطبق القول نفسه فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة فى نوعيات ظروف العمل • وفضلا عن ذلك ، فان محاولة دفع مكافآت على مستوى المكافآت الدولية الى الكفاءات القابلة للتحرك على الصعيد الدولى (لا سيما وان فئات أخرى فى قمة سلم الرواتب ستطالب بمساواتها مع تلك الكفاءات) لن تسفر فحسب عن خفض أعداد الذين سيمكن استيعابهم داخل أوطانهم ولكنها ستجعل التوزيع المحلى للدخول أقل عدلا ومساواة (٣) •

وقد يكون من بين الأسباب التى تحدو بواضعى السياسات وبالحكومات أيضا الى اللجوء لفرض قيود على الهجرة ، والى اتباع نظم التعهد والالزام للحد من هجرات يمكن أن تحدث مستقبلا ، ما يصادفونه من صعوبة الاستجابة لمستوى الأجور الدولى (أى المعمول به فى البلدان الغنية) وغيره من مستويات

---

(١) أوسكار جيش فى انطوان زحلان ، هجرة الكفاءات ، م•س•ذ• ص ٢٧٨ •

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٧٩ •

(٣) انظر فى ذلك ،

UNCTAD. Development Aspects of the Reverse Transfer of Technology. op. cit., p. 23.

التوظيف • ويمكن أن يأتي فرض القيود على جوازات السفر وعلى النقد الأجنبي بنتائج فعالة فيما يتعلق بمنع المواطنين من مغادرة بلد ما ، لكن بشرط توافر الارادة والمقدرة على تشغيل هذه العناصر • على أن نظم التعهد والالزام قد تكون أقل فعالية في هذا الصدد ، اذ كل ما ستؤدى اليه هو مجرد تأجيل موعد مغادرة المواطنين لوطنهم بدلا من منعهم من هذه المغادرة ، أو قد تحفز الذين تدربوا فى الداخل على ابتداع وسائل التحايل على هذه التعهدات فى حين تحث المتدربين فى الخارج على الاخلال بها • يضاف الى هـذا مشكلة أخرى وهى ان الذين سيحجزون فى أوطانهم بموجب هـذا السؤال قد تنتابهم مشـاعر الاحباط والتثبيط والعزلة مشكلين بذلك عقبة لها مواصفاتها الخاصة (١) •

وجه آخر من سياسات العلاج المطروحة ضمن الاطار الكلاسيكى الجديد يقضى بتضييق الهوة الفاصلة بين المرتبات والنيل من حوافز الهجرة ، عن طريق خفض المكافآت التى يتقاضاها المهنيـون المهاجرون فى البلد الذى يستهدفونه لهجرتهم بدلا من رفع مكافآتهم فى البلد الذى نشأوا فيه • وهذا هو ما يهدف اليه فى الواقع الاقتراح الذى طرح مؤخرا باسم ضريبة دخل « بجواتى Baghwati incometax ويقضى بجمع ضريبة ، يمكن أن تكون تصاعدية وتناسبية ، يدفعها المهنيـون من نازحى بلد نام الى السلطات الضريبية فى البلد المتقدم المضيف فى مدى فترة زمنية محدودة ، ومن ثم يجرى تسليمها باشراف الأمم المتحدة الى حكومة بلد المنشأ • الا ان أثر سياسة كهذه يعتمد على مرونة الاستجابة لضريبة من هذا القبيل • بيد ان هناك من الحسابات المبدئية ما يوحى بأن معدلات الضرائب المقترحة قد تنطوى على جوانب عقابية لا سبيل لقبولها • وفى هذه الحالة لن ينجم عن ضريبة كهذه الا أثر هامشى على الحد من عدد المهاجرين ، الأمر الذى لا يجعل هذا الأسلوب مختلفا فى كثير عن فكرة التعويض المباشر من حكومة الى حكومة أخرى ، وهو الأسلوب الذى أوصى به مثلا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) أو من العقود التى يجرى بالفعل توقيعها بغية « تصدير » القوى البشرية المهنية من البلدان الأقل نموا مثل تصـدير الممرضات من الفلبين وكوريا الجنـوبية الى النمسـا وألمانيا الغربية وسويسرا واليابان ــ ان نظما من هـذا القبيـل انما تنطوى بالفعل على القبـول بالنتائج الهيكلية الواضحة والمبـاشرة والمترتبة على ادماج المهارات المهنية التى تضفى الطابع المؤسس على استمرار تشويه نظم التدريب والتعليم وهياكل المرتبات فى بلد المنشأ (٢) •

---

(١) د• محمد محمود غنيمى « فائض العمالة فى الدول النامية » ، م•س•ذ• ص ٣٢٠ •

(٢) أوسكار جيش نظرة جديدة لهجرة الكفاءات ، فى انطوان زحلان ، م•س•ذ• ، ص ٢٨٠

ومأخوذ عن :

- J. Bhagwati and W. Dellafar, «The brain drain and income taxation» World Development vol. 1, Feb. 1973, No. 1,2 — pp. 94-101.

في كل الحالات فان التعويض عن هجرة الكفاءات ليس حلا « للمشكلة المطروحة » ·

وهناك تحليل بديل لاطار التحليل التقليدى « الكلاسيكى الجديد » ينظر الى هجرة الكفاءات بوصفها انعكاسا لادماج المهارات المهنية ضمن السوق الدولية (١) **ومن ثم فان السبيل الوحيد لممارسة أى تأثير ملموس على هذه** الهجرة وعلى مظاهر الخلل الداخلية الجسيمة المتولدة عنها ـ هو الانسحاب من تلك السوق ، الأمر الذى سيتطلب اضفاء تغييرات جوهرية على السياسة التعليمية بحيث ترمى الى تدريب العناصر لخدمة احتياجات السوق الداخلية ، بدلا من تلبية احتياجات السوق الخارجية وعلى نحو ما يوضح كاتبو تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة فان اتباع سياسة فى تدريب الموظفين بحيث يصلحون لخدمة بيئة البلدان النامية من شأنه أن يفضى مباشرة الى جعل هؤلاء الموظفين غير ملائمين لظروف البلدان المتقدمة النمو وبالتالى تقل هجرتهم اليها » (٢) **لذلك فان هذا الانسحاب من السوق الدولية ستنجم عنه** آثار واسعة ، وتتنوع الاعتبارات السياسية التى ينطوى عليها برنامج ما للانسحاب من السوق الدولية ·

ويمكن بشكل محدد القول انه بالنسبة لحكومات البلدان النامية فان برنامجا للانسحاب من السوق الدولية للمهارات المهنية سوف ينطوى على التالى (٣) :

(أ) انهاء استخدام المؤهلات الأجنبية للعمل بها فى المؤسسات الوطنية ·

(ب) انهاء تقدم المهنيين فى البلدان النامية الى الامتحانات الأجنبية ·

(ج) ارسال الطلاب فى دورات خارجية أوثق اتصالا بواقعهم ، وهى بهذا قد تكون « أقل عرضة للتبادل » ، وذلك فى الحالات التى لا يكون فيها التدريب متاحا فى الوطن ، ويفضل أن يكون هذا التدريب فى دورات متصلة بالظروف الوطنية تعقد فى بلدان نامية أخرى ·

(د) تنظيم دورات ووضع مؤهلات على الصعيد المحلى تلائم أكثر ما تلائم احتياجات الاقتصاد الوطنى ، الأمر الذى قد يجعلها بالتالى أدنى قبولا لدى أصحاب الأعمال ومؤسسات التدريب فى البلد المتقدمة ·

(١ ، ٢) U.N. Economic and Social Council, Committee on Science and Technology for Development, Outflow of Trained Personnel, p. 20-25..

(٣) انظر أوسكار جيش ، م·س·ذ· ، ص ٢٨٢ ·

(هـ) انشاء مراكز جديدة للتعليم العالى والتدريب على صعيد اقليمى فى البلدان النامية كبديل عن التدريب فى البلدان المتقدمة ، فى حالات المهارات العميقة التخصص .

(و) استخدام اللغة القومية وسيلة للتعليم وينطوى ذلك على عامل له أهميته فى عزل الدارسين عن المؤثرات الخارجية على نحو ما حدث فى اليابان والصين .

(ز) اضفاء تغييرات على صعيد الطلب ، أى فيما يتعلق بهيكل المكافآت ومحتوى الوظيفة بحيث يصبحان وما يتعلق بهما من معدلات العائد الخاصة الناجمة عن مستويات التدريب والتعليم المختلفة متماشيا مع الأولويات الاجتماعية .

(ح) استخدام سياسة التحكم فى المنح الدراسية والقيود المفروضة على حيازة النقد الأجنبى مثلا للحيلولة دون تشجيع الدراسة فى الخارج بقصد الحصول على مؤهلات قابلة للتحول الى بلدان ـ أخرى . وقد يعزز من ذلك وضع شروط مسبقة للتوظيف فى الحكومة تتمثل فى الحصول على دراسات عليا وخبرة سابقة بحيث يتوفر فيها عنصر المحلية أو الارتباط بالواقع الوطنى .

(ص) فى حالة المهن القائمة على الانتاج ، قد يتطلب تغيير محتوى العمل تغييرات أخرى فى التكنولوجيا المستخدمة ، وقد لا يتسنى ذلك الا باضفاء تغييرات أخرى على طبيعة المنتجات ، وتلك بدورها قد تتوقف على تغييرات فى هيكل الطلب عند المستهلكين وفى توزيع الدخول وفى الهيكل الاجتماعى بشكل عام . كذلك فان الشركات متعددة الجنسية تعمل على طرح السوق الدولية ـ للمهارات الادارية عند عتبات كثير من بلدان العالم الثالث مشكلة بهذا لونا ثانيا من ألوان ـ الاندماج .

أولا وجود حكومة راغبة فى التجاوز عن تلك المصالح المادية الضيقة وقادرة فى الوقت نفسه ، اما على اكتساب تعاون أرباب المهن الراسخة فى بلادها واما على تخطيهم وقد يؤدى استخدام الحوافز الخاصة وفرض القيود الرامية الى الابقاء على العاملين القادرين على التنقل الدولى ، الى خفض صافى تدفقهم الى الخارج على المدى القصير (١) .

كذلك فان تحقيق هذا الانسحاب من السوق الدولية للمهارات المهنية والكفاءات يحتم على البلدان المتقدمة قدرا كبيرا من التعاون مع البلدان النامية

---

(١) راجع مع أوسكار جيش مؤلفات هامة فى هذا الصدد مثل :
UNESCO, Paris 1971 : «Scientists Abroad : A Study of the International Movements of Persons in Science and Technology p. 17-30.

من حيث التخلي عن استخدام مؤهلات البلدان المتقدمة ، ومحاولة توفير منح المساعدة التنموية بحيث يتم التدريب فى بلد ثالث أكثر نموا وهى مع غيرها من الاجراءات تتطلب ليس فقط قدرا كبيرا من التعاون بل أيضا قدرا هائلا من الرغبة فى المساعدة على التنمية الحقيقية للعالم الثالث ومساندته فى التغلب على احدى المشكلات الخطيرة التى تستنزف قواه على المدى الطويل (١) ٠

ان استمرار المشكلة انما يعكس ، عقم السياسات التى جرى تنفيذها حتى الآن للتخفيف منها ، وليس بالمثير للدهشة أن يقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ان البلدان النامية مجتمعة قد سجلت فى الفترة ١٩٦١ ــ ١٩٧٢ (وهذا على سبيل المثال ما مجموعه ٥٠٫٠٠٠ مليون دولار) قيمة رأس المال المقدر لما نطلق عليه النقل العكسى للتكنولوجيا ــ أو نزوح الأدمغة من البلدان النامية الى المتقدمة ٠ ويساوى هذا الرقم تقريبا جميع المساعدة الانمائية الرسمية التى قدمتها البلدان المتقدمة الى البلدان النامية خلال هذه الفترة (٢) ٠

---

(١) انظر : J. Mouly and E. Costa : Employment Policies in Developing Countries. op. cit., p. 240.

وكذلك : M. Godfrey. «The International Market,» op. cit., p. 70-82.

(٢) UNCTAD. The Reverse Transverse of Technology, op. cit., p. 23.

الفصل السابع

التبعية والتغير القيمى لدى شعوب العالم الثالث : قواعد اللعبة

منذ حوالى مائة عام كتب جمال الدين الأفغانى عن « الذين قلبوا أوضاع المبانى والمساكن وبدلوا هيئات المآكل والملابس والفرش والآنية : وسائر الماعون ، وتنافسوا فى تطبيقها على أجود ما يكون منها فى الممالك الأجنبية ، وعدوها من مفاخرهم ··· فنسفوا بذلك ثروتهم الى غير بلادهم ! وأماتوا أرباب الصنائع من قومهم ··· وهذا جدع لأنف الأمة ، يشوه وجهها ، ويحط بشأنها ، لقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة ، المنتحلين أطوار غيرها يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء اليها ، وطلائع الجيوش الغالبين وأرباب الغارات ، يمهدون لهم السبيل ، ويفتحون الأبواب ، ثم يثبتون أقدامهم » (١) ·

منذ مائة عام نفذ الأفغانى الى مكمن الخطر الحقيقى ، واليوم نحن سعداء باعادة اكتشاف نفس ما قاله ، حين تؤكد الدراسات التى تجريها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة أن أنماط نقل التكنولوجيا السائدة اليوم قد أدت الى زيادة تبعية بلدان العالم الثالث ، على الأقل من ناحية الكم · فان أى بلد نام يعتمد على تكنولوجيا البلدان الصناعية بطريقة غير متوازنة وغير متناسقة فهو بصراحة ووضوح ـ يقيم مع تلك البلدان علاقة خضوع واستسلام ، لا علاقة مكسب مشترك أو تبادل تجارى تقليدى (٢) · ذلك أن نقل التكنولوجيا وتداولها يتم فى سوق بعيدة عن الكمال بطبيعتها ، يعيبها الامتيازات الاحتكارية التى يتمتع بها موردو التكنولوجيا ، وعلاقات القوى التفاوضية تفسر الطبيعة غير المتكافئة لكل تبادل بين القلب والتخوم (٣) ·

وقد طورت مقولة التبعية بواسطة المدرسة الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية

---

(١) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، دار الوحدة ، بيروت ١٩٨١ ص ٣١٠ ·

(٢) د· محسن عبد الحميد توفيق ، « التكنولوجيا ذلك الداء والدواء » ، م·س·ذ· ص ١٦٤ ·

(٣) د· اسماعيل صبرى عبد الله ، التنمية الاقتصادية ، اطارها الدولى ومنحاها القومى ، م·س·ذ· ، ص ٧٠ ·

كتفسير لحال التخلف فى دول أمريكا اللاتينية ، على الرغم من الاستقلال الشكلى الذى حصلت عليه هذه الدول منذ فترة طويلة ، وكتفسير لعدم قدرة هـذه الاقتصاديات على تجاوز تخلفها رغم الجهود الكبيرة التى بذلتها من أجل التنمية خصوصا فى الستينات من هذا القرن · وقد انتشر استخدام هذه المقولة بواسطة العديد من الاقتصاديين كتفسير شامل لحال التخلف فى دول العالم الثالث بصفة عامة كما تستخدم أيضا لتفسير المشاكل التى تواجهها هذه الدول حاليا ، وعلى الأخص المشاكل المتعلقة بتزايد مديونيتها وزيادة حدة العجز فى ميزان مدفوعاتها وحتى فى الحالات التى يتحقق فيها معدل سريع للنمو ، فان هذه المقولة تستخدم أحيانا لتفسير لماذا لا يؤدى مثل هذا المعدل السريع للنمو الى القضاء على الفقر ، وتحقيق مستوى حياة أفضل للجماهير (١) ·

بل ان هناك من الباحثين من يعتقد انه « قد آن لكل المنتمين الى نموذج الاستقلال أن ينبذوا المصطلح السائد والمضلل الذى يسمى دولنا بالدول النامية – ان هذا المصطلح سائد رغم النقد الحاد الموجه اليه ، ولا شك ان هذا يعكس بوعى أو بغير وعى – بقايا هيمنة الفكر الغربى فى أدبياتنا ، وهو قد يعكس أيضا عدم الاتفاق على تسمية مغايرة ولكن يبدو لنا أن الأوفق والأدق اختيار اسم « الدول التابعة » وفى كل الأحوال فان استخدام تسمية تعبر عن جوهر المشكلة مسألة غير ثانوية · ان الخطورة فى اسم الدول النامية ، ليس فى انه مصطلح دبلوماسى ولكن فى انه اسم يزيف الوعى السياسى بجوهر المشكلة(٢)·

ثم لنقرأ معا هذا التشبيه شديد القسوة (٣) الذى يقارن تحت عنوان : من يعتمد اقتصاديا على من ؟ حالة التبعية التى تعيشها الدول النامية بصورة « خادمة نحيلة صغيرة السن تحمل طفلا لمخدومها : ضخم الجثة بالنسبة لسنه ، يكاد يفوق فى حجمه ووزنه الخادمة التى تحمله ، ويكاد المرء أن يسأل نفسه من هو الأجدر أن يحمل الآخر ؟

هذه الخادمة الصغيرة النحيلة قد تقوم بأعمال لمخدومها لا يتصور أحد أن بامكانها القيام بها وتستمر هذه العلاقة الغريبة بين الخادمة ومخدوميها استنادا الى افتراض يتخذ كمسلمة من المسلمات ولكنه خاطىء من أساسه ، وهى أن هذه الخادمة (تعتمد اقتصاديا) على مخدوميها ، وقد يكون الأقرب الى الحقيقة انهم (يعتمدون اقتصاديا) عليها · فهى قد تكون قادرة على كسب قوتها من مصدر آخر يدر عليها أجرا أكبر وبعمل أقل ، ولا يمنعها من ذلك الاستقرار

---

(١) د· ابراهيم سعد الدين ، « حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية » دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى – مركز دراسات الوحدة العربية – ص ٧٧ ·

(٢) عادل حسين ، م·س·ذ· ، ص ٣٠٠ ·

(٣) انظر د· جلال أمين ص ٧٥ ·

هذا الاعتقاد الخاطىء فى وعيها : انها لا تستطيع الاستغناء عن الخدمة فى هذا البيت والا ماتت جوعا ··· ولا يدخر مخدومها من ناحية أخرى ، أى جهد فى ترسيخ هذا الاعتقاد لديها : فهى غبية شقية لا تصلح لشىء ، وهم يتحملونها على علاتها (١) ·

ليس هناك شك في ان « المعونات الاقتصادية هى خير مثال يضرب على نوعية هذه العلاقة الغريبة فالمعونات « لا تكف عن التدفق من الدول الغنية الى الدول الفقيرة ، سواء اتخذت صورة القروض أو المنح ، وهى تعطى دائما مقرونة بالرغم بأن الدافع اليها هو فى الأساس (دافع انسانى) أو على أقل تقدير بدافع (وحدة المصلحة بين الدولة المانحة والدول المتلقية للمعونة) ـ ولكنها فى الحقيقة ، وكما أوضحنا فى موضع سابق ـ « تمنح وتمنع حسب حجم التسهيلات التى تقدمها الدول المتلقية للمعـونة ورضا الدول المقدمة لها عن تصرفاتها · وتوزيع المعونات الاقتصادية فى العالم لا يتفق مع درجة الحاجة بل مع درجة المصلحة ، وتوقيت منح المعونة وحجبها يتفق اتفاقا مدهشا مع درجة « المرونة » أو « العناد » التى تبديها الدولة الفقيرة ولكن هذه الدولة الفقيرة وقد استقر فى وعيها انه لا بديل أمامها الا أصحاب الأكف البيضاء عليها ، تقدم لهم التسهيلات الحربية وتصادق أصدقاءهم بل وتحارب بالنيابة عنهم · ان الدول الفقيرة لو أدركت مدى اعتماد الطرف الآخر عليها لاستعادت حريتها فى المساومة ولتتمثل باسرائيل التى يكمن نجاحها ، حيث يفشل الآخرون ، فى ادراكها لهذه الحقيقة « اعتماد الغير عليها » وحاجته اليها واستغلالها لهـذه الحقيقة الى آخر دولار وآخر طلقة مدفع » (٢) ·

---

(١) د· جلال امين ، م·س·ذ· ص ٧٦ ·

(٢) عادل حسين ، م·س·ذ· ص ٣١٠ ود· جلال امين ، م·س·ذ· ص ٧٧ ، ٧٨ بتصرف ·

● **المبحث الأول :**

التبعية التكنولوجية : الرابحون والخاسرون

فى أواسط الستينات قام العالمان هيرمان كاهن وأنتونى ويز بمعهد هدسون بالولايات المتحدة بدراسة لما يتوقع أن يكون عليه العام ـ عام ٢٠٠٠ م ـ من حيث التقدم التكنولوجى. وذلك استنادا الى مستويات الناتج القومى السائدة فى ذلك الوقت معدلات التنمية والزيادة السكانية المتوقعة وقد توصلا الى نتائج مثيرة للاهتمام .. فهما يريان ان الشعوب فى ارتقائها سلم التقدم الحضارى تمر بخمس مراحل أو مستويات اقتصادية وحضارية ـ أو ما يقابل خمسة عصور تاريخية ـ بدءا بالمستوى الأدنى ، أو ما يمكن أن يسمى بعصر « ما قبل التصنيع » حيث يمكن أن توصف المجتمعات بأنها « عادية » من حيث درجة تقدمها ، فهى تعيش فى مستوى حضارى عادى مماثل لذلك الذى كانت عليه الكثير من الحضارات فى القرون الماضية ، وبعد أن تقطع هذه المجتمعات مرحلة معينة من التنمية وتأخذ بالتصنيع ترتقى الى الدرجة الثانية من السلم أو مايطلق عليه مرحلة « التحول الصناعى » .

فاذا سارت هذه المجتمعات فى طريق التنمية ارتقت السلم درجة أخرى الى مرحلة « المجتمعات الصناعية » وهى مرحلة تماثل فى مستوى تقدمها ما كانت عليه الولايات المتحدة الأمريكية فى عشرينات هذا القرن أو ما كانت عليه أوربا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وبمواصلة التقدم فى طريق التنمية ترتقى هذه المجتمعات الى الدرجة الرابعة أو ما يسمى « المجتمعات الصناعية المتقدمة » أو المجتمعات الاستهلاكية حيث وفرة الانتاج وكفايته واتجاه المجتمع نحو اشباع العديد من الرغبات الاستهلاكية بعد أن تخطى مرحلة الاحتياجات الضرورية .

ويوضح (الجـدول) التوزيع المتـوقع لدول العالم عام ٢٠٠٠ م على

المستويات الحضارية الخمسة ويتضح مثلا من الجدول أن أقطار الأمة العربية سـوف تعيش عصورا متفاوتة ، فالبعض منها سـوف يدخل العصر الصناعى (العراق ولبنان) والبعض فى عصر التحول الصناعى (مصر) والكثير منها سـوف يظل فى مكانه ـ فى عصر ما قبل التصنيع (السودان ، والصومال وموريتانيا ، واليمن) وتبعا لدراسة ويز فانه اذا سارت معدلات التنمية والزيادة السكانية على نمط ما كانت عليه فى أواسط الستينات يلزم دولة مثل السويد (وكان متوسط ناتج الفرد بها ٢٥٠٠ دولار عام ١٩٦٥) أحد عشر عاما لكى تصل الى المستوى الذى كانت عليه الولايات المتحدة ذلك العام (حيث كان متوسط ناتج الفرد ٣٦٠٠ دولار سنويا) أما مصر (وكان متوسط ناتج الفرد بها ١٦٦ دولارا) فتحتاج الى حوالى قرن من الزمان ، هذا بينما تحتاج أندونيسيا (وكان متوسط ناتج الفرد بها ٩٩ دولارا الى ستة قرون) (١) ٠

ان بلاد العالم الثالث حين توصف بانها بلاد متخلفة ، فهى تقاس ببلدان أخرى متقدمة هى البلدان الرأسمالية ـ وفى رأى الاقتصاديين الغربيين فليس فى هذا تحيز اذ يقيسون التخلف بالعمليـات الموضـوعية التى شكلت جوهر الانتقال من النظام الاقطاعى الى النظام الرأسمالى وعلى الرغم من أن المحتوى التقنى الاقتصادى للحضارة الغربية لم يكن متصورا دون استيلاء هذه الحضارة على موارد الشعوب الأخـرى : الموارد الأرضية (أمريكا الشـمالية واستراليا ومستعمرات آسيا وافريقيا) ٠

والموارد البشرية (الرقيق الافريقى والعمـل فى المنـاجم والمزارع وفى المستعمرات) والطبيعة (المواد الأولية والطاقة) ، وعلى الرغم من ان الثورة الصناعية فى حد ذاتها لا تكفى لتفسير كل شىء ، وان التصنيع لا يحل كل المعضلات ، وفى هذا يقول أحد أبناء هذه الحضارة ذاتها « لتكن على ثقة بأن الثورة الصناعية لو لم تظهر فى أوربا الغربية والشمالية كان لابد من أن تظهر يوما ما فى بقعة أخرى من الأرض ٠ ولما كانت الثورة ستنتشر على الأرجح فى مختلف أرجاء المعمورة ، فان كل حضارة ستقدم لها اسهامها الخاص ٠ وسيعد المؤرخون الذين سيكتبون بعد ألف عام أو أكثر من قبيل السخف المحض ادعاء الفضل على البشرية بمنجزات قرن أو قرنين (٢) ٠

على الرغم من هذا وذاك فان الثورة التكنولوجية فصلت بين شعوب امتلكت زمامها وأخـرى ترزح تحت « تراث » من التبعيـة التى تنعكس اقتصـاديا وتكنولوجيا وفكريا وسياسيا على كل دولة نامية ٠

---

(١) د٠ محمد السيد عبد السلام ، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية فى الوطن العربى سلسلة عالم المعرفة ـ ٥ فبراير ١٩٨٢ ـ ص ١٧ ـ ٢٠ ٠

(٢) د٠ اسماعيل صبرى عبد الله ، التنمية الاقتصادية العربية ، م٠س٠ذ٠ ص ٥٤ ، ٥٥ ٠

مفهوم التبعيـة التكنولوجية :

والتعريفات تتعدد ومنها أن التبعية التكنولوجية تحدث فى حالة ما اذا كان مصدر التكنولوجيا لبلد ما يقع خارج حدوده ٠٠٠ ونظرا لأن عددا من الدول الأكثر تقدما يتخصص فى انتاج التكنولوجيا وفى تجارتها ، فلذلك نجد أن عددا آخر من الدول المتقدمة يمكن أن توصف بانها تابعة تكنولوجيا ، حيث تستورد معظم التكنولوجيا اللازمة لها ، ولا تصدر الا النزر اليسير وهذه هى حالة كندا ونيوزيلندا مثلا ومقابل ذلك ، هناك دول أخرى عديدة تصدر وتستورد التكنولوجيا فى آن معا ٠

وتتركز التبعية التكنولوجية ــ فى مواجهة الاعتماد المتبادل Interdependence الى حد ما فى حالة الميزان التجارى للتكنولوجيا ، فاذا كان يتم استيراد الأغلبية العظمى من بنود التكنولوجيا ولا يصدر الا القليل ، فحينئذ يكون البلد تابعا ٠

أما اذا كان هناك توازن تقريبى فان الوضع لا يحمل سمة التبعية ٠

أما اذا كانت الدولة تعـانى عجزا فى الميزان التكنولوجى مع تغير عبر الزمن ، بحيث تميل صادراتها الى الزيادة بمعدل أسرع من وارداتها ، فحينئذ لا تعتبر الدولة تابعـة بالمعنى الذى ينطبق على غيرها من البلدان ذات العجز المزمن ، وهذه هى حالة اليابان مثلا ٠ واذا كانت الدول الأكثر تقدما تصدر وتستورد التكنولوجيا بكثافة وتعتبر من ثم ــ بمعنى ما ــ تابعـة تكنولوجيـا للمصدر الأجنبى ففى الحالة الأولى تسير تدفقات التكنولوجيا فى اتجـاهين متقابلين ، ومن ثم يمكن للدولة أن تستفيد من التخصص التكنولوجى الذى تسمح به التجارة ، بدون التعرض للآثار السلبية للتبعية التكنولوجية المفرطة ، وتكون من ثم فى موقع « تســاومى » أقوى ، من حيث الشروط التى تسـتورد بهـا التكنولوجيا ولكن فى المقابل فان بلدان العالم الثالث التى هى دول مستوردة « صافية » للتكنولوجيا بصورة ــ كثيفة ــ وحيث تسير تدفقات التكنولوجيا فى اتجاه واحد فقط ــ تعتبر أكثر تعرضا للشروط المجحفة فى سباق الحصول على التكنولوجيا » (١) ٠

ومن الواضح أن مفهوم التبعية التكنولوجية طبقا لهذا الرأى ليس حالة « محددة » وانما هو حالة مجردة « تلبس فى كافة صور المعاملات الاقتصادية بين الدول ــ فكل الدول تابعة هنا بدرجة أو أخرى ، وأقلها تبعية هى الدول الأكثر تقدما فى العالم ، وأكثرها تبعية هى البلاد المتخلفة ٠ وبذلك ينزع عن التبعيـة طابعها التاريخى المحـدد ، أى ارتباطها بظاهرة التطور الرأسمالى ،

---

(١) Frances Stewart Tech. and Underdev., Macmillan Press LTD, 2nd ed. 1978, p. 118.

محمد عبد الشفيع عيسى ٠ ص ٤٠٩ ، ٤١٠ ٠

والاستعمار والنظام الاقتصادى العالمى للرأسمالية وارتباطها من ثم بالسيطرة وبالتخلف ، أى ــ تنتقل ــ من حيز « المحدد » الى حيز « المجرد » ٠

وبتجريد الظاهرة وعزلها عن سياقها الموضوعى يمكن اخفاء مضمونها ومن ثم يمكن التمويه على النتائج الضرورية المترتبة على ذلك : فحينئذ لا يتجه النضال ضد التبعية التكنولوجية الى الكفاح من أجل التحرر الاقتصادى من الروابط الاستعمارية ، وانما حسب البلاد المتخلفة أن تتطلع (فى أمل) الى الوصول الى حالة التبعية (الطفيفة) التى (تتمتع) بها الدول الأكثر تقدما فى العالم ٠٠ ان مسيرة التطور طبقا لهذا الرأى اذن تماثل ذلك التطور الذى انتقده (أوزفالد وسونكل) والقائم على افتراض أن التطور التاريخى سباق ينطلق فيه الجميع فى لحظة زمنية بعينها ، ويصل البعض الى نهايته قبل الآخرين ، ولكنها مسألة وقت فحسب ! ان ما يبدو أكثر موضوعية هو أن « عدم التكافؤ » أو « الاعتماد الأحادى » من جانب البلاد المتخلفة على الطرف الرأسمالى هو « جوهر » ظاهرة التبعية ٠

وهناك من يعرف التبعية بنتائجها مثل « الجاندرو نادال » الذى يذكر أن « التبعية التكنولوجية » هى فقدان السيطرة **Loss of Control** على القرارات الرئيسية المتعاقد عليها بتوليد وتطويع وتطبيق واستيراد ونشر المعارف التقنية » (١) ٠

ورغم ما يشير اليه هذا التعريف من أبعاد هامة للوضع التكنولوجى فى البلدان المتخلفة ، وخاصة ابراز جانب « التأثير الأحادى » الذى تمارسه الأطراف الأجنبية على ادارة السياسة العلمية والتكنولوجية لتلك البلدان ، الا انه مع ذلك يغفل الجذور الموضوعية لهذا العجز الادارى ــ السياسى ، وهى الجذور الكامنة فى تخلف وتبعية القدرة العلمية التكنولوجية المحلية أو غيابها أصلا ٠

أبعاد التبعية التكنولوجية :

والتبعية التكنولوجية حالة تعمل على تأصيل نفسها بنفسها عن طريق :

١ ــ اعاقة رأس المال الأجنبى للمبادرات الوطنية :

وهو يستطيع تحقيق هذا عن طريق مساهمة رأسمالية تضمن له سيطرة شبه كاملة على احدى الصناعات بأسرها (٢) وخاصة بواسطة الشركات متعددة الجنسيات ٠ ولم يؤد ذلك الى زيادة الواردات من السلع الوسيطة فحسب ،

---

(١) **Alejandro Nadal. «Multinational corporations and Transfer of Technology». The case of Mexico, in : Dimitr Germidis (ED.) Transfer of Technology. by Multinational Corporations, pp. 219-250.**

(٢) أسامة الخولى ، م٠س٠ذ٠ ص ٧ ٠

بل يؤدى أيضا الى مزيد من التكامل بين المركز والتخوم أو بين الدول النامية والمتقدمة ولكنه تكامل يتم على أساس من عدم المساواة ٠ وفى الوقت نفسه فان الفجوة تتسع أيضا بين الأقلية المحدثة وبين جماهير السكان فى الدول النامية أو التبعية وتزداد مديونيتها وتستمر فى التبعية مع فشل الجهود لتحسين مستوى المعيشة والحد من عدم المساواة (١) ٠

٢ ـ الرفاهية الاستهلاكية :

الكثير من الدراسات يرى أن تبنى الأنماط الاستهلاكية للدول المتقدمة بواسطة الصفوة فى الدول النامية هو عقبة رئيسية فى التنمية ٠ وحتى عندما تطبق الأخيرة سياسة الاحلال محل الواردات فانها تتجه الى انتاج السلع نفسها التى كانت تستورد فيما قبل لاستهلاك الاقلية (٢) ٠

وهذا الغزو لاقتصاديات وثقافة بلاد العالم الثالث هو بالضبط ما يحدث منذ أن رفع شعار تنمية هذه البلاد ٠٠٠ واطلاق اسم التنمية على هذا الغزو وتسمية الدول الخاضعة له باسم الدول النامية هو مثال من أسوأ ما يمكن أن يقدم من أمثلة على الاستعمال الفاسد للغة وعلى تسمية الأشياء بغير أسمائها ٠

ومن الطريف حقا أن نلاحظ التناقض الذى يقع فيه اقتصاديو الدول المتقدمة ، حين نجدهم وهم يناقشون موضوع الرفاهية يرفضون القطع بأن تحقيق مزيد من المساواة فى توزيع الدخل لابد أن يؤدى الى زيادة الرفاهية ، على أساس انه من المستحيل أن نقارن بين النفع العائد على الفقير والضرر الواقع على الغنى ٠ فكلاهما عالم مستقل بذاته من القيم والميول والرغبات ٠ بينما نجدهم وهم يتناولون موضوع التنمية ٠ يفترضون وكأنه من قبيل المسلمات أن ادخال السلع الغربية الى البلاد الفقيرة لابد أن يؤدى الى ارتفاع مستوى الرفاهية فى هذه البلاد متجاهلين أن دخول هذه السلع من شأنه التأثير بعمق فى النسيج الاجتماعى والثقافى لهذه البلاد ، وأن يحل محل الاستمتاع بها الا فى ظل انتشار نمط من أنماط القيم الاجتماعية هو النمط السائد فى المجتمع الغربى الذى ابتدع هذه السلع ٠ وهناك من السلع الجديدة ما أحدث انقلابا خطيرا فى عادات الناس الاجتماعية بحيث أصبح الامتناع عن استهلاكها يعد ضربا من الشذوذ يحتاج الى ارادة حديدية أو الى انفصال شبه تام عن المجتمع (٣) ٠

---

(١) د٠ ابراهيم سعد الدين ، حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية ، م٠س٠ذ٠ ، ص ٨٦ ٠

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٧ ٠

(٣) د٠ جلال أمين ، م٠س٠ذ٠ ص ٤٦ ٠

وجزء كبير من المنتجات والسلع التى تطرح فى أسواق العالم الثالث لاتقوم فى الواقع باشباع حاجات انسانية جديدة بل ليست أكثر من وسائل جديدة لاشباع حاجات قديمة ... فالقطار والدراجة تتبعهما السيارة الخاصة ، وهذه تتلوها سيارة خاصة أكثر فأكثر سرعة وأكبر فأكبر حجما والآلة الفوتوغرافية تصبح عديمة القيمة ما لم تجلب لصاحبها الصورة فى الحال ، وحين يكون استهلاك هذه السلع لدى دولة لم تنجح بعد فى تلبية حاجات السكان الأساسية فهى أمر يبعث على الضحك أو على البكاء حسب المزاج الشخصى لكل منا (١) .

ان الابتكار المستمر لسلع جديدة مع أساليب الدعاية والاعلان الفعالة على مستوى عالمى تدفع مجتمع النخبة لأن يصبح صاحب مصلحة فى تأجيل التبعية لضمان حصوله على آخر المبتكرات والعلامات التجارية تكرس التبعية لاعتياد المستهلك على اسم معين (٢) لقد بلغت الدول النامية على ما تعانيه اقتصاديا ـ حالات متطرفة من الاســـتهلاكية consumerism وفى الواقع فان عصر « الاستهلاك المرتفع » حسب تعبير روستو قد حل بيننا فجأة دون اكتمال الشرط المسبق الواجب استيفاؤه وهو « التنمية المرتفعة » (٣) .

٣ ـ غياب أصحاب المصلحة فى التنمية التكنولوجية :

وذلك بين الفئات الاجتماعية فى البلاد النامية والاستعراض السريع لواقع الحال يكشف مباشرة عن أن الدولة هى التى تقوم بهذا الدور أساسا ، وتستوى فى هذا أنظمة الحكم التى تنهج الاقتصاد الحر أو تلك التى تتبع نهج الاقتصاد المركزى المخطط . ودور الدولة مفهوم فى ظل النظام الاقتصادى القائم على التخطيط المركزى ، أما فى دول الاقتصاد الحر فهناك فئة هامة فى مثل تلك المجتمعات صاحبة مصلحة فى التنمية التكنولوجية وتمتد هذه الفئة من الأفراد القـادرين على استغلال ابتكاراتهم التكنولوجية أو مهاراتهم الفردية استغلالا اقتصاديا يدر عليهم أرباحا طائلة عن طريق تقديمهم خدمات أو منتجات عليها طلب اجتمــاعى كبير ، الى الصناعات وأجهزة الخدمات الصغيرة والمتوسطة ، وحتى نصل الى الشركات متعددة الجنسيات والتى ما زالت من أكفأ الأجهزة فى استغلال التكنولوجيا لتحقيق عائد كبير (٤) .

وفى الجانب الآخر هناك مصـــالح مادية معينة لفئات داخل المجتمعات النامية ، تقوم على أساس استيراد المنتجات مؤثرة بهذا تحقيق ترائها السريع

---

(١) د. جلال أمين ، المرجع السابق ، ص ٣٧ ، ٣٩ .

(٢) د. أسامة الخولى ، م.س.ذ. ، ص ٧ .

(٣) د. يوسف عبد الله صايغ ، التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية ، فى دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى ، م.س.ذ. ص ٣٥٩ .

(٤) د. أسامة الخولى ، خطة عربية موحدة لنقل التكنولوجيا ، م.س.ذ. ، ص ٥ بتصرف .

على بناء قاعدة تكنولوجية قومية ــ لن تحقق لهذا الثراء بسرعة كما أن هناك أصواتا أخرى مسموعة تناصر هذه الفئة وتسفه الانفاق على اكتساب المعارف التى تتغير وتتبــدل كل يوم وتنــادى بانتظار تطبيق الآخرين لها والاكتفاء باستيراد انتاجه أو الاسهام بقدر ما فى انتاجه محليا باعتبار ان هذا هو النهج الاقتصادى السليم فى عالم اليوم ٠

ثم هناك بعد هذا صانعو القرار على مختلف مستوياتهم ، حائرون بين هؤلاء وأولئك وبين ضغوط أصحاب التكنولوجيا الآتية من الخارج قد يحفزهم حرصهم على تقدم مجتمعاتهم ولكن يعجز ادراكهم وتضارب أقوال مستشاريهم عن اتخاذ القرار الأمثل ٠

٤ ــ سرعة تغير التكنولوجيا :

مع السرعة الكبيرة التى تتغير بها التكنولوجيا وتتبدل وتبتكر فى العالم من حولنا ، تعانى الدول المتخلفة أو النامية من هذه الظاهرة الجديدة ما عانته من تقادم المعدات والمنتجات من قبل أن يحقق استيرادها عائدا يوازى ما أنفق فى الحصول عليها ، ومن مفاجآت كشفت عن عيوب وأخطار لا يستهان بها فى بعض المستحدثات منهــا ، أدت الى وقف تداوله ووقوع خسائر كبيرة نتيجة لذلك ٠

ان هذا الوضع العالمى يدفعنا ، ويدفع كثيرين غيرنا ، الى التوقف حيارى والتردد فى « التورط فى نقل التكنولوجيــا قد تتقادم بسرعة أو قد تتضــح أخطارها الاقتصادية والمادية والاجتماعية فيما بعد ، وان دعا البعض الى اعادة النظر فى التراث التكنولوجى لكثير من البلدان النامية بالمفهوم الاقتصادى المتحضر أو بالمفهوم الحضارى والذى صقلته خبرات مئات ، وأحيانا آلاف ، الســنين بيئتها وقيمتها ومحاولة احيائه وتحديثه ، الا أن الابداع الوطنى فى هذا المجال محدود الجدوى بحكم عجزه عن الوفاء بكل متطلبات الحياة المعاصرة ، ثم انه ان لم تتحول ثماره الى واقع اقتصادى ملموس الأثر فى حياة الناس فلسوف تزداد هامشيته اذ لا يحفزه فى ظل نظام « اللحاق بالركب » ومحاكاة نمط حياة الآخرين طلب اجتماعى يهيىء له فرص الانتقال من دنيا الأفكار الرائدة الى سلع وخدمات يتداولها ويستخدمها المواطن فى حياته اليومية (١) ٠

ومع رسوخ هذه الظاهرة (سرعة تغير التكنولوجيا) تزداد تبعية الدول النامية حين تلهث خلف المستحدثات منها وقد أصبح الأمر كله كالدائرة المغلقة : طلب مستمر على أحدث المنتجات (والاستهلاكية منها على وجه الخصوص) ،

---

(١) انظر فى ذلك لمزيد من مناقشة هذه القضايا ، UNCTAD TT/9 1978 : Technological Transformation of the Third World pp. 56-61.

وعدم قدرة على تلبية هذا الطلب ، واللجوء الى الطريق الأسهل والأقصر وهو نقل تكنولوجيا جاهزة ٠

٥ ــ الحديث عن حفز الطلب الاجتماعي يقود الى الحديث عن ضيق سوق التكنولوجيا فى البلاد النامية بصفة عامة ٠ ونقل التكنولوجيا (الجزء المعرفى لا المعدات) ــ اذا أريد له التقليل من درجة التبعية المرتبطة به ــ لا يحقق العائد من الاستثمار فيه ما لم تكن فى المجتمع المنقولة اليه القدرة على استغلال هذه المعارف وتحويلها الى سلع وخدمات ذات قيمة اقتصادية واجتماعية ، والنزر اليسير من قواعد انتاج السلع وتقديم الخدمات التكنولوجية ــ ونستبعد من دائرة الحوار معدات الانتاج التى جاءت فى اطار انتاج سلعة معينة ، تحميها براءة اختراع أو علامة تجارية مسجلة يدفع فى مقابلها حق انتاجها (١) ٠

هذه القواعد صغيرة الحجم لأنها عادة لا تفى الا بمتطلبات سوق محلية فى القطر الذى نشأت فيه ولم تنجح كثيرا حتى الآن فى خلق سوق ، على مستوى العالم الثالث (الحوار بين الجنوب والجنوب) يدر عائدا اقتصاديا اجتماعيا مجزيا ، ومؤشرات التبادل التجارى تشير الى عدم وجود حركة نشطة نحو الاستفادة من مزايا اتساع السوق ، ويرتبط هذا بأمور أخرى عميقة الجذور فى تكوين المجتمعات النامية من أهمها الخلل الهيكلى الكبير الذى يصاحب ظروف التخلف (٢) ٠

٦ ــ حين تقوم استراتيجيات التنمية فى البلاد النامية على مفهوم « سد الفجوة » و « اللحاق بالركب » وما ينطوى وراء هذا من التسليم بأن هناك نمطا للحياة فيما نسميه العالم المتقدم مرغوبا فيه لذاته بل ويمثل أفضل خيار متاح لنا لتحقيق الحياة المنشودة ٠ فان هذا يعد من أهم عوامل تقوية حالة التبعية التى تعيشها البلدان النامية وفى اتباعها نهجا لم يتغير طوال قرن ونصف من الزمان بل ظل سائدا طوال هذه الحقبة التى بدأت مع بدايات الثورة الصناعية وامتدت حتى الثورة التكنولوجية ووصولا الى « الموجة الثالثة » ونعنى بها استيراد على نطاق واسع منتجات التكنولوجيا دونما جهد حقيقى وسعى متواصل لتملك ناصيتها (٣) ٠

(٢،١) د٠ أسامة الخولى ، خطة موحدة ، م٠س٠ذ٠ ص ٧ بتصرف ٠

(٣) المرجع السابق ، ص ٦ ٠

انظر أيضا : محمد عبد الشفيع عيسى ، « العلاقة بين الاستقطاب الدولى الغربى وتطور التكنولوجيا الصناعية للعالم الثالث من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٠ رسالة دكتوراه غير منشورة ١٩٨٣ ص ٤٠١ ــ ٤٠٦ حيث يتحدث الباحث عن مؤشرات الفجوة التكنولوجية ويقسمها الى مؤشرات عامة وأبرزها مستوى انتاجية العمل ومتوسط نصيب الفرد ومؤشرات نوعية وتتعلق بمقومات القدرة العلمية ٠ التكنولوجية وأبرزها المهارات البشرية العالية فى حقل البحث والتطوير وصناعة الآلات=

ويبدو أن تلك الفجوة أصبحت جزءا أصيلا من الفلسفة المعاصرة فى النمو والتخلف ، والتى أصبح مجرد ذكرها يقض مضجع البـلاد المتخلفة وأصحاب الضمائر في البلاد المتقدمة على السواء دون أن يكون لهذا مبرر معقول على الاطلاق وذلك لعدة أسباب :

أولا : ان تحديد هدف البلاد النامية (وذلك حسب اعلان الأمم المتحـدة الصادر فى أول مايو ١٩٧٤ والمتضمن الدعوة الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد وأولى مبادئه : « الدعوة الى القضاء على الفجوة المتزايدة الاتساع بين مستوى الدخل فى البلاد النامية والمتقدمة » بأنه القضاء على تلك الفجوة يقوم على مقدمة خاطئة مؤداها ان كلا من البلاد المتقدمة والمتخلفة يقطعان طريقا واحدا بغيـة الوصول الى نفس الهدف ٠ وان ما بينهما من فوارق يمكن رده الى فوارق كمية لا يحتاج القضاء عليها الا انقضاء وقت كاف ، وان للتنمية طريقا واحدا هو نفس الطريق الذى سلكته الدول الصناعية(١) ٠

ثانيا : ان تحديد هدف البلاد الفقيرة بأنه القضاء على الفجوة فى مستويات الدخل بينها وبين البلاد المتقدمة ينسب الى شعوب البلاد الفقيرة آمالا وأهدافا هى أبعد ما تكون عن الواقع ٠ ان هدف اللحاق بمستويات المعيشة فى البلاد المتقدمة قد يكون هو حقا هدف أقلية صغيرة من سكان المدن فى دول العـالم الثالث ٠ تلك الأقلية التى يسمح لها مستوى دخلها واتصالها المستمر بثقافة البلدان المتقدمة بأن تطمح الى اللحاق بمستوى معيشتها وتقليد نفس نمطها فى الحياة ٠ أما الغالبية العظمى من سكان هذه البلاد ، وبصفة خاصة تلك البلدان فى أفريقيا التى تعانى من الجفاف أو المجعات الخ ، فان طموحهم نادرا ما يتجاوز الحصول على ماء نقى للشرب وغذاء ومسكن أفضل قليلا كما يتوفر لهم بالفعل ٠ انهم على الارجح لم يسمعوا بوجود الفجوة أصلا ، وان سمعوا بها فانهم عـلى الأرجح لا يرون فى وجودها ما يعنيهم كثيرا أو قليلا(٢) ٠

ثالثا : النجاح فى بث هذا الهدف عند دول العالم الثالث من شأنه أن يصرف انتباه راسمى السياسة فى تلك الدول عن اتخاذ اجراءات قـد تكون شديدة الفعالية فى رفع مستوى المعيشة دون أن تساهم على الاطلاق فى تضييق

= والمعدات ويذكر الباحث أن البحث فى « الفجوة » لا يزال مبررا ، انطلاقا من أن الوجود الراهن للفجوة التكنولوجية دليل مؤكد على « تعايش التخلف التكنولوجى النسبى » و « احتكار التقدم التكنولوجى وهما الحدان الميزان لعلاقة السيطرة/التبعية فالتخلف التكنـولوجى مرهون بالتبعية التكنولوجية فى العالم الثالث ٠

(١) د٠ جلال أمين ، م٠س٠ذ٠ ، ص١٣

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤ ٠

الفجوة بين العالم الثالث والعالم الصناعى . ان أبسط مثال على ذلك هو اجراءات توزيع الدخل التى من شأنها أن ترفع دخول أقل فئات السكان دخلا دون أن تنعكس على الاطلاق فى صورة ارتفاع فى متوسط الدخل . ومثل ذلك يقال على ما يمكن أن تطبقه دولة من دول العالم الثالث من تغيير فى مناهج التعليم مثلا ، تعديلا من شأنه أن يجعله أكثر تمشيا مع حاجاتها الفعلية ، ومع قيمها الخاصة وتقاليدها ، ومن ثم أكثر تحقيقا للرفاهية الاجتماعية . دون أن ينعكس هـذا بالضرورة فى ارتفاع الناتج القومى أو متوسط الدخل ، بل وقد يؤدى الى زيادة الاختلاف بين نمط الحياة فى الدولة الفقيرة وبينه فى الدول الصناعية . وهنا تجدر المقارنة بين هذا الاجراء لتغيير مناهج التعليم باجراء آخر فى ميدان التعليم أيضا لا تزيد محصلته على مجرد مضاعفة عدد التلاميذ المقيدين بالمدارس ، وعدد المقبولين فى التعليم الجامعى مع استمرار مضمون التعليم على ما هو عليه من قلة ملائمته لحاجات المجتمع الفعلية ان هذا التضاعف فى عدد التلاميذ سوف ينعكس على الفور فى ارتفاع الناتج القومى ، لما يتضمنه من زيادة فى الرواتب وتضخم عدد المبانى ، كما سينعكس بالضرورة فى ميل « الفجوة » الى التضاؤل ، دون أن ينطوى ذلك بالضرورة على أى ارتفاع فى مستوى الرفاهية (١) .

رابعا : ان استخدام معيار مستوى الدخل أو متوسط دخل الفرد ، وما يشبهه من متوسطات الأنصبة الكمية للفرد من منتجات معينة أو خـدمات ـ باعتباره أداة القياس الرئيسية للتقدم يكسب معدل النمـــو أهميته الكبرى باعتباره وسيلة الانتقال من متوسط دخل أدنى الى متوسط دخل أعلى مما يزيد أمل تضييق الفجوة . وتضييق الفجوة ثم الغاؤها يســاوى فى الأدبيـــات الرأسمالية والاشتراكية أن عملية التحديث والتنمية قد تحققت فى جوهرها(٢) .

وهناك رأى أن متوسط دخل الفرد قد لا يكون المعيار الرئيسى السليم للتقدم والتخلف وأفضل منه معيار الاستقلال أو التبعية (الاستقلال حضاريا وسياسيا واقتصاديا) ورغم ان هذا المعيار الكيفى المركب لا يحمل أناقة « وبساطة » التعبير الكمى الممثل فى معيار متوسط دخل الفرد ولكنه أصدق دلالة وربما أكثر كفاءة فى تحديد الفارق الجوهرى بين الدول التابعة والدول المستقلة أو الدول المسيطرة وفى تحديد الامكانيات الديناميكية الكامنة فى الاقتصـاديات المختلفة ، ومثال الصين واضح فى هذا ، فحسب متوسط دخل الفرد تكون الصين أكثر تخلفا جدا من دولة كالمكسيك مثلا ، قدرتها على تجاوز التخلف حتى بالمعنى الاقتصادى المجرد والضيق أقل ومن الصعب القول ان الصين أكثر

---

(١) د. جلال أمين ، م.س.ذ. ص ١٥ .

(٢) عادل حسين ، م.س.ذ. ص ٣٢ .

تخلفا من المكسيك ، بل ومن الصعب القول ان ديناميكية الاقتصاد الصينى كانت ، أو ستكون أقل ديناميكية من الاقتصاد المكسيكى (١) ٠

خامسا : لا تعنى النقطة السابقة اسقاط أهمية هذه المعايير فى تقييم الأداء الاقتصادى ، ولكنه يعنى أنه حتى فى القطاع الاقتصادى لا تعتبر هذه معايير أساسية ، والأكثر أهمية منها محتوى الناتج المحلى الاجمالى ومكونات الزيادة المحققة فيه ومقدار تحولها الى ما يلائم احتياجات المجتمعات النامية أيضا لا تحدد معايير متوسط دخل الفرد ومعدلات النمو بذاتها مدى الديناميكية الكامنة فى اقتصاد ما ، لأن التنبؤ بهذه القدرة لا يحددها ـ فى المقام الأول عدد المشروعات المقامة ونوعية التكنولوجيا المستخدمة فيها ، ولكن يحددها فى الأساس نوع ادارة الاقتصاد القومى ، وهل هى مستقلة أو تابعة ـ فقط اذا أصبحت التنمية الاقتصادية المستقلة هى المعيار الحاكم لما نعتبره تقدما ، وللنجاح والفشل فى التنمية ، يكتسب متوسط دخل الفرد ومعدل النمو أهميتها الكبيرة التى لا تنكر ، ففى حالة تنمية مستقلة تكتسب هذه المعايير أهمية كبرى لقياس التقدم لقوى الانتاج فى اتجاه صحيح وبالتالى لقياس التقدم فى رفع مستوى المعيشة وفق نمط الحياة المستهدف ٠ ان هـ ٠ فيلارد يفرق بين « مستوى المعيشة » و « معيار المعيشة » الأول يشير الى كيف يعيش انسان فعلا ٠

والثانى الى ما ينبغى أن يحصل عليه ٠ واذا تم تحديد المقصود بهذين المصطلحين فى اطار تنمية مستقلة ، فان معيار متوسط الدخل يكتسب صلاحية واضحة فى القياس (٢) ٠

سادسا وأخيرا : ان ارتباط الدول النامية بهدف اللحاق بمستويات الدخل فى الدول المتقدمة يعنى فى الواقع ارتباطها بهدف اما انه مستحيل التحقيق ، أو هو من الصعوبة والبعد بحيث يكاد يكون من المستحيل التعرف على طريق يضمن لها الوصول اليه (٣) والنظر الى الجدول الذى وضعه وينر والذى يدين ما ستكون عليه دول العالم النامية والمتقدمة مع حلول عام ٢٠٠٠ من حيث التقدم التكنولوجى ومتوسط ناتج الفرد ومعدل النمو ٠ يصيب أى دارس من الدول النامية ، بصفة خاصة ، بالاحباط (٤) ٠ حيث قد يستدعى الأمر قرنين من الزمان لكى تلحق احدى الدول النامية مثل أوغندا باحدى الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وان تحدد الدول النامية لنفسها هدفا كلما قطعت نحوه شوطا أمعن الهدف فى الابتعاد هو أقصر طريق لزيادة الشعور بثقل التبعية ٠

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٢١ ٠

(٢) عادل حسين ، م٠س٠ذ٠ ص ٣٢١ ٠

(٣) د٠ جلال أمين ، م٠س٠ذ٠ ص ١٥ وكذلك د٠ أسامة الخولى ، م٠س٠ذ٠ ، ص ٥ ٠

(٤) انظر ص   فى الفصل نفسه ٠

● المبحث الثانى :

التبعية الفكرية وأزمة التنمية

ان ما يسمى « بالتبعية الفكرية » فى المجتمعات النامية هو نتاج طبيعى لمناخ عام يتسم بالتبعية فى مختلف جوانب الحياة : السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ويعانى من الانبهار بلا تحفظ بمنجزات الدول المتقدمة التكنولوجية والفكرية على السواء ، ومن التسليم باستحالة التنمية دون الاعتماد على تلك الدول وبالذات تكنولوجيتها حتى وان لم تتلاءم مع ظروفها الخاصة .

وهذه التبعية الفكرية لها مظاهر عديدة ومتنوعة والمظاهر تمتزج امتزاجا يصعب الفصل بينهما ولكن الصورة فى النهاية تبرز واضحة لأن الظاهرة فى النهاية هى نتاج طبيعى لظاهرة أعمق وهى النقل « الخاطىء » للتكنولوجيا أو النقل « الحالى » من التكنولوجيا .

التبعية الفكرية : أبعاد الظاهرة وآثارها :

١ ـ غياب الخصوصية فى البحث والتحليل :

ربما كان من أكثر مظاهر التبعية تأثيرا فى الدول النامية ميل علماء الاقتصاد والاجتماع فيها الى قبول المقولات الاجتماعية والاقتصادية التى نشأت وتطورت فى المجتمعات المتقدمة دون التنبيه الى ما تقوم عليه من مسلمات تشكلت فى ظروف تاريخية وحضارية مختلفة تماما .

وهذه النظريات هى نتاج ايديلوجى أولا وأخيرا سواء شرقا أو غربا ومن ثم فهى تخدم عن وعى مصالح مخرجى هذه الايديلوجية أو من ينشرونها

(كارل مانهايم) . وعلى سبيل المثال فان النظريات الغربية فى التنمية تستند الى عدة فروض تحتية أهمها(١) .

١ ـ الانطلاق من خصوصية التصور الغربى ومن ثم فالتنمية تنطوى على التقدم progress بمفهومه الغربى الكمى الذى يعنى مزيدا من فرص الحصول على السلع ، التى يتم الحصول عليها والتمتع بها فى الغرب فى الوقت الحاضر . وعملية أخذ ما حدث فى الغرب الرأسمالى كقاعدة للتحليل وكأساس لفهم عمليات التغير الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد النامية ، وللتنبؤ بمسارها فى المستقبل يعنى أن هذه البلاد لا تدرس كوحدات للتحليل أو ظواهر مستقلة بل يتم تناولها بالمقارنة لما حدث فى أوروبا فى القرون السابقة .

٢ ـ أن الدول المتخلفة ستمهد للحصول على هذا الهدف بمجرد أن تنتهى من ازاحة المعوقات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية الموروثة من أبنية « المجتمع التقليدى » .

٣ ـ انه بازاحة هـذه المعوقات فان عمليات جديدة ـ نفسية وحضـارية واقتصادية مماثلة لما هو سائد فى الغرب ، ستتولد ويكون من شأنها تحريك المجتمع فى الاتجاه التنموى المطلوب .

٤ ـ وبازاحة القديم وبداية العمليات الجديدة فان التنمية تصبح مسألة شبه أكيدة لا تحتاج أكثر من تعبئة وتنسيق وهندسة للموارد البشرية والمادية فى المجتمع .

٥ ـ ان مجموعة من الأفراد الموهوبين من ذوى المستويات العالية الطموح، سيكونون رأس الحربة فى تحقيق (٢ ، ٣ ، ٤) أعلاه .

وأول ما يؤخذ على هذه الفروض التحتية هو أن مفهوم « التقدم » ، أو « النمو » الذى تستخدمه مفهوم « لا تاريخى » ولا يعدو أن يكون تجريـدا ايدلوجيا يطمس حقيقة الأشياء . فهناك مجتمعات محددة مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا واليابان والاتحاد السوفيتى ينطبق على كل منها بعض الصفات والسمات التى تتحدث عنها نظريات التنمية ولكل مجتمع من تلك المجتمعات

---

(١) انظر لهذا التحليل د. سعد الدين ابراهيم ، م.س.ذ ص ٦٢ وكذلك يعتبر اندريه جوندر فرانك من أبرز من صاغ عقدا شاملا لنظريات التنمية الغربية

انظر كتابه :

«Latin America» : Underdevelopment or Revolution (N. Y. Monthly Review, Press. 1969).

وخاصة الفصل الثانى بعنوان :

Sociology of Development and Underdevelopment of Sociology.

تجربته التاريخية الفريدة ومع ذلك فكل النظريات تذهب ضمنا أو صراحة ـ الى ان مجتمعات العالم الثالث لابد أن تكرر تجربة المجتمعات المتقدمة ـ ومع ما فى هذا من شبه استحالة تاريخية فى تكرار تجربة التراكم الرأسمالى أو التراكم الاشتراكى الذى حدث فى الاتحاد السوفيتى ٠

وتجاهل البعد التاريخى أيضا يجعل تلك النظريات تبدأ عادة من اقرار واقع التخلف فى بلدان العالم الثالث كحقيقة معاصرة ثم تنصرف الى عرض مظاهر وسمات هذا التخلف من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دون أن تتعرض لأسبابه من الناحية التاريخية ، وهذا التجاهل يحدث رغم ان البلاد التى تدعى اليوم بالتخلف تشمل مناطق عديدة لم تكن متأخرة أو متخلفة باستمرار ٠ وانما عرفت حضارات زاهية ، وكانت مصدرا هاما ولعبت دورا سياسيا فى تقدم الحضارة الانسانية ، وفى الجانب الآخر فان البلاد التى تعتبر متقدمة اليوم لم تحتل مركز الصدارة الا منذ قرن أو اثنين من الزمان ٠ ان انقسام العالم الى « متقدمين » و « متخلفين » لا يمكن تحليله دون ادخال هذا البعد التاريخى فى التحليل دون ادراك ان تقدم المتقدمين وتخلف المتخلفين هما وجهان لعملة واحدة ، وهما جزء من نفس العملية التاريخية ٠

يؤخذ كذلك على هذه الفروض التحتية النظر الى المجتمعات النامية على انها أنظمة مقفلة والمناسبة الوحيـدة لفتحها هو لاستقبال المساعدات الاقتصـادية والفنية من الدول المتقدمة لكى يتحقق لها النمو ـ ويبـدو أن الحقيقة التى يتحاشاها الجميع هى أن كل المجتمعات ، فقيرها وغنيها ، قد فتحت بدرجة أو باخرى وتم انضواؤها فى نظام اقتصادى سياسى عالمى ، طـوال المائتى سنة الماضية على الأقل ٠ وان « العطاء » و « الأخذ » كانا مستمرين على قدم وساق مع اختلاف الاتجاه ٠

تفترض هذه النظريات أن خصائص التخلف هى حالة نوعية فريدة ذاتية المولد حين تتصـدى الدراسـة لمجتمع محدد فانها غالبـا ما تقتصر على جانب واحد أو جوانب جزئية فى بنائه الاجتماعى (مثل القيم ، أو النظام السياسى أو الاقتصادى) وليس ككل متكامل وبالتالى فهى لا تخلص الى صورة كلية لهذا المجتمع ٠

والشىء نفسه يحدث حين تتحدث تلك النظريات عن المجتمعات المتقدمة فهى لا تتناول أيا منها ككل مترابط فى الزمان والمكان ، وكأن كلا منها قد نما وتقدم فى عزلة زمانية ومكانية فى تيار التاريخ الانسانى ٠

هذه فقط بعض من مآخذ وتحفظات كثيرة على النظريات التى تفسر لأبناء العـالم الثـالث حال التخلف الذى يعيشونه وكلما تأمل المرء تلك النظريات

والتصنيفات والتعريفات التى تستخدمها وجد انها تقوم فى كثير من الأحيان على مسلمات مستوحاة من تراث المجتمعات التى ابتدعتها ومن تاريخها وظروفها الاجتماعية الخاصة ، ومن ثم فهى تعكس مواقف أيديلوجية أو فلسفية أو قيمية معينة تنتمى الى حضارة أو مجتمعات بعينها دون سواها ٠

ومن المثير للحزن أن نجد التبعية الفكرية لا تقتصر فقط على ترديد نظريات التنمية والتخلف ولكن أيضا درجة التفاؤل والتشاؤم مما يشيع فى النفس الحيرة والاحباط بل وما يشبه اليأس من امكانية النهوض (١) ٠

٢ ـ الدور الذى تلعبه الجامعات ومراكز البحوث :

فى كثير من الدول النامية هو دور « الأبراج العاجية » وهى قلبا وقالبا مثل غيرها من الجامعات فى الدول المتقدمة ومراكز البحث العلمى تهتم بالبحث العلمى بشكله المجرد والتطبيق يكون فى ميادين قد لا تعود بالنفع على البلد النامى ٠ وكان يجب أن تدرك أن دورها الحقيقى هو أن تركز جهودها العلمية سواء فى البحث أو تخريج الأجيال الجديدة فى تحليل المشكلات التى تعانى منها المجتمعات المتخلفة وايجاد الحلول لها وربط خريجيها بهذه المجتمعات وأن تكون أبحاث التنمية والتطوير هى شاغلها الأول لأن من خلالها يمكن توليد تكنولوجيا نابعة من البيئة المحلية ٠ بدلا من أن نشترى التكنولوجيا جاهزة ٠٠٠ نشترى براءات الاختراع وحقوق التصنيع والعلامات والأسماء التجـارية والخدمات الادارية والخبرات الانتاجية ٠٠٠ وكم تبلغ نفقتها ؟

ان تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية Unctad تذكر أن ما دفعته دول العالم الثالث لقاء هذه المعرفة مدفوعات مباشرة قد بلغ عـام ١٩٨٠ ـ ١٠ آلاف مليون دولار ، وهو رقم يمثل ضعف حجم انتاج تلك البلدان من السلع المصنعة ٠

وهذه التكاليف التقديرية المباشرة ، تمثل على أية حال ، جانبا صغيرا من التكاليف الاجمالية واذا أمكن استخراج حاصل جمع حسابى لتكاليف التبعية التكنولوجية والفكرية فى مجال البحث العلمى (ومع صعوبة ذلك) وافترضنا انها تتراوح ما بين ٣٠ الى ٥٠ ألف مليون دولار فى العام الواحد ٠ وهـو ما يبلغ من ثلث الى نصف استثمارات البلدان النامية كلها ٠ فاذا كانت هذه الدول تنفق ٥٠٪ من مجمل استثماراتها على تبعيتها التكنولوجية فانها تنفق حوالى ألفى بليون دولار ، أى أقل من ٥ ٪ من هـذه الاستثمارات على أبحاثها العلمية ، والتى تشكل الجزء اليسير منها أبحاثا حقيقية تخدم التنمية ٠ ويعنى

---

(١) د٠ جلال امين ، م٠س٠ذ٠ ص ٩٤ ٠

هذا ببساطة أن كل دولار ينفق على البحث العلمى (أيا كان اتجاهه) يقابله مائة دولار تنفق لخدمة التبعية التكنولوجية . واذا فرض ان الأبحاث الموجهه حقيقة للتنمية التكنولوجية الذاتية تشكل ٢٪ من ميزانية البحوث ، فان هذا بدوره يعنى أن كل خمسمائة دولار تنفقها الدولة النامية على خدمة تبعيتهـــا التكنولوجية تنفق فى مقابلها دولارا واحدا من أجل البحوث الموجهة للتنميـــة الذاتية(١) .

٣ ــ النزيف الداخلى للعقول وازمة المثقفين :

وقد ذكرناه من قبل ، حين تذهب أعداد من الدارسين القادمين من البلدان النامية الى الدول المتقدمة فيتم « تغريب » نظرتها للأمور وتقييمها للمشاكل ومع عودتهم الى أوطانهم يخدمون اهتمامات بعيدة عن الهموم الحقيقية لتلك الأوطان . وهؤلاء العـــلماء العائدون لا يريدون بالقطع ايذاء مجتمعاتهم ، بل انهم على العكس يعتقدون أنهم باستمرارهم فى القيام بتلك الأبحاث « الهامة » على المستوى الدولى يكتسبون التقدير لأنفسهم ولبلادهم .

ولعل هذا من أكثر وسائل مظاهر التبعية الفكرية فى العالم الثالث وان اتخذ صورة غاية فى البراءة ألا وهى اصابة مثقفى هذه البلاد بالشلل عن طريق استغراقهم فى أعمال لا تساهم أية مساهمة فى التطور الفكرى المستقل لهذه البلاد وتقوم المؤسسات الدولية ومكاتب الاستشارة والخبرة الأجنبيـــة ، بل وبعض الجامعات بأكبر دور فى هذا الصدد اذ تشترى حصيلة دراسات اخصائى العالم الثالث ، وخاصة فى العلوم الاجتماعية ، بمرتبات خيالية ، ويمنحون من المزايا المالية والعينية ما يزيد من انفصالهم النفسى عن شعوبهم ، ويكلفون بدراسات تبدو وثيقة الصلة بمشاكل شعوبهم وذات أثر فى تنميتها ، ولكن الاطار الفكرى الذى يحدد ابتداء لهذه الدراسات ليس من اختيارهم . كما أنهم فى غمار جمعهم للمعلومات والبيانات يتجاهلون أن يسألوا أنفسهم عن الجدوى الحقيقية لما يقومون به غير أنه يسيطر عليهم وهم بأن أى عمل ماداموا يؤدونه بكفاءة ، لابد أن يكون ذا نفع فى النهاية وان طال الانتظار (٢) .

تلك التبعية وذلك الخضوع الذى يبديه الكثير من الباحثين والدارسين فى العالم الثالث هو موقف نفسى أساسا ، ساهم فى خلقه تراكم سنوات الخضوع السياسى والاقتصادى . ففى مناخ يتمتع فية الأجنبى بامتيازات لا يتمتع بها أبناء البلد ، ويمجد فيه كل ما هو أجنبى ، لابد أن يرسخ فى الشعور العـــام

---

(١) د. محسن عبد الحميد توفيق ، « التكنولوجيا .. ذلك الداء والدواء » ، م.س.ذ. ، ص ١٦٤ .

(٢) د. جلال أمين ، تنمية ، أم تبعية اقتصادية وثقافية ، م.س.ذ. ، ص ٨٩ .

احترام مبالغ فيه لكل منجزات الأجنبى ، المادية والفكرية ويسهل على الأجنبى فى مثل هذا المناخ أن يبيع بضاعته المادية والفكرية على أنها انتاج « انسانى » عام أو ثمرة التقدم التكنولوجى الذى لا ينتسب لحضارة دون أخرى أو لثقافة بعينها دون غيرها ، ويقبل الفكر العربى (فى غالبيته بطبيعة الحال ، فهناك استثناءات رائعة للتمييز تحليلا وفكرا وانتاجا) على النظريات الأجنبية دون مساءلة ، كما يقبل المستهلك العادى على البضائع المستوردة دون أن يتساءل عن جدواها ، ويفتتن المفكر العربى بالأناقة النظرية كما يفتتن المستهلك العادى بالكفاءة التكنولوجية للتليفزيون الملون ، دون أن يسأل هذا أو ذاك عن ملاءمة النظرية أو السلعة لمناخ اجتماعى وثقافى مختلف تماما عن المناخ الذى أبدع تلك النظرية أو السلعة (١) .

والنخبة المثقفة فى البلدان النامية ملقى على عاتقها مسئولية عميقة الأثر شديدة الأهمية تتمثل فى الوصول بما يطلق عليه « ثورة الآمال المتصاعدة » الى بر الأمان ، وهو ما تعجز أجهزة النظام السـياسى فى كثير من الدول عن استيعابه والاستجابة له (٢) .

هذه الثورة التى تحدث من تفاعل عاملين أساسيين : اعتماد النخبة الحاكمة على عدد من الاجراءات الفوقية التى تفرضها على المجتمع من منظورها الخاص فى التحديث والتنمية ، وفى الجانب الآخر توجه قطاعات متسعة من السكان مزيدا من المطالب الاجتماعية والسياسية نحو الجهاز الحـكومى فى وقت لم يصل المستوى الاقتصادى والتعليمى والتنظيمى الى النقطة التى تسمح باستيعاب جميع هذه المطالب . ويحدث هذا احباطا لدى عدد متزايد من القطاعات الشعبية ، ورفضا ويأسا لبرامج التنمية بل سئموا منها بأكملها فى أحيان كثيرة وتصوروا أن « التنمية » أو « العصرية » هى (أشياء سيئة) اذا كانت هذه أساليبها وتلك هى نتائجها (٣) .

والنخبة المثقفة فى البلدان النامية اذا لم تهيىء الجماهير لمتطلبات التنمية وتقدم لها ولصانعى القرار تشخيصا صحيحا لأهم مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية وتعجز عن أداء مهمتها ، ومظاهر عجزها اما أن تنعزل عن مشكلات غالبية الشعب وتمعن فى « التخصص والأناقة النظرية » أو تتقرب الى النخبة الحاكمة وتصبح من أهل الموافقة Yes Man

---

(١) د. جلال أمين ، م.س.ذ. ، ص ٣٥ .

(٢) د. نزيه نصيف الأيوبى استراتيجية التنمية فى العالم الثالث ، ص ٩٤ .

(٣) انظر أيضا لمزيد من التحليل : W. F., Wertheim «The Rising Waves of Emancisation. From Counterpoint Towards Revolution, in E. de Kadt and G. Williams. editors Sociology, and Development — London : Tavislock 1978 (c) — p. 300-325.

وقد لا يتصور أن يطرح مثقفو العالم الثالث على أنفسهم حتى الآن أسئلة من قبيل : هل الاستقلال الاقتصادى ضمن أهدافنا الرئيسية أو لا ؟ هل تواجه البلاد النامية مخططات خارجية من القوى الكبرى تتعارض مع مصالحنا (بدرجة أو أخرى) أولا ! ـ وهل ينبغى أن نلتزم الحذر عند التعامل مع الشركات متعددة الجنسية ، وعند تقبل المساعدات ؟ ـ ذلك لأن الخلاف حول مثل هذه التساؤلات يصبح غير ذى جدوى ، وربما يكون أكثر نفعا لأزمة التنمية فى العالم الثالث أن تطرح أسئلة من قبيل : ما هو مفهوم الاستقلال الاقتصادى وكيف نقترب منه ؟ ما هى محددات زرع التكنولوجيا أو توليدها محليا ؟ بالتحديد ما هى الشروط التى نقبل بها المساعدات الخارجية أو نتعامل على أساسها مع الشركات متعددة الجنسية ، مع التسليم الكامل بالمخاطر ؟ .. ما هى التغيرات الضرورية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا ـ لتحقيق التنمية المستقلة ؟ .

خاتمة : الخيار الحقيقى !

حين بدأ خوفو فرعون مصر تشييد هرم الجيزة الأكبر ، اعتمد على مهندسى مصر فى اختيار المواقع ـ دون جسات ميكانيكية وتحليلات تربة معقدة ـ وتوجيه أضلاع الهرم وفقا لمدارات الأفلاك ومطالع النجوم ، واعتمد على الخبرة المصرية فى قطع الأحجار ونقلها وتركيبها ورفعها ولصقها بغير ملاطات (مخلوطة أو غير مخلوطة) ـ فقد كانت تكنولوجيا البناء والهندسة قد ارتقت فى عهد خوفو ومن بعده من الفراعين الى درجة كبيرة ـ ما زال الكثير من أسرارها خافيا مثل أسرار المعرفة الطبية فى التشريح والتحنيط والمعرفة الفلكية والحربية وفى صناعات المعادن والحلى وغيرها ٠

هؤلاء الفراعين على مر القرون والسنين لم يستحضروا خبراء أجانب ، ولا أقاموا مشروعات مشتركة ولكن اعتمدوا على أنفسهم وعلى القدرة الذاتية للمفكر المصرى وعلى سواعد العمال المصريين فى اقامة نهضة تكنولوجية ضخمة عبر ثلاثة آلاف عام ـ لا يزال العالم كله يعجب لها ومنها وتعتز الحضارة الانسانية كلها بالارتباط بها والانتساب اليها ٠ ولابد والأمر كذلك من أن التكنولوجيا المصرية فى عهد خوفو وزوسر قد سبقتها عبر آلاف السنين مراحل للابتكار والرقى قد ترجع الى ما قبل عهد الأسرات والتاريخ المكتوب ٠ ولعلنا نتأمل معا هذا لنرى كيف أن النظام الاقتصادى والاجتماعى الفرعونى قد سمح لطائفة من العلماء والكهان أن يبتكروا ويجربوا وكيف أنه سمح لطائفة من الصناع والحرفيين أن يكتسبوا البراعة والخبرة وأن يتناقلوها جيلا بعد جيل ، ونحن فى هذا العصر الحديث لا نكاد ننجح فى (متابعة) الخبرة المكتسبة ولا التجريبية بين أفراد وادارات تعمل فى ذات المكان والزمان على الرغم مما وهبنا الله من مخترعات ومعدات ومراكز معلومات وأجهزة حفظ ونقل وتسجيل ٠ خلاصة القول أن المعرفة التكنولوجية الفرعونية كانت فى أساسها مكتسبة ذاتيا وأصلية فى أرضها ، دون أن ننكر أنها قد تفاعلت بعض الشىء مع ما عاصرها من معارف وخبرات تكنولوجية وخاصة فى الأسر المتأخرة (١) ٠

---

(١) د٠ ابراهيم حلمى عبد الرحمن ، م٠س٠ذ٠ ص ٨٤ ٠

مثال آخر : مجموعة الدول (التى تصنعت حديثا) وهى الأرجنتين والمكسيك والبرازيل وكولومبيا فى أمريكا اللاتينية ، وكوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة فى شرق آسيا وربما دول أخرى تسعى الى تحقيق نهضة صناعية تدعم بها اقتصادها القومى وترفع مستوى معيشة شعوبها ٠

هذه الدول على اختلاف أوضاعها وأحجامها ونظمها اتبعت كل منها سياسات محددة فى التنمية التكنولوجية والانتاج الزراعى والصناعى والتنظيم والتشريع وفقا لأهداف وقواعد محددة وبذلك حققت فى أقل من عشرين أو ثلاثين عاما نهضة اقتصادية وصناعية كبرى ، حتى أصبحت كوريا مثلا منافسة لليابان فى بعض الصناعات على الرغم من الحروب الكثيرة التى اجتاحتها فى الخمسينات ومن حالة التأهب العسكرى المستمرة فيها حتى اليوم ٠

ومن بين هذه الدول تعتمد سنغافورة وهونج كونج على المدخل التجارى الصناعى ، حيث انها دول صغيرة لا تملك غير الموارد البشرية والعمالة الدءوب ، وليس لديها موارد طبيعية غنية ولذلك عمدت الى تشجيع التصنيع المحلى للخامات المستوردة وصناعة التركيب والتشطيب واعادة تصدير هذه الخامات كمنتجات استهلاكية معمرة أو غير معمرة الى الأسواق العالمية فى ظل قوانين داخلية تسمح بالعمالة الرخيصة والباب المفتوح للمؤسسات التجارية والمالية فأصبحت تلك الدول مراكز مالية وتجارية ومراكز صناعية ٠ (فى صناعات خفيفة معينة) فى الوقت نفسه (١) ٠

أما البرازيل والمكسيك ومن بعدها كولومبيا ثم فنزويلا أخيرا ـ فكلها غنية بالموارد الطبيعية وبالتالى اعتمدت على تصنيع الخامات المحلية الزراعية والتعدينية وتشجيع تصدير الفائض منها (مع عدم توسيع دائرة الطلب الداخلى) ، الى أن أقامت الصناعات الثقيلة والصناعات المتقدمة أولا على أساس تغذية أسواق التعمير الداخلية ، ثم بعد ذلك اتجهت الى التصنيع الصناعى ، وفى جميع هذه المراحل أعيد تنظيم قواعد نقل واستخدام التكنولوجيا الخارجية وكذلك نظم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية على صور أقل احكاما وتحديدا مما حدث فى كوريا أو هونج كونج ، وبطبيعة الحال على أسس مختلفة تماما (٢) ٠

فالتنسيق بين الأجهزة التكنولوجية وأجهزة الانتاج من جهة وبين أجهزة السياسة العامة من جهة أخرى لم يكن تاما مثلما حدث فى اليابان ، أو يحدث بصورة مستمرة فى الدول الصناعية الكبرى وقد أدى هذا التشتت فى السياسات الى اهدار الموارد بدرجات مختلفة فى دول أمريكا اللاتينية الثلاث المشار اليها ـ

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨٠ ٠

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٥ ، ٦٦ ٠

ولكن النتيجة العامة كانت زيادة الانتاج والتصدير الصناعى من تلك الدول فى السنوات العشر الماضية زيادة كبيرة وتأكيد قيام كيان تكنولوجى انتاجى قوى فى كل منها — أما الأرجنتين فكانت سباقة فى مجال التكنولوجيا والتصنيع منذ النصف الأول من هذا القرن — ولكن اضطراب السياسات العامة وعدم الاستقرار الداخلى أبطأ معدل التقدم فى العقدين الأخيرين وبدأت الأرجنتين ولديها أضخم موارد طبيعية فى أمريكا الجنوبية وأعلى مستوى من القوى البشرية والمعرفة العلمية تعيش على أمجاد الماضى وتحتفظ بمكانتها الصناعية والتصديرية بصعوبة أمام منافسات اقليمية ودولية شديدة ٠

ان الاعتماد على الذات هو جوهر عملية التنمية المستقلة التى تطمح اليها الدول النامية ، غير أن هناك تحفظين رئيسيين يجب وضعهما فى الاعتبار :

١ — ان هدف البلدان النامية يجب ألا يكون وبأى حال من الأحوال هو اكتساب أو توليد التكنولوجيا من أجل التكنولوجيا ولكن من أجل تلبية احتياجات التنمية : النمو — اشباع الحاجات الاجتماعية — التحديث ٠ ومن ثم فان التركيز يجب أن يكون على تكريس الموارد واستخدامها بأسلوب رشيد ومؤد فى النهاية الى الهدف ٠

٢ — ان الاعتماد على الذات لن يضمن استخدام التكنولوجيا فى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجهها البلدان النامية ٠ ومن ثم فان كل دولة يجب أن تقوم من خلال أنظمتها وأجهزتها السياسية بتحديد الأهداف التى تطمح الى تحقيقها باستخدام العلم والتكنولوجيا وهنا قد تحدث اختلافات بين الأولويات حسب حاجات كل مجتمع ٠ فالتنمية قد تعنى الأنفاق أو الدراجات ، ناطحات السحاب أو مساكن ذات تكلفة بسيطة أى مساكن شعبية ، ميكنة زراعية أو مزارع صغيرة ، مستشفيات ذات امكانيات هائلة أو وحدات صحية الخ ٠ ان التكنولوجيا التقليدية والحديثة لا تتعارض بل على العكس تكملان بعضهما البعض بنسب مختلفة ٠

بناء القدرات التكنولوجية الذاتية ودعمها :

ان المحصلة النهائية التى يمكن استنباطها هو أن الاعتماد على نقل التكنولوجيا لا يمكن أن « يدخلنا عصر التكنولوجيا » كما يقال ، ولا يمكن أن يكون حلا ذاتيا لمواجهة مشكلات التنمية فى العالم الثالث والمدخل السليم هو العمل على بناء قدراتنا التكنولوجية ودعمها باستمرار ٠ بعبارة أخرى أن يكون هدف الدول النامية ممارسة التكنولوجية بدلا من أن تقنع باستيراد منتجات التكنولوجيا ، ولأول وهلة يبدو هذا الطموح متجاوزا كل الحدود والقدرات المتاحة ٠ والمهمة لا شك تكتنفها الصعوبات وتحتاج الى جهود مكثفة ومثابرة

ومتناسقة ، ولكنها ليست معجزة بحال من الأحوال ، مادمنا نتفق على ضرورة أن تكون التكنولوجيا ملائمة لأهدافنا ولامكاناتنا ٠

ومن ثم فقد تكون الخطوات الأولى (١) :

(أ) الانتقاء :

ان الدعوة لبناء القدرات التكنولوجية الذاتية لا تعنى اطلاقا اهدار كل منتجات التكنولوجيا المعروفة فى العالم ٠ على العكس فتلك المنتجات جزء من التراث المشترك للبشرية ولابد من الاستفادة منها ٠

ولذلك فان ممارسة البحث عن التكنولوجيا الملائمة تبدأ بدراسة الأساليب التكنولوجية المعروفة فى المجال الذى تريد الدول النامية ممارسة الانتاج فيه ٠ والتجربة التاريخية للثلاثين عاما الماضية تبين أن الدول النامية قلما اختارت بالفعل عن وعى أسلوب انتاج بعينه ، وفى أغلب الأحوال كان المسئولون يبدأون بالبحث عن تمويل خارجى ، وكان لمصدر التمويل قول هام فى تحديد نوع الصناعات التى تستثمر فيها الأموال التى يقدمها ، وهذا واضح تماما فى حالة الاستثمار الأجنبى المباشر ولكنه يحدث أيضا فيما يسمى القروض المقيدة Tied Loans حيث يكون لمصدر التمويل القول الحاسم فى مجال اختيار التكنولوجيا ٠ وحتى فى حالة القروض غير المقيدة يكون من المفهوم ضمنا استخدامها فى شراء آلات ومعدات من البلد المقرض ٠ وكل ما احتوته دراسات التنمية والتخطيط عن أهمية اختيار تكنيك الانتاج ظل كلاما مجردا لم يجد أثره فى التطبيق ٠

وكلمة الانتقاء تفيد معنى البحث الدقيق والعميق والشامل للأساليب الانتاجية المتاحة وتقدير آثارها الفنية والاقتصادية وكذلك ما يترتب عليها اجتماعيا وحضاريا ٠

وتجربة اليابان فى هذا الشأن مثيرة للتأمل ٠٠ فقد حرصت على الفصل الكامل بين التكنولوجيا والتمويل ، وبينما اعتمدوا اعتمادا كبيرا على نقل التكنولوجيا منذ عشرات السنين ، الا أنهم لم يصرحوا بالاستثمار الأجنبى الا منذ بضع سنوات وتحت ضغط شديد من الولايات المتحدة وحلفائها وكانوا يجرون عملية الانتقاء من خلال مواجهات مستمرة بين الخبراء الأجانب والخبراء اليابانيين مع اجراء التجارب وزيارة المصانع فى دول مختلفة قبل اتخاذ أى قرار ٠

---

(١) د٠ اسماعيل صبرى عبد الله ، استراتيجية التكنولوجيا ، م٠س٠ذ٠ ص ٥٤٦ ٠

وأيضا نفس التحليل فى :

Ward Morehouse, «Third World Disengagement and Collaboration» : A Neglected Transitional Option in Charles Reiss and Ramesh, op. cit., p. 79

(ب) التطويع :

فى معظم الأحيان تحتاج أكثر الأســاليب التكنولوجية ملاءمة لبلد معين الى تعديلات تزيد من ملاءمته • وهذا هو المعنى بعملية التطويع وهذه العملية ندر أن تحدث فى حالة التعاقد بأسلوب تسليم المفتاح • ولكنها أحيانا ما تحدث مع الشركات متعددة الجنسية اذا كانت الكوادر الفنية المحلية كفؤا وعلى علم بظروف البلاد • بل ان تلك الشركات تستفيد فى هذه الحالة من مثـــل هذا التطوير وتضمه الى « خدمة التكنولوجيا » التى تبيعها لبلدان أخرى • ويذكر بعض الخبراء فى هذا الصدد أن الفنيين فى العالم الثالث يقدمون لتلك الشركات خدمة كبرى هى ما أسموه Show ho& بالمقابلة مع Khow how أى اثبـات تكنولوجية كندية مثلا بشىء من التعديل يمكن أن تنجح فى بلد آســـيوى صغير – ومن تجربة مصر نجـــد أن الفنيين المصريين الذين شاركوا فى اقامة مشروعات التنمية الكبرى مثل السد العالى قد أسهموا فى تطويع التكنولوجيا السوفيتية للظروف المحلية •

وعملية التطويع تزيد أهمية فى ضوء اســـتراتيجية اشـــباع الحاجات الأساسية ونقل أهميتها فى استراتيجية احلال الواردات أو تشجيع الصادرات . وهى تزيد فاعلية بالجهد المبذول فى عملية الانتقاء حيث تساعد المعرفة المتراكمة من الدراسات المقارنة اللازمة للانتقاء على اكتشاف حلول ووسائل للتطويع • وأخيرا فان هذا التطويع حتى ولو بدا من الناحية الهندسية هبوطا عن المستوى الرفيع المستورد ، يكون أكثر فاعلية من الناحية الاقتصادية لأنه يحقق انتاجية أعلى من ظروف المجتمع المعنى •

(ج) تطوير التكنولوجيا المحلية :

من أفدح ما يصيب الشعوب النامية التسليم بأن التكنولوجيا المحليــة يجب التخلص منها بأسرع ما يمكن واحلال تكنولوجيا حديثة محلها • فهـــذا التفكير خاطىء من عدة وجوه :

أولا : تلك التكنولوجيا نشأت واســـتقرت بالذات لأنها كانت ملائمـة لظروف المجتمع • وهذه الملاءمة لا تختفى بين يوم وليلة ، لأن المجتمع لا يقفز كله من حالة التخلف الى مستوى الدول المتقدمة فى يوم وليلة • ولذلك فان بعضها على الأقل يظل ملائما لســـنوات طويلة على الرغم من بناء صـــناعات حديثة •

وثانيا : لأن هذه التكنولوجيا بصفة عامة كثيفة العمالة ، وهذا أمر مرغوب فيه فى معظم الدول النامية ، بل قد يكون أحد شروط الملاءمة •

وثالثا : لأن تطويرها ليست له تكلفة رأسمالية كبيرة ولا يقتضى جهدا ضخما فى تدريب العاملين ورعاية الدولة للصناعات التقليدية ومساعدتها فى حل مشكلات المواد الأولية والتسويق تدفع المشتغلين بها بطبيعة الأمور نحو التوسع فى الانتاج وبالتالى محاولة تطويره • ولابد أن تستفيد عملية التطوير هذه من الجهد التكنولوجى المكثف الذى يبذل فى مجال الانتقاء والتطويع وفى البحث التكنولوجى بصفة عامة •

(د) الابتـــداع :

من جماع الجهد التكنولوجى المكثف الذى يبذل فى مجال الانتقاء والتطويع واطراده تتولد القدرة على ابتداع أساليب جديدة البدايات قد تكون متواضعة ، لكنهـا لابد أن تلقى كل تشجيع وستتفاوت بالضرورة فرص النجاح والاخفاق ولكن لابد من مقاومة اليأس أو فقدان الثقة بالنفس •

ولا شك أن تكاليف البحث والتطوير فى الأساليب الجديدة والخشـــية المشروعة من عبئها على الاستثمار واردة فى الحسبان غير أن تلك التكاليف يجب أن تقارن بتكاليف استيراد التكنولوجيا كما يجب أن يأخذ فى الاعتبار العوائد غير المباشرة التى يولدها فى المجتمع نشاط البحث العـــلمى والتكنولوجى • العمليات الأربع التى تركز عليها سياسة بناء القــدرات التكنولوجية الذاتية تحتاج الى أن تندرج فى اطار مؤسسى يحكم عقود نقل التكنولوجيا والحصول على تراخيص التصنيع وينظم براءات الاختراع ويشجع الباحثين والمخترعين • وهى تحتاج أيضا لسياسة متكاملة للاستخدام الكامل للطاقات الذهنية وزيادة هذه الطاقات باستمرار وتحقيق الرباط الوثيق بين البحـوث والتنمية وهى تفترض أيضا تطويرا شاملا لنظم التعليـم ، كمـا أنها بوجودها ستؤثر تأثيرا ايجابيا على هذا التطوير • لقد بدأت بعض البلدان النامية بالفعل فى التصدى لهذه القضية ورسم سياسة قوية للبحث العـــلمى والتكنــولوجى تكون جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية (١) •

كذلك فان اكتساب التكنولوجيا لا يمكن أن ينفصل عن موقف الالتزام السياسى للمجتمع كله • ولنتذكر هنا أن القاعدة الراسخة لنجاح اليابان فى هذا المجال كانت تحقيق اجماع قومى على مستوى الأمة كلها حول هذا الهدف •

وبدلا من بيزنطية المناقشات حـول استخدام كلمـة « نقل التكنولوجيا » والاعتراض عليها واقتراح البدائل لها ، فان تكثيف الجهود يكون أفضل اذا ما وجه الى الكشف عن الأبعاد الحقيقية للجهد المطلوب لتحقيق النجاح ، وعن

---

(١) د• اسماعيل صبرى عبد الله ، م•س•ذ• ، ص ٥٤٩ •

التفاعلات العميقة بين مجالات كثيرة من أجل تحقيقه ، والى مناقشة مزايا وعيوب أسلوب « النقل الحالى من التكنولوجيا » والى تأصيل مفهوم الاهتمام بالحصول على المعلومات قبل اتخاذ القرار · فمازالت غالبية صانعى القرار غير مقدرة لدور المعلومات فى عملية اتخاذ القرار وان تشدقت بأهميتها وأنشـــأت لها أجهزة ونظاما (١) ·

أما ما يفوق هذا أهمية فهو تحويل المعـلومات الى معـارف والفرق بين الاثنين كبير وخطير ويتعلق بالقدرة على استغلال المعلومات الاستغلال الأمثل ـ ان تحويل المعلومات الى معارف يعنى ببساطة الجمع بين أكثر من معلومة فى انتقاء واع والنظر فى المعـــلومات المجمعة بعين ثابتة تستخلص منها معلومات جديدة تماما ليست فى أى واحدة منها · وهذه المعلومات التى لم تكن موجودة فى أى من المعلومات الأولية الفجة ، هى ما يسمى بالمعارف · ان هذا التفاعل الكيماوى الخلاق بين المعلومات هو ضرب من أعمال الاستخبارات ، والاستخبارات فى العلم والتكنولوجيا حافلة بالأحداث المثيرة كما أنها لا تخلو من الأنشطة غير المشروعة أحيانا الا أن هذا كله يكون عديم الجدوى مالم يكن وراءه الأفراد القادرون على استغلال المعلومات التى يجرى جمعها وتحويلها الى معارف ·

ان هذه القضية يجب أن تعار اهتماما خاصا ودراسة سبل تنمية قدرات شعوب العالم الثالث على تحليل البيـــانات واستكشاف ما لا يراد لهـــا أن تعرفه (٢) ·

ان الاعتماد على النفس هو بداية الفكاك من التبعية ·· فليس من المقبول عقلا ولا الميسور عملا أن يتخلص قطر من السيطرة بمزيد من الاعتماد على من لهم السيطرة · وانما يكون الاعتمـــاد على النفس بالتوجه الى الداخل انتاجا واستهلاكا وحضارة ، بالوفاء بالحاجات الأساسية لسكانه عن طريق الاستخدام الأمثل لموارده بالأساس ، بتطوير حضارته وتجديد شبابها ·

وليست تلك دعوة للانغلاق على الذات ولا حتى لتحقيق الاكتفاء الذاتى انما المقصود التحرك نحو التعامل مع العالم الخارجى بندية وتكافؤ وهى دعوة لادراك حقيقة أن أحدا لا يبنى بيت آخر ·

ان على شعوب العالم الثالث أن تدرك أنها لا تملك الا عمل أبنائها وما تملكه من موارد وان عليها حين تصوغ أسلوب تنميتها أن تعبر فى الوقت نفسه عن شخصيتها الحضارية المتميزة ·

---

(١) د· اسامة الخولى ، خطة عربية موحدة ، م·س·ذ ص ٩
(٢) د· اسامة الخولى ، المرجع السابق ، ص ٩ ·

كذلك تزداد فرص النجاح فى ممارسة الاعتماد على المستوى القطرى بدعم الاعتماد الجماعى على النفس ثم المستوى الاقليمى ثم مستوى العالم الثالث . وتكاتف مجموعة من الأقطار النامية وترابط جهودها التنموية وتزايد ما بينها من علاقات اقتصادية وغير اقتصادية لا شك يشكل كتلة ذات وزن مؤثر ومن نافلة القول تعذر القفز مباشرة الى الاعتماد الجماعى على النفس على مستوى العالم الثالث كله ولهذا فان المنطلق الاقليمى هو الكفيل بتحقيق الهدف الرئيسى ، ومع الأخذ فى الاعتبار أن الروابط الحضارية والسياسية بين الدول المتجاورة تلعب دورا حاسما فى نجاح اعتمادها جماعيا على النفس .

ونتذكر هنا قول أوزفالد سنكل :

« ان عملية التنمية هى عملية مقلدة وخالقة فى الوقت نفسه ، تنبنى على اختيار واع ومعتمد لما هو عالمى حقيقة فى الحضارة والثقافة الحديثة ، وعلى قدرة على التخيل ، واستخدام متميز للامكانيات السياسية والاقتصادية والمؤسسية للمجتمع المعنى » .

اننا حقا لا نملك رفاهية الانتظار حتى تذهب الطفرات التكنولوجية اللانهائية بهويتنا الحضارية تماما .

المراجع

أولا ـ الكتب العربية :

● د٠ الأيوبى ، نزيه نصيف ، « استراتيجية التنمية فى العـــالم الثالث » مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية نوفمبر ١٩٧٨ ـ (٣) ٠

● د٠ توفيق ، محسن عبد الحميـــد ، « التكنولوجيا ذلك الداء والدواء » فى الكتاب السنوى الخمسين ١٩٨٠ المجمع المصرى للثقافة العلمية ٠

● حسين ، عادل ، « الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية » دار الوحدة بيروت ١٩٨١ ٠

● ـــــــــــ (اشراف) ، « دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى » ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢ ٠

● زحلان ، انطوان ، (اشراف) ، « هجرة الكفاءات العربية » ٠٠ بحوث ومناقشات ندوة اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ـ مركز دراسات الوحدة العربية سبتمبر ١٩٨٢ ٠

● سعيد ، محمد السيد ، « الشركات متعددة الجنسية » ٠ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨ ٠

● د٠ عبد الله ، اسماعيل صبرى ، « نحو نظـام اقتصـــادى عالمى جديد » الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ ٠

● ـــــــــــ « استراتيجية التنمية » فى استراتيجية التنمية فى مصر المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ـ القاهرة ـ مارس ١٩٧٧ ـ الهيئة العامة للكتاب ٠

● د٠ عبد الرحمن ، ابراهيم حلمى ، « قضايا التكنولوجيا المعاصرة فى مصر » فى كتاب المؤتمر السنوى السابع لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ١٩٨٠ ٠

● د. عبد السلام ، محمد السيد ، « التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي » ـ سلسلة عالم المعرفة ـ ٥ ـ فبراير ١٩٨٢ .

● د. غنيمي ، محمد محمود ، « فائض العمالة في الدول النامية ـ دراسة مقارنة » عالم الكتب ـ القاهرة ١٩٨٣ .

● د. قنديل ، عبد الفتاح ، « نقل التكنولوجيا المتطورة الى الدول النامية » في « التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية » بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ـ مارس ١٩٧٦ ـ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ـ القاهرة ١٩٧٦ .

● د. كرم ، انطونيوس ، « العرب أمام تحديات التكنولوجيا » . عالم المعرفة ـ (٥٩) ـ نوفمبر ١٩٨٢ .

● منصور ، محمد وامام ، محمد (مترجمون) ، (السياسات الوطنية في اكتساب التكنولوجيا . » ـ دراسة مقارنة ـ صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومركز التنمية الصناعية للدول العربية ـ ١٩٧٩ .

● مورلابيه ، فرانسيس وكولينز ، جوزيف ، « صناعة الجوع .. خرافة الندرة » ، ترجمة أحمد حسان ـ عالم المعرفة ، أبريل ١٩٨٣ ـ الكويت .

● مولر رونالد وآخرون ، « من الاقتصاد القــومي الى الاقتصــاد الكوني » ترجمة عفيف الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٨١ .

● ويردي ، منير الله ، « دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الدول » . دار الطليعة . بيروت ١٩٧٨ .

ثانيا ــ الكتب الأجنبية :

— Amin, Samir : «Le Développement Inégal» — édition de Minuit, Paris, 1973.

— Angelopoulos, Angelo T., «Pour une Nouvelle Politique du Développement International». Presses Universitaires de France, Paris, 1976

— Baran, P and Sweezy, P., «Notes on the Theory of Imperiation in K. Farn and D.C. Hodges (eds.) «Readings in U.S. Imperialism». (Boston — An Extending Horiyon Books, 1971).

— Barnet, R. and Mueller, R., «Global Reach : The Power of the Multional Corporation», Simon and Schuster, N. York, 1978 (C.).

— Bhagwati, Fagdish N. (ed.), «The New International Order — The North — South Debate». (Cambridge : The Mtt Press. 1977).

— Boarman, Patrick and «H. Schollhammer, «Multinational Corporations and Governments (ed.) Praeger. Publications N.Y. London 1975.

— Borgstorm, b., «Too Many». Macmillan, New York, 1970, (C).

— Boughey, A. S., «Man and the Environment» MacMillan, New York, 1974.

— Bronwell, A., «Science and Technology» in the World of the Future». Wiley — Intersience, N. York. 1978 (C) :

— Brooke, M. Z. and Remmers, H. L., «The Strategy of Multinational Enterprise, «Longman, London, 1975 (C).

— Buckley, P. I., and Canon, M. «The Future of the Multinational Enterpirse (London, Longman 1976).

— Capsey, S.R., «Patents, An Introduction For Engineers and Scientists» Newness, Butterworths, England. 1973.

— Cooper, F.G., «Science, Technology and Developments» Frank Luss, London 1978 (C).

— Cowling, K., Cable, I., Kelly M. and Mc Cruiness, T. «Advertising and Economic Behaviour (London, Macmillan, 1975).

— Derry, T. William T., «A short History of Technology». Oxford Univ. Press, London 1980 (C).

— Eckaus, R.S., «Making the Optimal Choice of Technology in G.M. Meir (ed.) Leading Issues in Economic Development (Oxford Univ. Press. 1978 (C).

— Emmanuel, Arglieri, «Technologie Appropriée ou Technologie Sous Développée ?» Collections Perspective Multinationale, PUF, 1981).

— Frank, A. Gunder, «Latin America : Underdevelopment or Revolution». N.Y. Monthly Review Press, 1970 (C).

— Gabon, Denis, «Inventing the Future». Pelican Books, 1969.

— Glazer, William, «The Brain Drain : Emigration and Return». Pergamon. Oxford, 1978.

— Hamilton, D. «Technology, Man and the Environment» Chatto and Winclus, London, 1980 (C.)

— Hartman, Betsy and Boyce, James, «Aid to the Needy ?» Center for International Policy, Washington, D.C., 1978.

— Hayter. Teresa, «Aid as Imperialism», Pelican Original, 1972.

— Hightower, Fin, «Eat your Heart Out : How Food Profiteers Victimize the Consumer». Crown, N. York 1979 (C).

— Hymer, Stephen, «The Efficiency (Contradiction) of Multinational Corporations «in : International Trade and Finance». Baldwin and Richardson : Eds. — (Boston : Little, Brown and Co. 1978).

— ————, «The Multinational Corporation and the Law of Uneven Development» in «International Firms and Modern Imperialism».

— Selected Readings, Hugo Raclice (Ed.). Penguin Books, 1979 (C.).

— ———— and Rowthorn. R., «Multinational Corporations and International Oligopoly «in C.P. Kindle Verger (ed.) «The International Corporation», MIT Press, 1978 (C.).

— Jedllika, Allen, «Organization for Rural Development Risk Taking and Appropriate Technology» — Praeger Special Stuclies, 1977.

— Johnson, Harry, «Technology and Economic dependence» — London Trade Policy Research Centre, 1980 (C).

— Kahn, H. and A. Wiener, «The Year 2000» Collier — Macmillan, London, 1979 (C).

— Meadows, Donella H. et al, «Towards Global Equilibrion» — Wright Allen Press, 1980 (C).

— Machlup, F., (ed.), «Economic Integration : World wide, Regional, Sectoral». Macmillan — 1976.

— Mansfield, E., «Technology and Technological Change», in F.H. During (ed.), Economic Anaiysis and the Multinational Enterprise — (Allen and Unwin, London 1974).

— Mouly, F. and E. Costa, «Employment Policies in Developing Countries».

George Allen and Unwin Ltd. London 1979.

— Murray, R., ed., «Underdevelopment, International Firms and the International Division of Labour» in Towards a New World Order (Rotterdam University Press 1972).

— Murdal, Gunner, «Asian Drama : An Inquiry Into the Poverty of Nations». —

(Pantheon — Randons House, N. York.

— ———, «Economic Theory and Underdeveloped Regicns» — London, Methuen, 1975 (C).

— Odum, H. T., «Environment, Power and Society» Wiley,, 1981 (C).

— Owens, Edgar and R. Shaw, «Development Reconsidered» (Heath, Lexington Mass. 1978).

— Pinto, Anital et al., «The Center — Periphery System Twenty Years Later.»

(Development and Underdevelopment in New York and the Old March). Institute of Social and Economic Research-Jamaica 1973.

— Ramesh, F. and Weiss, Ch., «Mobilizing Technology for World Development». and The Jamaica Symposium. Praeger Special Studies, 1980.

— Rosenberg, N., «Perspecturs on Technology»,
Cambridge University Press, London — 1978.

— Sen, Amartya, «The Concept of Efficiency» in M. Parkin and A. R.

Nobay (ed.) «Contemporary Issues in Economics» Manchester Univ. Press 1979.

— ———, «Brain Drain : Causes and Effects» in B.R. Williams (ed.) «Science and Technology in Economic Growtn» — (John Wily and Sons, Toronto, 1979).

— Singer, Hans, The Strategy of International Development» Macmillan, London, 1978.

— ———, «Science and Technology for Poor Countries» in Gerald M. Meir (ed.) : «Leading Issues in Economic Development». (Oxford Univ. Press, 3rd ed. 1979).

— Solomon, Lewis, «Multinational Corporations and the Emerging World Order».

Kennikat Press, New York, 1978.

— Spencer, D., and Woroniak, A. «The Transfer of Technology to Developing Countries.» Preaeger (Pall Mall Books), London 1976.

— Stewart, F., «Technology and Underdevelopment», MacMillan, London 1980 (C).

— Streeter, P. and Lall, S., «Foreign Investment, Transnationals and Developing Countries». Le Praeger, London, 1977.

— Tudge, Colin, «The Famine Business». Faber and Faber, London, 1979.

— Vaitsons, C., «Transfer of Resources and Preservation of Monopoly Rents».

Economic Development Report No. 68, Centre of International Affairs, Harvard Univ. 1979 (C)

— Vernon, Royinon, «Sovereignty at Bay». Basic Books, N. York, 1976.

— ———, «The Economic Consequence of U.S. Foreign Direct Investments», in Robert E. Baldwin and F.D. Richardson (eds.).

«International Trade and Finance» (Boston : Little, Brown and Co., 1978 (C).

— Wachtel, Howard M., «The New Gnomes : Multinational Banks in the Third World.»

Transnational Institute, Washington D.C. 1979 (C).
Weaver, F. and Jameson, K. and Blue. R., «A critical Analysis of Approaches to Growth and Equity».

(Paper prepared for the International studies Association Annual Meeting, March 1977, St. Lowis).

— Wagner, B., «Environment and Man.» (Morton and Co. New York 1979 (c).)

— Wertheim, w. F.. «The Rising waves of Emancipation. From Counterpoint Towards Revolution.» in E. de Kadt and G. Williams (eds.) Sociology and Development». (Twislock — London 1978 (C).

— Zahlan, A. B. (ed.), «Technology Transfer and Change in the Arab World.» (Pergamon Press 1978 (C.)

ثالثا ـ الدوريات العربية :

- د· الجمل ، حسنى ، « الخطورة الدولية للشركات متعددة الجنسية » ، السياسة الدولية ـ عدد ٣٤ أكتوبر ١٩٧٣ ·
- د· الخولى ، أسامة ، « خطة عربية موحدة لنقل التكنولوجيا » ، شئون عربية ـ نوفمبر ١٩٨٢ ، عدد ٢١ ·
- د· السيد ، مصطفى كامل ، « الآثار الداخلية للتقسيم الدولى للعمل » فى ملف (قضايا التنمية فى العالم الثالث) ـ السياسة الدولية ـ عدد ٦٨ أبريل ١٩٨٢ ·
- بدوى ، محمد ، وطارق الربح ، وعامر الجبابى ، « دراسة أولية عن أساليب نقل التكنولوجيا وعلاقتها بمشاكل التصنيع فى دول الخليج العربية » آفاق اقتصادية ، عدد ١ يناير ١٩٨٠ ·
- زحلان ،انطون ، « البعد التكنولوجى للوحدة العربية : القوى البشرية · المؤسسات : السياسات » ·

  المستقبل العربى ـ السنة ٣ ـ عدد ٢٥ ـ مارس ١٩٨١ ·
- عيسى ، محمد عبد الشفيع ، « تدفقات رؤوس الأموال الدولية الى العالم الثالث » ـ السياسة الدولية · ابريل ١٩٨٢ ـ عدد ٦٨ ·
- د· غبريال ، وهبى ، « الكارتل الدولى للشركات متعددة الجنسية » ، السياسة الدولية · عدد ٤١ ـ يوليو ١٩٧٥ ·
- د· نافعة ، حسن ، « المنظمات الدولية وقضايا التنمية فى العالم الثالث » ، السياسة الدولية ـ عدد ٦٢ أكتوبر ١٩٨٠ ·

رابعا ــ الدوريات الأجنبية :

— Amin, Galal «Criticism of U.N. Philosophy on Development». Arab Economist Review, Baghdad, Jan. 1977.

— Baldwin, G.B., «Brain Drain or Overflow ?» Foreign Affairs, January 1970. Vol. 48, No. 2.

— Blix, Hans., «Sience and Technology in the North-South Context». Development Dialogue 1979 : I. —

— Chudnovesky, Daniel, «Foreign Trade Marks in Developing Countries».

World Development Vol. 7, 1979.

— Cooper, Charles, «Science, Technology and Production in the Underdeveloped Countries : An Introduction,» The Journal of Development Studies, October 1972.

— ————, «Science Policy and Technological change in Underdeveloped Economies», World Development, March, 7, 1974.

— Courtney, W.H. and Leipziger, D.M., «Multinational Corporations in Less — Developed Countries : The Choice of Technology».

Oxford Bulletin of Economics and Statistics, November, 1925.

— Dudley, L. and R. Sondilands, «The Side Effects of Foreign Aid : The Case of P.L. 480 Wheat in Colombia». Economic Development and Cultural charge January, 1975.

— Foster — Carter, A., «From Rostow to Gunder Frank : Conflicting Paradigms in the Analysis of Underdevelopment», World Development, March, 1976.

— Godfrey, M., «The International Market in Skills and the Transmission of Inequality». Development and Change — Vol. 6. October 1975.

— Griffin, K.B., «The International Transmission of Inequality World Development, April, 1974.

— Grundmann, H.E., «Foreign Patent Monopolies in Developing Countries : An Empirical Analysis», Journal of Development Studies, January 1976.

— Helleiner, G. K., «The Role of Multinational Corporations in the Less Developed Countries». World Development 3, 1975.

— Lall, S., «Is» Dependence «a Useful Concept in Analysing Underdevelopment» ? World Development,Nov. - Dec. 1975.

— Myrdal, Gurner, «Cleansing the Approach from Biases in the Study of Underdeveloped Countries». Social Science Information — Vol. 3, No. 8. 1970.

— Nye, J.S., «Multinational Corporationsin World Politics». Foregin Affairs, Oct. 1974. —

— Patel, Surrendra, «Trade Marks and the Third World» world development, Vol. 7., 1979.

— Perrose, Edith, «International Patenting and the Less Developed Countries». Economic Joural 83-1973.

— Rodriques, C. Alfredo, «Trade in Technological Knowledge and the National Advantage». Journal of Political Economy 83-1975.

— Vaitsos, Constantine, «The Revision of the International Patent System : Legal Considerations for a Third World Position». World Development 4-1976.

Plus :

— «Fortune» — May 1977 (Time Inc.) — The First 500 Greatest Industrial Corporations in America.

— OECD, Development Centre, «Choice and Adaptation of Technology in Developing Countries». Paris 1974. —

— OECD, «Cops in Technology : Analytical Report» — Paris OECD, 1970.

— U.N. Industrial Development Organization, Expert group Meeting on Technological Development in Developing Countries : «The Structure and Functioning of Technology Systems in Developing Countries by Dr. Osama El-Kholy.

— U. N. «The Role of Poteats in the Transfer of Technology to Developing Countries». (N. York, United Nations 1979).

— U.N. Conference on Trade and Development — N. York 1974 : The Reverse Transfer of Technology : Its Dimensions, Economic Effects and Policy Implications».

— U.N. : «The Impact of Multinational Corporations on Development and World Politics». E/5500/Rev. 6 — N. York 1974.

— UNCTAD : «Transfer and Development of Technology in Iraq.» TT/AS/2 - 1978.

— UNCTAD : «Transfer of Technology — Its Implications for Development and Environment. N. York. 1978.

— UNCTAD : «Technological Transformation of the Third World» TT/9/1978.

— UNCTAD : «Debt Problems in the Context of Development» Report by the Secretariat — 1974.

— UNCTAD : «International Financial Cooperation for Development — Current Policy Issues». Document TD/234-1979.

— UNCTAD : «Development Aspects of the Reverse Transfer of Technology»

TD/B/6-4 — 1979.

— UNCTAD : «Technological Dependence : Its Nature, Consequences and Policy Implications». Report by Secretariat — TD/190 — Dec. 1976.

— UNESCO : «Pour un Nouvel Ordre Economique International Par M. Bedjoui — Paris 1978.

— UNESCO : «Scientists Abroad : A Study of the International Movements of Persons in Science and Technology.» Paris — 1971.

— UNIDO : «International Flows of Technology — Industry 2000 — New Perspectives — Collected Background Papers. 10D — 326/Dec. 1980.

— World Bark, «How the Other Half Dies».
Document Cited by Susan Groupe.
Penguin — Harmondsworth 1976.

— World Bank «Policy and Operations» : The world Bank Group - September 1974.

— World Bank : International Technology Transfer : Issues and Policy Options — World Bank Staff Working Paper — No. 344-July 1979

فهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٦/٤٨٢١

ISBN ٩٧٧ ـ ٠١ ـ ١١٠٢ ـ ٣

تعتبر مشكلة نقل التكنولوجيا قضية من أهم قضايا التنمية فى بلاد العالم الثالث ، ومن ثم فقد أصبحت مصدرا خطيرا من مصادر النزاع القائم فى الحوار بين الشمال والجنوب

ويتناول هذا البحث نقل الموارد الحقيقية لتمويل التنمية من البلاد الغنية إلى البلاد الفقيرة ، ومشكلة الديون الخارجية ، والاتفاق على مجموعة من قواعد السلوك للعلاقات بين الدول فى طريق التنمية وبين الشركات متعددة الجنسية فى طريق التنمية وبين الشركات متعددة الجنسية ، وتنظيم الإطار العام لعملية استثمار رؤوس الأموال وتعزيز جسور التعاون بين البلاد النامية التى تتعامل مع مجموعة البلاد الرأسمالية المتقدمة ومجموعة البلاد الاشتراكية .

٢٥٠ قرشا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب